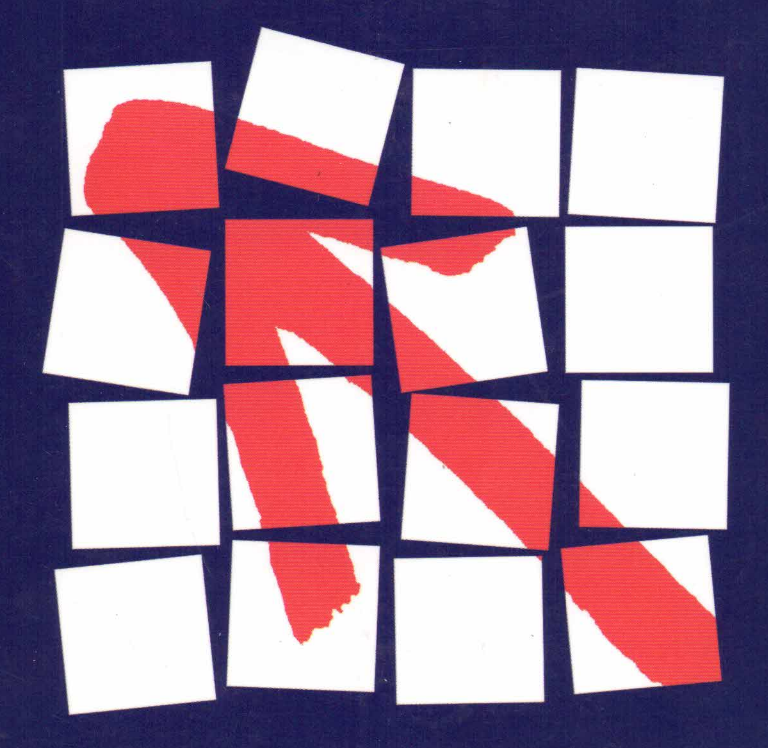


قسم العلوم السياسية
مشروع إحياء تراث الرواد
إشراف أ. د. حسن نافعه



مقدمة فى نظرية الرأى العام

أ. د. حامد عبد الله ربيع
رائد أساتذة العلوم السياسية



تقديم وتحرير
أ. د. حامد عبد الماجد قويسى
أستاذ العلوم السياسية



هذا الكتاب

يعبر هذا الكتاب عن جزء من إسهامات العلامة الراحل الدكتور حامد ربيع فى دراسات الرأى العام والاتصال السياسى، والتى ستصدر بإذن الله فى عدة كتب منها: نظرية الاتصال السياسى، ونظرية الدعاية الخارجية، والدعاية الصهيونية، والحرب النفسية فى المنطقة العربية، وأبحاث فى الوظائف الاتصالية للدولة، وهو اهتمام أصيل فى إطار إسهاماته فى كافة فروع العلوم السياسية وتخصصاتها .

يؤصل هذا الكتاب لظاهرة الرأى العام بمنهجية علمية صارمة، ويقارب موضوعه مقاربة سياسية تحليلية، وهو بذلك يتميز عن الكثير مما كتب فى هذا التخصص، ويفتح المجال لاستفادة القارئ العادى، والمثقف المتخصص، فضلاً عن الخبراء .

وقد رأينا إعادة نشره بعد تحقيقه والتقديم له لكى يتحقق نوع من الاستفادة العلمية، والتواصل بين الأجيال من أهل الاختصاص، فالعلم وشيجة تربط بين الأجيال، خاصة إذا ما كان المنهج منطلقه، والقيم الثابتة للأمة إطاره الحركى .

لقد مضى العلامة ربيع إلى ربه، ولكن فكره بقى فى تلاميذه وفى الأمة، ماكثًا فى الأرض ينفع الناس فى وقت ما زال هناك من يعيش على وجه الأرض وقد مات ذكرًا وفكرًا، ليكون ذلك درسًا وعبرة للجميع لعلهم يفهمون أو يتذكرون !!. والله من وراء القصد


6223002 802661

مقدمة فى
نظرية الرأى العام

الطبعــــة الأولى

١٤٢٨ هـ ـــ يونيو ٢٠٠٧ م



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسي - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٨ _ ٢٤٥٠١٢٢٩ _ ٢٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >





قسم العلوم السياسية
مشروع إحياء تراث الرواد
إشراف: أ.د. حسن نافعة

مقدمة فى
نظرية الرأى العام

أ.د. حامد عبد الله ربيع
رائد أساتذة العلوم السياسية

تقديم وتحرير

أ.د. حامد عبد الماجد قويسى
أستاذ العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
والأستاذ الزائر بجامعة لندن

البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

ربيع ، حامد عبد الله
مقدمة فى نظرية الرأى العام
حامد عبد الله ربيع ، تقديم وتحرير حامد عبد الماجد قويسى
ط١ ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧م
٢٩٦ ص ؛ ١٧× ٢٤سم
تدمك : 978-977-09-2053-9
١ـ الرأى العام
أ ـ قويسى ، حامد عبد الماجد (مقدم ومحرر)
ب ـ العنوان ٣٠١,١٥٤

رقم الإيداع ١٠٩٣٦ /٢٠٠٧م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978-977- 09-2053-9

الفهـرس

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

تقديم

«مشروع إحياء تراث الرواد»

فى إطار إدراكه الخاص لدوره، رأى قسم العلوم السياسية أن حسن اضطلاعه بواجباته ومسئولياته يقتضى بذل ما هو ضرورى وممكن للتعرف على ذاكرة القسم والحفاظ عليها من الضياع، من خلال إحياء ذكرى وأعمال وتراث الرواد من أساتذته الكبار. وفى هذا السياق عكف القسم على بلورة واحد من مشروعاته العلمية والبحثية التى أطلق عليها «مشروع إحياء ذكرى الرواد»، ورأى أن يبدأه بإحياء ذكرى وتراث أستاذنا المرحوم الدكتور حامد ربيع؛ وذلك لأسباب لا تخفى على أحد. فالدكتور حامد ربيع يتمتع بسمعة ومكانة علمية وبحثية مرموقة، وتنوعت اهتماماته الأكاديمية إلى درجة الإسهام بالكتابة باقتدار فى جميع مجالات حقل العلوم السياسية، ولم يقف جهده عند حد الاهتمام الأكاديمى بالمعنى الضيق، وإنما حرص أشد الحرص على الاهتمام بالقضايا الأساسية للأمة العربية والإسلامية، وفى مقدمتها قضايا «الصراع العربى الإسرائيلى»، و«النفط ودوره فى السياسة الدولية»، وغير ذلك من القضايا الحيوية التى لا تزال مطروحة على جدول أعمال النظامين: العربى، والعالمى.

وقد اشتمل الشق الخاص بإحياء ذكرى وتراث حامد ربيع على نشاطين متميزين:

الأول: احتفالى ـ دراسى، وتم فى سياقه تنظيم ندوة فكرية عن أعمال الراحل الكبير شارك فيها عدد من أعضاء هيئة التدريس بالقسم، وبخاصة الذين تتلمذوا على يديه وأصبحوا الآن أساتذة مرموقين بالقسم، كما شارك فيها عدد من كبار الأساتذة والمفكرين من خارج القسم من أمثال الأستاذ الدكتور حسن حنفى، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب

جامعة القاهرة، والسيد المستشار طارق البشرى، وغيرهما. وقد تم نشر وقائع هذه الاحتفالية والأبحاث التى قدمت فيها، وكان ذلك فى كتاب حمل عنوان: **«تراث حامد ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج»**، حرره د. حسن نافعة ود. عمرو حمزاوى.

الثانى: توثيقى، لجمع وتصنيف وتبويب أعمال الراحل الكبير بطريقة تمكن من تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: الحفاظ على تراثه من الضياع ومن السرقة.

ثانيًا: تحرير هذا التراث ضمن عملية ترتيب لمحتواه بطريقة تيسر التعامل معه بالقراءة والاستفادة.

ثالثًا: إخراج «سلسلة» من الكتب المرجعية تستهدف صنوفًا ثلاثة من الباحثين والدارسين:

١ـ الباحث ـ أو مشروع الباحث ـ الذى يلتحق بالدراسات العليا، والذى يتطلع لاستيعاب هذه الكتابات فى مضمونها، وفى طريقة تعاملها مع الظواهر، وأساليب تناولها للموضوعات المختلفة، فضلا عن مناهج النظر المشار إليها ضمنا أو صراحة، ويعد هذا الصنف من الباحثين والدارسين هو المستهدف الأول والمخاطب الأساسى فى هذا المقام.

٢ ـ الأساتذة الذين يتولون تدريس هذه الموضوعات، سواء فى مرحلة الدراسات العليا أو مرحلة البكالوريوس، حيث تقدم هذه السلسلة مراجع مهمة فى الحقول المختلفة يصعب الاستغناء عنها. وقد أشار الدكتور ربيع فى ثنايا كتاباته المختلفة إلى موضوعات معينة جديرة بالدراسات والمتابعة لتحقيق التراكم العلمى المنشود، والذى تعد هذه الكتابات فاتحة مهمة فيه ولبنة من لبناته الأساسية.

٣ ـ المثقف السياسى بالمعنى العام والعميق، حيث تعد هذه الكتابات واحدًا من أهم مداخل المثقف السياسى التى لا يستطيع «المثقف العام العميق» أن يستغنى عنها، والتى نعتقد أنها لا بد وأن تترك آثارها الإيجابية على تفكيره النظرى والتطبيقى على حد سواء.

ولوضع هذا الشق من المشروع موضع التطبيق، قام القسم بجمع كتابات الراحل الكبير، وتم توزيعها على عدد من الأساتذة المتخصصين ليقوم كل منهم بعدد من الإجراءات والخطوات الضرورية استناداً إلى معايير علمية صارمة تم الاتفاق عليها، ومنها:

* تحديد المادة المتاحة، كلٌ فى مجال عمله وتحريره.

* فهرسة هذه المادة وجمع عناوينها.

* تقسيم الأجزاء التى يمكن أن يشتمل عليها المجال المخصص له.

* كتابة مقدمة تحليلية لكيفية وطريقة ترتيب وعرض العمل المحرر: خصوصاً فيما يتعلق بترتيب المواد والمصادر التى اعتمد عليها، والطريقة التى استخدمها فى تفكيك وترتيب وإعادة تركيب بعض الأجزاء التى توجب على المحرر القيام بها؛ كى يرشد القارئ عن أسلوبه وطريقته فى عرض نصوص حامد ربيع والمحافظة على كيانها.

* اختيار عنوان أو عناوين للنص (كلى) و(أجزاء).

* اعتماد ما يراه من تصنيفات للنصوص، والتى تشمل فى مفهوم الدكتور سيف عبد الفتاح مثلاً: «النص العمدة» و«النص الأساس» والتى يمكن أن يجمع حولها بقية النصوص، والتى يسميها «النص المغناطيسى».

* الربط والانتقال بين النصوص المختلفة - أو فقرات منها - بطريقة محددة عبر فقرات مميزة تكتب بخط مميز لتمييزها عن نص الدكتور حامد ربيع، فضلاً عن الإحالات، والتعليقات، حفاظا على السياقين اللغوى والتاريخى؛ وذلك عبر عملية تدخل منهجى واضحة ومحددة.

وتكمن أهمية تراث الدكتور حامد ربيع فى عمقه وامتداده وشموله لكل تصنيفات العلوم السياسية، بدءا من مدخل علم السياسة ودراسة السلوك السياسى، مروراً بالنظرية السياسية والتحليل السياسى، ودراسة التراث السياسى الإسلامى، والرأى العام والإعلام والدعاية، والاتصال والحرب النفسية، وانتهاء بالدراسات المتعلقة

بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وبخاصة الدراسات المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى والصهيونية والنفط والعالم العربى والسياسة الخارجية المصرية.

وتأسيسًا على ما سبق، تم الاتفاق على إسناد كتابات حامد ربيع فى مجال النظرية السياسية والتراث السياسى الإسلامى ومبادئ علم السياسة إلى الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، والدراسات المتعلقة بالرأى العام والاتصال والدعاية والحرب النفسية إلى الدكتور حامد عبد الماجد، والدراسات المتعلقة بالأمن القومى العربى والدراسات النفطية والعالم العربى إلى الدكتور حسنين توفيق، والدراسات المتعلقة بنظرية السياسة الخارجية والتعامل الدولى وقضايا الإسلام والعلاقات الدولية إلى الدكتورة نادية مصطفى، والدراسات المتعلقة بمصر والعالم العربى والصراع العربى الإسرائيلى إلى الدكتور نصر عارف، والدراسات المتعلقة بالعقيدة الصهيونية والسلوك الإسرائيلى إلى إلى الدكتور محيى الدين قاسم.

وإذ آمل أن تساعد هذه السلسلة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، لا يفوتنى أن أقدم خالص شكرى وتقديرى إلى كل الزملاء الذين تحمسوا لهذا المشروع وشاركوا فى إنجازه، وبخاصة هؤلاء الذين بادروا بالفكرة، واستحال إخراجها إلى النور بدون جهدهم الضخم، وعلى رأسهم تلميذ حامد ربيع البار الزميل سيف الدين عبد الفتاح.

د. حسن نافعة

مقدمة التحقيق والتحرير

تحاول هذه الدراسة رصد الإسهامات الفكرية للعلامة الراحل الدكتور حامد ربيع في مجال نظرية الرأى العام انطلاقا من كونها تحتل مكانة مهمة في مشروعه العلمي والفكرى مركزة في الوقت نفسه على الكيفية التى أعاد من خلالها بناء نظرية الرأى العام في الدراسات العربية والمصرية؛ حيث مثلت إسهاماته - في سياقها الزمنى والأكاديمي - «نقلة نوعية» حقيقية في الدراسة العلمية لهذا التخصص، وتحديدا من منظور العلوم السياسية وفي إطارها، هذا بالإضافة لكونها تقدم أسسًا تمتلك قدرًا كبيرًا من الصلاحية العلمية مما يمكن الأجيال اللاحقة من الاستناد عليها والانطلاق منها في تحقيق التراكم العلمي في هذا التخصص، وتعد هذه الدراسة واحدة من خمس دراسات في حقل «الرأى العام» هي: مقدمة في نظرية الرأى العام، ونداء إلى الرأى العام، والاتصال السياسي، والدعاية السياسية، والحرب النفسية في المنطقة العربية، وهي تمثل نقطة بداية في هذه السلسلة، وسوف نتناول في هذه المقدمة حول صياغة الكتاب وتحريره وتحقيقه نقطتين أساسيتين:

الأولى: رؤية مركزة وكلية لما قدمه العلامة الراحل من إسهام في إطار نظرية الرأى العام من وجهة نظرنا في التحقيق والتحرير لهذا العمل، وهي تمثل نوعا من القراءة التحليلية لما قدمه في هذا الصدد سبق أن تعرضنا لها في موضع آخر، وللقارئ الكريم أن يختلف أو يتفق بالطبع مع ما نقدمه من قراءة في هذا الصدد حاولنا أن تأتى قدر الإمكان قريبة لروح ومضمون ما كتبه أستاذنا الراحل .

الثانية: تدور حول طريقة العمل، ومنهجية التحقيق والتحرير في هذه الدراسة بحيث يكون القارئ الكريم على معرفة واطلاع بأسلوب العمل في إعادة نشر وإحياء هذا التراث من كافة جوانبه، ولنفصل النقطتين فيما يلى:

أولا : قراءة فى إسهامات العلامة الراحل فى تأصيل نظرية الرأى العام

تتضح إسهامات العلامة الراحل فى الكثير من الكتب والدراسات، إلا أننا يمكن أن نركزها فى المستويات الثلاثة المتكاملة على النحو التالى :

الإطار التنظيرى لظاهرة الرأى العام

يتضح من مراجعة إسهام العلامة الراحل حول نظرية الرأى العام أن جانبًا كبيرًا منها يدور حول التأصيل للظاهرة فى الحضارات الإنسانية المختلفة التى عرفها التاريخ البشرى، وهو فى هذا الصدد يتميز عن معظم الاتجاهات العلمية المعاصرة فى الكتابات الغربية و العربية التى ترجع الظاهرة سواء من ناحية المولد والنشأة والوجود، أو من ناحية الاهتمام العلمى والدراسى بها عبر الكتابة فيها والتصدى لها تأصيلا وتنظيرا بالخبرة والحضارة الغربية بجذورها اليونانية والرومانية القديمة، مرورا بعصر النهضة والأنوار الأوروبية وصولا للعصور الحديثة، و بالتالى تعتبر نظرية الرأى العام كظاهرة واهتمام علمى نبتًا خاصًا وشرعيًا لهذه الحضارة وربما حكرًا عليها، وبالتالى تطورًا منطقيًا لتفاعلاتها الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية، وتتمثل إضافته المتفردة فى تأصيله للظاهرة والاهتمام العلمى بها بإثبات وجودها فى مختلف النماذج الحضارية التى عرفها تاريخ البشرية وبالذات فى الحضارات عبر السياسية كما سنرى والتى تعتبر الحضارات الدينية نموذجا لها، وقد قدم تأصيله لتلك الحقيقة فى إطار تحليله لعلاقة الظاهرتين السياسية بالظاهرة الدينية، فقد قسم الحضارات وفقا لهذا المعيار لثلاثة وهى: الحضارة السياسية، والحضارة عبر السياسية، والحضارة غير السياسية، وأثبت وجود الظاهرة و أصل لها فى الحضارتين السياسية وعبر السياسية وتراجعها إلى درجة الاختفاء فى نموذج الحضارة الإدارية - غير السياسية - على النحو التالى:

١ - الحضارة السياسية: تقوم على أن المحور الأصيل فى تحليل الظاهرة السياسية هو العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أى حقوق السلطة السياسية والرقابة على ممارستها من ناحية، والمجتمع السياسى بكافة مظاهره المعبرة عنه من ناحية أخرى، وتعبر

الحضارة الغربية السائدة والمهيمنة على هذا النمط من الحضارة السياسية، وتعتبر ظاهرة الرأى العام بكل ما يرتبط بها من دراسات واستطلاعات هى النبت الشرعى فى الوقت الراهن، ويعرف هذا النمط درجات متزايدة من فعالية ظاهرة الرأى العام وتأثيراتها فى الحياة السياسية بمختلف جوانبها وفقا لأحد الاتجاهات الرئيسية، على أن هناك من الاتجاهات القوية أيضا التى ترى أن الرأى العام فى إطار هذا النمط يتم التلاعب به وصناعته من قبل مراكز وأشكال متنوعة للسلطة ...

٢ ـ **الحضارة الإدارية ـ غير السياسية:** تلك التى تُضفى على الممارسة السياسية الطابع الإدارى والبيروقراطى، فالمواطن فى علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة لايهتم بالمشاركة السياسية، والسلطة بدورها لا تهتم بإشراكه فى الأمور السياسية، وكل ما يهم الطرفين هو أن تسير الأمور على نحو من الإنحاء، ومن النماذج المعبرة عن هذه الظاهرة نماذج الحضارات الشرقية وبصفة خاصة الحضارة الفرعونية .

لا ينبغى أن يقود ذلك ـ كما ذهب البعض ـ إلى ربط تلك الحضارة تحديدًا بمفهوم الاستبداد السياسى والذى هو ظاهرة عامة تعرفها جميع النماذج الحضارية كتعبير عن نوع من أنواع الفساد الداخلى فى أداء الأدوار والوظائف التى يفرضها الترتيب القيمى لكل حضارة، بالطبع فإن وصف حضارة معينة بأنها غير سياسية قد يضخم من هذا الفساد، ولكن لايعنى بالضرورة ربطها بالاستبداد السياسى تلقائيا و بشكل آلى، ويتضح ذلك من المقارنة بين الحضارتين الفارسية والفرعونية حيث لم تعرف الثانية الفساد على عكس الأولى رغم أن كليهما يعد تعبيرًا عن حضارة إدارية غير سياسية، ومن أهم سمات هذا النموذج الحضارى:

(أ) لا تعرف مفهوم السياسة كما فى النموذج السابق باعتبارها محورًا ثابتًا فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتعبيرًا عن قيم حركية وممارسة سياسية على الجماعة أن تسعى بأسلوب أو بآخر لتحقيقها من خلال التجديد والتطوير المستمر للحلول القائمة تعبيرا عن مثالية تلك القيم، وإنما تعتبرها خطوات وإجراءات بيروقراطية وإدارية دورية وعادية ...

(ب) تعتبر العلاقة السياسية بين المواطن والدولة علاقة بيروقراطية تتسم بطابع الاستقرار والتنظيم والدوام كما فى العلاقات اليومية المعتادة .

(جـ) تنبع الرابطة و الالتزام السياسى من مفهوم الأبوية السياسية أحيانًا ، والعلاقة الإدارية أحيانًا أخرى، ولا تعرف النواحى المثالية والعقيدية .

(د) لا تعرف الرابطة السياسية التشكيك فى مثالية النظام القائم بالتغيير أو التبديل ولو فى بعض أبعاده وجوانبه ..

ومن المنطقى فى إطار هذا النمط الحضارى ونظرا لطبيعة علاقته بالظاهرة السياسية أن تتراجع فعالية ظاهرة الرأى العام حتى أنه يُثار التساؤل عن وجودها فى إطار ه من الأساس ..

٣ ـ **الحضارة عبر السياسية** : يمكن أن نسميها المتعدية للنواحى السياسية بمعناها السلطوى الدقيق، أو التى تعرف السياسة بمفهومها الإصلاحى الواسع، وأهم خصائص هذا النموذج:

(أ) تُعد الحضارة عبر السياسية حقيقة واقعية عرفتها النماذج الحضارية القديمة، خصوصًا تلك المرتبطة بمثاليات دينية كالحضارة الإسلامية ...

(ب) يعرف هذا النموذج مفهوم المشاركة السياسية؛ ويرتفع به ليجعله واجبًا وليس مجرد حق أو رخصة من المباحات، وبالتالى يجعل من الإيجابية المجتمعية إزاء السلطة السياسية فى بعض الأحيان فوق مستوى الالتزام الأخلاقى، ويرتقى للالتزام القانونى والسياسى فى آن معا...

(جـ) تعد الحضارة عبر السياسية تعبيرًا عن مثالية عقيدية تتفاعل فيها المصادر المنزلة الإلهية مع النماذج السلوكية للحياة المدنية للفرد والمجتمع، وتعد العلاقة بين المواطن والسلطة امتدادًا لذلك ؛ حيث تصبح الأخيرة أداة لتحقيق القيم الدينية فى الممارسة ـ وهى مقيدة بها كالمواطن تماما سواء فى دلالتها كفلسفة أو فى جزئياتها ـ كنظام للقيم وأسلوب للحياة .

وتعد السلطة السياسية امتدادا لتلك العلاقة المجردة التى تعبر عن الجوهر الأخلاقى والمثالى الذى يسيطر على علاقة الحاكم بالمحكوم؛ فهى لا تتجاهل الطابع السياسى

لها، وإنما تجعله نتيجة أو بعدا من أبعاد العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى جوهر المفهوم الحضارى للوجود البشرى، فالحضارة عبر السياسية محورها أوسع من العلاقة التى تهيمن على الحضارة السياسية، إذ ترتفع بالسياسة إلى مستويات أرحب، فهى لا ترفضها أو تختزلها فى مجرد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وهكذا يمكن القول أن الإطار الكلى الموجه لدراسات الرأى العام واستطلاعاته لدى حامد ربيع ينبع من تحليله لعلاقة الظاهرتين السياسية والدينية فى النماذج الحضارية الثلاثة: السياسية، وغير السياسية أو الإدارية، وعبر السياسية، ويتضح فى دراساته أنه يعتبر «الحضارة عبر السياسية» وتحديدا الحضارات التى تدور حول تحقيق مثاليات دينية وكذلك «الحضارة السياسية» المعاصرة هما الأساس الذى نشأت فى إطاره الظاهرة، ويعد تعبيرا عنه فى الوقت الراهن، ويحظى هذا الإطار الفلسفى الكلى بنوع من القبول من الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام وبالتالى ثمة تلازم بين الإطار التنظيرى الكلى وما ينبثق عنه من نموذج للممارسة السياسية وبين دراسات الرأى العام واستطلاعاته.

علم الحركة السياسية وبناء نظرية الرأى العام كأحد ديناميات الحياة السياسية

يعتبر العلامة ربيع ما يُطلق عليه «علم الحركة السياسية» إطارًا تنظيريًا علميًا يؤسس انطلاقًا منه نظريته فى الرأى العام، وهو يحدد علم الحركة السياسية «ب» «القواعد المختلفة التى يستطيع المنطق العلمى أن يتوصل من خلال بنائها إلى التحكم فى أبعاد التعامل السياسى المستقبلى» ويحدد لهذا العلم خصائص خمس:

(أ) يعبر عن مجموعة المفاهيم والقواعد الصالحة لبناء إطار التحكم فى أبعاد الموقف المعين عبر تحريك قوى المجتمع المختلفة، وبذلك يفترض أربعة متغيرات: المعلومات (الإعلام)، والقدرة على التنبؤ، و إمكانيات التحكم فى عناصر مقومات الموقف، والتخطيط للتدخل.

(ب) سلوك مخطط منظم ينبثق من تصور معين يسعى لتحقيق أهداف معينة.

(جـ) ينبع من مفهوم الفاعلية التى تعنى تطويع المواقف لتحقيق أكبر الاحتمالات الممكنة للنجاح.

(د) يتجه إلى رجل الحركة أى القيادة بأوسع مدركاتها الفكرية، والحركية، والتنفيذية والميدانية

(هـ) يعبر عن مفهوم القيم بمعنى القوة المجردة الفكرية التى انبعثت منها الحركة، والهدف الذى تسعى الحركة لتحقيقه، ويرى العلامة حامد ربيع أن قواعد علم الحركة السياسية تتمثل فى ثمانى مقدمات أساسية وهى:

١ - يسيطر عليه أبعاد التأمل السياسى من خلال رفض المجتمع والأوضاع القائمة.

٢ - المعرفة العلمية و المباشرة للظاهرة التى تسمح بالتنبؤ بالمستقبل والسيناريوهات المختلفة.

٣ - اكتشاف متغيرات الظواهر، بمعنى العلاقة بين السبب والنتيجة استنادًا لمنهاجية علمية منضبطة ومحددة.

٤ - يقدم التنبؤ التصور العام للتطور السياسى وبالتالى يؤثر من خلال التخطيط فى مواصفاته ذلك التطور.

٥ - علم الحركة وضعى مستقل عن الأيديولوچيات والمواقف المذهبية، وظيفته وضع سياسات محددة لرجل الحركة وتحويل المنطلق الإيحائى إلى قواعد ثابتة ومحددة لتأكيد احتمالات النجاح وتقليل مخاطر الفشل.

٦ - علم الحركة ليس مجرد ثقافة تجريدية بل هو تجريبى واقعى، أى يستند لمجموعة أدوات منظمة.

٧ - تدور منهاجية العلم حول الصياغة الهيكلية للظواهر سواء انطلقت من تحليل رياضى أو إحصائى أو كمى أو غيره. أى حركة مخططة هى انتقال للجماعة من نموذج معين إلى نموذج آخر، ويفترض علم الحركة تقديم ثلاثة نماذج للموقف :

النموذج القائم، النموذج المحتمل لو تركت المتغيرات وأطلقت بمعنى الإشعاع المستقبلى، والنموذج الذى نسعى لتحقيقه.

٨ ـ علم الحركة يقدم نظاما للممارسة السياسية .

ويقرر العلامة حامد ربيع أن علم الحركة السياسية ينبع من مفهوم التحكم فى التطور السياسى ساعيًا نحو نتائج محددة من خلال مظاهر منها: التحرك الإعلامى والدعائى، والتدبر السياسى، ونظرية إدارة الصراع... إلخ، هذه المظاهر تنبع من حقيقة المفهوم الحركى فى وصف القائم وتحديد متغيراته وتفسير العلاقة بين المتغيرات والقدرة على التنبؤ بإطلاق تلك المتغيرات. بهذا المعنى علم الحركة يتمركز حول خطة بدائل وقرارات فمثلا التحرك الإعلامى أساسه استخدام الإعلام كمنطلق لخلق التأثير، وتغيير فئات الرأى العام أو مواقع التأثير فى صنع القرار من خلاله العمل الإعلامى، أما التدبر السياسى فيعنى عملية صنع القرار السياسى وموقع الرأى العام فى هذا الإطار، بينما إدارة الصراع تعنى الإمساك بالموقف والقيادة الفعلية من خلال متغيراته الأصلية والهدف الذى تحدد مقدما. وهو مرادف لعلم الحركة من منطلق التنفيذ. أى هو ليس موضوع الحركة ولكنه أداة تنفيذها.

ويربط العلامة الراحل فى إطار رؤيته الكفاحية لوظيفة العالم بين علم الحركة والواقع العربى المعاصر مؤكدا على أنه «أضحى واجبًا على عالم السياسة أن يأخذ بزمام المبادرة والدفع بالوضع القائم نحو الغايات التى حددها المجتمع لنفسه من خلال الخبرة السياسية المنظمة التى تعنى بما تفرضه من دلالة وما تقدمه من نماذج للحركة بكل ما تحمل الكلمة من معان، فوظيفة علم الحركة ليست فى إقامة الأهداف. ولكن وظيفته التخطيط لها، لو نقلنا هذا الإطار للواقع العربى فهو يرى أن المشكلة التى يجب تحليلها تدور حول «النكبات» المختلفة التى ما زال يعيشها العالم العربى وإمكانيات علم الحركة السياسية بهذا الشأن أى ماذا يستطيع أن يقدم لتخليص هذه الجماعة من العفن الذى تعيشه؟! ويقترح لذلك أحد تطبيقات علم الحركة السياسية هو «إعادة تشكيل الطابع القومى» وهى تأخذ أحد مسارين: **الأول:** أداة من أدوات السياسة الخارجية لتطويع الطابع القومى ليكون أكثر استجابة للإرادة، **والثانى:** يمكن أن يكون

منطلقًا قوميًا لإعادة تشكيل الطابع القومى أى خلق التناسق الداخلى والتخلص من شوائب الفرقة والتخلف، بالمعنى الأول كيف تعاملت السياسة الأمريكية مع ألمانيا واليابان، ورأينا المعنى الثانى فى صورته المتكاملة فى تحليل السياسة الإسرائيلية المحلية فى مواجهة مشكلة التعدد الحضارى والتباين السلوكى لعناصر المجتمع اليهودى . وتمثل أقصى منجزات علم الحركة فى نطاق السياسة الخارجية كل ما يتصل بالتعامل النفسى بين المواطن والدولة، وما يرتبط بإعادة تشكيل الطابع القومى والاتصال الحضارى ذلك كأساس لتطويع الإرادات والتحكم فى أبعاد التحركات المرتبطة بالقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة.

المقومات الأساسية لنظرية الرأى العام

• بناء المنظومة المفاهيمية الأساسية لدراسة ظاهرة الرأى العام

يضع العلامة الراحل منظومة المفاهيم السياسية الأساسية المشكلة للبنية النظرية لظاهرة الرأى العام فى إطار علم الحركة السياسية، ففى بنائه للمفهوم «وتحديده لمكوناته؛ قام من ناحية بالتركيز على الوظائف التى تقوم بها ظاهرة الرأى العام خاصة فى علاقتها بالعملية السياسية بأبعادها المتكاملة، الأمر الذى يجعله رائد المدرسة العربية وأحد القلائل الذين أصلوا لمفهوم ظاهرة الرأى العام تأصيلاً سياسيًا حقيقيا من هذا المنطلق، ويذهب فى هذا الصدد لبحث وإثبات الأصول التاريخية للمفهوم، ومصادره الفكرية والنظرية، وعلاقته بالعملية السياسية عبر المزج بين مصدرين: **الأول:** فلسفة عصر التنوير - وبالذات لوك وروسو - حين تحدث عن «ثلاثة قوانين: القانون الإلهى، والقانون المدنى، وقانون الرأى العام» . **الثانى:** ما قدمه هيجل بصدد روح الشعب ومن جاءوا بعده وصولا لهابرماس فى تحليله للتطور السياسى من مفهوم «الفضاء العام» - «الفضاء السياسى»، وبالتالى يقدم « الرأى العام» كمفهوم سياسى تحليلى فى إطار علاقات الدولة بالمجتمع، ومع ذلك فإنه قام أيضا بتحديد مفهوم الرأى العام وتعريفه اسميا للمفهوم، لكى يمكن قياسه إجرائيًا فى عالم التجربة والواقع، الأمر الذى يمكن أن نعده نوعا من الإسهام فى بناء نظرية

عامة للرأى العام تتسم بالتكامل بين جوانبها النظرية المعرفية والمنهجية، وقد قام العلامة حامد ربيع بصدد بناء مفهوم الرأى العام بعمليتين منهجيتين على درجة عالية من الصلابة والإتقان وهما: **الأولى:** عملية تمييز مفهوم « الرأى العام» عن المفاهيم المقاربة والمشابهة والمتداخلة مثل: الاتجاه، والموقف، والحكم السياسى، و الإرادة العامة، والحشد العام ...، **والثانية :** عملية الكشف عن المتغيرات والعناصر الأصيلة فى مفهوم «الرأى العام»

قام العلامة الراحل بذلك عبر تحليل مكوناته المختلفة، ومقوماته الأساسية والثانوية، فبالنسبة للعملية الأولى قام بالتمييز بين «الرأى العام» و«الاتجاهات أو الميول» و«الفعل السياسى» أو السلوك، والأحكام، مذكرًا بأن «الرأى العام يختلف عن الاتجاهات والميول؛ ففى حين يكون الأول معلنًا ومعبرًا عنه نجد أن الثانى استجابة داخلية مبكرة، والرأى دليل على وجود الاتجاه أو الميل، وهذا الأخير لا يشترط أن يتحول إلى رأى يتم الإفصاح عنه؛ والاتجاه يعد فعلاً سياسيًا فى حيز التكوين، أو هو اتجاه تحقق بالفعل، أما الرأى العام و الأحكام فمحور التمييز بينها درجة العمق المطلوبة فى كل منهما، ومبدأ العلانية . فبداية يرتبط الرأى فى العادة بوجهة نظر لا تفترض عمقًا ولا تحليلاً دقيقًا لمختلف وجهات النظر، أما الحكم فهو على العكس من ذلك يفترض المناقشة الشاملة لمختلف وجهات النظر المؤيدة والمعارضة والانتهاء عقب وزن وتقييم لكلا الجانبين إلى الفصل والقطع، وثانيًا يفترض الرأى العلانية، أما الحكم فلا يفترض الإعلان عنه بل إن الشخص قد يصل إلى حكم معين على الشخص ويعلن رأيًا آخر مخالفا لذلك الحكم الذى توصل إليه، واقتنع وكون عقيدته بصدده» وقد أعاد العلامة حامد ربيع من خلال مقاربة سياسية الاعتبار لمفاهيم: «الحشد»، و«الجمهور» و« التكتل» أو«التجمع الجماهيرى» فى مضمار المقارنة والتمييز بينها عن مفهوم «العام»؛ فراجع ما قدمته الخبرة الفرنسية فى هذا الصدد من مفاهيم «الروح العامة» و«روح الثورات»، و«الإرادة العامة» وقارنها مع الدلالات الحديثة لمفهوم «الرأى العام»؛ بحيث وصل إلى التحديد بأن «الجمهور» الإطار الأوسع والفضفاض وغير المتجانس، أما «الحشد» الجماهيرى فهو يتميز بوحدة التجربة الوجدانية، فى حين أن

«العام» يقوم على أساس قضية معينة تخضع للنقاش العقلانى ؛ وقد استخدم مفهوم «الحشد العام» - وليس الرأى العام - وفى تحليله لبعض نماذج «التعبئة السياسية» - انطلاقًا من دراسة الحركات الاجتماعية - وعبر توظيف ما تقدمه ثورة الاتصالات والمعلوماتية والاستفادة فى فهم ما يجرى فى السياسات العالمية، وأيضًا فى خلق نوع من «الحشد الجماهيرى» لتأييد العمل العسكرى فى السياسة الخارجية كأسلوب للتعامل مع الأزمات ولزيادة التأييد السياسى، وزيادة فرص الفوز فى الانتخابات .

وفى تحديده لدلالات العام بصدد تأصيل مفهوم الرأى العام يركز على «معان ثلاثة: **الأول**: ما ليس بخاص، أى لا يتعلق بالوحدة الذاتية، وإنما بالوحدة الكلية، ومن هنا نتحدث مثلاً عن المصلحة العامة **والثانى**: معنى الشائع فى أفراد الجماعة، **والثالث**: معنى العلنى أى المشهود والمعروف للعامة أو الكافة»، وتظل قضية التحديد لمفهوم «العام» والتمييز بينه وبين «الخاص» والتى أكد عليها العلامة حامد ربيع من أهم القضايا فى التأصيل السياسى، وفى الحياة السياسية المعاصرة بوجه عام وبالذات فى ظل ثورة الاتصالات والمعلوماتية التى يمكن القول أن المعايير التى يمكن من خلالها التمييز بين «العام» و«الخاص» قد غدت أكثر غموضًا وهلامية؛ وأن هناك اتجاها متزايدًا نحو «تعميم» الخاص النابع من الحضارة السائدة والمهيمنة بحيث يكون عامًا لجميع الثقافات والمجتمعات الأخرى المتميزة عنها والمختلفة معها . ويكمل العلامة ربيع تأصيله لمفهوم الرأى العام عبر **العملية الثانية**: والتى تتعلق بكشف العناصر والمكونات الداخلة فيه؛ فالوحدة التحليلية كما يحددها هى «الأغلبية» بوصفها المجموع العددى أو الرقمى للأفراد المكونين لهذه الأغلبية التى يمكن قياسها، والتى تمارس الحكم باسم هذه الأغلبية؛ وهو يركز على التقسيمات الداخلية للظاهرة على أساس معايير اجتماعية، واقتصادية ويؤكد متغيرات مثل: الريف / الحضر وأيضًا العمر، ويؤكد فى ضوء اهتمامه المحورى بظاهرة القيادة بمفهوم «قادة الرأى العام» بوصفه إطارًا تحليليًا متسعًا يشمل أولئك الذين فى مقدرتهم التأثير فى آراء الآخرين أو تغيير رؤيتهم للقضايا المختلفة باعتبارها عملية تتكون من عدة مراحل متواصلة يكمل بعضها البعض الآخر: المشكلة، والاقتراحات والحلول، مراحل تتطور من «الرأى»

حتى يصل إلى القرار السياسى والذى هو محط اهتمام التحليلات السياسية باعتباره أرقى أشكال التعبير السياسى الجماهيرى .

ويرى العلامة حامد ربيع أن أوثق مستويات دراسة ظاهرة الرأى العام علاقة بهذا الاتجاه العملى السابق فى تعريفه هى تلك المتعلقة بتشكيل ظاهرة الرأى العام وتكوينه، وفى معرض تعرضه لهذه القضية المحورية فى دراسة الرأى العام ومقاربته سياسيا يرصد التطورات المنهجية فى دراسته وانتقالاتها.

• التطورات المنهجية فى مجال دراسة الرأى العام

يرصد العلامة حامد ربيع التطورات المنهجية فى مجال دراسة ظاهرة الرأى العام فى عدة مراحل متتابعة؛ فمنذ منتصف القرن التاسع عشر كانت الدراسات فيه «معيارية فلسفية» ثم انتقلت إلى حقل «النظرية السياسية» مع صعود النظرية الديمقراطية، ومع نهاية القرن تزايد الاهتمام بالتحليل النظمى والطرق الأمبريقية الاختبارية فى دراسات الرأى العام، وفى القرن العشرين ركزت دراسات الرأى العام على الجوانب السيكولوچية والاجتماعية أكثر من النواحى السياسية والفلسفية وتحول الاهتمام إلى وظيفة وقوة فى المجتمع، والوسائل التى يمكن بها تعديله أو التحكم فيه، وأهمية العوامل الوجدانية والنفسية فى تشكيله؛ وفى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين عاد الاهتمام مجددًا إلى التركيز على الأبعاد السياسية والفلسفية، ويشير العلامة حامد ربيع بصدد دراسات الرأى العام إلى موضوعين على درجة من الأهمية :

(أ) عودة الاهتمام والتركيز مجددًا على الأبعاد السياسية والفلسفية فى دراسات الرأى العام خاصة تلك المتعلقة بالعملية السياسية (كالمشاركة، والتصويت، وعلاقة السلطة الحاكمة بالرأى العام)، وفى هذا الإطار راجعت هذه الدراسات التفرقة المستقرة بين خصائص الرأى العام فى البلدان المتقدمة، وبلدان العالم الثالث المتخلفة؛ فى إطار مراجعة و إعادة النظر فى مقولات عصر الأنوار بصدد عقلانية ورشادة الرأى العام فى الأولى، وركزت على خصائص من قبيل:

طغيان الأغلبية، القابلية للاستهواء، سيطرة النخبة .. إلخ فى كليهما لإثبات أن الفارق هو فقط فى الدرجة وليس فى النوع ..

(ب) تزايد إسهامات علماء السياسة والنفس والاجتماع، خاصة وأنه كان لهذه العلوم إسهاماتها الواضحة فى بناء نظرية الرأى العام خلال النصف الأخير من القرن العشرين، بيد أن دراسات الرأى العام عادت إلى بؤرة اهتمامات هذه العلوم مرة أخرى، ويؤكد فى هذا الإطار أن فهم ظاهرة الرأى يستلزم الاستعانة بالعلوم الإنسانية والتى لن تستطيع بدورها تفسير العديد من الظواهر التى تتناولها دون الرجوع إلى عملية الرأى العام ذاتها ..

نظرية وظائف الدولة:
جوهر الوظيفة الاتصالية ـ عملية تكوين الرأى العام وتشكيله

يرى العلامة حامد ربيع أن الوظيفة الاتصالية هى جوهر وظائف الدولة المعاصرة، وذلك بجوانبها المختلفة أو وظائفها الفرعية ومحورها تكوين الرأى العام فى مجتمع معين لكى يكون صالحا للقيام بأدواره أو وظائفه سواء كان ذلك على الصعيد الداخلى أو الخارجى، وتأسيسا على ما سبق يحدد الغلامة حامد ربيع رؤيته لمكونات الوظيفة الاتصالية فى الوظائف الخمسة التالية وهى: الوظيفة الإعلامية، والوظيفة الثقافية، والوظيفة الدعائية، والوظيفة العقيدية، والوظيفة الحضارية على النحو التالى:

١ ـ **الوظيفة الإعلامية:** تتجه إلى المواطنين مفترضة أن لهم الحق فى أن يكونوا على علم بحد أدنى من المعلومات عن الأحداث والوقائع التى تشهدها الحياة اليومية فى مجتمعهم، وهو ما يعرف أحيانًا فى بعض الأدبيات بحق الاتصال، والذى يعنى الإنباء أو الإخبار بما يقع من الأحداث وما يثور من القضايا، من خلال استخدام اللغة، والخطاب بالدرجة التى تحقق الصدقية وتقود إلى الترابط بين السلطة الحاكمة والمجتمع المحكوم، ويدعم بالتالى من المثالية السياسية السائدة، وقد شاع استخدام مفهوم إعلام السلطة والذى يعنى التوظيف السياسى للإعلام فى تشكيل الرأى العام بما يدعم سياسات الأنظمة السياسية ومواقفها واختياراتها، وأحيانًا للتعبئة وحشد

التـأييد والمسـاندة لهـا، وبالذات فى أوقـات الأزمات السـيـاسـيـة الحـادة. كـمـا أن إعـلام السلطة هو أحد الأدوات المهمة فى عملية صناعة السلطة ذاتها وتكريس أوضـاع القائمين عليـهـا ومصـالـحـهم من خـلال المسلك الدعـائى، ويعد إعلام السلطة انحرافًا عن ممارسة الأدوار الإعلامية الحقيقية إلى ممارسة الأدوار الدعائية.

والواقع أن قـيـام السلطة السـيـاسـيـة بإمداد الرأى العـام فـى المجـتـمـع بالبـيـانات والمعلومات حول الأحداث والوقائع التى يعيشـها ويمر بها يُسـهم فـى تنويره وإحاطته علمـا بتلك الأحـداث والوقـائع، ويسـاعـده على تكوين إدراكـاته، وتصـوراته عنهـا، وبالتالى تكوين وعيه الذاتى بها. وتتفـاوت الأنظمة الإعلامية فى مختلف البلدان فى قيامها بهذه الوظيفة، وهى بهذا تكون النقطة الأولى فى عملية تشكيل الرأى العام.

٢ ـ **الوظيفة الثقافية:** تتحرك الدولة فى ممارسة الوظيفة الثقافية فى مسارين أو اتجاهين أساسيين:

الأول: داخلى ويتم من خلاله التثقيف السياسى باعتباره يدور حول عملية تحقيق الاندماج أو على الأقل التـوافق المجـتـمـعى، أو توحـيـد الإدراك المجـتـمـعى إزاء قـضـايا الوجود السياسى الأساسية فى المجتمع فى مرحلة زمنية طويلة نسبيا.

الثانى: خـارجى ويتحـرك لمسـاندة السـياسـة الخـارجية، فـالأدوار الثقـافيـة للمراكز الثقافية والعلميـة والجامعـات، والبعثات التعليمية، وكافة أشكال التواجد الثقافى تدعم ـ ولو بشكل غير مباشر ـ السياسة الخارجية للدولة.

والواقـع أن قـيـام الدولة من خـلال الأدوات التى تـهـيـمن وتسـيطر عليـهـا بتكوين مدركات عامة منسقة أو موحدة حول مجموعة من القضـايا والموضـوعات التى تدور حول طبيعة المجتمع الذى تحكمه، وحول كليات الوجود السياسى بحيث يمتلك المجتمع حدًا أدنى من الاتفاق أو الإجماع القومى حول الموضوعات الأساسية التى تشكل جوهر وجوده السياسى، وبالتالى يكون قادرًا على تقديم الاستجابات السليمة على التحديات التى تواجـهه. إن تـوافر هذا الحـد الأدنى من الإجمـاع الوطنى يقدم مـساندة حـقـيـقـيـة للسيـاسـة داخليا وخـارجيا من ناحيـة، ويهيئ أرضـيـة صلبة لأداء الدور الحـضـارى من ناحية أخرى.

٣ ـ **الوظيفة الحضارية**: تتحدد هذه الوظيفة بإيجاد حد أدنى من الإجماع الوطنى بصدد القضايا الأساسية المتعلقة بوجود مجتمع معين ونمط حياته، و بإيمان المجتمع بأن له رسالة معينة، ووظيفة محددة ذات منطلقات معنوية فى مجال التعامل الخارجى تلك التى تفسر الانطلاق من رسالة فكرية والتبشير بها فى المجتمع الخارجى، ويفرق بين مجتمع يمتلك مقومات هذا الأمر ومجتمعات تسعى لصناعته وتدعى ملكيته .

٤ ـ **الوظيفة العقيدية**: تعبير عصرى عن مفهوم قديم فالدولة ذات مثالية معينة، دينية أو أيديولوچية، تسعى إلى صبغ عملية التطور السياسى بها، بحيث تكون هى أداة تطبيقها وإنجازها داخليًا وخارجيًا. وهذه الوظيفة من أهم الوظائف المعبرة عن الوجود المعنوى للدولة . فالوظيفة العقيدية محور وظيفة الدولة داخليًا وهى تقود عملية التطوير السياسى لمجتمعها فتجعل من هذا التطور أداة أو عملية لتطبيق أو إنجاز مثالية أو عقيدة سياسية معينة محددة ومفرغة فى برنامج أو خطة محددة، تتبناها وتقيم مجتمعها بكافة نظمه وأنساقه عليها، ومن هنا تقوم بعملية تكوين حقيقية للرأى العام.

٥ ـ **الوظيفة الدعائية**: وهى أقصى مستويات ممارسة الأبعاد المعنوية بمعان معاكسة، حيث الدولة وقد تجردت عن معنوياتها وهى تتجه بتطبيقات أدوارها للخارج من خلال تطبيقين: القضاء على الخصم بأسلوب الحرب النفسية، وعملية التسميم السياسى. فالدولة تتجه إلى الرأى العام الخارجى وقد تركت قيمة الصدق ومثالية الدعوة، واتجهت إلى منطق التضليل والدعاية، لتقوم بعملية تشكيله على أوسع مدى.

إذا نظرنا إلى فحوى هذه المكونات «الوظائف» الخمسة لطبيعة الوظيفة الاتصالية للدولة وجوهرها تشكيل الرأى العام وبنائه وتكوينه، سواء اتجهت إلى المجتمع الداخلى المحلى، أو إلى المجتمع الخارجى والنطاق الدولى إزاء المواقف والأحداث والوقائع تحقيقًا للأهداف والغايات التى تضعها هذه الدولة لنفسها فى إطار الإمكانات والموارد، والتوقيت المعين فى واقعنا المعاصر، ولكن يبقى جوهر العملية واحدًا ـ أيًا كان التعامل معه ـ هو تشكيل الرأى العام وتكوينه وهو ما جعلناه موضع اهتمامنا فى دراسة أخرى مفصلة .

وتدور عملية صناعة الرأى العام بين قطبين هما: الدعاية السياسية، والرقابة السياسية، وإذا كنا قد تعرضنا فيما سبق للقطب الأول، فإننا يمكن أن نتعرض بإيجاز للرقابة السياسية بوصفها القطب الثانى :

ظاهرة الرقابة الإعلامية والسياسية لدى العلامة حامد ربيع ومواقعها من بناء نظريته فى الرأى العام: يرى العلامة حامد ربيع أن ظاهرة الرقابة متعددة الأبعاد وتحليلها يتمثل فى:

أولاً: تعنى الرقابة الإعلامية إجراءً ضد الحرية الإعلامية و الاتصالية، وهكذا استقرت فى المفاهيم التقليدية صورة أساسها أن كل نظام سياسى يقف من الرقابة الإعلامية موقف التأييد هو ديكتاتورى. فمظهر الديمقراطية هو اختفاء الرقابة الإعلامية. الرقابة بهذا المعنى هى أداة من أدوات ضبط الحرية الإعلامية تستخدمها الجماعة ضد المواطن وتأخذ صورة منظمة تتم عادة ضد منبع أو مصدر السلوك الاتصالى .

ثانيا: تعبر الرقابة عن مفهوم آخر حيث يصير أداة ضد السلطة ووسيلة لضبط من يمارس السلطة، كلمة رقابة مرادف للاصطلاحين: الأول censorship والثانى control الأول يمكن ترجمته بالرقابة الإعلامية والثانى يجب ألا يفهم على أنه رقابة سياسية، أو بعبارة أدق رقابة على السلطة الحاكمة.

١ - الرقابة السياسية لم تبرز إلا ابتداء من القرن التاسع عشر ولم تكتمل إلا عقب الحرب العالمية الثانية.

٢ - الرقابة السياسية تستخدم ضد من يمارس السلطة أى ضد الطبقة الحاكمة.

٣ - الرقابة السياسية يستخدمها الشعب ومن ثم فهى فى طبيعتها غير منظمة أو على الأقل صورتها الواضحة هى الرأى العام، ورغم ذلك هناك مفاهيم تجعل الرقابة السياسية تتقابل وتقترب مع الرقابة الإعلامية.

تفترض عملية الضبط كظاهرة متكاملة ست طبقات متتابعة من الضبط المتتالى للسلوك الفردى:

(أ) ضبط ذاتى يدور فى المنطق الفردى ويتحكم فى تصور الموقف وتحديد رد الفعل وبالتالى صورة السلوك .

(ب) الرقابة الحضارية التى تمثل إطارًا يقود الفرد فى تفكيره لأن يتحكم فى سلوكه فيقيده بإطار التقنيات الأخلاقية المتداولة.

(جـ) الرقابة غير المنظمة للجماعات الفرعية التى لها أسلوب معين فى فهم القيم وتطبيقها.

(د) المناخ الاجتماعى العام المرتبط بالآراء والأفكار السائدة فى الأغلبية الجماهيرية.

(هـ) الرقابة القانونية المنظمة حيث توجد الأداة التى تتولى وضع القواعد واستخدام السلطات فى توقيع الجزاء إزاء السلوك المخالف لهذه القواعد.

ويتناول العلامة الراحل استعراضا تاريخيا لظاهرة الرقابة مميزا بين أربعة مراحل كل واحدة تعبر عن مفهوم معين لوظيفة الرقابة وكل واحدة تعكس مراحل التطور ليس للنظم الإعلامية فقط بل أيضًا وظيفة الدولة من حيث الاتصال الجماعى، وليس هنا موضع التفصيل فى هذا الصدد .

يتناول العلامة حامد ربيع ثلاثة نظم للرقابة وفى بنائه للإطار النظامى للظاهرة وتحديده لخصائص الرقابة الإعلامية وذلك على النحو التالى:

النموذج الأول: نظام الرقابة الإلزامية الرسمية ولكن المتغيرة وهو النظام المتبع فى أغلب الدول المعاصرة وخاصة أوروبا الغربية أى نظام الرقابة الاختيارية حيث الرقابة خاصة غير ملزمة وهو نموذج يتبع خاصة فى البلاد الإنجلوسكونية، وهو يقوم على أساس حق المواطن فى مزاولة حقوقه الإعلامية بحرية كاملة ومع تعقد المشاكل الإعلامية قد يجد المرء نفسه أمام عدم وضوح لحدود حقه وبالتالى يجد نفسه فى موقف المتردد من إمكانيات استخدام ذلك الحق. إزاء ذلك تضع الدولة نظامًا للرقابة أساسه حق المواطن فى استخدام حريته دون أى قيد ولكن يستطيع أن يلجأ لهيئة معينة يسترشدها دون أن يلتزم بنصيحتها ولو خالف القانون، الكلمة النهائية تكون للقاضى. هذا النظام طبق فى بريطانيا العظمى هو أحد التقاليد الثابتة فى النظام الإنجليزى حتى خلال فترات القتال احتفظت الرقابة بصفتها الاختيارية.

النموذج الثانى: نظام الرقابة المطلقة على درجة واحدة وعرفته النظم الفاشستية وما تزال تعرفه بلدان متخلفة يأخذ بفكرة يضفى عليها خصائص معينة. فالرقابة نظام استثنائى يخضع لطبيعة الاتصال الإعلامى. الجمهور المستقبل أو الظروف الاستثنائية المرتبطة بالتطور السياسى العام أى المبدأ العام هو الحرية ولكن هناك استثناءات أو ظروف تسمح بالرقابة دون أن يعنى ذلك خروجًا على المبدأ العام أى يحاول هذا النظام التوفيق بين حق الفرد فى الإعلام والاتصال والتعبير عن رأيه وحق الجماعة فى حماية المجتمع من القلق والاضطراب الذى قد يولده استخدام ذلك الحق إذا ارتبط بأوضاع معينة.

النموذج الثالث: نظام الرقابة المطلقة على درجتين ووجدناه فى جميع البلاد الشيوعية ولنحاول تحديد خصائص هذه النظم: الرقابة الكلية على درجة واحدة واضح فى مدلوله لا توجد صورة من صور الفكر يمكن تداولها دون إذن مسبق من الإدارة، المرافق المتعلقة بالرقابة تتجمع تحت إشراف إدارة واحدة غالبا ذات طابع عسكرى تلحق بوزارة الإعلام. التنفيذ يأخذ صورة عنيفة تتعدى الفرد إلى مصدر الرسالة المخالفة للقانون .

ويصل العلامة الراحل إلى إطار ومجموعة من الدلالات العامة قام بصياغتها على ضوء مختلف الخبرات السابقة :

١ - العلاقة الزمنية بين خصائص النظام السياسى وفلسفته ونظام الرقابة وطبيعته. الرقابة ليست مجرد عملية ضبط للجهاز الإعلامى إنها أكثر من ذلك بأن يجعل المجتمع المعاصر منها أداة للتدخل والتوجيه لتحقيق هدف مزدوج: التناسق الداخلى فى مضمون الرسالة والوظيفة الأيديولوچية للدولة الكفاحية، فلم يعد العمل الإعلامى هو مجرد أخبار، والرقابة هى مجرد أداة تسمح بمنع وصول خبر معين أو تداول مادة اتصالية معينة تهاجم مبادئ تقليدية أو سلطات تملك درجة معينة من الهيبة والاحترام.

٢ - المجتمع المعاصر لم يعد يقبل إطلاقية المبادئ بخصوص هذه الظاهرة، فكرة النسبية تغزو نظام الرقابة فى جميع أبعاده. النسبية من حيث أداة الاتصال فإذا كانت الرقابة على الإعلام المكتوب ذات فعالية معينة فإنها تصير محدودة الفاعلية

بالنسبة للإعلام المسموع، وهى نسبية من حيث مستقبل الرسالة فالإعلام الموجه للنشء لا يخضع لنفس القواعد للإعلام الذى يجعل هدفه الشخصى الناجح القدير المتميز. على أن أخطر أنواع النسبية هو أن كل إعلام ليس صالحا لكل مجتمع.

٣ ـ التقدم الرهيب فى وسائل الاتصال جعل الرقابة فى أغلب الأحيان بمدلولها التقليدى نظامًا لا فاعلية له. المفهوم التقليدى يقوم على أن الرقابة ذات طبيعة نظامية، أى هيئة مستقلة عن الجهاز الإعلامى تتبع السلطة الحكومية وتتولى فحص موضوع الرسالة وتقييمها. هذا النظام صار غير مجدٍ، سبب ذلك: تقدم أدوات الاتصال جعل إمكانية الضبط بهذا المعنى التقليدى عملية تكاد تكون مستحيلة فى كثير من الأحيان ومرهقة وخالقة للتعقيدات أحيانًا أخرى وهى مستحيلة للإعلام المسموع وسيأتى يوم تستحيل للإعلام المرئى أيضًا (وهذه من التنبؤات العلمية التى قدمها العلامة المرحوم حامد ربيع وأثبتت الثورة الاتصالية والمعلوماتية المعاصرة صحتها وصلاحيتها. ومرهقة للإعلام المكتوب لضخامته هذه الأيام. أضف لذلك تطورات الدعاية تطورًا رهيبًا يسمح بالوصول لأهداف محددة وواضحة من دون الإعلان عنها بكلمات صريحة فقد نجد رسالة معينة لو أخذ كل جزء منها على حدة ما وجدنا فيها شيئًا يخالف القيم ولكن لو جمعت كاملة وبتحليل رد الفعل المقصود لاكتشفنا المخالفة، ومن ثم على الكاتب تجزئة كتابه المقالات ليفلت من طائلة العقاب. كما أن التطور المعاصر قاد لفتح أبواب مغلقة وأضحى الحديث عنها علانية. ومن المعلوم أن الحضارة المعاصرة تفرض انفتاح الرقابة بالنسبة لموضوعات ثلاثة تمثل عصب نظام الرقابة: القيم الدينية، السلوك الجنسى، النواحى السياسية.

إزاء ذلك تظهر مفاهيم جديدة لظاهرة الرقابة تبدو حذرة ولكنها تثوَر بثبات وصلابة. محور فكرة الرقابة الآن فكرة الرقابة الذاتية بمعنى الرقابة المهنية ورغم عدم وضوح الأصول الأيديولوچية لها إلا أنها تدور حول ترك الرقابة للمهنة التى ينتمى إليها رجل الاتصال.

وهكذا نستطيع القول أن العلامة المرحوم حامد ربيع وضع اللبنات الأولى والأساسية فى بناء نظرية متكاملة الأبعاد لظاهرة الرأى العام من منطلق الوظيفة الاتصالية للدولة المعاصرة فى عالم القرن الواحد والعشرين الذى لم يقدر له أن يعايش تداعياته الكارثية على أمتنا العربية والاسلامية .

● **المعالجات الحركية والقضايا العملية: وقد ركزت الإسهامات بالأساس على نموذجين هما:**

- إعادة تطويع الشخصية الوطنية، والقومية، والإسلامية، وتطبيقات الحرب النفسية.

- التسميم السياسى فى المنطقة العربية والصراع مع الكيان الصهيونى.

أيا ما كانت درجة الاختلاف بصدد قيمة الإسهامات العلمية والإضافات القيمة التى قدمها العلامة الراحل حامد ربيع فى بناء نظرية الرأى العام، لكى يبقى شامخا ما كتبه بصدد تطبيقات هذه النظرية فى واقعنا العربى والإسلامى المعاصر، ولا يتسع المقام للتفصيل ولكننا نختار نموذجين تطبيقيين من النماذج التى أوردها فى إطار نظريته وهما: إعادة تطويع الشخصية الوطنية والقومية والإسلامية عبر تغيير الطابع القومى وغسيل المخ الجماعى من ناحية، والحرب النفسية والتسميم السياسى من ناحية ثانية، فلنتناول ذلك بإيجاز على النحو التالى:

أولا: إعادة تطويع الشخصية الوطنية والقومية والإسلامية عبر تغيير الطابع القومى وغسيل المخ الجماعى

يذكر العلامة حامد ربيع أن من أهم جوانب الوظيفة الاتصالية للدولة ما يسمى بإعادة تشكيل أو تطويع الطابع القومى للشعوب، لندعه يحدثنا عن ذلك منذ البداية: «هذه الحقيقة عرفناها فى فترة أولى بفضل مؤلف الفيلسوف الألمانى «سالمون» «سوف أظل بروسيا»، والذى يذكر أن الإدارة الأمريكية أعدت لاكتشاف خصائص ومقومات الطابع القومى الألمانى، بقصد فهم طبيعة العقلية الألمانية، وكان رد فعله هو ذلك المؤلف الضخم الذى يعلن فيه على رؤوس الأشهاد على أنه لن يفلح أحد فى تغييره أو فى تطويعه. لا يعنينا موقف الفيلسوف أكثر ما يعنينا أن السياسة الخارجية الأمريكية فى

لحظة معينة خططت لإعادة تشكيل الطابع القومى الألمانى، لعل هذه الحقيقة تزداد وضوحا لو عدنا للمؤلف المشهور الصادر فى سبعينيات القرن العشرين بعنوان «الاتباع اليابانى» للعالم الأمريكى «كاهن» أهمية الكاتب أنه هو الذى أشرف لحساب مؤسسة «راند كوربوريشن» على تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية لحساب البيت الأبيض خاصة خلال حكم «كينيدى». الدلالة واضحة وهى تتحدد بأن السياسة الخارجية الأمريكية جعلت منطلقها الأساسى فى ترويض كلا المجتمعين اليابانى والألمانى هو الدراسة العلمية المنظمة لظاهرة الطابع القومى، فالطابع القومى كأحد منطلقات التحليل السياسى يمكن أن يكون ذا بعدين أحدهما داخلى والآخر خارجى، الداخلى يتجه إلى إعادة تشكيل الطابع القومى الألمانى واليابانى من جانب السياسة الخارجية الأمريكية وأضحت تتحكم السياسة الداخلية من منطلق القوة الدولية. الذى يحدث فى المجتمع الإسرائيلى يجمع بين كلا النموذجين، تساؤلات عديدة وخطيرة الأبعاد ويسودها الغموض وتسيطر السرية على بعض نواحيها وتتفاعل معها نواحى عدم الاستقرار الفكرى. هذه الدراسة لا تطمع فى تناول هذا الوضع بالتحليل الكافى، وتقتصر على إثارة علامات الاستفهام وتحديد أبعاد التحليل ومن ثم فلنحدد التساؤلات :

(أ) كيف تستطيع دولة معينة أن تصوغ سياسة خارجية ذات فعالية معينة وقدرة على توقعات المستقبل إزاء دولة أخرى انطلاقا من مفهوم الطابع القومى؟ فلنفترض أن الدولة «أ» تريد تخطيط سياسة خارجية تجاه الدولة «ب» بما فى ذلك اتخاذ قرار سياسى معين. فكيف تعد لذلك العمل انطلاقا من فهم خصائص الطابع القومى لتلك الدولة «ب» ؟

وهنا الطابع القومى يجب أن يمتد ويتسع ليشمل ليس فقط الصفات القومية بل وكذلك ما نسميه الطابع القومى الطبقى أى خصائص الطبقة المختارة التى تواجه عمليات الصدام السياسى بما فى ذلك خصائص الطابع القيادى كذلك يتعين علينا أن نتساءل إلى أى حد يكون التغيير فى الطابع القومى المحلى مؤثرًا فى خصائص السياسة الخارجية.

فالدولة الإسرائيلية التى تخضع اليوم لعملية تغيير كلية وشاملة لطابعها القومى، هل ستظل فى سياستها الخارجية تعكس الخصائص السابقة أم أنها بدورها

ستخضع لعملية تأثير وتأثر؟ وهذا لا بد وأن يعكس آثاره على السياسة الخارجية ؟ تساؤل لا نجيب عليه بصراحة ووضوح لكنه يسمح بوضع أكثر من افتراض واحد، فالأمر الذى لا شك فيه أننا نعاصر فترة تغير جذرى فى مقومات الطابع القومى اليهودى يسير فى أكثر من بعد واحد ويعرف أحد العلماء الذين عاشوا فى إسرائيل وأعلنوا مساندتهم لها وهو الإنجليزى «أيفايج» أن إسرائيل اليوم تخطط من خلال مدارس متخصصة لتطبيق قواعد ما يسميه التحويل العقيدى، لخلق الالتزام الأيديولوچى. وبغض النظر عن تفصيل ذلك، فالأمر الذى لا شك فيه أنها تعكس طبيعة التصور الحاكم والقيادة السياسية للنموذج الجديد الذى سيقدر له إن عاجلاً أو آجلاً أن يسير على المجتمع الإسرائيلى وهو نموذج يتصف بالعنف والسلوك الاستفزازى والصفات القيادية والتعصب والإيمان بوظيفة تاريخية. فهل ستعكس هذه الصفات ذاتها فى السياسة الخارجية ؟ أليس هذا ما نشاهده هذه الأيام فى ممارسات السياسة الخارجية للكيان الصهيونى وقد مضى على كتابة هذا الكلام أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ..

(ب) الناحية الأخرى التى يثيرها الموضوع هو التخطيط الإسرائيلى لعلاقته بالبلاد العربية ونحن نعلم أن هناك دراسات عميقة بعضها خفى وبعضها علنى حول الطابع القومى العربى بصورة عامة والطابع القومى المصرى بصفة خاصة. وهناك أمر لا موضع فيه لإثارة التساؤلات وهو أن الدعاية الإسرائيلية فى حربها النفسية مع هذه المنطقة تجعل منطلقها تحليل الطابع القومى العربى: هل من الممكن القيام بعملية توريط للفئات العربية معيدين بهذا الصورة التى سبق ورأيناها فى النموذج الأمريكى بالنسبة للمجتمعين الألمانى واليابانى؟ بل نتصور أكثر من ذلك: هل من الممكن إخضاع الطابع القومى العربى فى مختلف أجزاء القارة العربية إلى عملية مماثلة ؟

الواقع أن ذلك غدا معلنا بوضوح من قبل الإدارة الأمريكية الحالية فى تعاملها مع المنطقة فى السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل وإن كان يتم دون إعلان فى أجزاء كثيرة من العالم العربى والإسلامى دون ضجة أو إعلان منذ قرابة ربع قرن على الأقل -

الخطاب السياسى للقيادة الأمريكية، بل والخطاب الثقافى والأكاديمى يعلن ذلك بوضوح ودون خجل أو مواربة .... نحن نريد تطويع شعوب هذه المنطقة، وتغيير بنيتها الثقافية والحضارية والعقيدية وإعادة رسم خرائطها ... ، يحدثنا العلامة حامد ربيع عن خصائص الطابع القومى الأمريكى والتى يرى أنها لا بد أن يعكس امتداداتها فى السياسة الخارجية: المادية أولا والسطحية ثانيا. فالمادية وتحقيق النجاح الاجتماعى لدى الأمريكى العادى أدى ذلك لطابع السطحية فى السلوك الفردى: فهو متفائل، ومؤمن بالقدرة الأمريكية، وسريع التغير، إن أى مشكلة لها حل سريع وسهل. كذلك تعكس السياسة الخارجية الأمريكية هذه الصفات و«جونسون» مثال واضح لهذه الحقيقة وكذلك تصورات «دالاس» للمنطقة كانا نموذجين واضحين لتأكيد هذه الحقيقة، لم يتغير الأمر كثيرا أليس «بوش» «ورامسفيلد» أكثر دلالة، و«كونداليزا رايس» و«باول» أكثر تأكيدا لتلك الحقائق فى وقتنا الحالى، وإذا كنا قد وجدنا منذ قرابة ربع قرن من الزمن من بين علماء السياسة العرب قيادة فذة بحجم حامد ربيع تتحدى فى وجه محاولات التطويع الحضارى للمنطقة «سوف أظل عربيا»، فمن يرفع صوته مجددا فى زمن إعادة رسم الخرائط وتشكيل المنطقة، وطمس الهوية، والشرق الأوسط الكبير بأن «سوف أظل عربيا ...» و«سوف أظل إسلاميا»، وإذا كان قدرنا مع «روما الجديدة» فى بدايات القرن الواحد والعشرين أن فرضت علينا المواجهة والقتال، فعلينا أن نحمل الراية كل فى ميدانه دون وجل أو استخذاء لرد العدوان وصيانة القيم والكرامة، وإذا كان التسميم السياسى قد نجح فى طبقات مختلفة من الحكام وقطاعات واسعة من النخبة المثقفة، فلا بد أن يوجد من يبرهن على أن الأمة العربية والإسلامية عصية على التطويع والتذويب والاستيعاب، وأن من يراهنون على اختفائها حضاريا سيفشل[illegible] سيكون عدوانهم محدثا رجفة ويقظة فى الجسد الذى استرخى وقد تكاثر[illegible] وأن فى قيادات الأمة الثقافية والفكرية أولى بقية لم يسمموا سياسيا [illegible] استعداد مهما كان الثمن والمغريات لأن يخونوا أماناتهم ويبيعوا دينهم وقيم[illegible] صيلة طمعًا فى ذهب المعز أو خوفًا من سوطه وسيفه ...إنهم جنود الأمة فى كتيبة جيش التحرير الفكرى والذى كان أحد قياداته العلامة المرحوم حامد ربيع ولنتركه يحدثنا عن النموذج الثانى عن «التسميم السياسى» إنه فى الواقع

غزو معنوى وصورة جديدة للقتال بين الشعوب. المجتمع المعاصر أثبت أن الاستعمار لن يحقق فى الأمد البعيد أهدافه بالإكراه العضوى وكان البديل هو الغزو المعنوى والقوة الناعمة أو اللينة ومن خلال موجات تفتيت متعاقبة: إعادة ترتيب للقيم وبالتالى إعادة تشكيل لنظام القيم، وتضخيم نعرة الأقليات. والغزو المعنوى كان على المستوى السلوكى لتفتيت المجتمع بقصد إعادته فى ضوء أهدافها الحركية.

باختصار فإننا نستطيع القول إن مفهوم «التسميم السياسى» يعبر عن حملة شاملة تُستخدم كل الأجهزة والأدوات المتاحة للتأثير فى نفسيات وعقول وذاكرة الجماعة أو الأمة أو الشعب المحدد؛ وذلك بقصد تغيير أو تدمير مواقف معينة، وإحلال مواقف أخرى محلها تؤدى إلى سلوك يتفق مع مصالح وأهداف الطرف - أو الأطراف - الذى يقوم بعملية التسميم السياسى، وغالبًا ما تكون هذه العملية موجهة إلى أمة أو مجتمع أو سلطة أخرى عادة ما تكون معادية، وقد أُطلق على هذا المفهوم العلمى مفاهيم إعلامية ودعائية تتقارب وتتشابه معه فى بعض الجزئيات - دون أن تشمل جميع مقوماته وعملياته - من قبيل «حرب الأعصاب» و«حرب الدهاء» و«الحرب النفسية» و«غسيل المخ» و«محو الذاكرة» و«صناعة النخبة الموالية» و«الطابور الخامس» .... إلخ، ويمكن القول إن مقومات عملية التسميم السياسى تشمل:

١ - الاتجاه فى خطابها الفكرى والسياسى إلى العدو أو الخصم السياسى، أو إلى الآخر بمعناه العام.

٢ - الاختلاف عن الدعاية حيث لا تسعى إلى الإقناع، بل تستهدف القضاء على الخصم بمعنى شلِّ قدراته الفكرية والمعنوية.

أما من حيث غايات التسميم السياسى فيمكن تحديدها فى:

١ - تحطيم إيمان الخصم بعقيدته السياسية أو الدينية، أو بعدالة ومشروعية القضية التى يدافع عنها.

٢ - تحطيم التماسك النفسى والإدراكى والعقلى للخصم السياسى أو العقائدى أو الدينى، وتمزيق مكونات شخصيته القومية والدينية.

٣ ـ استغلال النجاحات التى يصل إليها الطرف المهاجم والقائم بعملية التسميم السياسى كوسيلة لإضعاف ثقة الطرف الآخر بنفسه وعقيدته.

أما جوهر عملية التسميم السياسى فيمكن القول ـ انطلاقًا من تحديدنا لهذه العملية ـ بأنها تلك التى يُراد بها التأثير على العقول والأفئدة عن طريق التلاعب بعناصر التكوين المعنوى، الأمر الذى يمثل قمة التوجيه السياسى أو المعنوى للخصم.

وهى تشمل عمليتين متوازيتين هما:

الأولى: زرع أو غرس قيم معينة صحيحة فى ذاتها، ثم دفعها تدريجيًا فى السلم التصاعدى لنظام القيم الفردى أو الجماعى، بحيث ترتفع إلى أعلاه؛ ومن ثم تفرض على القيم المطلقة أو العليا النزول إلى مراتب أقل أهمية.

تبدأ عملية التسميم السياسى عبر زرع قيم جديدة لدى طبقات فى المجتمع المحكوم: الطبقة المثقفة والنخبة السياسية ... . إلخ، تدور حول ضرورة الاعتراف بالآخر، وقبول التعايش معه فى ظل منطق العصر، وضراوة ما يترتب على الحروب من مآسٍ، وأنها ليست حلاً لأى مشكلة، ومزايا السلام والتنمية ... إلخ.

هذه القيم الجديدة فى حد ذاتها ليست شيئًا سيئًا، بل تُعَدُّ أمرًا مرغوبًا فيه، وتمثل فى فترة معينة تطلعات المجتمع والإنسان المعاصر، ولكن المشكلة فيما سيأتى بعد.

فى مرحلة تالية تتم عملية تضخيم لهذه القيم، وتصعيد تدريجى لها بوعى وعبر وسائل الإعلام والاتصال والتعليم والتنشئة بوجه خاص، وهكذا تتصاعد هذه القيم الجديدة شيئًا فشيئًا إلى أعلى قمة السلم الهرمى للقيم، وعندئذ تحدث عملية إحلال شعورية ولا شعورية، فإذا بهذه القيم الجديدة تَحُلُّ محل القيم والثوابت القديمة كمحدد للمواقف، وإطار حاكم ومحورى للسياسات والممارسات المختلفة.

وهذه العملية تقود إلى التصادم بين النوعين من القيم، سواءً تم ذلك على المستوى الفردى أو على المستوى الجماعى، فلنتصور مفكرًا أو موظفًا تصاعدت لديه قيم الشهرة والاستهلاك، والكسب السريع دون مجهود حقيقى على حساب قيم الأمانة، والعدل، والحق والشرف، ... . إلخ، ماذا يفعل؟ سيكون على استعداد لأن

يفعل أى شىء لتحقيق قيمه الجديدة: يسرق، ويرتشى، ويتنازل عن كرامته أو هويته ... إلخ.

وعلى المستوى الجماعى فإن الأمة أو النخبة التى تخضع لمثل هذه العملية سوف ينتهى بها الأمر إلى أن تمسح ذاكرتها، وتتخلى عن حقوقها الأصلية، ومقدساتها فى سبيل حل مشكلاتها الاقتصادية وتحقيق التنمية أو الرفاهية الاقتصادية ... . أو حتى توهمها إمكانية تحقيق ذلك.

الثانية: عبر منطق الدعاية والتوجيه السياسى يتم تسريب أفكار وقيم معينة بحيث تؤدى إلى تصور معين للمواقف يختلف عن حقيقته الفعلية، مما يترتب عليه عند اكتشاف هذه الحقيقة نوع من الصدمة تؤدى إلى شلل نفسى، وبالتالى عدم القدرة على المواجهة لما توجده من تمزيق فى الشخصية.

هذه العملية قد تكون مقدمة لمعركة فعلية، تأتى بعدها عملية الهجوم القتالى ليتحقق الانتصار بأقل التكلفة، كما قد تكون لاحقة بحيث تكمل الانتصار بالقضاء المطلق على الخصم أو العدو، كوجود ذاتى ذى هوية حقيقية متميزة تجاهد فى سبيل التمسك ببقائها الحضارى وليس مجرد الوجود الجسدى والعضوى.

وتتم ممارسة هذه العملية فى إطار التسميم السياسى عبر آليتين أو أداتين متكاملتين:

(أ) أداة التضليل الذى يقوم على التوظيف المخالف للواقع، والسيئ للقيم السياسية والدينية.

(ب) أداة الترويض والتى تجعل تلك «القيم» والمواقف «الجديدة» ليست مستغربة، وإنما هى مطلوبة ومتسقة مع الإطار أو النظم القائمة بصرف النظر عن طبيعتها الواقعية.

وهكذا يعد التسميم السياسى إحدى العمليات أو المقدمات المنطقية التى تعاد من خلالها تشكيل الإطار الذى ينطلق منه الرأى العام فى مجتمع معين، بحيث يتم تشكيل ذلك الرأى العام إزاء القضايا التى تواجهه بشكل يتناسب مع القيم الجديدة التى تم غرسها، أو تسريبها إلى عقله ووعيه الجماعى أو ذاكرة النخبة المثقفة والقائدة فيه،

أليست عملية التسميم السياسى بهذا المعنى هو ما تخضع له «الذاكرة» و«الوعى» الجمعى للأمة منذ عقدين من الزمن على الأقل فى صراعها الممتد مع الكيان الصهيونى، مؤشرات ذلك وتحليلاته يمكن أن نفرد لها موضعًا آخر».

وهكذا أوضح العلامة الجليل حامد ربيع المعالم الأساسية لنظرية الرأى العام، وحاول توظيفها فى القضية المركزية، وهى صراع أمته العربية والإسلامية الممتد مع الكيان الصهيونى، وفى مواقفها من قضية الهيمنة الأجنبية خاصة محاولات الإخضاع والسيطرة والهيمنة والاحتلال الأمريكى للعالمين العربى والإسلامى رافعا رايته «أمتى والعالم» «أمتى .. أمة القيم» و«سوف أظل عربيا»، ولعل الوفاء لهذا الرمز والقمة والقيمة العلمية تكون بمواصلة رسالته وتعميقها وتجديدها لمواجهة التحديات التى تجابه أمتنا أمة القيم .. أمة الرسالة الحضارية ... فى ظل تردد وتخاذل معظم القيادات الحاكمة .. وتواطؤ غالبية الطبقات المفكرة والمثقفة ....

منهجية العمل فى الدراسة ـ التحقيق ـ والتحرير

إذا أعدنا قراءة وتحليل الإنتاج الفكرى للعلامة الراحل فى مجال الرأى العام سواء تمثل فى كتابه المعنون مقدمة فى نظرية الرأى العام والذى اخترناه عنوانا لهذه الدراسة التى تتضمنه، وكذلك بعض الفصول المبثوثة فى مذكراته عن «نظرية الاتصال السياسى» و«أبحاث فى نظرية الاتصال» و« الحرب النفسية فى المنطقة العربية»، و«نظرية الدعاية الخارجية» وكذلك دراساته ومقالاته المنشورة فى مختلف الدوريات العلمية المتخصصة، وكذلك بعض محاضراته بهذا الصدد، وكذلك بعض المترجمات التى اعتمدها فى هذا الصدد، وكل ذلك تضمنه هذا الكتاب، وإذا وضعنا ذلك فى الإطار العام لإنتاجه العلمى الواسع الذى غطى معظم فروع الدراسات السياسية الأخرى المتنوعة مثل: النظرية السياسية، والفكر السياسى، والتراث السياسى الإسلامى، والمنهجية والتحليل السياسى، والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية .... إلخ هذا من ناحية، وكذلك من ناحية أخرى فى إطار الاهتمام العلمى والأكاديمى للجماعة العلمية العربية والمصرية فى هذا المجال تحديدا، وبالطبع فى السياق والبيئة الزمنية التى ظهرت فيها، فإنه يمكن أن نضع أيدينا على ماهية الإسهامات الفكرية ونوعيتها فى هذا

الصدد ومدى ما قدمته لبناء نظرية الرأى العام فى الواقع العربى والمصرى، ومحاولاته التطبيقية فى هذا الواقع المعاصر بقضاياه ومستوياته الأساسية، وسيكون منهج الدراسة وصفيا وتحليليا قدر الإمكان لما قدمه العلامة حامد ربيع على الصعيدين التنظيرى والتطبيقى حتى يكتمل البناء العلمى للدراسة. وبهذا الصدد تحاول الدراسة بيان حول مدى الإسهام الفكرى للعلامة الراحل التركيز على ثلاثة مستويات متداخلة:

الأول: استعراض هذا الإسهام من خلال إعادة نشر ما كتبه فى هذا الصدد بعد تحريره من الناحيتين الشكلية والموضوعية .

الثانى: بيان مواضع الإضافة والاجتهاد النظرى فى بناء نظرية الرأى العام، والدقة والصلاحية المنهجية فى تناول القضايا التطبيقية المختلفة.

الثالث: توضيح مدى القدرة على التنبؤ واستشراف التطورات المستقبلية فيما قدمه فى إطار نظرية الرأى العام والقضايا التطبيقية المتعلقة بها المنطقة العربية والإسلامية...

● **ففى المستوى الأول**: اعتمدنا عدة «نصوص أصلية» هو ما كتبه بالعنوان نفسه «مقدمة فى نظرية الرأى العام» فى كتاب متوسط الحجم، وأعدنا نشره بعد تحقيقه وتحرير مضمونه - وفق القواعد الأساسية التى اتفق عليها فريق العمل فى المشروع - و منه جاءت الفصول: الأول، والثانى، والتاسع، أما الفصل الثالث، والسادس، والثامن، فقد جاءت من دراسته حول «السلوك السياسى» أما الفصل الرابع، والسابع فهى دراسات منفصلة ألقيت فى المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية المصرية، أما الفصلان العاشر، والحادى عشر، فقد وجدناها فى ملفات العلامة الراحل «كمادة مترجمة عن الإنجليزية» يعتمد عليها فى تدريس الرأى العام لطلبته، فرأينا مع الإشارة لذلك إلى أن تحتويها هذه الدراسة استكمالا للفائدة . وتدور هذه الفصول حول المضمون التالى: ففى **الفصل الأول**: حول ظاهرة الرأى العام: نعرف المفهوم، ونقوم بعملية تحديده، وطبيعته: والتمييز بينه وبين الرأى، والحكم، والاتجاه، والسلوك، ومفهوم الرأى العام وإخفاقه فى التعبير عن حقيقة الظاهرة، وتحليل مفهوم الرأى العام ومقوماته الفكرية، ومقومات الرأى العام وعناصره وأبعاده: التاريخية، والاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، و مراحل تكوين ظاهرة الرأى العام: مرحلة الإدراك، مرحلة الصراع، مرحلة التركيز، مرحلة الرضا، مراحل الاندماج والاستقرار

والشمول، وفى **الفصل الثانى** : الرأى العام والظاهرة الحضارية والنفسية: يعالج الرأى العام كظاهرة حضارية: خصائص المجتمع السياسى المعين، والمناخ الحضارى العا م، وظاهرة الرأى العام والمجتمعات المتخلفة، وأبحاث الرأى العام فى المجتمعات النامية، وتغيير اتجاهات الرأى العام عبر عملية الدعاية، والتعامل النفسى بين المواطن والدولة، موضع ظاهرة الرأى العام، وفى **الفصل الثالث:** السلوك الجماعى وظاهرة الرأى العام، يشمل تحليل الرأى والسلوك الجماعى، وتطور الرأى العام المحلى، والشغب الجماعى: حالة دراسة لوس أنجلوس، وتعدد أنواع ونماذج السلوك وظاهرة الرأى العام، وفى **الفصل الرابع**: الرأى العام والمجتمع والحياة السياسية : «ظاهرة التصويت الانتخابى نموذجًا..» ويشمل ذلك تحليل ظاهرة الرأى العام باعتباره سلوكا سياسيّا والتمييز بين المنبه والاستجابة، والعلاقة بين التصويت الانتخابى والرأى السياسى.، والعلاقة بين الواقعة السياسية وظاهرة الرأى العام، وكيف تؤثر الوقائع على تكوين ظاهرة الرأى العام وتطورها، والعلاقة بين الرأى العام والسلوك السياسى ومستويات التحليل، **وفى الفصل الخامس**: الرأى العام والممارسة السياسية للسلطة «التطور الصياغى للقرار السياسى نموذجًا»، ويشمل وظيفة الرأى العام فى البناء الصياغى للقرار السياسى، والتمييز بين النظم السياسية من حيث علاقتها بالمثل السياسى الأعلى، وطبيعة القرار السياسى وأنواع النظم السياسية، والممارسة السياسية للنظم، ووظيفة الرأى العام فى تحديد صياغة القرار السياسى، **وفى الفصل السادس**: الرأى العام الدولى والظاهرة السياسية يتناول ماهية الرأى العام الدولى: تعريفه ومكوناته وعلاقته بالرأى العام الوطنى، ومراحل تكوينه، وظاهرة الرأى العام الدولى وتطوراتها عقب الحرب العالمية الثانية، والرأى العام الدولى بين خبير الرأى العام، والمتخصص فى دراسات العلاقات الدولية..، والعوامل الحاكمة لتطور ظاهرة الرأى العام الدولى، والتطورات المعاصرة لدراسة ظاهرة الرأى العام الدولى، **وفى الفصل السابع**: ظاهرة الرأى العام والطابع القومى للشعوب، يتناول ماهية الطابع القومى: التمييز بينه وبين مفاهيم: الدولة القومية، والقومية، والطابع القومى، والصورة القومية، والشخصية القومية، والطابع القومى ومقوماته..، والوظيفة السياسية لمفهوم الطابع القومى..، والطابع القومى والبحث الحركى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن ثم تم التركيز على نموذجين: النموذج الأول: تحليل الطابع

القومى المصرى: التعريف، و موقف الفقه من تحليل مقوماته، وملامح وخصائص الطابع القومى المصرى، والنموذج الثانى: تحليل الطابع القومى اليهودى بين التشويه والتأليه الخصائص الأساسية، وخصائص الطابع القومى والتعبيرات الفنية والأدبية، **أما الفصل الثامن**: الرأى العام والوظيفة الدبلوماسية، فهو يشمل التعريف بالوظيفة الدبلوماسية وخصائصها وموضعها من السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها وموضع ظاهرة الرأى العام، وأدوات الدبلوماسى لاكتشاف اتجاهات الرأى العام المحلى (المجتمع الذى يعمل فيه) والدولى، وموضع ظاهرة الرأى العام فى النظم الإعلامية، وكيفية تعامل الدبلوماسى .، والدبلوماسى ومعاهد بحوث الرأى العام، والإعلام الإقليمى.. وكيفية الكشف عن اتجاهات الرأى العام، **والفصل التاسع**: عملية قياس الرأى العام، يشمل تحديد ماهية قياس الرأى العام وموضع قياس الاتجاهات وتحليلها، وموقع التنبؤ باتجاهات الرأى العام، وقضية استفتاءات الرأى العام، ومدى علميتها، وخطورتها فى المجتمعات المتخلفة، وخصائص أبحاث واستطلاعات الرأى العام، وأسلوب الحصة فى اختيار عينة استطلاع الرأى العام: الأسس ـ العيوب، وأسلوب العينة المساحية: الأسس والعيوب، ونموذج تطبيقى، واستخدام الأسلوب التكرارى فى أبحاث الرأى العام.

* * *

● **أما المستوى الثانى فى المعالجة:** بيان مواضع الإضافة والاجتهاد النظرى فى بناء نظرية الرأى العام، والدقة والصلاحية المنهجية فى تناول القضايا التطبيقية المختلفة، وهذه كثيرة مبثوثة فى جوانب الدراسة وسوف نشير إلى كل منها فى موضعه داخل الدراسة بشكل بارز لا يختلط فى مضمون الدراسة ذاته، وهو نفس الأسلوب الذى اتبعناه فى المستوى الثالث : والذى يتعلق بتوضيح مدى القدرة على التنبؤ واستشراف التطورات المستقبلية فيما قدمه فى إطار نظرية الرأى العام، والقضايا التطبيقية المتعلقة بها المنطقة العربية والإسلامية... والله ولى التوفيق ..

حامد عبد الماجد قويسى

لندن ـ أبريل ٢٠٠٧م



مقدمة الدراسة

تعد نظرية الرأى العام اليوم أحد الميادين الهامة التى تتناولها النظرية السياسية بالكثير من العناية عقب أن تطبق عليها كلمة «ديناميات الحياة السياسية» أو political dynamics بحيث تصير أحد الأبواب الأساسية التى يدور حولها تحليل الوجود السياسى بصفة عامة والحركة السلطوية بصفة خاصة، على أن فهم هذه الحقيقة فى حاجة إلى بعض التفسيرات.

فتاريخ الكثير من الثقافات يبرز نموذجًا من التطور عرفته كذلك المعرفة السياسية: ففى خلال مرحلة معينة يسيطر على التحليل نوع من التجريد الفلسفى سرعان ما تعقبه مرحلة أخرى يسير فيها البحث عن النماذج والتطبيقات وبالتالى الدراسة الجزئية تمثل الاهتمام الوحيد لتلك الثقافة. وإذا كانت المرحلة الأولى تنتهى بالتأكيد على بعض المفاهيم العامة حيث ترتفع عن مستوى المناقشة وتصير مكونة فى مجموعها لعدد من المسلمات والبديهيات فإن المرحلة الثانية تنتهى بتأكيد الشعور بالحاجة للعودة إلى التجريد والإطلاق ومحاولة ربط تلك الجزئيات الواحدة منها بالأخرى فى شكل إطار عام أو نظرية عامة تحكم موضوع المعرفة.

ولو عدنا لتاريخ الفكر السياسى منذ أقدم مراحله لوجدناه يعكس تلك الحقيقة، فعقب أفلاطون وتجريداته المطلقة يصادفنا أرسطو بتطبيقاته الجزئية وواقعية التجريدى. وعقب مرحلة العصور الوسطى حيث يدور الفكر السياسى فى حلقة مفرغة حول تحليل العلاقة بين السلطة الدينية، والسلطة الزمنية تصادف القرنين السادس عشر والسابع عشر وقد اصطبغ الفكر السياسى بصبغة الإقليمية والمحلية فى تحليله لأبعاد الوجود السياسى والمشكلة السياسية.

كذلك علم السياسة صادف ولا يزال يصادف هذا النموذج من تطور المعرفة الذى استطاعت أن تبرزه الفلسفة العلمية. فعلم السياسة الذى كان يدور فى خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى فى تلك التجريدات والحقائق المطلقة والمفاهيم العامة سرعان ما اصطبغ بالصبغة العملية الميدانية التجريبية والجزئية فى خلال فترة ما بين الحربين. وكما أصاب الثقافة الاجتماعية نوع من الانفجار فى ميادينها المتعددة باسم التخصص، أصاب علم السياسة نوع من التحلل فى دراساته باسم المنهاجية العلمية، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتفرض من جديد محاولة التجريد المطلقة فى سعى الثقافة السياسية لخلق تلك النظرية العامة التى تحكم وتفسر الوجود السياسى بمختلف أبعاده وتطبيقاته. نظرية الرأى العام فى وضعها المعاصر فى السبعينيات تعكس هذه الحقيقة.

إن المعرفة بصفة عامة يمكن أن توصف بأنها عملية تتقابل فيها الذاتية بالموضوعية فى صراع مستمر ودورة متلاحقة من التأثير والتأثر بحيث إن كل معرفة لا تعكس فقط الحقيقة مجردة عن أى اعتبار آخر، بل هى تعكس أيضا ذاتية الباحث وحقيقة العصر الذى ينتمى إليه. فالمعرفة تتحدد بعناصر أربعة: اختيار اهتمامات الباحث أولا، ثم ثانيا الخصائص المعاصرة للموقف الذى نسعى إلى اكتشاف حقيقته. أضف إلى ذلك من جانب ثالث مجموعة العمليات التى نستطيع بها أن نختبر ونقيس تلك الخصائص المرتبطة بالموقف، ثم رابعا وأخيرا النظام العام للرموز واللغة الذى يسمح بتنظيم جمع تلك المعلومات واستخدامها فى عمليات التطبيق والتحليل المرتبطة بخصائص ذلك الموقف. هذه المقومات الأربعة تتذبذب بين الذاتية والموضوعية. فإن كانت خصائص الموقف موضوعية أو تغلب عيها تلك الصفة، فإن اهتمامات الباحث ذاتية وفقط لا تعكس سوى الصفة الذاتية.

المجتمع المعاصر نموذج واضح يعكس هذه الحقيقة. فلم يحدث فى تاريخ الإنسانية حتى اليوم أن قدمت البشرية نموذجا للمجتمعات حيث يصير فيها الرأى العام أحد مقومات الوجود سواء السياسى أم غير السياسى كذلك الذى فرضته علينا حضارة النصف الثانى من القرن العشرين.

رغم ذلك فإن الفقه المعاصر يعترف بمعجزة عن تقديم تلك النظرية العامة التى تفسر ظاهرة الرأى العام.

ورغم جميع الجهود التى بذلت ولا تزال تبذل فى هذا المقام، فإن نظرية حقيقية فى معناها المتكامل بخصوص تفسير ظاهرة الرأى العام لم يقدر لها بعد الوجود، فى الصفحات الأولى من مؤلفه المشهور الذى على يديه تتلمذ أكثر من نصف علماء الرأى العام فى خلال العشرين عامًا الماضية كتب العالم الأمريكى «بيريلسون» معلنا لهذه الحقيقة: «فى الطبعة الأولى من هذا المؤلف أعلنا أنه لا توجد نظرية مسلم بها الرأى العام، وأننا لا نعرف حاليا أى محاولة لبناء مثل هذه النظرية، وعقب خمسة عشر عاما فإن ذلك الذى أكدناه لا يزال صحيحًا. فلا تزال تنقصنا نظرية عامة لتفسير الظاهرة، ولا نزال نشك فى إمكانية الوصول إلى بناء مثل تلك النظرية فى القريب العاجل».

فلماذا هذا التشاؤم، وما هى أسباب عجز الثقافة العلمية عن أن تجيب على هذه الحاجة الماسة والملحة رغم التقدم الرهيب الذى حققه التحليل الاجتماعى بصفة عامة والسياسى بصفة خاصة فى خلال الأعوام الأخيرة؟

سؤال لا نستطيع الإجابة عليه فى هذه العجالة التى نعرض من خلالها الظاهرة كأحد مظاهر السلوك الجماعى. ولكن يجب أن ننتهز الفرصة لنقف قليلاً أمام حقيقة الصعوبات التى تكتنف دراسة الظاهرة؛ لأن إيضاح هذه الصعوبات يسمح بفهم حقيقة وأصالة ما قدمته المدرسة السلوكية فى هذا المجال.

ما هى العقبات التى تعترض المحاولات الفعلية فى سبيل خلق تلك النظرية العامة التى تحكم الظاهرة وتفسر مختلف أبعادها لتضفى على المعرفة بتلك الظاهرة الصبغة العلمية التى يسلم الجميع بأننا فى أشد الحاجة إليها؟

نستطيع أن نحدد منذ الآن صعوبات خمس يجب أن نكون على علم بطبيعتها وبأبعادها عندما نحاول أن نقوم بأى صياغة لتلك النظرية العامة فى محاولة الاستجابة لاحتياجات المعرفة الإنسانية بأبعاد الوجود السلوكى بصفة عامة والسياسى بصفة خاصة كحقيقة نفسية:

أولاً : حداثة المادة، فدراسة الرأى العام لا تبعد إلى أكثر من ربع قرن، بالطبع كان ذلك عند كتابة هذا الكتاب، وبالتالى فإن دراسة الرأى العام تعدت فى الوقت الحالى أكثر من نصف قرن من الزمان

ثانيًا : غموض ظاهرة الرأى العام. فهذه الظاهرة توصف بأنها كظاهرة الكهرباء نلم بها عندما نعلن عن وجودها دون أن نستطيع لا التعرف على طبيعتها ولا متابعة التطورات الباطنة التى تسبق بروزها فجأة وبلا مقدمات. فإذا كانت الظاهرة موضوع الدراسة غامضة وغير قابلة التحديد، فكيف نستطيع الزعم بإمكانية بناء النظرية التى تفسر تلك الظاهرة؟ أليست إحدى بديهيات التحليل العلمى عملية عزل الظاهرة موضع الدراسة عن غيرها من الظواهر لإمكانية تحديد خصائصها ومقوماتها؟

ثالثًا : أضف إلى هذا عدم استقلال هذه المعرفة وهذه الدراسة كنظام فكرى من حيث التجريد وكحقيقة مهنية من حيث الواقع. فالرأى العام ينتمى إلى علم السلطة، وأحد فروع العلوم السياسية، ولكنه فى الوقت نفسه ينتمى أيضا إلى علم النفس سواء أخذ صورة جزئية من جزئيات علم النفس الاجتماعى أو سمى باسم علم النفس السياسى. وهو كذلك يكون جزءًا لا يتجزأ من علم الاجتماع، بل هو يحتل المركز الأول من مقومات نظرية الضبط الاجتماعى. هذا الصراع وهذا التنازع لا بد وأن يعكس وجوده فى ذبذبة الثقافة المرتبطة بتلك الظاهرة وعدم استقرارها على تقاليد واضحة ومحددة.

رابعًا: فإذا أضفنا إلى ذلك كيف أن دراسة الرأى العام فى نطاق العلوم السياسية كانت سيئة الحظ وبصفة خاصة فى البلاد المتخلفة، لفهمنا إلى حد ما مدى الصعوبات التى سوف نواجهها فى بناء إطار التحليل فعلماء السياسة فى المجتمعات النامية - بل وفى كثير من البلاد المتقدمة إن لم يكن أغلبها أو استثنينا التقاليد الأمريكية - هم دخلاء على علم السياسة، بل وتسلقوا إليه من الباب الخلفى، يأتون إما من ميدان الثقافة التاريخية أو من علم الاجتماع أو من علم القانون. وهم نتيجة لذلك يطبقون أساليبهم دون فهم لطبيعة المادة أو على الأقل دون اقتناع بأن هذه الطبيعة تفرض أسلوبا جديدا. وكما لو كان كل هذا لا يكفى، فإننا فى المجتمعات النامية فى أغلب الأحيان نجد علماء السياسة يمثلون أشخاصا أخفقوا فى تخصصهم الأصيل. وهكذا نجد عالم التاريخ

الذى لم يوفق فى أن يكون مؤرخا يتسلق على السياسة ليزعم تخصصه فى هذا النطاق. فكيف يستطيع أن يستجيب لمقتضيات هذه الثقافة الجديدة فى موضوعها وبالتالى التى تفرض أسلوبا جديدا فى الإمساك بها؟ وإذا كانت نتائج هذا الوضع غير واضحة من حيث مخاطرها فى مختلف الفروع المرتبطة بعلم السياسة، فإن الأمر يصير خطيرا بالنسبة لنظرية الرأى العام. ذلك أن هذه النظرية تفترض أساليب منطقية وتحليلية تقوم على المنهج الإحصائى والكليات الرياضية، فضلا عن استخدام المقاييس النفسية. الأمر الذى يفسر هروب أغلب علماء السياسة فى تلك المجتمعات من الاهتمام بدراسة ظاهر الرأى العام.

خامسًا: كذلك فإن عالم الرأى العام أو خبير الرأى العام يجد نفسه فى أغلب الأحيان مضطرا إلى أن يصطدم بالنظام السياسى القائم. وهو فى تلك اللحظة يتعين عليه واحد من أمرين: إما أن يجارى السلطة السياسية فيفقد الحياد اللازم فى المنطق العلمى، وإما أن يلجأ إلى المنفى الاختيارى كما حدث بالنسبة لأكثر من عالم واحد من علماء الرأى العام المعاصرين.

حامد عبد الله ربيع



الفصـــل الأول

ظاهـرة الـرأى العـام

المفهـوم ـ المقـومـات ـ مراحـل تكـوين الظاهرة

- **التعريف بظاهرة الرأى العام:**

المفهوم: (تـحديده، طبيعته)

- **مفهوم الرأى العام وإخفاقه فى التعبير عن حقيقة الظاهرة**
- **تحليل مفهوم الرأى العام ومقوماته الفكرية**
- **مقومات الرأى العام وعناصره وأبعاده:**

(التاريخية ـ الاجتماعية ـ النفسية ـ الاقتصادية)

- **مراحل تكوين ظاهرة الرأى العام:**

(مرحلة الإدراك ـ مرحلة الصراع ـ مرحلة التركيز ـ مرحلة الرضا ـ مراحل الاندماج والاستقرار والشمول ...)

التعريف بظاهرة الرأى العام: مقومات الظاهرة وتطبيقاتها المتعددة

يخضع تعريف ظاهرة الرأى العام لمتغيرين: أولهما طبيعة الظاهرة ومدخل التحليل الذى يتبعه الباحث فى فهمها من جانب، ثم من جانب آخر - وتبعا لذلك - تحديد وظيفة الظاهرة، ورغم ذلك فإن تعريف الظاهرة بالغ التعدد والتنوع[1]، وباختصار فإن الرأى العام فى أوسع معانيه يشمل كل تعبير عن وجهة نظر معينة بخصوص إحدى المشاكل التى تتعلق بمصير الجماعة تعبيرا أخذ صورة الإرادة العامة أو الميل العام نحو تفضيل نموذج معين من نماذج الحلول موضع المناقشة.

فلنحاول أن نحلل هذا المفهوم فى أبعاده العامة لنستطيع أن نحدد موضعه من الظاهرة السياسية وأهميته ووظيفته كأحد مظاهر التعبيرات الجماعية.

كلمة الرأى العام تتكون من مقطعين: رأى من جانب، وعام من جانب آخر. فما الذى يقصد بالرأى؟ ومتى يصير ذلك الرأى، وكيف يصير فى تلك الحالة التى تسمح بتسميه الثقافة المرتبطة بفهمه وقد أضحت علما مستقلا قائما بذاته؟

---

(١) رغم هذا التعدد والتباين فإن التعريف الذى يقدمه مكيافيلى - ورغم قدمه - لا يزال يملك مذاقه الخاص. يقول الفيلسوف الإيطالى وهو بصدد التحديد بمدلول الاصطلاح:

«WE may infer, I think, too, that a wise man will not ignore public opinion in regard to particular matters, such as the distribution of office- ewe and preferment, for here the populace, when left to itself, does not make mistakes, or if sometimes it does, its mistakes are rare in com- partisan with those that would occur if the few had to make such a distribution .

انظر كاتز، م.س.ذ، ص ٥٠ .

ظاهرة الرأى العام[١] بهذا المعنى ليست بالظاهرة الحديثة. فمنذ وجد الإنسان فى مجتمع سياسى منظم، كان من الطبيعى أن يثار موضوع الالتزام. لماذا يتعين على المواطن أن يقف من السلطة موقف الاحترام والخضوع ؟ وإذا رفض الخضوع فكيف يبرر ذلك الخروج عن الطاعة الذى قد يقتصر على مجرد المناقشة وقد يرتفع إلى حد رفض الولاء ؟ هذه الأسئلة التى فرضت نفسها على الإنسان وكان من المنطقى أن تعبر عن نفسها فى مرحلة لاحقة فى شكل سلوك فعلى يمثل الخلفية الحقيقية لظاهرة الرأى العام حيث تتوافق الأحاسيس والمشاعر - ولو فى قسط معين منها - المظاهر السلوكية إزاء موقف معين أو مشكلة معينة. الفتن المختلفة والثورات العديدة التى حفل بها تاريخ البشرية ليست إلا صورة من صور ظاهرة الرأى العام.

ولكن دراسة الظاهرة أو النظر إليها على أنها حقيقة مستقلة ذات كيان ذاتى مما يجعلها قابلة لأن تخضع للتحليل العلمى بحيث نستطيع أن نستخلص القواعد التى تفسرها، وأن نبنى الأسس التى تسمح بالتحكم فيها لم يتم ويتكامل إلا فى خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وقد استمرت تحرز المزيد من التقدم والتكامل حتى الوقت الحالى.

ولعله ساعد على ذلك أن ظاهرة الرأى العام هى إحدى تلك الظواهر المتعددة الأبعاد. لقد سبق ورأينا كيف أن النظرية السلوكية تسعى إلى خلق وحدة للتحليل الاجتماعى تسمح بالربط بين مختلف أجزائه فى حقيقة وفى جسد واحد من المفاهيم. فكيف لا تقف بالكثير من الاهتمام إزاء تلك الظواهر التى بطبيعتها تأتى إلا أن تكون متعددة الأبعاد؟

---

(١) يجب أن نميز بوضوح بين ظاهرة الرأى العام وعملية التصويت السياسى. الأولى هى رد فعل لعلاقة المواطن بالسلطة من حيث تقبل أو رفض سلوك السلطة أو موقفها من مشاكل معينة تحددت زمانا ومكانا وموضوعا. التصويت هو عملية الممارسة الفعلية من جانب المواطن للتعبير عن وجهة نظره بخصوص موضوع معين. وهكذا رغم أن كليهما يرتبط بالآخر بحيث إن التصويت يصير الأداة النظامية التى من خلالها يعبر المواطن عن ممارسته للوظيفة السياسية التى تفرضها الديمقراطية لظاهرة الرأى العام، إلا أن أيا منهما يستقل من حيث وجوده ومظاهر تعبيره عن الآخر. فالرأى العام قد يوجد دون أن يعبر عن نفسه من خلال عملية التصويت. وقد توجد عملية التصويت دون أن يرتبط بها رأى عام.

انظر فيما بعد الكتاب الثانى حيث نفرد فصلا مستقلا لظاهرة التصويت. وقارن أيضا:

KITT, GLEICHER, Determinants of voting behavior, in Public Opinion Quarterly, 1950 , vol, XIV, p. 393.

هكذا نفهم أسباب اهتمام علماء التحليل السلوكى بظاهرة الرأى العام[١] .

فظاهرة الرأى العام بمعنى التوافق بالتفاعل أو التناقض بالرفض بين الفرد أو المواطن، وبين ما يصدر من السلطة أو عنها ليست مجرد ظاهرة نفسية أو سياسية أو اجتماعية فقط، إنها كل ذلك وأكثر من ذلك.

فهى أولا حقيقة تاريخية. ظاهرة الرأى العام هى تعبير عن تطور بمعنى معين، إنها تفاعل مكانى وزمانى لجماعة ارتبطت بإقليم ما وخضعت لخبرات معينة تعكس جوانب الفشل ومظاهر النجاح، كل هذه التجارب لا بد وأن تتفاعل فى بوتقة الوجود القومى لتخلق أو تساهم فى ذلك الذى يسمى بروح الجماعة، وهذه بدورها هى صورة من صور التعبير عن الرأى العام. الرأى العام بهذا المعنى يصير مرتبطا ومعبرا عن الحقيقة التاريخية، أى عن التتابع الزمنى للحقائق والوقائع. الرأى العام كحقيقة تاريخية يصير إذن أحد عناصرها ومحور التطور[٢] ولكن الرأى العام أيضا هو حقيقة اجتماعية: فلو تركنا جانبا الماضى وأحداثه، ووقفنا إزاء الحاضر لوجدناه ليس سوى تفاعل وتقابل بين مقومات الوجود الاجتماعى المكون من العديد من الوحدات التى لا تعيش منعزلة الواحدة منها عن الأخرى وإنما التى تتفاعل معا، هذا التفاعل بالتأثير والتأثر سواء كان مرد العلاقة صداما وتناقضا أو توافقا وعناقا، هو وحده الذى يخلق الحركة ويدفع بالتطور، ظاهرة التفاعل مسالكها عديدة وتعبيراتها لا حصر لها، والرأى العام هو أحد عناصر ومقومات ونتائج عملية التفاعل[٣].

---

(١) دوب، م. س. ذ، ص ٦١ وما بعدها . يجد القارئ فى ذلك الموضع خلاصة موجزة لذلك الذى يسمى «قوانين الرأى العام» كما صاغها العالم الأمريكى كانتريل من خلال متابعة تطورات الرأى العام الأمريكى خلال الفترة التى تمتد منذ عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤١، انظر أيضا:

CANTRIL, Public opinion in fulx, in Annals of American Academy of Political and Social Science, 1942, p . 136.

(٢) التطور يعبر عنه باصطلاحين: أولهما كلمة evolution وهى التى أشرنا إليها فى هذا المقام. ويقصد بذلك التنقل من مرحلة إلى مرحلة فهو تتابع مرحلى. ولكن لو أردنا التتابع الموقفى بمعنى التنقل من موقف إلى موقف Situation فإن الفقه الأوروبى يجد كلمة process للتعبير عن المفهوم، وللأسف فإن اللغة العربية لا تجد الاصطلاح الذى يعكس المفهوم. انظر حامد ربيع، نظرية التطور السياسى، محاضرات كلية الاقتصاد، ١٩٧٢، ص ١١ وما بعدها.

Interaction (3)

كذلك ظاهرة الرأى العام هى ظاهرة نفسية فالحقيقة البشرية - سواء فهمت على أنها جماعة أو فرد - وحدة ميكروكزمية أو وحدة مكروكزمية، تتكون من مقومات ثلاثة: مقومات مادية، وهيكل أو رداء يضم المقومات المادية، ويشكل تلك المقومات ليسبغ علينا صورة معينة، ثم عنصر نفسى أو وجود معنوى، وهو الذى يخلق الحركة ويدفع إلى الانطلاق بحيث يحدد أبعاد الوجود ودلالته وأهدافه، الرأى العام هو أحد العناصر الأساسية التى يتكون منها الوجود المعنوى للحقيقة الاجتماعية، وعلى مستوى الفرد يصير أحد عناصر السلوك السياسى، وعلى مستوى الجماعة يصير أحد مصادر القوة المحركة للوجود السياسى وذلك من خلال حالة التوتر التى تصادف الفرد أو الجماعة فى حركتها اليومية.

إلى جانب هذه الأبعاد التاريخية الاجتماعية والنفسية، فإن هناك أبعادًا أخرى فرعية تفرضها ظاهرة الرأى العام.



(أ) الهيكل والإطار النظامي

(ب) المقومات المادية (السكان - الإقليم)

(ج) العامل المعنوى (الدين - الأيديولوجية - روح الجماعة)

أول هذه الأبعاد الفرعية الناحية الاقتصادية. ذلك أن الظاهرة الاقتصادية لا تعدو أن تكون سلوكا فرديا: اتجاه نحو الإشباع مع عملية تفضيل واختيار معينة تنبع من مقومات الموقف الذاتى[1]. مما لا شك فيه أن العلاقة بين الاستهلاك والخصائص السلوكية ـ بحيث يصير من الممكن الحديث عن نماذج استهلاكية ـ لا موضع للحديث عنه إلا فى المجتمع الذى بلغ مستوى معين من التقدم الاجتماعى. ولكن الأمر الذى لا شك فيه أيضا أن العالم المعاصر فى مجموعه إن لم يكن قد وصل إلى هذا المستوى فإنه فى طريقه إليه فى خلال الحقبة القادمة من القرن العشرين، وقد أثبتت التطورات الاقتصادية المتلاحقة والسريعة صحة هذا التصور المستقبلى فى إطارها ظهرت نماذج استهلاكية كونية وعالمية فى ظاهرة العولمة التى كثر الحديث عنها فى الآونة الأخيرة.

ويزيد من تأكيد هذه الحقيقة التطور العام للأوضاع الإنتاجية التى تفرض الانفصال المطلق بين المنتج والمستهلك. ومن ثم يتعين على المنتج أن يسعى لأن يتحكم فى سلوك المستهلك أو على الأقل أن يتنبأ بنماذج وخصائص ذلك السلوك. ولعله فى أغلب الأحيان لا بد وأن يجمع بين الناحيتين. وهكذا يصير الرأى العام الذى هو من حيث حقيقته ليس سوى السلوك الفردى وقد عمم أو اتجه إلى التعميم فى صورة قولية، أحد عناصر خلفية التحليل التجريبى للظاهرة الاقتصادية.

البعد السياسى لظاهرة الرأى العام

الرأى العام ليس مجرد حقيقة جزئية، إن صورته التقليدية هى أنه رد فعل الموقف متأزم لأية حالة من حالات عدم الارتياح الفردى الذى يتقابل ويتفاعل فى صورة قلق جماعى. ومن ثم فإن الرأى العام يعد نوعا من رد الفعل أو الجزاء غير المنظم للتعبير عن إخفاق معين لسلوك الطبقة الحاكمة فى مواجهة مشاكل المجتمع المرتبطة بكيانه وتحركاته الكلية.

هذا التعدد فى أبعاد ومسالك فهم ظاهرة الرأى العام جعل منها إحدى بؤر التلاقى

---

(1) DAVAL , BOURRICAUD, DELAMOTTE ,
DORON, Traite de psychologie sociale, vol. II , 1964 , p. 337

بين مختلف الثقافات الاجتماعية. وهو الأمر الذى يفسر الاهتمام الخاص الذى يوليه علماء الظاهرة السلوكية للرأى العام، ولكن أين مقومات الرأى العام كظاهرة سياسية؟

مفهوم «الرأى العام» وإخفاقه فى التعبير عن حقيقة الظاهرة

قبل أن نحلل مقومات الظاهرة وما يفترضه المفهوم من خلفيات فكرية معينة يجب علينا أن نسرع فنزيل اللبس الذى من الممكن أن نقع فيه من عموميات الاصطلاح المتداول. فكلمة الرأى العام هى ترجمة الاصطلاح public opinion وكلمة عام أى public قد تفهم بواحد من معان ثلاثة:

الأول: بمعنى ما هو ليس بخاص، وبعبارة أخرى ذلك الذى لا يتعلق بالوحدة الذاتية، وإنما بالوحدة الكلية. ومن هذا المنطلق نتحدث عن المصلحة العامة أو الطريق العام، أى المصلحة غير الخاصة والطريق غير الخاص. فهل يقصد بالرأى ذلك الذى ليس خاصا؟

الثانى: يصير مرادفا لكلمة مشترك. فيقال بأن الشجاعة لدى العربى هى صفة عامة وذلك بمعنى أنها تتواجد فى كل عربى أو فى أغلب من ينتمى إلى المجتمع العربى بدرجة أو بأخرى.

الثالث: يقصد به العلانية. وهكذا يقال بأن فعلا معينا أضحى «فضيحة عامة» بمعنى أنها أضحت تتصف بصفة العلانية فهى معروفة أو فى حكم المعروفة من الجميع.

كلمة عام فى الاصطلاح الذى نحن بصدد تحليله تجميع بين العناصر الثلاثة مع تأكيد على المعنى الثالث ، فالرأى العام هو ليس برأى خاص لأنه لا يقتصر على فرد واحد، وهو يميل إلى أن يصير تعبيرا عن موقف مشترك فى أغلب عناصر المجتمع السياسى، ثم هو يتصف أساسا بصفة العلانية.

وإذا ما ناقشنا علاقة الرأى العام بالمشكلة التى تثيره فإنه يمكن تصور التطبيقات الأربعة التالية:

أولا: الرأى الخاص فى المسائل الشخصية والذاتية: يعبر عن رأى الفرد فى أمر يختص به ولا يتعداه إلى غيره من الأفراد، وهذا رأى شخصى فى قضية شخصية .

ثانيا: الرأى الخاص المرتبط بالمسائل العامة شخصا، ولنتصور شخصا استمع الى خطاب يدور حول مشاكل مجتمعه من الحاكم، وقد عبر هذا الفرد عن رأيه فى هذا الخطاب بجميع وسائل التعبير بأن أفصح عن رأيه فيه مع أفراد أسرته، ثم قام بنشر هذا الرأى والتعبير عنه فى الصحف والمجلات، ومن ثم فإننا نكون فى هذه الحالة بصدد رأى خاص ولكنه فى قضية عامة ..

ثالثا: كذلك نستطيع أن نتصور الرأى فى كلا التطبيقين الأول والثانى ولكنه منتشر فى أغلب أفراد المجتمع أو على الأقل فى جزء كبير منهم. مثل هذا الرأى يصير رأيا عاما لأنه منتشر فى المجتمع حتى ولو لم يقدر له التعبير الجماعى.

رابعًا : وأخيرا نستطيع أن نتصور رأى الجماعة أو فئة من الجماعة وذلك عندما يعبر الأفراد عن آرائهم ويكتشفون ذلك التطابق بين آراء الفئة أو المجموعة أو الشريحة. وهنا نجد أن العلانية تصير مرتبطة بالرأى العام(١).

فالرأى كحقيقة سلوكية ترتبط بكل جماعة مع خلاف فى مستوى التجمع، والتجمع الذى ينسب إليه الرأى يجب أن ينقسم فى مواجهة موضوع الرأى ويختلف حول أبعاده نتيجة للمناقشة والصراع الفكرى(٢). ومن ثم فإن الرأى لا يمكن أن يكون وليد الإرهاب ولا الضغط: يجب أن ينبع من الذات البشرية وبتلقائية تامة.

ولكن ما هو الرأى أو ما الذى يقصد بكلمة رأى؟

درج الفقه السلوكى على أن يميز بين مظاهر متعددة من التعبيرات الفردية أو الجماعية لعملية التنبيه. وبصفة خاصة نستطيع أن نميز بين الرأى، والحكم، والاتجاه، والسلوك.

---

(١) انظر البيج، م. س. ذ، ص ٩ وما بعدها.

«The opinion process is operative to a greater or less extent in all groups, from a primary group engaged in gossip and discussion to an international organization. In a public involved in the opinion process, we have a group of people who are confronted by an issue, who are divided in their ideas as to how to meet the issue, and who engage in discussion over the issues".

(٢) لاحظ المرجع السابق ذكره، ص ٤ حيث يتخذ موقفا مخالفا لنظرتنا لظاهرة الرأى العام. فهو يعلن بأن التحليل السلوكى لا يسمح بفهم الظاهرة. قارن أيضا المرجع الوارد فى نفس المصدر ص٤ هامش ٢.

أولاً : الرأى ، ويقصد به وجهة نظر قد عبر عنها تعبيرًا خارجيا، ومن ثم فإن الرأى يتضمن الإعلان عن وجوده بألفاظ أو رموز تسمح بفهم تلك الحقيقة المعلن عنها. بعبارة أخرى فإن الرأى لا بد وأن يخرج من حيز الباطن إلى العالم الخارجى أى إلى الوجود الظاهرى بحيث يمكن القول بأنه استقل عن شخص صاحبه. هذا العنصر، أى عنصر التعبير[١] هو الذى يجعل المدرسة السلوكية ترى فيه حقيقة سلوكية.

ثانيًا : الحكم على عكس الرأى، لا يفترض فيه أن يعبر عنه فمن الممكن تصور الشخص الذى يحكم على شخص معين أو موقف معين، ومع ذلك فهو لا يعبر عن نفسه ولا يفصح عن ذلك الحكم، بل وهو قد يعلن عن رأى مخالف لذلك الحكم إن لم يكن متعارضًا معه. فالشخص الذى يوصف بالرياء ما هو إلا شخص يتعارض حكمه مع رأيه، إذ يتظاهر هو مثلا بالمحبة حيث حكمه قد قاده إلى العداوة.

على أنه إلى جانب ذلك هناك فارق آخر يفترض تحليلا أكثر عمقا فى عملية التفرقة بين الرأى والحكم. ذلك أن الرأى فى العادة يرتبط بوجهة نظر لا تفترض عمقا ولا تحليلا دفينا مع مناقشة جادة لمختلف وجهات النظر، على عكس الحكم[٢] الذى يفترض مناقشة لمختلف وجهات النظر المؤيدة والمعارضة والانتهاء عقب وزن وتقييم لكلا الجانبين إلى الفصل والقطع فى الإعلان عن وجهة النظر. وهكذا نستطيع القول بأن الحكم يفترض أكثر من رأى واحد، وأنه ينتهى لو أعلن عنه بأن يصير بدوره رأيا[٣].

ثالثًا : الاتجاه، يقصد بذلك الاستعداد الذاتى لاستجابة معينة سلوكية إزاء موقف معين لم يتحدد بعد[٤]، وهكذا نلحظ أن الاتجاه هو حقيقة ذاتية تنبع وتتحدد بطبيعة الفرد بحيث إنه من الممكن أن يوجد ويتوفر لدى الشخص دون علم الفرد ذاته به هو حقيقة إذن قد تكون لا شعورية. كذلك فهو احتمال استعداد لم يتبلور بعد؛ ولذلك

---

(1) Manifestation

(2) Judgement

(٣) الحكم هو خاتمة ونتيجة لعملية توازن معينة بين عدة آراء، وهو مقدمة لإعلان عن رأى معين، انظر وقارن:

FISHBEIN, A behavior theory apperoach to the relation between beliefs about in an object and the attitude toward the object, in Attitude theory and measurement, 1967, p. 389

(4) Attitude

فالقول بأن شخصا معينا لديه اتجاه معين يعنى التنبؤ بأن هذا الشخص لو وجد فى موقف معين فإنه لا بد وأن يستجيب بشكل معين أو على الأقل يغلب على الظن أن تكون استجابته بذلك المعنى، بعبارة أخرى الاتجاه يعنى درجة معينة من احتمال أن المواطن أو الفرد لو ووجه بظروف معينة بخصوص مشكلة ما لأن يتصرف بشكل معين.

والخلاصة أن الاتجاه يفترض أن الموقف لم يتحدد بعد، فلو قيل مثلا إن هناك اتجاهًا لدى (د) نحو تنظيم النسل فهذا يعنى:

(أ) أن هذا المواطن لم ينظم نسله.

(ب) وأن هذا الشخص لم يواجه مشكلة تنظيم النسل؛ لأنه لم يتزوج مثلا، أو لأن زوجته عاقر وغير صالحة للإنجاب.

(جـ) أنه ابتداء من خصائصه الحالية نستطيع أن نتنبأ بأنه لو ووجه بمثل ذلك الموقف فيغلب على الظن أنه سوف يعمل على تنظيم نسله.

الاتجاه ليس سلوكا؛ لأن صاحبه بعبارة أخرى لم يخضع بعد للمنبه الذى يفرض الاستجابة(١).

رابعًا: السلوك، أى التصرف كرد فعل للمنبه، أى الاستجابة للموقف وقد تحددت عناصره. السلوك فى صورته العادية هو واقعة تعكس الحركة، أى طاقة قد تبلورت فى شكل تدفق إيجابى أو سلبى سعيا نحو تحقيق إشباع معين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهكذا فإن السلوك يعنى أن الموقف قد تحدد، أى أن المنبه قد ارتطم بالجسد فإذا بالجسد يتحرك فيتقدم بالاستجابة أو بصفة عامة رد الفعل.

الأمر الذى يجب أن نلاحظه هو أن العلاقة بين هذه الحقائق الأربع رغم التمييز بينها دقيقة وقائمة. سبق أن رأينا العلاقة بين الرأى والحكم. كذلك فإن العلاقة بين الاتجاه والسلوك واضحة: السلوك هو اتجاه تحقق، والاتجاه هو سلوك لا زال فى حيز التكوين. كذلك فإن الرأى لو نظرنا إليه من وجهة نظر معينة لاعتبرناه سلوكا، وهكذا

---

(1) NEWCOMB. TURNER , CONVERSE, Social psychology. 1955. p. 47.

سبق وعرفناه بأنه سلوك قولى. ذلك أن الرأى بمجرد الإعلان عنه يصير واقعة، وهكذا فمن الممكن أن يوصف بأنه بدوره سلوك.

خامسا: العلاقة بين الرأى والاتجاه، كذلك هنا العلاقة واضحة، بمعنى أن الرأى يعكس بصفة عامة استعدادًا معينًا للسلوك: ومن ثم يعكس، أو من الممكن أن نرى فيه علاقة على وجود الاتجاه. وهكذا نستطيع فى الواقع اكتشاف الاتجاه. ذلك أن سؤال شخص عن رأيه فى موضوع تنظيم النسل وإجابة بتأييده لذلك الموضوع يعنى أن لديه استعدادا معينا لتقبل ذلك السلوك، وهو يحمل دلالة معينة على الاتجاه نحو تنظيم النسل. بطبيعة الحال لا يعنى ذلك أن هناك تطابقًا دائمًا بين الرأى والاتجاه، فقد أثبتت الأبحاث الميدانية أن نسبة الانتقال من السلوك القولى إلى السلوك الفعلى يمثل أقل من ٢:١ ولكن الأمر الذى لا شك فيه أن الرأى ذاته من الممكن أن يكون ـ وذلك بشرط الاستناد إلى تحليل معين نحيل فى تفاصيله إلى ما سوف نقوله بخصوص قياس الاتجاه ـ علامة على وجود الاتجاه(١).

تحليل مفهوم الرأى العام ومقوماته الفكرية

ظاهرة الرأى العام ظاهرة غامضة. وفهم الظاهرة يفترض أن نصل إليها من خلال تحليل الآتى **(المفهوم، ومقومات الظاهرة، ثم مراحل تكوين الظاهرة)**. يجب أولاً أن نبدأ فنتساءل: ما هى الأصول الفكرية التى تنبعث منها وتتحدد بها الظاهرة؟ ثم ننتقل إلى الظاهرة ونحاول أن نبرز مقوماتها، أى العناصر التى تتكون منها. وإذ تنتهى إلى فهم الظاهرة من حيث مقوماتها عقب أن حددنا موضعها فى الإطار الفكرى نتابع مراحل تطوراتها المختلفة وتنقلاتها المتعاقبة.

ما هى أولاً المقومات الفكرية لظاهرة الرأى العام؟

(أ) أول هذه المقومات أن ظاهرة الرأى العام تفترض وجود مشكلة وخلاف حول

---

(١) behavior انظر نفس المرجع السابق ذكره ص ٤٥ حيث يقدم الكاتب تصورًا للسلوك يختلف عن ذلك الذى قدمناه فى النموذج الذى عرضناه فى شكل رقم ١٢.
انظر تفصيلات ودراسات ميدانية فى نجيب إسكندر، م. س. ذ، ص٢٩٢ وما بعدها.

تلك المشكلة. هناك أولا صعوبة بخصوص موضوع معين تواجهه الجماعة فى كلياتها أو جزئياتها، وفى حاجة إلى إثارة، وإلى حسم أى قرار، ومن ثم إزاء هذه الصعوبة -أى المشكلة - تتعدد وجهات النظر فيبرز الخلاف والتعارض ليس فقط فى المصالح بل وكذلك فى تصور تقديم حل وفض لتلك المشكلة(١).

ومعنى ذلك:

أولاً: إن الموضوعات التى يدور حولها إجماع لا توصف بأنها تكون رأيًا عامًا: فالتسليم بوجود الله لا يوصف بأنه رأى عام.

ثانيًا: إن دليل إثبات صحة وجهة نظر ليس هو الرأى العام، وإنما هو عنصر من عناصر الإقناع بالرأى.

ثالثا: ان الخطأ فى نقل الحقيقة أو الوصول إليها لا يمكن أن يوصف بأنه رأى، فلو طلب من شخص أن يجمع اثنين وخمسة فأجاب بأنها ثمانية لا يمكن أن يدافع عن ذلك بأنه رأى.

(ب) إلى جانب المشكلة موضع الخلاف، فإن فكرة الرأى العام تفترض إمكانية المناقشة وبحرية، مع الحق فى الإعلان عن الرأى (٢). بعبارة أخرى: إن ظاهرة الرأى العام لتؤدى وظيفتها الحقيقية يجب أن تفترض ثلاثة متغيرات:

أولاً: حق المواطن فى تكوين رأيه بمختلف الوسائل دون أن يفرض عليه رأى أو مصدر معين من مصادر المعلومات.

ثانيًا: حق المواطن فى الإعلان عن رأيه دون أن يخشى من ذلك عقابًا أو جزاء معينا يمنع من إمكانية ذلك الإعلان، بطبيعة الحال من حق الدولة أن تنظم هذا الحق، ولكن ليس من حقها أن تمنع من مزاولة ذلك الحق، وعلى كل فحيث تمنع المزاولة أو تنظمها بحيث يكون من المستحيل أو فى حكم المستحيل مزاولة الحق فمن العبث الحديث عن ظاهرة الرأى العام.

---

(١) وهذا ما يعبر عنه الفقه المتخصص باصطلاح .Controversial topic انظر البيج، م. س. ذ، ص٥.

(٢) وهذا ما يسميه البعض .Climate of opinion انظر أيضا رغم قدمه نسبيا:
DEWEY, The public and its problems 1927, p. 213.

ثالثًا: كذلك فالحق فى الإعلان عن الرأى يستلزم ويرتبط به الحق فى المناقشة. ذلك أن الرأى لا يتكون إلا من خلال الصراع الفكرى والحوار بين مختلف وجهات النظر ولا يمكن أن يكون وليد حديث من جانب واحد.

ولكن هل يكفى ذلك فى هذا الصدد ؟

باختصار الفقه غامض بهذا الصدد، والإجابة تفرض علينا أن نلقى بأنفسنا فى نطاق خارج على النظرية السلوكية ويندرج تحت إطار فلسفة السياسة، رغم ذلك فنستطيع أن نجيب على هذا السؤال بتلك العبارات التى وردت على لسان لويل Low-ell فى أوائل القرن العشرين والتى لا تزال - رغم ذلك - تحمل مذاقها المعبر: «الأغلبية ليست كافية، والاتفاق ليس مطلوبا، ولكن على كل حال فإن الرأى يجب أن يكون بحيث إنه بينما الأقلية لا تشارك فيه، فإنها تشعر بأنها مقيدة بالاقتناع - وليس بالخوف - بأن تقبله...» [١].

عناصر ومقومات ظاهرة الرأى العام

السؤال الذى نريد الإجابة عليه هو: مما تتكون ظاهرة الرأى العام؟ أى ما هى المقومات التى عندما تتضافر الواحد منها مع الآخر فإننا نستطيع أن نتحدث عن ظاهرة الرأى العام؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال يتعين علينا أن نسوق بعض الملاحظات:

١ - إن مقومات الرأى العام[٢] ليست هى مقومات مختلف المظاهر الأخرى للتعبير عن العالم المعنوى للمواطن، فالسلوك أو الاتجاه أو الحكم لا يمكن أن يخضع لنفس الإطار الفكرى أو المادى الذى تخضع له ظاهرة الرأى العام، رغم ذلك فإن هناك تقاربا واضحا بحيث يمكن القول إن الإطار العام واحد وإن اختلفت بعض الجزئيات التى تنبع من طبيعة كل من هذه الظواهر المختلفة. ولنقدم مثلا بسيطا يوضح هذه الحقيقة، شخص يؤمن بالتفرقة العنصرية ويرى أنه لا يجوز له أن يجلس إلى جوار شخص

(١) انظر تعريفات أخرى فى كاتر، م. س. ذ، ص ٥٠ - ٥١.

(٢) Components. انظر من بين المراجع بصفة خاصة:
DOOB, Public opinion, cit, p. 33, POWELL, Anatomy, cit, p. 404.

أسود، يصعد إلى سيارة لنقل الركاب، فلا يجد مكانًا للجلوس سوى مقعد واحد خال إلى جوار شخص أسود، ليس كل فرد سوف يقبل أن يتخلى عن مبادئه العنصرية: بينما نجد (أ) يجلس مضطرا أو كارها. قد نجد (ب) يظل واقفا رافضا أن يتخلى عن مبادئه بالجلوس إلى جوار ذلك الأسود. هكذا نجد أن عناصر الرأى ليست بالتبعية دائما هى مقومات السلوك، وكذلك العكس صحيح[١]. الملحوظة الثانية أنه فى النظريات التقليدية - نفسية كانت أم سياسية - جرت العادة على تفسير ظاهرة السلوك أو الرأى استنادا إلى عنصر واحد أو مجموعة واحدة من المقومات، ولكن مثل هذه التقاليد اختفت ولم يعد يقبل الفقه المعاصر أن يرى فى الظاهرة حقيقة بسيطة تتحدد بعنصر واحد، إن ظاهرة الرأى مركبة تنبع من العديد من المقومات والكثير من العوامل التى تتفاعل الواحد منها مع الآخر ليؤدى إلى بلورة الرأى أو إلى تشكيل الاتجاه أو الإفراز السلوكى.

وهكذا كما أن نظرية فرويد لم تعد موضع الاهتمام والتأييد من جانب علماء المدرسة السلوكية فإن الأفكار الماركسية مرفوضة رفضا كاملاً فى إطلاقها. الأول - كما سبق ورأينا - يجعل من الدافع الجنسى [٢] هو المتغير الوحيد فى تحديد السلوك، والاتجاه الثانى يحدد بالعامل الاقتصادى جميع مظاهر التعبير الفردية والجماعية. على أننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك نظريات أخرى عديدة جميعها تنبع من فكرة تفسير الظواهر استنادا إلى متغير واحد[٣]، من هذا القبيل اتجاه يجعل الرأى يتحدد بالمناخ أو الأوضاع الجغرافية، على أنه إذا كان الفقه يجمع على تعدد مقومات ظاهرة الرأى العام فإنه يقف عاجزا عن أن يحدد: ما هى تلك المقومات المتعددة؟

(أ) فالعالم الأمريكى هاولى Hawley ابتداء من بحث ميدانى حول المشكلة الهندية فى مكسيك الجديد «استطاع أن يبرز ويميز بين خمس مقومات» حددها بالشكل الآتى:

---

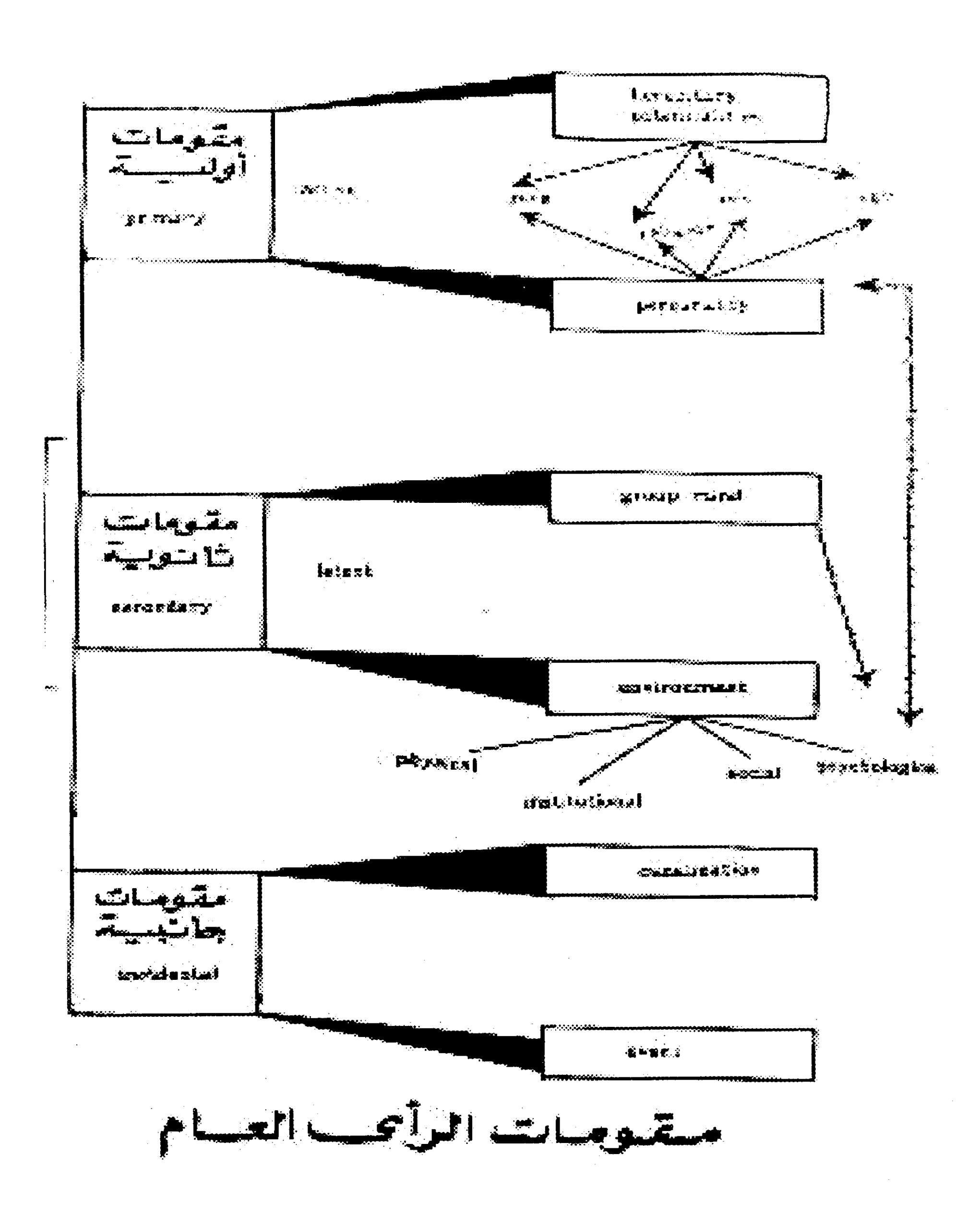
(١) لاحظ الفارق الواضح بين دوب والبيج فى تحليل مقومات الظاهرة. فالأول يعلن بأن المنهاجية السلوكية لا تسمح بهذه النظرة، على عكس الثانى الذى يجعل منطلقه أساسا هو هذه المنهاجية، انظر البيج، م. س. ذ، ص ٤:

«Opinion expression is behavior. But this does not mean that opinion can be adequately described in behaviorist terms».

قارن دوب، م. س. ذ، ص ٦٤ وما بعدها.

(٢) Sex drive

(٣) single - determinant انظر التفصيل فى بويل، م. س. ذ، ص ٢٠٦.



مقومات الرأى العام

١ ـ **الشخصية الفردية**: بمعنى خصائص شخصية الفرد أو المواطن، وبصفة خاصة كيف ينظم قيمه ومعتقداته، وبالتالى موضع كل مشكلة من النظام المتدرج المتصاعد من المبادئ والمثل التى تسيطر على الفرد وتكون خلفيته العقيدية.

٢ ـ **الخبرات الذاتية**: بمعنى مجموعة الوقائع التى تكون التراث الفردى والجماعى، والتى كان الفرد أو الجماعة عنصرًا من عناصرها عاشها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعانى منها أو انتفع بها.

٣ ـ **المتغيرات الفسيولوچية** : بأوسع معانيها بما فى ذلك الخصائص المرتبطة بالغدد والمقومات العضوية.

٤ ـ **النظم الثقافية والحضارية**: بما فى ذلك الأوضاع المرتبطة بالأسرة والدين.

٥ ـ **المبادئ الفلسفية**: أو المبادئ التى تستتر خلف النماذج الثقافية(١).

(ب) على العكس من ذلك فإن العالم الأشهر لاسويل(٢) يميز بين مجموعتين من المقومات:

١ ـ المجموعة الأولى ويسميها « مجهر الاهتمام» Focus of attention

٢ ـ المجموعة الثانية ويعرفها بأنها « الاستعداد» predisposition

ويقصد **بالمجموعة الأولى** تلك المجموعة من العوامل التى تخلق حالة الاهتمام بموضوع النقاش والتعدد بالتالى فى وجهات النظر. وهو فى هذا يميز بين مجموعتين من عناصر الاهتمام: الاهتمام المرتبط بأدوات الاتصال الجماهيرى، يتم الاهتمام المرتبط بالمظاهر الأخرى للموقف الاجتماعى، أما المجموعة الثانية فهى «الاستعداد» كما هو واضح. وهكذا يعبر عن تكوين ظاهرة الرأى العام بالصياغة الآتية: حيث إن «الرأى» هو الاستجابة القولية، فإن هذه تتحدد وتتنوع تبعا للمتغيرين « و، س» من حيث إن

---

(١) نفس المرجع، ص٤٠٧.

(2) LASSWELL, Public opinion in war and peace, 1943, p. 20

ويقصد به ذلك القسط من الوسط الاجتماعى الذى وضع تحت مجهر الاهتمام الفردى وحيث «س» هو درجة الاستعداد[١].

(جـ) على أننا نعتقد أنه يجب التمييز بين ثلاث مجموعات من المقومات، كل منها تحدد خصائص معينة أو درجة معينة من درجات التكامل والتعبير عن الظاهرة: مقومات أولية، ثم مقومات ثانوية، وأخيرا مقومات جانبية.

١ - **المقومات الأولية**: تلك المرتبطة بالفرد، والتى لا بد من توفرها حتى يمكن تصور صلاحية الفرد لأن يكون رأيا. هى مقومات ترتبط بالوحدة الميكروكزمية أى النهائية فى تحليل ظاهرة الرأى العام. هذه بدورها تتنوع بين عناصر موروثة وأخرى متعلقة بالشخصية. وهكذا ينطوى تحت هذه المجموعة من المقومات كل ما له صلة بالجنس والدين والسن والأصل. الذى يجب أن نلاحظه أن هذه المقومات الأولية تكاد تكون مقومات السلوك السياسى.

٢ - **المقومات الثانوية**: نقصد بذلك مقومات جماعية تنبع من الظاهرة الكلية أى الحقيقة الاجتماعية التى فى نطاقها تحدث عملية التفاعل فتنقل الظاهرة من المستوى الفردى إلى المستوى الجماعى. وهنا نستطيع أن نميز بين ما نستطيع أن نسميه بالعقل الجماعى أو الطابع القومى من جانب، ومن جانب آخر خصائص الوسط أو البيئة من جغرافية وديموجرافية وعضوية ونفسية واجتماعية[٢].

---

(1) Rvaries according to E and P where R is the public opinion response, E is the part of the environment at the focus of attention and p is the predisposition,

انظر بويل، م. س. ذ، ص٤٠٧ وما بعدها، ولاحظ كيف أن هذه الصياغة هى فى الواقع تعبير عن نتيجة عملية تكوين الرأى العام process of formation أكثر من أن تكون تحليلاً للمقومات. انظر أيضا شيلدز، م. س. ذ، ص ٦١ وما بعدها.

(٢) مقومات الرأى ليست هى مقومات السلوك. كذلك ليس كل رأى خاص هو رأى عام، الذى نقدمه فى النموذج المرفق شكل رقم ١٣ هو تحليلنا لمقومات ظاهرة الرأى العام. يستطيع أن يجد القارئ نموذجا ميدانيا لرأى حيث لا يتفق مع السلوك من حيث مقوماته فى بويل، م. س. ذ، ص ٤١٢.

٣ ـ **المقومات الجانبية**: فى تفاعلها مع المقومات الثانوية تحدد ظاهرة الرأى العام. ولكن الإعلان عن الرأى وقوة ذلك الإعلان وصورته وسرعته تتحدد بعناصر أخرى: من جانب أول أدوات تكتيل ظاهرة الرأى العام ابتداء من القيادة والتنظيم الجماعى سياسيا كان أم غير سياسى، ومن جانب ثان خصائص الواقعة التى فرضت التعبير عن الرأى: واقعية عنيفة، متوقعة أم غير ذلك؟ ومن جانب رابع: مدى الاهتمام الفردى أو الجماعى بتلك الواقعة(١).

مراحل تكوين ظاهرة الرأى العام

ظاهرة الرأى العام حقيقة عضوية، وهى بهذا المعنى لا تتكون فجأة ولا تبرز دون سابق إنذار ولا تختفى، دون تفاعلات معينة. التحليل الديناميكى للظاهرة يفرض علينا ألا نقتصر على تناول أبعاد المقومات واعتبار مثل ذلك التحليل الجامد الهيكلى كاف للإجابة عن الاستفهامات العديدة التى تثيرها الظاهرة، إلى جانب السؤال ماذا يجب علينا أن نجيب على السؤال كيف؟ والكيف يفترض المتابعة المرحلية ابتداء من تقابل مختلف المقومات الواحد منها مع الآخر حتى تتبلور ظاهرة الرأى العام فى حقيقة واضحة تعبر عن نفسها وتؤدى وظيفتها.

على أننا قبل أن نتناول هذه المراحل بالتفصيل يجب أن نلاحظ أن محاولة التمييز بين هذه المراحل هى مجرد محاولة مدرسية لتفسير ظاهرة بطبيعتها معقدة وخفية، ولذلك من الممكن تصور اختفاء بعض هذه المراحل فى بعض التطبيقات أو تكتل بعض هذه المراحل فى مرحلة واحدة تبعا لطبيعة كل نموذج من نماذج التطبيق. تحليل هذه المراحل هو متابعة للظاهرة فى انتقالها من حقيقة غير واضحة تتبلور فى نهايتها فى شكل مواقف محددة بل وفى بعض الأحيان متحجرة لا تقبل المناقشة. بعبارة أخرى هو متابعة للحقيقة السلوكية التى تستتر خلف ظاهرة الرأى العام، والتى تعنى الانتقال من

---

(1) Self- interest.

السلوك الفردى إلى السلوك الجماعى[1]، نستطيع أن نميز بصفة عامة سبع مراحل يعنينا منها بصفة خاصة المراحل الأربع الأولى. فلنتابع هذه المراحل بشىء من التفصيل:

١ـ مرحلة الإدراك[2]

الإدراك يقصد به فهم الشىء أو تصوره، بعبارة أخرى يقصد به أثر رسالة معينة من حيث تصور حقيقة معينة بطريقة ذاتية أو فردية. سبق أن رأينا أن الرأى العام ما هو إلا وجهات نظر مختلفة بخصوص مشكلة معينة. يبدأ تكوين الرأى العام فى صورة تصور فردى لتلك المشاكل، فالمواطن منذ أن ينشأ فى المجتمع السياسى، ومنذ أن تتكامل شخصيته، فإن له خلفية من المفاهيم والتقاليد والتراث تفرض عليه أن يهتم أولاً بمشاكل معينة، أن يتصور تلك التى تعنيه وتصير موضع اهتمامه بأسلوب معين، وأن يقدر أبعاد تلك المشاكل تبعا لأهداف محددة، وهو فى هذا قد يخضع لشحنات انفعالية، وقد يتأثر بتراث وتقاليد، ولكنه دائما يتقبل تلك المشاكل ويطحنها فى وعائه ويفهمها بأسلوبه، الإدراك السياسى بهذا المعنى ليس إلا مظهرا من مظاهر التعبير عن كيفية فهم المواطن للمشاكل التى تدور حولها ظاهرة الرأى العام. وهو بهذا المعنى لا يفهم إلا ما يريد، ولا يفهم ما يريد سوى بالطريقة أو الأسلوب أو الوضع الذى يتقبله وعاؤه الشعورى واللاشعورى. وهذه الحقيقة تؤكد الوظيفة الخطيرة التى تستطيع أن تؤديها أجهزة الإعلام والقيادة السياسية. فالإعلام الجماهيرى بما يملك من إمكانيات وبما يستطيع من تشويه للحقيقة أو تقديم جزء منها على أنها كل الحقيقة يستطيع أن يشكل ذلك الوعاء اللاشعورى للمواطن، وبصفة خاصة فى المجتمعات المتخلفة، أو فى

---

(١) هذا التأصيل استطعنا أن نصل إلى بنائه من خلال أبحاثنا الميدانية حول تطور الرأى العام فى المجتمع المصرى بخصوص مشكلة تنظيم النسل. نتائج هذا البحث للأسف لم يقدر لنا لظروف خارجة عن إرادتنا أن ننشرها بعد. ولكن النواحى المنهاجية سوف نعرض لها فى مناسبات ثلاث إلى جانب هذا المؤلف فسوف نعود إليها من جانب فى مؤلفنا عن «نظرية التحليل السياسى» ثم من جانب آخر فى دراستنا المتخصصة عن«نظرية الرأى العام» انظر أيضا حامد ربيع، بحوث الرأى العام فى المجتمعات النامية: الصعوبات المنهجية، فى لويس مليكة، قراءات فى علم النفس الاجتماعى، جزء ثانٍ، ١٩٧٠، ص ٤٩ وما بعدها.

(٢) perception انظر كاتر، م. س. ذ، ص٥٩٤ وما بعدها.

الفئات غير المثقفة. كذلك فإن القيادة السياسية تلعب وظيفة خطيرة[١]. فإذا كان من الطبيعى أن يفهم المواطن كل مشكلة بأسلوبه وعلى ضوء تراثه وخبراته فإن القائد السياسى يجب أن يتحرر من إدراكه الذاتى أو ميوله الشخصية، وأن يملك ذلك الانطلاق الذى يجعل منه قدرة قابلة على أن تلقى بنظرها فى أبعاد المستقبل مقدرة الخفايا الحقيقية التى تستتر خلف كل تأزم. يقال عادة إن الزعيم السياسى فى إدراكه للمشاكل يجب أن يتجرد عن جميع الظروف الذاتية، ويجب أن يصل فى هذا التجرد إلى درجة من الإطلاق حتى يمكن القول إنه قد تجرد من ظله.

٢ ـ مرحلة الصراع[٢]

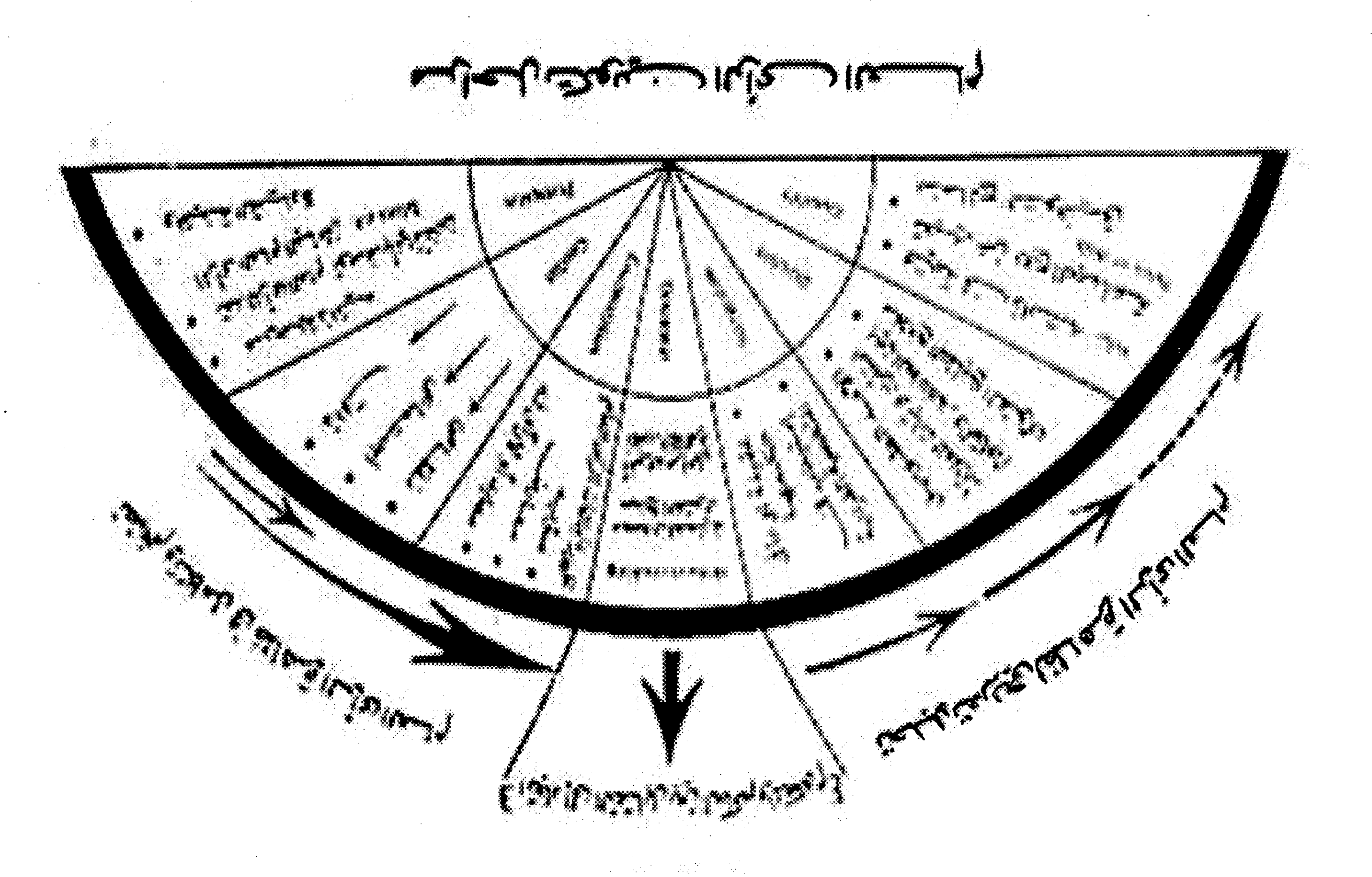
مرحلة الإدراك مرحلة ذاتية فردية ونسبية بينهما. مرحلة الصراع تعنى الانتقال المتتالى من إدراك المشكلة كتصور ذاتى إلى التعبير عن المشكلة فى شكل موقف فردى ولكنه يرتبط بالقوى الجماعية. الصراع بهذا المعنى يأخذ صورًا متعددة ومتتالية: فهو أولا صراع ذاتى، ثم هو ثانيا صراع مصلحى، ثم هو ثالثا وأخيرا قد يأخذ صورة الصراع النظامى.

يبدأ الصراع الذاتى بمعنى التناقض بين إدراك المشكلة فى أبعادها المختلفة، والمصالح المتعددة التى يرتبط بها الفرد من حيث وجوده ونشاطه، وبغض النظر عن كون تلك المصالح اقتصادية، أو غير اقتصادية. بعبارة أخرى كل مواطن وكل فرد له موقف، وهذا الموقف قد تحددت عناصره مقدمًا: فهو مجموعة من المصالح والمبادئ والمعتقدات، الإدراك لا بد وأن يصطدم ويتصارع مع عناصر الموقف الفردى فيتشكل أحدهما بالآخر، أو على الأقل يتفاعل كلاهما فى تعبير واضح ـ إن لم يحدث تمزقًا ـ نتيجة للتناقض الذى لم يستطع الفرد بإمكانياته الذاتية أن يتخطاه.

---

(١) يونج، م. س. ذ، ص ٣٨٤ وما بعدها.

(٢) Conflict. قارن كيى، م. س. ذ، ص ٥٤ وما بعدها.



مراحل تكوين الرأي العام
تحليل تطوري لظاهرة الرأي العام

هذا الصراع داخلى فى جنبات النفس البشرية لا بد وأن ينتهى إما بموقف واضح أو موقف متردد. فلنقدم نموذجا: الطبيب الذى يملك مستشفى للولادة إزاء مشكلة تنظيم النسل إن ثقافته وتكوينه يحمله على تأييد المبدأ، ولكن مصالحه واهتماماته الاقتصادية تحمله على رفض المبدأ، الصراع الذاتى ينتقل فى مرحلة لاحقة ليرتبط بالقوى الاجتماعية. ذلك أن المجتمع البشرى ينقسم ويتجزأ إلى العديد من القوى التى تتركز حول مواقف معينة من المصالح والاهتمامات. والمواطن أو الفرد العادى يسعى بطريقة لاشعورية لأن يؤقلم بين موقفه وموقف تلك الفئات التى ينتمى إليها. وهكذا عندما تثار مشكلة فإن القوى الاجتماعية وبعبارة أخرى البؤر[١] المصلحية تتجه لأن تغير من أوضاعها بحيث تتحرك لتتقابل أو لتتعارض تبعا لمصالحها وارتباطاتها من المشكلة لتعبر بهذا تعبيرا مباشرا أو غير مباشر عن العلاقات المرتبطة بتلك البؤر اقتصاديا وعقائديا، وهذا ما يعبر عنه فى بعض الأحيان بتعبير ظاهرة الرأى العام الطبقى الذى يشير إلى وجود علاقة وثيقة فى مرحلة الانتقال من الصراع الذاتى إلى الصراع الاجتماعى بين تكوين الرأى العام والحقيقة الطبقية. على أن الواقع أن هذا ليس سوى أحد التطبيقات، فالمصالح قد تكون طبقية وقد تكون مصالح فئوية، قد تكون مصالح دائمة وقد تكون مصالح مؤقتة. على كل هذا الصراع الجماعى لا بد وأن ينتهى عاجلا أو آجلا إلى تغليب وجهة نظر معينة فى داخل القوى الاجتماعية بحيث تصير هذه الوجهة معبرة عن تلك القوة أو الطبقة أو الفئة. يساعد على بلورة الصراع الجماعى وجود تنظيمات هيكلية أو مؤسسات دائمة تقوم بعملية تجميع تلك القوى والتعبير عنها سياسيا أو غير سياسى، بعبارة أخرى كل تنظيم شرعى يفترض درجة معينة من درجات الانسجام يسمح بعملية التكتل والتقابل بين الأفراد والقوى الاجتماعية يساعد على ما يسميه علماء الرأى العام شق قنوات التعبير عن الرأى[٢]. بطبيعة الحال

---

(١) خير تعبير عن المفهوم الكلمة الفرنسية flot.
انظر: DUVERGER, Sociologie politique, 1966, p. 176.

(٢) CANALISATION سبق أن رأينا أن القيادة بدورها تؤدى هذه الوظيفة. كذلك يجب أن نضيف الظاهرة الأيديولوجية. انظر وقارن:

FRIEDRICH, BRZEZINSKI, Totalitarian dictatorship and antocracy, 1956, p. 107 , PARETO, The rise and fall of the elites, 1968, p. 8.

التنظيمات» الأحزاب تصير أقدر وأكثر فاعلية فى تكتيل اتجاهات الرأى العام، ولكن أى تنظيم يسمح بهذه العملية يؤدى نفس الوظيفة: فالنقابات المهنية، والجمعيات حتى غير السياسية كالجمعيات الثقافية بل والأندية الخاصة تؤدى هذه الوظيفة بدرجة قد تكون أقل من الأحزاب السياسية، ولكنها إن قلت عنها من حيث المظهر فهى لا تقل من حيث الفعالية. وليس أدل على ذلك من أن مراكز بلورة الرأى العام فى العالم الغربى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر - وبصفة خاصة فى فرنسا - نبتت وترعرعت فى أحضان الجماعات الأدبية والمقاهى التى كانت تمثل فى تلك الفترة مراكز التجمع الفكرى، كذلك الدلالة واضحة بالنسبة لاتجاهات الرأى العام التى ميزت العالم المعاصر والتى تكونت وتبلورت فى أحضان الجامعات. ودون الحديث عن نماذج متعددة لذلك سواء فى المجتمع الأمريكى أو المجتمع الفرنسى أو المجتمع الألمانى أو اليابانى فإن عملية تكتيل اتجاهات الرأى العام تكونت فى أحضان النظم الجامعية ورغم أن الجامعات لا صلة لها بالتنظيم السياسى؛ وذلك بسبب طبيعة تلك المؤسسات التى تسمح بالتواجد العضوى والصراع الفكرى مع الانسجام المصلحى لبعض القوى الاجتماعية.

هذه الأدوات تتضمن وتعد لمرحلة ثالثة حيث يصير الصراع صراعا نظاميًا، هنا فقط تبرز بشكل واضح أهمية الأحزاب السياسية، والحزب السياسى هو وحده الذى من حقه أن يعبر عن هذه الصورة من صور الصراع وأن ينقل الصراع من حيز التناقض الاجتماعى ليصير صراعا نظاميا حيث تتكتل مختلف القوى المرتبطة بالحزب خلف وجهة نظر واحدة يعبر عنها ذلك الحزب ويحمل لواءها التنظيم الإدارى للحزب، وبغض النظر عن التعبيرات المختلفة لتلك القوى الاجتماعية أو لتلك المواقف الفردية المساندة والمؤيدة للحزب، هنا تظهر أهمية ما يسمى بصحافة الرأى أى الإعلام المكتوب الذى يدين بالولاء للحزب ليعكس أفكاره وليدافع فقط عن وجهات النظر المختلفة المرتبطة بذلك الحزب[١].

٣- مرحلة التركيز[٢]

خلال المرحلة الثانية - أى الصراع - ينتهى الرأى بأن يعبر عن نفسه، إن الرأى لم

---

(١) انظر المجلة الأمريكية العلوم السياسية، ١٩٤٦، ص ٩٢٤ وما بعدها.

(٢) Concentration قارن بصفة خاصة كيى، م. س. ذ، ص ٧٧ وما بعدها.

يعد خاصًا وليس فئويا وإنما هو رأى عام، إذ خرج من حيز الباطن إلى العلانية، ولم يعد باطنا وإنما أضحى وقد عبر عن نفسه تعبيرا صريحًا ، ولكن مفهوم الرأى العام يفترض الاختلاف فى وجهات النظر، والتعدد فى الحلول موضع المناقشة، هذا الخلاف وهذا التعدد لا بد من خلال المناقشة والصراع الفكرى أن ينتهى بشىء من التوفيق والتقريب بين مختلف وجهات النظر، بعبارة أخرى الصراع تعقبه عملية تطور مزدوجة. من ناحية إيضاح وإبراز المفاهيم الأساسية التى تدور حولها المشكلة: أبعادها، مقوماتها، نتائجها. هذا الإيضاح الفكرى يؤدى إلى التقريب بين المواقف، أو على الأقل إلى إبراز نقاط التلاقى ونقاط التعارض، ومن ثم فإنه يؤدى إلى القضاء على التباين الجزئى أو المحدود والتقريب بين المواقف المتشابهة، كذلك فإن الإعلان عن الرأى بما يعنيه من إبراز القوى الحقيقية التى تستتر خلف وجهة النظر لا بد وأن يؤدى من جانب آخر إلى القضاء على نوعين من أنواع المواقف: المواقف المتعصبة المبالغة فى التعصب، لأن المواطن العادى يرفض التطرف، ومن جانب آخر المواقف الضعيفة كميا بغض النظر عن مدلولها وقواتها الكيفية، رأى تعبر عنه أقلية محدودة، مهما كان قويا لا يمكن أن يكون مصيره إلا بالاختفاء[١].

كل هذا يؤدى إلى عملية تركيز فى اتجاهات الرأى العام، أو بعبارة أدق إلى تهذيب وبلورة، فإذا بالروافد الفرعية والطرق الجانبية تتجمع فى ممرات ضخمة وطرق رئيسية، مرحلة التركيز تنتهى فى أغلب الأحيان إلى واحد من مواقف ثلاثة مع خلاف فى درجة كل من هذه المواقف: إما مؤيد مع تنوع فى درجة التأييد، أو معارض مع تعدد فى مدى تماسك المعارضة، أو غير مهتم مع تباين فى سبب اللامبالاة وعدم الاهتمام، عندما نصل إلى تكوين الرأى العام حول هذه الشرائح الثلاث يكون الرأى العام قد أدى وظيفته الإيجابية بأن أعلن عن الموقف الحقيقى لمختلف القوى التى يتكون منها الجسد الاجتماعى.

---

(١) انظر النتائج من الوجهة العملية وخصوصا بالنسبة لعملية تخطيط الحملة الانتخابية فى:
NIMMO, The political persuaders, 1970, p. 163.

٤ ـ مرحلة الرضا[١]

بانقضاء المرحلة الثالثة فإن الرأى العام فى معناه الحقيقى يكون قد أدى وظيفته واختتم عملية الربط بين السلوك الفردى والمواقف الجماعية، ولكنه فى بعض الأحيان ـ وتبعا لطبيعة المشكلة وخصائصها المرتبطة بالظاهرة، ومدى أهميتها وعمقها فى الوعى الجماعى أو التطور السياسى العام ـ قد يبدأ تطور آخر لاحق يعكس انتقالا من ظاهرة الرأى العام السابق تحديده إلى صورة جديدة من صور السلوك الجماعى، يعقب مرحلة التركيز فى بعض الأحيان ما يسمى بمرحلة الرضا. ما معنى ذلك؟

---

(١) consensus لاحظ أن العالم الأمريكى كيى الذى أحلنا إليه أكثر من مرة بخصوص تحليل عملية مراحل تكوين الرأى العام يعطى لهذا الاصطلاح مدلولا آخر. هو ليس نتيجة تطور معين للرأى العام عندما يصل إلى أقصى مراحل قوته ولو نسبيا، وإنما هو صورة من صور الرأى العام يصير فيها بمثابة اتجاه مساند للسلطة الحاكمة أو الحزب الذى يمارس السلطة. ورغم أنه يميز بهذا الخصوص بين نماذج متعددة إلا أن المفهوم يظل دائما واحدا. وعلى كل فهو كما يقول الكاتب نفسه يدور حول:

Dealing with a pattern of opinion whose importance is that it may condition the behavior of those in positions of public authority.

نموذج الرأى العام حيث قد يستطيع الرأى أن يحدد سلوك السلطة الحاكمة. تعريف غامض. ومع ذلك فهو يقدم لنا المفهوم بصورة أكثر وضوحا عندما يتعرض للتطبيقات:

أولاً: ما يسميه Supportive consensus وهو حيث تكون وظيفة الرأى العام هى أن تساند سياسة قائمة أو حركة متفقة مع تلك السياسة.

ثانيا: ثم ما يصفه بأنه permissive consensus وذلك يعنى فى مفاهيم الرضاء الذى يصير مبررا للحركة، أو بعبارة أخرى رضاء يخلق قنطرة بين الرأى العام والنشاط الحكومى.

ثالثا: هذا النموذج الأخير يرتفع على القمة عندما يصفه بأنه consensus of decision حيث يصير الرضا بمثابة إعلان صريح وواضح عن قبول حركة معينة، ولعل فكرة الاستفتاء المؤيد خير نموذج لهذا المفهوم والذى يقدم لنا المؤلف بخصوصه كتطبيق واضح مواقف الرأى العام الأمريكى خلال الأشهر السابقة مباشرة على دخول الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية.

رابعًا: وأخيرا نموذج رابع يحدده بأنه Multiple consensus ويعرفه بقوله:

The rise of popular consensus on a particular issue may involve the development of simultaneous concurience by several groups within the public. In the language of political theory, this is called a concur- rent majority.

هذا المعنى الأخير هو الذى نقصده من الاصطلاح ومع شىء من التعديل الجزئى والجانبى كما هو واضح من التحليل فى المعنى. انظر كيى، م. س. ذ، ص٢٧ـ٣٩.

الصراع والتركيز مع ما تعينه من تطاحن فكرى تفرضه المناقشة يؤدى تدريجيا وبصفة خاصة إذا أدخل عامل الزمن إلى إيضاح ليس فقط نقط الخلاف ولكن أيضا نقطة التلاقى، الاتفاق أو التقابل حول نقطة معينة ولو محددة وضئيلة بخصوص مشكلة معينة يخلق ما يسمى بالرضا، أو الاتفاق والتوافق بين جميع فئات وطبقات الرأى العام.

ولنقدم لذلك مثلا: عملية التصويت السياسى الذى أثير بخصوص إصطلاحات ديجول النظامية. فرغم أن هذا التصويت انتهى بإخفاق ديجول وخروجه من الحكم بأغلبية محدودة أبرزت خلافات واضحة بين مختلف القوى والشرائح المرتبطة باتجاهات الرأى العام الفرنسى، إلا أنه أثبت أيضا نقاطًا معينة للتقابل والرضا بين جميع عناصر وفئات الجسد الاجتماعى. السؤال المباشر الذى دار حوله النقاش: هل يعود ديجول إلى الحكم أم يجب ألا يعود؟ الآراء ووجهات النظر تعددت: فمن اتجاه يرفض عودته بسبب عامل السن حيث إنه سنا قد وصل إلى مرحلة لا يمكن أن يتحمل معها أعباء تلك المرحلة الخطيرة فى تاريخ فرنسا، ومن رأى يؤكد على عامل التخلف الفكرى الذى يميز ديجول حيث إنه يعبر عن فكرة قديمة لرسالة فرنسا لم تعد مقبولة فى المجتمع المعاصر، ومن رأى يرى فى ديجول عقبة ضد وحدة غرب أوروپا، وبصفة خاصة ضد دخول بريطانيا السوق المشتركة، هذا إذا اقتصرنا على الآراء المعارضة، رغم ذلك فإن هذا الصراع والتناقض فى الرأى أبرز كيف أن جميع فئات الرأى العام الفرنسى - منظمة أم غير منظمة، حزبية أم غير حزبية - تتفق على حقيقة واحدة ومطلقة تتقابل فيها مع نفس أفكار ديجول: ألا وهى فساد النظم الحزبية الفرنسية النابعة من التقاليد البرلمانية[1]. إن فرنسا فى النصف الثانى من القرن العشرين لا تستطيع أن تستعيد صورة التنظيم السياسى التى عرفتها فرنسا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

---

(١) هذه المعركة جديرة بالدراسة والتحليل، لأنها تقدم نموذجًا خطيرًا لمدى تأثير العوامل الجانبية وغير المتوقعة على تطور ظاهرة الرأى العام. انظر التفاصيل بصفة عامة، ورغم أن دراسة كاملة لم يقدر لها بعد الوجود:

SCHWARTZENBERG, La guerre de succession 1969, DUVERGER, Le Monde, 27, 4. 1969, 20, 21, 27.5. 1969, 6, 11, 6. 1969.

هذا فيما يتعلق بالوضع الداخلى، ولكن إلى جانب ذلك فإن هذا النقاش وذلك الصراع الفكرى أوضح اتفاق الرأى العام بخصوص حقيقة أخرى متعلقة بالوضع الخارجى وهى المرتبطة بالعلاقة بين فرنسا وباقى أجزاء غرب أوروپا . إن فرنسا يجب أن تبنى سياستها على الوحدة والاندماج، وليس على النعرة الوطنية أو الاستقلال الاقتصادى، ويجب أن تتجه للتعانق مع مختلف القوى القارية حول أوروپا التقليدية وليس خارج القارة الأوروپية.

وهكذا نرى كيف أن هذا الصراع وهذا التركيز أدى إلى تحقيق وحدة معينة فى اتجاهات الرأى العام.

٥ـ مراحل الاندماج والاستقرار والشمول(١)

عقب مرحلة الرضا فإن تطور الرأى العام لا يعنى التحليل السلوكى إلا بقسط محدود. ذلك أن المراحل اللاحقة تعنى تحليلا للظاهرة لتقدم صورة جديدة لظواهر أخرى. الرضا يعنى أقصى قوة لتكتل الرأى العام وللتوافق الجماعى فى تعبيرات سلوكية قولية أو فعلية. تعقب مرحلة الرضا مراحل متتابعة تختلف من مشكلة لأخرى ومن مجتمع لآخر(٢).

(أ) **الاندماج**، ويقصد بذلك أن ذلك القسط الذى اتفق عليه المجتمع وعبر عنه فى شكل رضا وتوافق عام جماعى يرتد نحو المواطن أو الفرد لينساب فى وعائه اللاشعورى. السلوك الفردى سبق أن رأيناه يصير سلوكا جماعيا فى مرحلة الصراع هنا فى مرحلة الاندماج ينتقل السلوك الجماعى ليشكل أحد عناصر ومقومات السلوك الفردى، حيث تحدث حركة لا شعورية من جانب المواطن لأن يتجه إلى استيعاب ذلك

(١) لتفصيل المراحل المتتالية انظر محاضراتنا فى نظرية الرأى العام، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

(٢) سوف نرى فيما بعد كيف أن المجتمعات المتخلفة تثير هذه المشكلة بشكل صارخ بحيث يمكن القول إن الرأى العام إن قدر له التعبير عن ذاته ينتهى عند مرحلة الرضا، بل ويغلب عليه ألا يصل إلى تلك المرحلة وأن يتحلل خلال مرحلة الصراع، انظر أيضا:

SCHRAMM, Mass media and national development. 1964, p. 127.

القسط الذى اتفقت عليه الجماعة، فيصير ليس مجرد تعبير عن وجهة نظر وإنما يرتفع ليكون عنصرا من عناصر وجوده العقيدى، وهذه العملية تبلغ أقصاها فى موقف الشخص المتردد أو المعارض - ولو نسبيا - لذلك الذى دارت حوله عملية الرضا، ولكنه أيضا ذو فعالية بالنسبة للنموذج الآخر من مواقف الرأى العام حيث إن هذه العملية تتجه إلى إحداث نوع معين من أنواع التوفيق بين الشخصية الفردية وذلك الذى استقرت عليه الجماعة، أو بعبارة أخرى السلوك الجماعى.

(ب) مرحلة الاستقرار[1]

فى الأمد الطويل الرضا والاندماج يخلق نوعا من الترابط بين قوى المجتمع وأجزاء الجسد السياسى. الرأى العام بطبيعته مؤقت، ويتحدد بخصوص كل مشكلة، يختفى باختفائها، أو على الأقل بظهور مشكلة أخرى أكثر أهمية. على أن الاختفاء لا يمكن أن يكون كليا، ذلك أن الرأى هو نوع من الخبرة، والخبرة جزء من التاريخ، والتاريخ هو الخلفية الحقيقية التى تنطلق منها القوى الشعورية واللاشعورية. وصول الصراع الفكرى حول مشكلة من المشاكل إلى مرتبة الرضا ثم تعميق وانسياب ذلك الرضا فى الشخصية الفردية باسم الاندماج لا بد وأن يخلق نوعا من الترابط بين القوى المشكلة للجسد السياسى: ترابط بين القوى الشعورية واللاشعورية، وترابط بين القوى الاجتماعية والقوى النظامية، ترابط بين القوى الحاكمة والقوى المحكومة، بحيث تكون كل منها إن لم تكن مرادفا للأخرى فهى متجانسة ومتناسقة معها، وهذا ما يسمى بالاستقرار السياسى: القوى النظامية تعبر عن الآمال العقيدية والقوى الشعورية لا بد وأن تعكس أنواع الكبت اللاشعورى، والقوى الاقتصادية تعبر عن حقيقة الأهداف الاجتماعية. بطبيعة الحال هذه الصورة الكاملة تمثل النموذج المثالى ولكن من الممكن الاقتراب منها بدرجة أو بأخرى.

---

(1) Integration

(جـ) مرحلة الشمول[1]

تحلل الرأى العام، أو بعبارة أدق ظاهرة الرأى العام بمعنى وجهة النظر بخصوص مشكلة معينة هو النتيجة النهائية التى لابد وأن تصادفها الظاهرة. كأى ظاهرة، الرأى العام لا بد وأن تفنى فى لحظة معينة، على أن هذا الفناء لا يمنع أنها تستطيع أن تكون مصدرًا لظواهر أخرى، رأينا الرأى العام فى مرحلة الرضا مصدرا لما يمكن أن نسميه بالإجماع أو بالإرادة العامة، كذلك رأيناه فى مرحلة الاندماج مصدرا للسلوك الفردى. هنا فى مرحلة الشمول يصير مصدرًا للطابع القومى، ويقصد بالشمول عندما ترتفع تلك الجزئية من جزئيات الرأى العام لتصير وقد ارتبطت بالمجتمع السياسى كحقيقة كلية وقد أضحت معبرة عن إحدى سماته. فكراهية الشعب الألمانى مثلا فى داخل المجتمع السياسى الفرنسى التى تراكمت خلال خبرات متعددة من التعدى والاستفزاز ابتداء من الحروب السبعينية حتى الحرب العالمية الثانية لا تعدو أن تكون رأيا عاما تحول ليصير أحد ملامح الطابع القومى الفرنسى. وهكذا قد يقدر للرأى العام أن يكون أحد المصادر المكونة للطابع القومى، أو على الأقل لذلك الذى يسمى بنماذج التوفيق[2].

* * *

---

(١) Stability لاحظ أن كيى يفضل اصطلاح Viscosity وهو ينبع من نظريته لتحليل ظاهرة الرأى العام. انظر م. س. ذ، ص ٢٣٥ وما بعدها.

Globality

(٢) Stereotype انظر تفصيل المفهوم فى:

CHRISTENSON, Mc WILLAMS, Voice of the people, 1962, p. 99.

الفصل الثانى

الرأى العام والظاهرة الحضارية والنفسية

- الرأى العام كظاهرة حضارية

  خصائص المجتمع السياسى المعين والمناخ الحضارى العام

- ظاهرة الرأى العام والمجتمعات المتخلفة
- أبحاث الرأى العام في المجتمعات النامية
- تغيير اتجاهات الرأى العام عبر عملية الدعاية
- التعامل النفسى بين المواطن والدولة
- موضع ظاهرة الرأى العام



الرأى العام كظاهرة حضارية

خصائص المجتمع السياسى المعين والمناخ الحضارى العام

يدور الاهتمام العلمى بظاهرة الرأى العام حول التعبيرات و الأبعاد السلوكية التى تترجم تلك الظاهرة، لكن فهم حقيقتها و أهميتها كأحد مظاهر التعبير عن السلوك الجماعى لا يمكن أن يكون كاملا إلا إذا أدرجت فى حقيقة وخصائص المجتمع المعاصر، إذ إن ظاهرة الرأى العام ظاهرة حضارية، وهى تترجم ليس فقط ـ كما سبق ورأينا ـ خصائص المجتمع السياسى، بل وكذلك المناخ العام الحضارى الذى ينتمى إليه ذلك المجتمع [١]. تثير هذه الحقيقة أكثر من مشكلة: البعض منها يعكس طابعا علميا واضحا، والبعض له أهميته العملية بحكم واقع المجتمع العربى.

(أ) تدور أولى هذه المشاكل حول السؤال التالى: هل يمكن أن يوصف مجتمع سياسى بأنه مجتمع مريض؟ بعبارة أخرى هل يمكن أن تطبق المفاهيم التقليدية فى تحليل الظاهرة السلوكية الفردية على السلوك الجماعى؟ سوف نرى فيما بعد أن الحالة المرضية [٢] هى الحالة الاستثنائية، ومن ثم فبالنسبة للسلوك الفردى فإن الفرد الذى يعكس سلوكا شاذا بالنسبة للأفراد الآخرين يوصف بأنه حالة مرضية، وبعبارة أخرى:

---

(١) من بين الدراسات الهامة التى يجب أن نحيل إليها بسبب ـ أيضا ـ عدم تعقيد المشاكل التى تثيرها نشير بصفة خاصة إلى المراجع التالية:

FROMM, The sane society , 1955 ; MASSERMAN, The practice of dynamic psychiatry, 1955 ; BELLAK, Community psychiatry: the third psychiatric revolution , in Handbook of community psychiatry and community mental health, 1964, p. 7 ; ROBERTS, HALLECK, LOEB, Community psychiatry, 1969.

(٢) Abnormal انظر بصفة خاصة:

LONDON, ROSENHAN, The meaning of abnormality , in Foundations of abnormal psychology , 1968, p. 7.

إن الحالة المرضية أو الاضطراب العصبى والوظيفى يمكن اكتشافه من خلال عملية الإحالة لما هو متعارف عليه فى داخل المجتمع الذى ينتمى إلى الفرد موضع التحليل: فإذا انتقلنا إلى الجماعة كحقيقة كلية فكيف نستطيع أن نصل إلى خلق معيار الإحالة ؟ فرويد منذ مؤلفه المشهور عن الحضارة ومشاكلها قدم لنا صيغة وتأصيلا لما أسماه الاضطراب العصبى الاجتماعى، وهو يؤمن بأن التطور الحضارى يسير فى بعدين:

أولهما: التعارض والتناقض بين التطور الحضارى والاحتياجات الطبيعية الفردية. بمعنى أن كل تطور حضارى إنما يؤدى إلى تطوير لعمليات الكبت والتعذيب الفردى .

وثانيهما: إن التطور الحضارى لا يعنى فقط التأثير على الفرد، بل هو تأثير متبادل، بمعنى أنه كما أن الفرد يغير العالم الذى يحيط به فإن الفرد يغير أيضا من نفسه[١].

إذا تركنا هذه المقدمات جانبا فإنه مما لا شك فيه أن انتشار الرذيلة أو السلوك الشاذ فى مجتمع معين لا يعنى تحويل هذا الشذوذ إلى فضيلة، بعبارة أخرى لو تصورنا أن مجتمعًا من المجتمعات يشترك أغلب أفراده فى صورة معينة من صور الأمراض العقلية [٢] فإن هذا لا يعنى أولئك الذين ينتمون إلى ذلك المجتمع يقدمون نموذجا لوضع صحى، على أننا نظل دائما فى نطاق السلوك الفردى، فإذا انتقلنا إلى السلوك الجماعى فإن المشكلة تظل قائمة: كيف نستطيع أن نحدد سلوكا معينا بأنه يعكس حالة مرضية من عدمه؟ ملاحظات فرويد لا تزال تنتمى إلى إطار التجريد والخيال أكثر من الواقع والتجريب يقول فرويد ملخصًا تحليله لهذه الظاهرة: «إذا كان التطور الحضارى المجتمعى يقدم تشابها عميقا مع تطور الفرد، وإذا كانت المناهج نفسها يمكن استخدامها فى كلا الحالين، فأليس من الممكن و المقبول تشخيص كيف أن نظما كاملة للحضارة أو مراحل كاملة لتلك الحضارات أو حتى كل الإنسانية فى إحدى مراحلها قد تقدم نموذجا لحالة مرضية؟

تحت تأثير تلك الاتجاهات العامة للحضارة المرتبطة بفترة معينة فإن الدراسة التحليلية لهذه الحالات المرضية من الممكن أن تقود إلى تقديم نصائح علاجية فى غاية الأهمية من الناحية العملية، ولا يمكن أن نصل إلى القول بأن مشكلة تطبيق أسلوب

---

(١) فروم، م.س.ذ، ص ٢٢ و ما بعدها.

(٢) أو سلوك جنسى شاذ مثلا. نفس المرجع السابق ذكره، ص ٢٥ ـ ٢٦.

التحليل النفسى للجماعة المدنية يصير أمرا غريبا وشاذا مصيره إلى الفشل، مما لا شك فيه أنه يجب علينا أن نكون حذرين وألا ننسى أنه عقب كل شىء فنحن فى مواجهة بعض التشابهات، وأنه من الخطورة بمكان ليس فقط ونحن فى سبيل تحليل الحقيقة البشرية بل و كذلك ونحن بصدد توظيف المفاهيم العامة أن تنزع تلك الكليات من الميادين التى نشأت بها وتطورت فى نطاقها إلى حالة النضج ونطبقها فى ميادين أخرى غريبة عنها دون قيود وضوابط. تشخيص حالة التأزم العصبى الجماعى لا بد وأن تواجه صعوبات غير عادية، ففى نطاق حالة التأزم العصبى للفرد نستطيع أن نحيل كنقطة بداية لذلك التناقض والتعارض الذى يقدمه المريض فى علاقته بالوسط الذى ينتمى إليه حيث نفترض أن هذا يمثل الحالة الطبيعية، مثل هذه العلاقة بأى صورة من الصور لا يمكن خلقها فى نطاق التحليل الجماعى. فإذا انتقلنا إلى نواحى التطبيقات العلاجية فلا بد من أن نتساءل ماذا يمكن أن تقدمه أكثر التحليلات عمقا لحالة التأزم العصبى الجماعى [١] حيث إنه لا يوجد مَنْ فى سلطته أن يفرض على الجماعة تقبل النواحى العلاجية ؟ رغم ذلك ورغم جميع هذه الصعوبات فإننا لا نزال نأمل بأنه سوف يأتى يوم يغامر فيه البعض بإجراء أبحاث فى هذا المضمار، وذلك بأن يلقى بعض الباحثين بنفسه فى بحور علوم أمراض الجماعات المتمدينة المتلاطمة الأمواج[٢] ولقد حدثت رغم ذلك بعض المحاولات نستطيع أن نذكر على رأسها العالم الأمريكى فروم الذى قدم أكثر من محاولة واحدة فى هذا المجال، ولكنها لا تزال جميعها تحمل طابع التحليل الفكرى والإيحاء الذاتى؛ حيث تختلط التقاليد النفسية بالأوضاع السياسية دون أن ترتفع إلى مرتبة الدراسة العلمية الكمية والكيفية بمختلف أساليبها[٣].

(ب) لو تركنا جانبا هذه التأصيلات النظرية واقتصرنا على الأبعاد العملية لكان علينا أن نلاحظ طبيعة التغيرات التى أصابت المجتمع المعاصر من حيث علاقة ظاهرة

---

(١) Collective neurosis انظر بصفة خاصة مقال:
HALLECK, Community psychiatric, some troubling questions, in ROMBERTS, cit., p. 58.
(2) FREUD, Civilization and its discontents, 1953, p. 141.
(٣) قارن هاليك، م. س. ذ، ص٦٦.

الرأى العام بالحقيقة الحضارية.. الرأى العام أضحى اليوم يمثل أحد المداخل الحقيقية لفهم أى جماعة سياسية سواء كان ذلك مرتبطا بالدلالة الحضارية أو بالأوضاع السلوكية، وسواء كانت تلك الأوضاع السلوكية تدور فى إطار البعد الجماعى أو النواحى الفردية، تقف عند حد السلوك الصحى أو تتعداه إلى دراسة السلوك المرضى.

فلنتذكر إجمالا أسباب ذلك :-

أولا: الثورة الإعلامية التى بدأت تبرز ملامحها الواضحة من حيث التقريب بين الشعوب منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد أن قاربت بين الطبقات خلال القرن الماضى(١)، وعملية التقريب بين الشعوب لا بد وأن تؤدى إلى ذلك التقارب الحضارى الذى هو الخلفية الحقيقية لعملية التفاعل اللازمة لانسياب اتجاهات الرأى العام عبر الحدود.

ثانيا: ارتفاع أهمية المواطن العادى فى عملية صنع القرار السياسى(٢) فالمجتمع المعاصر يسلم وبغض النظر عن صورة النظام السياسى بأن أحد أهدافه - حتى ولو كان مجتمعا ديكتاتوريا - أن يرضى بل و أن يتملق ذلك الرجل العادى: مواطن يفهم كل شىء ولا يفهم شيئا، أضحى المواطن العادى بهذه المعنى عنصرًا من عناصر عملية صنع السياسة ولو فى الأمد القصير، وهذا يعنى لغة معينة فى التخاطب وعلاقة معينة فى التأثير والتأثر(٣)، النتيجة الطبيعية هى اختلاط السلوك الفردى بالسلوك الجماعى.

ثالثا: زاد من تأكيد هذه النواحى انتشار الدعاية والحرب النفسية عقب أن كانت الحرب النفسية تمثل حالة استثنائية وترتبط بالصراع الجسدى مكانا وزمانا، أضحت اليوم وبسبب الانقسام الأيديولوچى الذى يعانيه مجتمع القرن العشرين تمثل القاعدة العامة ولا تقتصر على حد النموذج الاستثنائى. الدعاية والحرب النفسية رغم أنها ظاهرة جماعية إلا أنها بدورها تسعى إلى عملية تغيير للسلوك البشرى على المستوى الفردى: فى الحالة الأولى بتغير غير المهتم إلى مهتم أو غير الصديق إلى صديق، وفى

---

(١) ليفولسى، م.س.ذ، ص ١٩ وما بعدها.

(2) LINDBLOM, The policy - making process, 1968 , p. 43.

(3) BAILEY, The man in the street, the impect of American public opinion on foreign policy, 1964.

الحالة الثانية بتحطيم التكامل فى الشخصية الفردية وإحلال الحالة المرضية موضع الصحية.

رابعا: ثم تأتى عملية التطور العام للمجتمع المعاصر إلى مجتمع استهلاكى يقوم على أساس العمليات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والتسويق فتقدم دفعة أخرى لأهمية الظاهرة. إن نجاح التسويق يفترض عملية خلق أذواق جديدة، وخلق أذواق جديدة لا يعنى سوى تغيير فى الأنماط السلوكية الاستهلاكية.

خامسا: ثم تأتى ظاهرة التخلف الاقتصادى بأبعادها المختلفة فتثير مشاكل أخرى عديدة لا حصر لها ترتبط بدورها بظاهرة الرأى العام. إن ظاهرة التخلف من الناحية العملية ما كان يمكن أن تفرض وجودها بهذه الضخامة لولا التقدم الرهيب فى علاقات الاتصال الدولى[١]، كان من الممكن - كما حدث فى أكثر من مرحلة واحدة من مراحل الوجود الإنسانى - أن تظل المجتمعات المتخلفة مقفلة على نفسها غير مدركة لما يحيط بها من تقدم لو لم يكن قد عرف العالم الثورة الإعلامية التى نعيشها. كذلك ظاهرة التخلف من حيث حقيقتها الحركية لا تعنى سوى نقل المجتمع المتخلف من حيث خصائصه الحضارية إلى تلك الصورة التى تقدمها المجتمعات المتقدمة من هذه النواحى. من بين أبعاد ذلك التطور لا بد وأن تحتل ظاهرة الرأى العام مكانة أساسية فى عملية التغير الاجتماعى والسياسى[٢].

لا نستطيع فى هذا الصدد سوى أن نتناول من بين هذه النواحى أكثرها أهمية وارتباطا بالظاهرة السلوكية وبواقعنا الحضارى.

---

(١) انظر التفاصيل فى:

FISCHER, MERRILL, International communication, 1970; LAZARSFELD, The prognosis for international communication research, in Public Opinion Querterly, Vol. XVI, 1953, p. 482.

(٢) قارن بصفة خاصة النتائج الميدانية للعلاقة بين التغير والسلوك فى:

FESTINGER, Behavioral support for opinion change, in RICHARDSON, Dimensions of communication, 1969,p. 105.

ظاهرة الرأى العام والمجتمعات المتخلفة

سوف نرى فيما بعد كيف أن ظاهرة الرأى العام فى المجتمعات المتخلفة تتصف بالسطحية وعدم العمق، على أننا يجب أن نبدأ نتساءل: ما هو المقصود بالتخلف وما هى آثار ذلك حول فهم وتحليل ظاهرة الرأى العام فى تلك المجتمعات؟

(أ) يمكن أن يوصف المجتمع المتخلف بأنه ذلك الذى لا يزال يعيش فى مراحله الأولى من حيث التطور بحيث يصعب أن تتوافر له مقومات الرأى العام بمفهومه العلمى. ليس من مقومات المجتمع المتخلف أن يملك رأيا عاما مستنيرا. ويترتب على ذلك نتائج خطيرة فيما يتعلق بتحليل الظاهرة:

أولا: أولى هذه النتائج أننا لا نستطيع أن نطبق مناهج تحليل الرأى العام المتبعة فى المجتمعات المتقدمة بحذافيرها ودون تطوير. فقياس ظاهرة موجودة فعلا شىء والبحث عن مقومات ظاهرة لم تتكامل بعد أو فى طريقها إلى التكامل شىء آخر. فسؤال مواطن يعلم بإمكانية التحكم فى عملية الإنجاب عن رأيه فى موضوع تنظيم النسل لا يمكن أن يؤدى نفس الوظيفة لو وجه هذا السؤال إلى مواطن يجهل كلية ولا يتصور مثل تلك الإمكانية بالتحكم الإرادى فى عملية الإنجاب عددًا وتوقيتاً.

ثانيا: يضيف إلى هذه الخطورة عامل الخوف التقليدى فى المجتمع النامى من كل ما له صلة بالسلطة بحيث إنه ليس من السهل التمييز بين ذلك الذى يمكن أن يوصف بأنه صاحب موقف محايد أو غير مهتم وذلك الذى يتخذ هذا الموقف ستارا لإخفاء موقفه الحقيقى(١).

ثالثا: كذلك عدم المعرفة بالقراءة والكتابة يحول دون إمكانية تنفيذ عملية جمع المعلومات إلا بطريق الاستبار(٢) وهو الأمر الذى يفرض نفقات فضلا عن فترة زمنية معينة تطيل من مدة تنفيذ البحث.

---

(١) انظر حامد ربيع، بحث إعداد الرأى العام لتقبل مسألة تنظيم النسل، والمشاركة الإيجابية فى العمل على نجاحها، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، جزء أول، الفصل الثانى، (غير منشور) ١٩٦٩.

(٢) انظر فيما بعد التفرقة بين الاستبار والاستبيان. وقارن مصطفى سويف، م. س. ذ، ص ٣٦١ وما بعدها.

رابعا: كذلك فإن تلك السطحية وذلك الخوف فضلا عن الاضطرار إلى تنفيذ الأداة من خلال الاستبار لا بد وأن يؤدى إلى مخاطر عديدة حيث يكون من السهل التأثير فى الحالة موضع التحليل مما لا بد وأن يشوه من معالم الظاهرة.

(ب) ولكن ما الذى يقصد أولا بالمجتمع المتخلف، وهل هذه الكلمة مرادف لكلمة «الدول النامية» أم هناك اختلاف بين كلا المفهومين؟

- أول ما يجب أن نلاحظه هو أن ظاهرة التخلف هى ظاهرة أساسا اقتصادية، وأن الحديث عن تخلف اجتماعى أو سياسى يعكس عدم دقة علمية، إلا أن التخلف كظاهرة اقتصادية لها نواح وأبعاد اجتماعية وسياسية، ولكن لا يوجد ما يسمى بالتخلف الاجتماعى أو التخلف السياسى. بطبيعة الحال فى اللغة المتداولة من الممكن تقبل هذا الاستعمال غير الدقيق، ولكن من الناحية العلمية يجب أن تكون واضحة هذه التفرقة، وأن يؤسس هذا التمييز.

كذلك لو حاولنا التحديد بمدلول التخلف الاقتصادى لهالنا مدى الغموض الذى يتعين على الباحث أن يواجهه.

نستطيع بصفة عامة أن نلاحظ أن التخلف الاقتصادى يرتبط[١] عادة بالمظاهر الآتية كلها أو بعضها:

أولا: انخفاض مستوى الدخل القومى بالنسبة لمتوسط بالنسبة للفرد للعام.

ثانيا: نقص أو ضعف مستوى التغذية بالمعنى الحديث، ويقصد بذلك أن متوسط ما يحصل عليه الفرد عادة من الطاقات الحرارية يوميا يمتاز بالفقر لو قورن بما هو عليه فى المجتمعات الأخرى.

---

(١) المراجع والإحالات بهذا الخصوص لا حصر لها، وهى جميعها رغم ذلك لا تجيب على علامات الاستفهام التى أثرناها فى إجابة صريحة وواضحة. انظر خلاصة موجزة لموقف الفقه فى هذا الشأن فى:

ALBERTINI, Les mecanismes du sous- developpement, 1967, p. 17; JACOBS, The sociology of development, 1966, p. 13.

ثبت كامل بالمراجع يجده القارئ فى المرجع الأول ص ٣٢٣ - ٣٣١.

ثالثا: ارتفاع نسبة الوفيات، وبصفة خاصة نلاحظ هذا الارتفاع فى الأطفال، مع نقص فى متوسط العمر.

رابعا: انتشار الأمية ونقص فترة التعليم الإلزامى.

خامسا: الفقر الشديد فى العلاقات المعبرة عن الحركة والنشاط الاقتصادى الحديث، مثل الإنتاج الكهربائى، الاستهلاك البترولى، وبصفة عامة المتعلق بالطاقة، ضعف شبكة المواصلات، نقص انتشار وسائل الاتصال الجماعى، وبصفة خاصة التليفون والسيارة.

رغم ذلك فإن هذه المظاهر العديدة لا تجيب عن حقيقة الظاهرة ومقوماتها الباطنة: إنها تكشف عن بعض الخصائص التى تنبع من حقيقة أخرى لم نعرفها بعد، فما هو التخلف الاقتصادى؟

الملاحظة الثالثة التى يجب أن نسوقها قبل أن نقدم تعريفنا للتخلف تدور حول التحديد بالوعاء المكانى للظاهرة، فالواقع أن ظاهرة التخلف الاقتصادى ليست فقط مرتبطة بمجتمعات متخلفة بل هى أكثر من ذلك تدور حول مناطق متخلفة. فبريطانيا وكذلك الولايات المتحدة تعرف ما يسمى بالمناطق المتخلفة أو ما يسميه الفقه الإنجلوسكسونى depressed areas وهذا يسمح لنا بأن نضع النقط أسفل الحروف: فظاهرة التخلف ظاهرة نسبية تبرز من خلال المقارنة أكثر من أن تعبر عن وجودها كحقيقة مستقلة (١).

عقب هذه الملاحظات العامة نستطيع أن نعرف ظاهرة التخلف الاقتصادى بأنها «نوع من الاختلال فى التوازن بين أنواع الوظائف الاقتصادية فى داخل الجسد الاجتماعى» ذلك أن المجتمع يعرف دائما نوعا من ثلاثة من الوظائف الآتية:

١ ـ الوظائف الأولية: أو تلك التى تأخذ صورة تعامل مع مصادر الثروة الطبيعية، ولكنها لا تفترض أى كفاءة معينة أو خبرة خاصة كالزراعة والرعى وصيد الأسماك والعمل فى المناجم.

---

(١) قارن أيضا فى أبعاد أخرى للظاهرة:

LACOSTE, Geographie du sous- developpement , 1965,p. 167.

٢ ـ **الوظائف المتعلقة بالخدمات** : وظائف وسيطة تقتصر على القيام بالخدمات دون أن تضيف أى جديد على الثروة القومية ودون أن تفترض تعاملا مباشرا مع الثروات الطبيعية، جميع الأعمال الإدارية والتجارية من هذا القبيل.

٣ ـ **ثم الوظائف التصنيعية** : وهى تلك التى تتعامل مع الثروات الطبيعية فتحيلها إلى مواد استهلاكية أو ما فى حكمها، وهى بهذا المعنى تفترض درجة معينة من المهارة، كما أنها تؤدى إلى إضافة قيمة جديدة على المادة الطبيعية موضع التعامل[١].

المجتمعات المتخلفة فى تعريفنا ومفهومنا لها تتحدد باختلال فى التوازن بين هذه الوظائف الثلاث فى الجسد الاقتصادى، بمعنى أن المجتمع المتوازن يجب أن يجعل الوظيفة الثالثة تزيد عن ٤٠٪ من المجموع الكلى للقوى العاملة، وكلما اتجهت النسبة إلى ٥٠٪ كلما كان هذا أدعى إلى تأكيد حالة التقدم فى المجتمع الاقتصادى.

الوظيفتان الأولى والثانية لا يجوز لأى منهما أن تزيد على ٣٠٪ وكلما تضاءلت وتقلصت لتدور حول ٢٠٪ كان هذا أدعى إلى الارتياح فى تكوين الجسد الاقتصادى.

وهكذا لو طبقنا هذا المفهوم على المجتمع الكويتى فإنه مهما ارتفع مستوى الدخل الفردى ومهما تعددت الخدمات واتسعت الطرقات فإنه سوف يظل أسوأ صورة من صور التخلف؛ حيث نجد ما لا يقل عن ٨٠٪ من القوى العاملة تتكدس فى المكاتب والمقاهى بين خدمات غير حقيقية أو صورية أو ما فى حكمها[٢].

(جـ) التخلف له نتائجه الاجتماعية والسياسية ومن ثم فلا بد أن يعكس نتائجه أيضا على ظاهرة الرأى العام بصفة خاصة والسلوك بصفة عامة، فما هى أهم نتائج التخلف من هذه النواحى، وما هى آثاره على خصائص ظاهرة الرأى العام؟

أولا: أول ما نلاحظه بالنسبة للناحية الاجتماعية هو اختفاء القوى الاجتماعية الوسيطة، وإذا أردنا أن نعبر عن هذه الظاهرة بلغة مبسطة نستطيع أن نقول باختفاء

---

(١) قارن بالنسبة لإسرائيل نفس الظاهرة فى أبعاد أخرى فى حاجة إلى الكثير من التساؤلات والتحليل الجدى من جانب علماء الاقتصاد عقب أن يستوعبوا المنهاجية السلوكية.

MARCHAL, Systemes et structures economiques, 1959, p. 487 -492.

(٢) المرجع السابق.

الطبقات الوسطى. المجتمع المتخلف ينقسم إلى حاكم ومحكوم، غنى وفقير، قوى وضعيف. أما القوى التى تتوسط والتى تكون حلقة الوصل بين القوى العليا والقوى السفلى، والتى نستطيع أن نسميها بأنها قوى مساندة Supporters لا وجود لها فى المجتمع المتخلف.

ثانيا: وهذا يعكس آثاره على ظاهرة الرأى العام. فالرأى العام فى المجتمع المتخلف يتميز بخصائص معينة تجعله واضحًا فى ملامحه وسماته.

١ ـ فهو سطحى وغير عميق، وهذا يرتبط بأكثر من عامل واحد. فالجهل أو عدم الثقافة يكون الخلفية العامة لاختفاء العمق والاندماج الكلى أو الجزئى بين الشخصية الفردية والمواقف السياسية أو الاجتماعية المرتبطة بمختلف المشاكل اليومية، أى بمختلف مظاهر التعبير عن الرأى. كذلك الخوف لا بد وأن يزيد من هذه السطحية وعدم العمق[١].

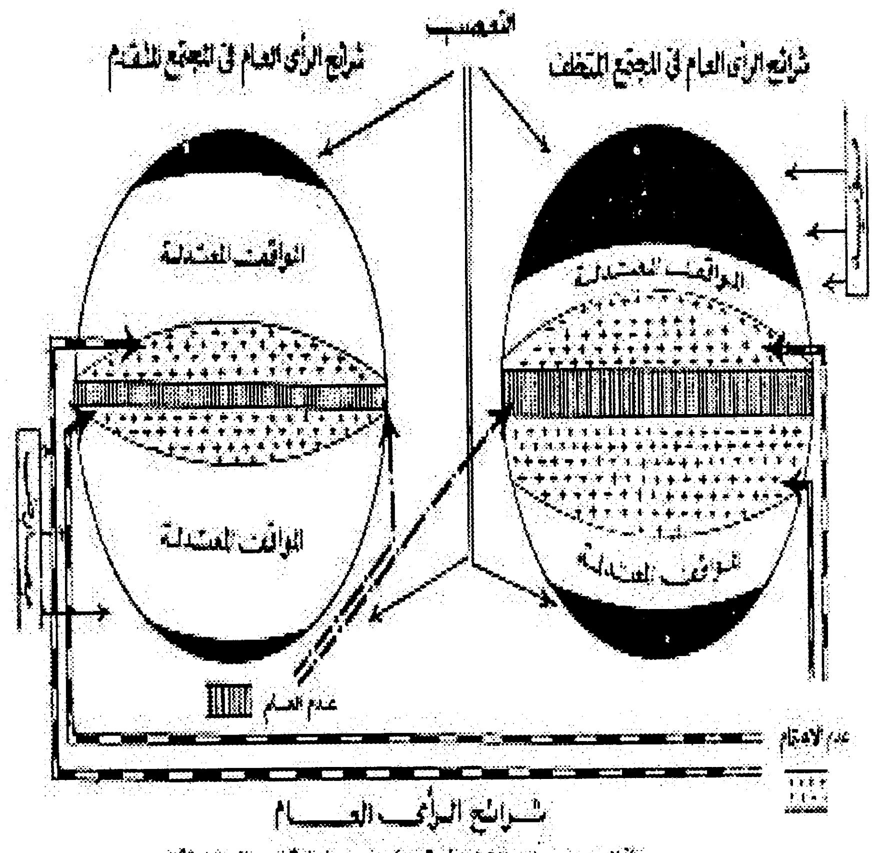
٢ ـ أضف إلى هذا اختفاء الطبقات الوسطى الذى كان لا بد وأن يؤدى إلى اختفاء ما يسمى بشرائح الرأى العام المعتدلة، ولنفهم هذه الظاهرة يجب أن نقارن بين توزيع شرائح الرأى العام فى المجتمع المتقدم وتوزيعها فى المجتمع المتخلف، ففى الأولى نجد أن شرائح الرأى العام يمكن تقسيمها إجمالا إلى خمس شرائح تتدرج من حيث الأهمية بالترتيب التالى:

---

(١) الأبعاد السياسية لظاهرة التخلف لا تزال فى حاجة إلى دراسة جادة تستند فى أبعادها التجريدية إلى معلومات ميدانية وتجعل نقطة البداية خلق عملية البناء الفكرى لإطار التحليل أى الحقيقة السلوكية. من بين التساؤلات التى لم يحاول الفقه الإجابة عليها عملية مقنعة: هل تستطيع الأحزاب السياسية أو بصفة عامة التنظيمات السياسية أن تكون متغيرًا أساسيًا فى عملية التطوير السياسى بحيث تقود أو تتحكم فى عملية التغير الاجتماعى مع اختلاف أبعادها؟

انظر رغم ما يعيبه من نقص فى جميع هذه النواحى التى أثرناها:

LA PALOMBRA, WEINER, Political parties and political development, 1966; p. 399.



شرائح الرأى العام
فى المجتمعات المتخلفة وضعف الطبقات المعتدلة

كتلة ضخمة تمثل الاهتمام المعتدل سواء كانت بالتأييد أم المعارضة بحيث لا تقل عن ٧٠٪ من المجتمع الكلى تتوزع إلى شريحتين إحداهما تقف خلف النظام الحاكم وتسانده، والأخرى تقف منه موقف المعارضة. أما الباقى أى ما لا يتجاوز ٣٠٪ فإنه يتوزع تقريبا بالتساوى بين شرائح ثلاث: شريحة لا تهتم وتقف من المشكلة موقف اللامبالاة، ثم شريحة تؤيد مع تعصب وعنف، وشريحة تعارض مع تعصب وعنف. وهكذا فإن الذى يلاحظ فى المجتمعات المتقدمة هو أن المواقف السلبية أو الضعيفة والمتعصبة لا تمثل سوى نسب محدودة وضئيلة. فعدم الاهتمام والامبالاة قد لا يتعدى ٥٪ من المجموع الكلى للمجتمع السياسى. كذلك العنف والتعصب سواء بالتأييد أو المعارضة أى المواقف الجامدة الصلبة مهما بلغت من القوة لا يمكن أن تتعدى ٢٠٪ من المجموع الكلى(١).

إذا انتقلنا إلى المجتمع المتخلف يتضح الفرق:

فعدم الاهتمام أو اللامبالاة أو عدم العلم أو عدم المشاركة فهى جميعها تعنى موقفًا واحدًا وهو السلبية المطلقة يعبر عن نفسه بما لا يقل عن ٥٠٪ من المجتمع الكلى. وفى مقابل هذا تتسع المواقف العنيفة بالتأييد أو المعارضة فإذا بها لا تقل بدورها عن ٣٠٪ وهكذا تكون النتيجة أن الشريحة التى تمثل الاعتدال أى الاهتمام ولكن بتوازن، والمشاركة ولكن دون عنف وتعصب لا تتجاوز ٢٠٪ وقد تقل عن ذلك.

ما هى النتيجة؟ اختلال وظيفة الرأى العام، إن الرأى العام فى المجتمع المتخلف لا يستطيع فى مثل هذا الهيكل أن يؤدى وظيفته الحقيقية وهى الرقابة والضبط، ولكن دون ضجيج، والحساب، ولكن دون مهاترة، والتأييد، ولكن دون إسفاف وإطلاق للشعارات.

ثالثا: كذلك فإن المجتمع المتخلف يرفض إمكانية قياس الاتجاهات، أو على الأقل يجعل هذه العملية من حيث دلالتها الحقيقية موضع الكثير من التساؤلات(٢).

---

(١) قارن حول فكرة التغير والتمييز فيها بين الموقف الفردى والموقف الجماعى:
HIRSCHMAN, Strategie du developpement economique, 1964, p. 23.

(٢) حامد ربيع، بحوث الرأى العام، م. س. ذ. ص٥٥.

أبحاث الرأى العام فى المجتمعات النامية

سبق أن عرفنا المجتمعات المتخلفة. فهل المجتمع النامى هو المجتمع المتخلف؟ الواقع أن الاصطلاحين يكاد كل منهما يعكس نفس الحقيقة - ولكن رغم ذلك فإن كلمة المجتمع النامى تحدد نوعية معينة للتخلف[١]، ذلك أن هذا المجتمع هو مجتمع متخلف يسعى للتخلص من حالة التخلف هذه، ومن ثم فهو يتصف بالديناميكية والتطور؛ ولذلك فمن الممكن الحديث عن أبحاث للرأى العام فى المجتمع النامى حيث يصير أحد أهدافه التطور أى التخلص من التخلف، وبالتالى السعى نحو خلق نوع من المشاركة الحقيقية والفعالية بين مختلف أجزاء الجسد الاجتماعى، ومن ثم فيصير هناك موضع للحديث عن الأبعاد العملية لعملية تحليل وقياس الرأى العام.

بطبيعة الحال يتفرع على ذلك أن الرأى العام فى المجتمع النامى يعكس نفس الخصائص السابق ذكرها فى المجتمع المتخلف بدرجة أو بأخرى. ومن ثم فإن هذه الخصائص تفرض صعوبات معينة تجعل من الضرورى إعادة النظر فى كل ما له صلة بتقاليد البحث الميدانى فى تحليل وقياس الرأى العام كما تعرفه الدول المتقدمة.

أهم هذه الصعوبات:

أولا: ندرة الأبحاث الاجتماعية السابقة.

ثانيا: نقص الإحصاءات وعدم كفايتها.

ثالثا: صعوبة الاستناد إلى القيم الثقافية فى عملية بناء مقاييس الاتجاهات.

رابعا: اختلاط نظرية التوعية بنظرية التوجيه السياسى.

خامسا: عدم وجود أو على الأقل ندرة الخبراء المتخصصين.

فلنتناول هذه الصعوبات بشىء من التفصيل[٢].

---

(1)MILBRATH, Political participation, 196, p. 39.

(٢) هذه الملاحظات مصدرها الخبرة التجريبية التى عشناها خلال إشرافنا على البحث الميدانى الذى سوف نعرض لبعض تفاصيله فيما بعد، ورغم أن التقرير النهائى للبحث الذى يجب أن يتكون من خمسة أجزاء لم يصدر منه حتى الآن سوى جزء واحد، وهو بدوره لا يزال مخطوطا فى المركز القومى للبحوث =

١ - أولى هذه الصعوبات وأوضحها يتعلق بندرة الأبحاث الاجتماعية السابقة التى نستطيع أن نثق فى جديتها وفى صلاحيتها للاستدلال، فالجسد الاجتماعى حقيقة متكاملة، وكل بحث ميدانى فى ناحية معينة من نواحى هذا الجسد من حيث أية خاصية من خصائصه، طالما سمح بالوصول إلى فهم ولو جزئى لأى ناحية من نواحيه أو جزء من أجزائه، فإنه يستطيع أن يلقى الضوء ولو بطريق غير مباشر على النواحى الأخرى التى لم يتعرض لها ذلك البحث بطريق أصيل، وقد لا تتضح هذه الأهمية إلا بعد نشر نتائج البحث بفترة طويلة، وتزداد هذه الأهمية عدما نتذكر طبيعة الأبحاث الميدانية فى المجتمعات النامية: فهى أساسًا أبحاث خاصة لأوضاع مرضية تسعى إلى وضع خطة علاجية، ومن ثم فكل اكتشاف - مهما صغر ودق حجمه - هو كفيل - طالما كان من الممكن الوثوق فى نتائجه من حيث صحة الوصول إليها أو صحة الاستدلال المستمد من تحليل مقوماته - بأن يلقى ضوءا ولو باهتا على ناحية من نواحى كيان الجسد الاجتماعى فى وضع المتعفن(١).

= الاجتماعية، إلا أن النتائج المنهاجية وتلك المتعلقة بالنواحى التجريبية الخاصة بظاهرة الرأى العام فى المجتمع المصرى من جانب والظاهرة السلوكية بصفة عامة من جانب آخر سوف نقدمها فى مواضع ثلاثة: إلى جانب هذا المؤلف فإننا سوف نتعرض بتحليل للأبعاد المنهاجية بشىء من التفصيل فى مؤلفنا عن نظرية التحليل السياسى، كذلك ففى مؤلفنا عن نظرية الرأى العام سوف نتناول بعناية خاصة تحليل النتائج الميدانية المتعلقة بمقومات ظاهرة الرأى فى المجتمع المصرى. هذا وقد قدمنا فعلا بعض هذه النتائج فى بحثين لنا: أحدهما قدم إلى المؤتمر الدولى للعلوم السياسية الذى عقد ببيروت عام ١٩٦٩ عن خصائص السلوك الشاب فى المجتمعات النامية، وثانيهما قدم إلى الدائرة المستديرة التى عقدتها الجمعية الفرنسية للعلوم السياسية فى صيف عام ١٩٦٤ بباريس.

(١) التعفن ظاهرة ليست قاصرة على المجتمع المتخلف، بل إنها تتعدى ذلك إلى المسئولين عن البحث الاجتماعى الميدانى وبشكل مخيف.

أولا: فنقص المعلومات وعدم التخصص يصير ليس رغبة فى سد النقص واستكمال المعلومات بل ادعاء وغرورا وحديثا أجوف لا نهاية له.

ثانيا: وتدخل قيم غير علمية فى البحث والتحليل لا يعنى فقط اضطراب مسار التحليل وإنما سيطرة القيم غير العلمية على القيم العلمية. ومن ثم فإذا بالعلم ليس وسيلة لاكتشاف الحقيقة وإنما طريقة لتبرير تشويه الحقيقة.

ثالثا: وهكذا بدل من أن يكون البحث وسيلة لاكتشاف العلاج بعد تشخيص الحالة المرضية فإذا به سمى نحو اكتشاف مبرر لوجود المرض. =

هذه الصعوبة تفرض على خبير الرأى العام وبصفة خاصة عندما يتعرض لنواحى الإعلام والدعاية مجهودا مزدوجا: ذلك أن طبيعة وظيفة الباحث الإعلامى تفرض عليه - كما استقر الأمر عليه فى الخارج وبطريق تلقائى دون الحاجة إلى تأصيل لذلك بفضل رسوخ التقاليد العلمية التى أساسها التخصص - أن يترك ما يسمى بالأبحاث الوصفية إلى خبراء علم الاجتماع، على العكس فإن الموقف فى البلاد النامية لا يحتمل ذلك: وعلى باحث الرأى العام أن يضيف هذه المهمة إلى عاتقه.

ولنفهم مدلول هذه الصعوبة يجب أن نميز فى أبحاث الرأى العام بين أنواع ثلاثة من الأبحاث الميدانية:

أولا: دراسات وصفية: يسميها علماء الرأى العام فى بعض الأحيان بسوسيولوچية الرأى العام، ويقصد بذلك دراسة الأوضاع القائمة من حيث العلاقات التقاطعية، والارتباطية، وتحديد المتغيرات المرتبطة أو التابعة وغير المستقلة أو غير التابعة والمستقلة ومدى الارتباط، وأثر عدم التبعية. هذه الأبحاث هى أبحاث اجتماعية بالمعنى التقليدى لا يميزها سوى أمر واحد وهو أن موضوع الدراسة مرتبط بظاهرة الرأى العام(١).

= فكيف يستطيع الباحث المحايد فى المجتمعات النامية أن يؤدى وظيفة فى ربط العلم بالمجتمع وتسخير الأول للخدمة الحقيقية للثانى؟

إننا فى حاجة أولا لتطوير عقول أولئك الذين قدر لهم أن يتحملوا مسئولية البحث العلمى فى المجتمعات المتخلفة قبل أن نطالب بأن نجعل العلم وسيلة لتطوير تلك المجتمعات. ولعله مما يخفف من المسئولية ويفتح باب الأمل أن أولئك الذين يسيطرون على مراكز البحوث أو ما فى حكمها لا ينتمون إلى طبقة العلماء. وهم فى أغلب الأحيان بدورهم تسلقوا من خلال الباب الخلفى؛ ولذلك فيجب أن نواجه هذه الحقيقة بشجاعة: إلى أن يظل هؤلاء يسيطرون على تلك المراكز بطريق مباشر أو غير مباشر فخير لنا ألا نتحدث عن بحوث ميدانية أو علاجية تقدم تشخيصا ومحاولة للتخلص من حالة مرضية بأسلوب علمى يخضع لمعايير الحياد والدقة الوضعية وهنا يجب أن نلاحظ أن هذه الظاهرة ليست قاصرة على بلادنا بل إنها نتيجة وصل إليها العلماء فى أكثر من موضع واحد. انظر على سبيل المثال:

WARE, The research environment, in Field research in developing areas, 1964, p. 26.

(١) بريلسون، م. س. ذ، ص٥٩٥.

ثانيا: دراسات التنبؤ: تلك التى تقوم على أساس السعى لتحديد احتمالات معينة لو تحقق شرط معين، هذه الدراسات لا تقتصر على وصف القائم وإنما ابتداء من هذا الوصف تستطيع أن تنبأ باتجاهات الرأى العام فى المستقبل، أى أن تقوم بما يسمى Prediction إزاء مشكلة معينة أو قرار سياسى معين. أهم صور هذا النوع من الأبحاث أن هو مسألة التنبؤ الانتخابى.

ثالثا: دراسات توجهية: وهذه هى الصورة الثالثة والأكثر تعقيدا وهى تفرض كلا النوعين السابقين، وصف ثم تنبؤ، فإذا كان التنبؤ يؤدى إلى احتمال نتيجة غير تلك التى يرجوها صاحب المصلحة كاتجاه الرأى العام لرفض قرار سياسى معين مثلا، فإن الدولة أو السلطة صاحبة الشأن تلجأ إلى تغيير ذلك الاتجاه عن طريق حملة دعائية معينة. هذه الدراسات تقوم على أساس مزدوج: بحث اجتماعى بمعنى بحث وصفى للقوى القائمة من حيث علاقتها بالاتجاه السياسى، ثم بحث تنبؤ بمعنى تحديد أبعاد السلوك المحتمل أى رد الفعل المتوقع لمختلف مظاهر الاستجابة، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا استنادا إلى تحليل الموقف القائم من حيث علاقته بموضوع التنبؤ.

هذه الصورة الثالثة هى الغالبة أو اللازمة فى أبحاث المجتمعات النامية وبصفة خاصة لأن هذه الأبحاث كما سبق أن ذكرنا يجب أن تتجه لأن تؤدى وظيفة كفاحية أى لأن تصير أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى والسياسى(١). وهذه الصورة من صور الأبحاث ليست إلا نوعية من أبحاث التنبؤ والتوجيه بالمعنى السابق ذكره.

٢ - الصعوبة الثانية ترتبط بالإحصاءات: فمن المعلوم أن بحثًا ميدانيًا يجب أن يستند إلى إحصاءات دقيقة وتفصيلية وحديثة، إحصاءات موثوق فى صحتها مبوبة ومجمعة بطريقة تسمح بسهولة الوصول إلى أدق جزئياتها بدلالة معبرة عن المجتمع موضع الدراسة، وهذا أمر غير متوفر فى المجتمعات النامية.

---

(١) انظر ملاحظات:

DE SOLA POOL, The mass media and politics in the modernization process, in PYE, Communication and political development, 1963, p. 247.

أولا: فالجهاز الإحصائى ذاته غير متكامل وغير قادر على أن يقدم البيانات المطلوبة بالدقة الكافية والسرعة اللازمة.

ثانيا: وحتى لو توفرت هذه البيانات فى بعض الأحيان فإن السرية الكاملة والتامة تحيط بتلك المعلومات حيث تعتبر أحد الأسرار التى لا يجوز نشرها أو التعرض لها.

ثالثا: هذا فضلا عن جو عام من عدم الثقة يسود العلاقة بين هذه الأجهزة وأى باحث أو متخصص ومتعرض لمشاكل السياسة والرأى العام، بل وبصفة عامة يتعرض لمشاكل التحليل الاجتماعى[١].

٣ ـ صعوبة ثالثة يجب أن يواجهها الباحث فى البلاد النامية وهى المرتبطة ببناء مقاييس الاتجاهات. من المعلوم أن عملية بناء مقياس الاتجاهات تعتبر أدق أجزاء التحليل السلوكى فى نطاق نظرية الرأى العام، سوف نرى فيما بعد بتفصيل كاف عملية قياس الاتجاه، وكيف أنها تقوم على أساس البحث عن بعض الآراء التى يفترض فيها أنها تعبر عن وجود اتجاه معين وعن درجة ذلك الاتجاه، ثم إعطاء وزن رقمى لكل من هذه المفردات وافتراض أن مجموع هذه الأرقام يقدم قياسا كميا للاتجاه، وإذا كان الفقه الغربى لا يزال حتى الآن يسلم بخصوص قياس الاتجاهات السياسية بأنه لم يستطع بعد أن يخلق تلك المقاييس الملائمة والمعبرة عن طبيعة الموقف السياسى، مكتفيا فى أغلب الأحيان بتطبيق المقاييس المعروفة فى ميدان علم النفس الاجتماعى، فإن المشكلة تصير أكثر خطورة بخصوص المجتمعات النامية، ذلك أن المجتمع فى البلاد النامية ينقسم فى الواقع إلى عديد من المجتمعات الفرعية كل منها يملك قيمه وتقاليده الحضارية. فهناك أولا المجتمع الحضرى، والمجتمع الريفى، والمجتمع نصف الحضرى. ثم هناك درجات متفاوتة فى الطبيعة الحضرية، كما أن المجتمع الريفى يعكس درجات متفاوتة من حيث الاحتكاك بالمجتمع الحضرى، وبالتالى من حيث تأثره واستقباله للقيم الحضرية، وكل من هذه المجتمعات يملك نظاما للقيم System of value

---

(١) سوف نرى فيما بعد أحد أساليب مواجهة هذه الصعوبة وهو أسلوب العينة المساحية الذى يفترض عملية المسح الشامل. ولكن أيضا هذا الأسلوب له عيوبه الواضحة التى لا تسمح بالمواجهة الحقيقية لمشكلة عملية جمع المعلومات. انظر بيرلسون، م. س. ذ، ص ٥٤٦ (الطبعة الأولى ١٩٥٣).

مختلفا إن لم يكن متعارضا وغير متناسق[١]، ومن ثم فإن المجتمع النامى لا يصلح لأن يخضع لعملية القياس المستندة إلى قواعد واحدة ومطلقة، فلو تصورنا أننا نريد أن نقيس ظاهرة الاحترام فى العلاقة بين الآباء والأبناء، فإذا كنا نستطيع أن نعتبر أن ظاهرة احتساء القهوة أو تدخين السيجارة وقائع تدل على عدم الاحترام فى مجتمع ريفى فى أقاصى الصعيد المصرى، فإنه من العبث تصور ذلك فى مجتمع حضرى فى أحد المناطق المرفهة فى العاصمة، وسائل القياس فى المفهوم التقليدى يجب أن تستند إلى قواعد أو على الأقل إلى مقاييس واحدة وإلا كيف نقارن بين شخصين أحدهما قد قسنا طوله بالبوصة والآخر بالذراع مع افتراض أننا لا نعلم العلاقة بين البوصة والذراع؟

٤ - الصعوبة الرابعة ترتبط بنظرية التوعية، ولعل هذه الناحية تثير صعوبة منهاجية تفرض ألا يطبق الفن الإعلامى من حيث علاقته بالدعاية والتوجيه، كما يفهم وينفذ فى المجتمعات المتقدمة بحذافيره، ولفهم ذلك بإيجاز يكفى أن نتذكر أن أى عملية استكشافية للرأى العام بخصوص أى مشكلة من المشاكل تعطى عادة التكوين الهيكلى التالى:

(أ) «موافق» أى متقبل للقرار السياسى المحتمل.

(ب) «غير موافق» أى يرفض القرار السياسى المطلوب.

(جـ) «لا يعلم» أى تلك الطائفة التى تشمل من لا يستطيع أن يتخذ قرارًا بالموافقة أو عدم الموافقة، أو من لا يهتم باتخاذ القرار، وبعبارة أخرى تشمل طائفة من لم يكون رأيا محددا بعد[٢].

ومن ثم فهذه الطائفة الثالثة رغم أنها توصف بأنها لا تعلم إلا أنها لا تعبر عن جهل بالموضوع، وإنما فقط عن عدم رغبة فى اتخاذ موقف صريح، أو عدم اهتمام باتخاذ موقف واضح، وبهذا المعنى تعبر عن اتجاه حقيقى، وإن لم يكن اتجاها إيجابيا بالتأييد

---

(1) HOVLAND, RESULTS from studies of attitude change, in the American Psychologist, 1959, p.8.

(٢) كروتى، م.س.ذ، ص ٢٥٠ وما بعدها.

أو سلبيا بالرفض، وقد سبق أن رأينا أن هذه الطائفة تمثل ما لا يتجاوز ١٠٪ من المجتمع الكلى، إذا انتقلنا إلى المجتمعات النامية نجد فئة أخرى تندرج تحت هذه الطائفة بحيث توصف بأنها لا تعلم، لأنها فى الواقع لا تملك التوعية اللازمة لاتخاذ قرار فى الموضوع ولو بعدم الاهتمام، هى لا تستطيع أن تتخذ قرارا، أو بعبارة أخرى هى طائفة تجهل وليست فقط لا تعلم بمعنى عدم الرغبة فى التعبير عن الرأى. هذه الفئة التى تمثل نسبة ضخمة فى المجتمع قد تصل إلى ٤٠٪، لا يمكن أن تعالج بالطريق العادى الذى تعالج به الفئات الأخرى[1] وإزاء ذلك من الممكن تصور أحد الحلين الآتيين:

أولا: إضافة مرحلة فى البحث الميدانى نصفها بمرحلة التوعية الغاية منها جعل المواطن فى حالة صلاحية لفهم الموضوع، ولو فى أبسط معانيه بحيث يستطيع أن يتخذ موقفا واضحا، ولو بعدم الاهتمام، وهذه نستطيع أن نسميها بمرحلة التوعية.

ثانيا: أو أن نلجأ إلى أسلوب آخر يعكس نفس الوظيفة مع خلاف فى الأداة بأن يتولى الباحث الميدانى الذى يقوم بعملية جمع المعلومات وتطبيق الأداة القيام بعملية تفسير وإيضاح للموضوع قبل تطبيق الأداة، على أن يتم تطبيق الأداة على مرحلتين: إحداهما خاصة بجمع المعلومات تنفصل زمنيا عن الأخرى ولو بفترة محدودة عدة أيام مثلا. وهذا الأسلوب الأخير هو الذى اتبعناه فى بعض الأبحاث الاستطلاعية بخصوص أبحاث تنظيم النسل، وهو يفرض نفقات فضلا عن إطالة فى الوقت اللازم لإجراء البحث إلى جانب تجريب معين للباحث.

رغم ذلك فكلا الحلين من الوجهة العلمية موضع مناقشة، وأيا منهما لا يخلو من عيوب ومن صعوبات فنية ومادية ولكنها مجرد اقتراحات قابلة للتجريب[2].

---

(١) هذه بعض نتائج بحثنا السابق الإشارة إليه عن تنظيم النسل بخصوص العلم بالموضوع مع ملاحظة أن هذا السؤال وجه فى أثناء حملة ضخمة من الإذاعة والتلفزيون عن الموضوع وفى مجتمعات يغلب عليها الطابع الحضرى: ونلاحظ من هذه البيانات كيف أن الريف يمثل أكثر من ٢٠٪ وذلك رغم أنه كما سوف نرى فيما بعد أن ثلث العينة الريفية كان ينتمى إلى قرية بها مركز تنظيم النسل. كذلك نلاحظ أن المرأة فى الحضر أكثر علما من الرجل، وأن العامل أكثر علما من الرجل الذى يقيم بالمجتمع الحضرى والذى بالتالى يغلب عليه عنصر الانفتاح الحضارى.

انظر فيما بعد ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٢) انظر أيضا حامد ربيع، بحوث الرأى العام، م. س. ذ، ص ٦٠ هامش رقم ١١.

عملية الدعاية وتغيير اتجاهات الرأى العام

سبق أن رأينا ونحن فى معرض تحليل المدرسة السلوكية وأصولها التاريخية أن الدراسة العلمية لنفسية الشعوب كانت أحد المصادر الواضحة لخلق التقاليد التجريبية لتحليل الجماعات فى الفقه الألمانى وخير من عبر عن ذلك مدرسة نفسية الشعوب التى بدأت على يد العالم هردر، ولكنها ارتفعت إلى القمة بفضل جهود العالم الألمانى فونديت، وقد تعرضنا لهذا الأخير بشىء من التفصيل وذكرنا كيف أنه أفرد عشرين عاما من حياته للقيام بأبحاث ميدانية أسفرت عن عشرة مجلدات باسم علم نفسية الشعوب واستطاع من خلال هذه الدراسات أن يضع الأصول الواضحة للعلاقة بين النفسية الفردية والظاهرة السياسية من وجهة ديناميات الجماعات، هذه الدراسات تمثل المقدمة الحقيقية لعلم النفس السياسى والذى يدور حول دراسة وتحليل السلوك السياسى[1].

أحد أبواب تحليل السلوك السياسى عملية تغير السلوك Change of behavior ورغم أننا سوف نعود فيما بعد عندما نتناول ظاهرة السلوك السياسى إلى التعرض لهذه الناحية إلا أننا يجب أن نتذكر أن عملية تغيير السلوك ليست فقط قاصرة على السلوك السياسى بل هى تتعداه إلى جميع أنواع السلوك من اقتصادى واجتماعى، تغيير السلوك بصفة عامة ممكن أن يأخذ صورة من اثنين: إما من خلال الاتصال الشخصى، وإما من خلال الدعاية الإعلامية. هذه الأخيرة ترتبط بظاهرة الرأى العام ارتباطا وثيقا مما يبرر أن نتعرض لها بشىء من الإيجاز:

(أ) ما الذى يقصد بكافة الدعاية؟ الدعاية اصطلاح قديم يعود إلى القرن السابع عشر وعلى وجه الدقة يعود إلى عام ١٦٣٢ عندما أنشأ أحد البابوات إدارة باسم Congregation of Propaganda والتى كانت تعنى إدارة من كبار الأساقفة تتناول عملية تنظيم وتخطيط المهام للكنيسة الكاثوليكية. منذ تلك اللحظة ارتبط مفهوم الدعاية بظاهرة الرأى العام.

---

(١) حامد ربيع، الرأى العام الدولى والسلوك السياسى، فى السياسة الدولية، العدد ٦، ١٩٦٦، ص ٨٤ ما بعدها.

نستطيع أن نعرف الدعاية بأنها «فن تكتيل القوى للعاطفية والمصالح الفردية بقصد خلق حالة من التشتت الذهنى والغموض الفكرى الذى يسمح بتسهيل عملية الاقتناع بفكرة، أى مبدأ ما كان يمكن أن يصل إليه الفرد لو ترك لمنطقه الذاتى يتطور بتلقائية دون أى ضغط معنوى أو توجيه فكرى».

الدعاية بهذا المعنى[1] تفترض مجموعة من العناصر:

أولا: من حيث جوهرها هى عملية تشتيت ذهنى تؤدى إلى تشويه فى المنطق، وبالتالى إلى نوع من التشتت، بغض النظر عن أسلوب وجوهر العملية الذاتية.

ثانيا: أن الغاية من الدعاية هى تغيير مظاهر الاستجابة بخصوص موقف المواطن من مشكلة معين، وبعبارة أخرى إذا كان المنبه أن يحدث الاستجابة لو اصطدم بالجسد فإن الدعاية لا تعدو من حيث طبيعتها سوى أن تخلق تغيرا فى هذه العملية أو اصطناعا فى إحدى جزئياتها فإذا بالمنبه «أ» عندما يصطدم بالجسد «ب» يخلق الاستجابة «د». وهكذا نرى أن حقيقة العملية الدعائية ليست إلا تكرارًا لتجاوب بافلوف التى سبق وتعرضنا لها تفصيلا.

هذه الناحية أى الناحية السلوكية هى التى تعنينا أساسا فى العمل الدعائى.

(ب) الدعاية بهذا المعنى أنواعها عديدة، وتطبيقاتها لا حصر لها، ونستطيع بصفة عامة أن نميز فى أنواع الدعاية أساسا بين تطبيقات عديدة[2] تبعا لواحد أو أكثر من المتغيرات الآتية:

أولا: من حيث موضوعها بمعنى طبيعة السلوك الذى تسعى إلى تغييره، فمن الممكن بهذا أن تكون الدعاية سياسية حيث تدور حول التغيير فى السلوك السياسى أو اقتصادية حيث تتناول الظاهرة الاستهلاكية، أو اجتماعية تسعى إلى تغيير الأنماط والقيم الاجتماعية.

ثانيا: من حيث أهدافها بمعنى أنها قد تكون دعاية كلية وشاملة فتريد التغيير الكلى للسلوك، وبالتالى للمواقف المرتبطة بالسلوك، وقد تكون جزئية فلا تهتم بأكثر من

---

(١) حامد ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية، م.س.ذ، ص ٣٨ و ما بعدها.

(٢) حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، محاضرات كلية الاقتصاد، ١٩٧٢، ص ١٣ وما بعدها.

تقوية أو إضعاف المواقف. نقل المواطن من مواقف التأييد المطلقة إلى مواقف المعارضة المطلقة هى دعاية كلية وتختلف من حيث هدفها وبالتالى من حيث صياغتها وتطبيقها من تلك الدعاية التى لا تسعى إلى أكثر من أن تقوى موقف الصديق بالإقناع أو تضعف موقف العدو بالتشكيك.

ثالثا: كذلك الدعاية تتنوع من حيث القائم بها، أى الجهاز الذى يتولاها ويشرف عليها وينظمها، وهنا نجد أنفسنا إزاء تطبيقات ثلاثة بهذا الخصوص: فإما أن تكون حكومية، أو خاصة، وقد تكون ثورية[١]، الأولى تتولاها الدولة وأجهزتها، ونموذجها واضح فى المجتمعات الشمولية حيث تصير الدعاية أحد أبعاد الوظيفة العقيدية للدولة، ولكنها قد تكون أيضا خاصة، وهذا يبرر بشكل واضح فى المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية حيث تتولى الدعاية السياسية المنظمات الحزبية وتتولى الدعاية الاقتصادية الهيئات التجارية. ولكننا نستطيع أيضا أن نتصور الدعاية الثورية التى بدأت تبرز فى حركات الانتفاض المحلية ابتداء من الحرب العالمية الثانية والتى لا نستطيع أن نصفها بأنها حكومية، كما أن وصفها بأنها خاصة يمنع من إبراز عناصرها وخصائصها الحقيقية.

رابعا: ومن جهة أخرى نستطيع أن نميز بين أنواع الدعاية تبعا لشخص من هى موجهة إليه؛ لهذا يجب أن نميز بين الدعاية الداخلية والدعاية الخارجية ودعاية العدو: الأولى تتجه إلى المجتمع الداخلى، مجتمع تربطه بمصدر الدعاية عادات وتقاليد مشتركة ومفهوم قومى واحد. ثم دعاية خارجية بمعنى لغة وخطاب يعبر الحدود ويتجه إلى مجتمعات أخرى وبالتالى إلى فئات أخرى لا تنتمى إلى المجتمع القومى. أما الدعاية المعادية فهى ليست فقط دعاية خارجية وإنما هى دعاية تدور بين مجتمعين فى حالة صراع عسكرى أو ما فى حكمه. إنها تتجه إلى عدو قد أعلن عن عداواته بحيث يمكن القول بأنها تختلط بالحرب النفسية[٢].

خامسا: كذلك نستطيع أن نميز بين أنواع عديدة من الدعاية من حيث أساليبها فهناك

---

(1) QUALTER, Propaganda and psychological warfare, 1962, p. 48.
(2) BARGHOORM, Soviet foreign propaganda, 1969, p. 9.

الدعاية الصريحة الواضحة، وهناك الدعاية الخفية المستترة التى قد تتسلل من خلال العمل الإعلامى.

لنستطيع أن نفهم هذه الأبعاد المتعددة بإيجاز علينا أن نبدأ فنحلل طبيعة العمل الدعائى.

(جـ) العمل الدعائى سواء وصف بأنه فن لا يزال فى أولى مراحل تطوره أو وصف بأنه علم قد استطاع أن يخلق تقاليده وقواعده، فهو عملية تدور من حيث طبيعتها حول نقل رسالة من شخص إلى آخر بصدد تغيير مظاهر الاستجابة فى ذلك الشخص الذى تنصب فيه الشحنة الانفعالية.

وهذا يعنى أن العمل الدعائى[1] يفترض العناصر الخمسة الآتية:

أولا: الشخص الذى يقوم بعملية الاتصال حيث تحددت لديه إرادة العمل على تغيير مظاهر الاستجابة المرتبطة والمعبرة عن موقف معين. الدعاية تفترض لذلك منطقين: منطق يملكه الشخص الذى توجه إليه الدعاية، ومنطق آخر يملكه المرسل أو من يقوم بعملية الاتصال. جوهر الدعاية يعنى صراعا بين المنطقين ونجاحها لا يعنى سوى تغليب منطق المرسل Sender على منطق المستقبل Receiver.

ثانيا: رموز Symbols مكتوبة أو مسموعة يستعملها المرسل للتعبير عن مفاهيمه، هذه الرموز هى التى تقوم بعملية التأثير والإيحاء أو الاضطراب والتشويش. بعبارة أخرى هى بمثابة عناصر تخلق نوعا من الصدمات الفكرية التى لا بد وأن تؤدى بالمنطق إلى السير فى غير طريقه الطبيعى.

ثالثا: أداة للاتصال Channel of Communication أى قناة تربط المرسل بالمستقبل بحيث من خلالها تتحرك اللغة الدعائية من المصدر إلى المصب. هذه الأداة يجب أن تتحقق فيها صفات معينة وبصفة خاصة يجب أن يكون أساسها الصلة المباشرة بحيث لا تسمح بتدخل أى عنصر آخر من خلال عملية نقل الرسالة بالصيغة التى أعدت من المرسل حتى تنصب فى الوعاء الفكرى للمستقبل. الصورة الطبيعية للاتصال هى ما يسمى بالإعلام الجماهيرى، أى الأدوات الأربع المعروفة: الصحافة

---

(1) ELLUL, Propagandes, 1962, p.215.

والراديو والتليفزيون والسينما. ولكن من الممكن تصور أدوات أخرى عديدة للإعلام تقوم بالعمل الدعائى. المسرح، الأسطوانات، النشرات، بل المعارض الفنية لا تقل أهمية كأداة من أدوات الاتصال والصالحة بالتالى للقيام بالعمل الدعائى. كذلك يجب أن تكون أداة الاتصال بحيث تسمح لرجل الدعاية أن يكتشف وبسرعة نواحى النقص فى إعداده للهجوم الدعائى من خلال معرفته برد الفعل للرسالة الدعائية فى وقته المناسب، لأن هذا يسمح له بالقيام بعملية تغير لاحقة فى عناصر منطقه ولغته الدعائية من خلال الاتصال المباشر أكثر صلاحية من الدعاية الإعلامية(١).

رابعًا : جمهور أو مستقبل لعملية الاتصال، وهو المصب الذى تسعى إليه العملية الدعائية. أهميته بالنسبة للدعاية هو فى فعاليته المحلية، ولذلك فإن رجل الدعاية يجب أن يتجه أساسا إلى قادة الرأى أو إلى مراكز القوة، لأن إقناع هذه مع ما يرتبط بذلك من استجابات معبرة عن تغيير فى السلوك لا بد أن يؤدى إلى اتخاذ مواقف مؤثرة وقابلة للانتشار والمحاكاة. فلنتصور مثلا فى قرية صغيرة وقد تم إقناع العمدة وشيخ البلد وشيخ الغفر وإمام المسجد بمبدأ تنظيم النسل. إن هذا وحده كاف لأن يقوم بعملية تغير غير مباشرة فى جمهور تلك القرية ودون حاجة إلى عمل دعائى متصل بهم، لأن هؤلاء الأشخاص الأربعة يمثلون قادة الرأى فى ذلك المجتمع الصغير.

خامسا: ثم هناك أخيرا منطق دعائى وهذا هو الذى يسمح بالتجانس فى عناصر الإستراتيچية الدعائية. الدعاية هى عملية إقناع، وجوهر الدعاية لا يمكن أن يكون صحيحا فى جميع عناصره وإلا لما كانت هناك حاجة إلى الدعاية، كذلك لا يجوز أن يكون المنطق كاذبا فى جميع عناصره وإلا فالدعاية مقضى عليها بالفشل وعدم النجاح. المنطق الدعائى هو الحصول على أكبر قسط ممكن من الاقتناع ولو كان ذلك على حساب الحقيقة(٢).

(د) على أن الذى يعنينا فى العملية الدعائية هى الناحية السلوكية، وأول ما يجب أن نثيره بهذا الخصوص هو طبيعة العملية النفسية التى تستتر خلف العمل الدعائى فتغير من مظاهر الاستجابة، أو بعبارة أخرى تؤدى إلى خلق تلك الشحنة الانفعالية التى لا بد

---

(1) NIERENBERG, L'art de persuader, 1970.

(٢) حامد ربيع، فلسفة، م.س.ذ، ص ١٦١.

وأن يصحبها رد فعل هو فى حقيقته مفتعل. من هنا نشأت العلاقة الوثيقة بين العمل الدعائى والنظريات النفسية والسلوكية.

والواقع أنه من هذه الناحية وفيما يتعلق بالتحليل السلوكى لجوهر العمل الدعائى نستطيع أن نجد أنفسنا إزاء نظريات ثلاث كل منها تنبع من فلسفة معينة فيما يتعلق بتحديد طبيعة السلوك:

أولا: نظرية رد الفعل المفتعل الذى سبق ورأيناه تفصيلا، والتى ندين بها إلى بافوف. تدور هذه النظرية حول فكرة أن السلوك ما هو إلا استجابة لمنبه، وإننا إذا استطعنا أن نتحكم فى تلك الاستجابة عن طريق التكرار المستمر مع تغير فى إطار العلاقات المختلفة بين المنبه والاستجابة المصطنعة لاستطعنا أن نخلق السلوك المصطنع[١]. نقل هذا المفهوم إلى نطاق الدعاية يعنى حقيقة مزدوجة:

(أ) إن تغيير الاستجابة يتم عن طريق التلاعب فى المحيط أو الوسط أو بصفة عامة فى القوى الاجتماعية وما يرتبط بها من انطباعات، بحيث تدفع الفرد لينساق لا شعوريا نحو الموقف أو السلوك الذى نريد منه أن يتخذه.

(ب) الدعاية بهذا المعنى توصف بأنها جماهيرية، فهى تتجه إلى المجتمع الكلى، إلى غالبية ذلك المجتمع، أو بعبارة أدق إلى الرجل العادى الذى يوجد فى كل موطن بدرجة أو بأخرى.

ثانيا: يقابل هذه النظرة أسلوب آخر يستمد وجوده من مدرسة التحليل النفسى لفرويد[٢]. فقد سبق أن رأينا أن فرويد يرى أن السلوك امتداد لمجموعة من العقد والنقائص التى ترتبط بالنشأة الأولى وبالطفولة. وكلما نضجت هذه العقد والنقائص كلما كان هذا أدعى إلى تعدد أبعاد عقد الإحباط Frustration التى تسيطر على النفسية الفردية فإذا بها أكثر صلاحية لأن تخضع لعملية التلاعب بالتأثير والتأثر. ومن ثم فهذه الفلسفة عندما تنتقل إلى نطاق الدعاية النازية تسير فى بعدين:

---

(١) قارن هاليك، م. س. ذ، ص ٧ وما بعدها.

(2)BROWN, Techniques of persuasion, 1963, p. 93.

(أ) هى لا تسعى إلا إلى المواطن الممتلئ بالنقائص والعقد، وبالتالى الذى يعانى حالة إحباط نفسية حقيقية، وهكذا يصير هدفها هو الأقليات، أى تلك الفئات التى تشعر - خطأ أو صوابا - أنها مهضومة الحقوق، أى أنها لا تعامل على قدر من المساواة مع أفراد المجتمع الكلى، إنشاء الطابور الخامس كان أحد الأهداف الأساسية والثابتة للإستراتيچية الهتلرية .

(ب) كذلك فإن جوهر العمل الدعائى النازى هو عملية تضخيم وتشويه للعقد الكامنة فى الفرد أو الجماعة، بحيث يتحدد رد الفعل وتتحدد تلك الاستجابة التى نسعى للوصول إليها من العمل الدعائى.

ثالثا: إلى جانب هذين الأسلوبين نستطيع أن نسوق فلسفة ثالثة تتوسط الأسلوب الروسى والأسلوب النازى وهى تستمد فلسفتها من أفكار الفيلسوف الأمريكى ديوى(١) هى ترى فى الدعاية عملية تثقيف وتقوية فى المواقف، ومن ثم ترفض التسليم بإمكانية التحكم فى المواطن عن طريق التحكم فى الوسط الاجتماعى أو عن طريق التلاعب فى مقومات الشخصية. هذه الفلسفة التى أثرت بشكل واضح فى تقاليد الدعاية الأمريكية تتحدد بدورها ببعدين واضحين فيما يتعلق بهيكلها الوظيفى:

(أ) تجعل من الدعاية عملية مختلطة بعملية التوعية والتثقيف؛ ولذلك فهى تختلط بالإعلام، وتدور فى فلك السياسة الثقافية، وتجعل من المؤسسات الثقافية كالجامعات والمكتبات العامة بؤرا يتبلور حولها النشاط الدعائى.

(ب) وهى أيضا تتجه إلى الأصدقاء وتقف عند ذلك الحد، هى توسع من رقعة التأييد التى لها صدى واستجابة سابقة ولا يعنيها العدو أو غير الصديق.

وهكذا نستطيع أن نلاحظ أن كلا من هذه الأساليب الثلاثة يعكس موقفًا فكريًا خاصًا: الدعاية الروسية جماهيرية، الدعاية النازية دعاية للأقليات، الدعاية الأمريكية تتجه إلى الطبقات المثقفة، على أن كلا من هذه الأساليب له عيوبه ونقائصه. فالأول يفترض إمكانية التحكم فى الوسط والإطار الفكرى الذى يعيش فيه المواطن، وهكذا يصلح للدعاية الداخلية، ولكنه يصير محدود الفعالية فى الدعاية الخارجية؛ الثانى أكثر اقترابا من

---

(١) حامد ربيع، فلسفة، م. س. ذ، ص٤٥.

الحرب النفسية منه للعمل الدعائى، ولذلك فهو يصلح فى حالات الحرب والصراع، ولكنه يصير أسلوبا محدود الفعالية فى لحظات السلام والطمأنينة، الأسلوب الثالث يتجه إلى طائفة بحكم خصائصها لا يمكن أن توصف بأنها تمثل المجتمع الكلى، فضلا عن أنها تتجه إلى العزلة السلوكية، ومن ثم لا تصلح لنشر الدعاية الأجنبية إلا فى نطاق محدود، ولعل هذا يفسر لماذا يرفض العمل الدعائى الاقتصار على واحد فقط من هذه الأساليب والاتجاه إلى الجمع بينها بمقادير مختلفة تبعا لكل موقف(١).

(جـ) الهدف من العمل الدعائى هو تغيير السلوك، وتغيير السلوك يعنى تغير فى مظاهر الاستجابة، لأن هذا التغيير هو دلالة النجاح فى العمل الدعائى، وقد سبق أن رأينا مظاهر الاستجابة الفكرية عديدة: الرأى ثم الحكم ثم الاتجاه ثم السلوك الفعلى. كذلك التغيير فى الاستجابة يتعدد عمقا واتساعًا، فالتعبير فى الرأى أقلها فى الدلالة، أما التغير فى الحكم فهو قد ينتهى بتقرير وتقييم قد يرتفع إلى مرتبة العقيدة، ولكن تغير الاستجابة إلى تغيير فى الاتجاه تغيرا أكثر عمقا وأكثر اتساعًا، أما أقوى مظاهر التغيير فهو خلق السلوك الفعلى أى الوقائع السلوكية المعبرة عن الاستجابة، وهذا هو أقوى مظاهر التعبير عن العمل الدعائى(٢).

التعامل النفسى فى العلاقة بين المواطن والدولة: موضع ظاهرة الرأى العام

من خلال تحليلنا لظاهرة الرأى العام ورغم أننا لا نتناولها إلا كظاهرة سلوكية، أى كأحد تطبيقات إن لم يكن أهم تطبيقات السلوك الجماعى، صادفتنا بعض المفاهيم التى ارتبطت بعضها بالبعض الآخر رغم أن كل منها يجب أن يحدد من حيث مدلوله ووظيفته،

---

(١) انظر أيضا حامد ربيع، الدعاية الإسرائيلية وعملية المواجهة العربية، تحت الطبع، الجزء الأول، القسم الثانى.

(٢) فلنقدم مثلا: الدعاية حول موضوع تنظيم النسل. فالشخص الذى يقتنع بذلك المبدأ لكنه يرفض استخدام الوسائل والأدوات يعكس أقل أنواع الاستجابة، أما الشخص الذى يقتنع بذلك المبدأ ويقوم فعلا بتنظيم نسله بانتظام واضطراد فإنه يعبر عن أقوى أنواع الاستجابة.

ويؤكد هذا مجرد إلقاء نظرة على الجدول المرفق رقم ٥ وهو يقدم بعض نتائج بحثنا عن تنظيم النسل بخصوص مظاهر الاستجابة المختلفة. فالعلم ليس هو الرأى، والرأى ليس هو السلوك. وليس أدل على ذلك من ملاحظة البيانات التالية: =

ويزيد من أهمية التعريف بهذه المفاهيم ما درج عليه التداول العلمى فى بلادنا من الخلط الواضح، الأمر الذى يعكس عدم فهم حقيقى لما يرتبط بهذه الظاهرة من أبعاد نظرية.

● فأول ما يجب أن نؤكد عليه هو ضرورة التمييز بين مختلف أبعاد التعامل النفسى للمواطن[١] إحدى وظائف الدولة المعاصرة ما يوصف بأنه الوظيفة الاتصالية ويعنى ذلك واجب الدولة أو السلطات الحاكمة بأن تنقل إلى الأفراد قسطا معينا من المعلومات، أى خلفية من الوقائع اللازم المعرفة بها قبل اتخاذ القرار السياسى[٢]، هذه العملية تفرض التحديد بمختلف أبعاد علاقة الاتصال، ونستطيع بهذا الخصوص أن نميز بين مستويات خمسة فى هذه العملية، كل منها له خصائص متميزة:

أولا: الإعلام، ويقصد بذلك مجرد عملية الإخبار. الإعلام فى معناه العام لا يعدو نقل الخبر أو صورة الواقعة من مرسل إلى مستقبل[٣].

ثانيا: الدعاية، ويقصد بذلك عملية نفسية تقوم على أساس السعى إلى تغيير الرأى أو السلوك أو التعديل استنادا إلى الكذب أو إلى خلق نوع من الإثارة النفسية بحيث ما كان يمكن أن يصل الفرد إلى ذلك الرأى لو لم يخضع لعملية تشويه من حيث الوقائع أو من حيث منطق الحقيقة. الدعاية بهذا المعنى لا تقتصر على مجرد الخبر وإنما تسعى إلى الإقناع بوجهة نظر معينة ومن خلال أساليب غير نظيفة. هى تفترض تضليلا أو تشويها فى الحقيقة أو تلاعبًا بمنطق الحقيقة، غايتها النهائية هى تغيير السلوك، وليس مجرد الإخبار بواقعة أو ما فى حكمها.

= (أ) أنه فى الوقت الذى نجد فيه العلم وصل إلى مرتبة عالية حتى أنه فى المتوسط يدور حول ٨٦,٥٪ تقريبا فإن السلوك لم يصل إلى ٣٥٪.

(ب) وهذا أمر أكثر وضوحا فى المجتمع الريفى. فالعلم بالنسبة للزوج يصل إلى ٧٧٪ ولكن الاستعمال أى السلوك لم يزد عن ١٢,٥٪ (لاحظ أن نسبة الزوجة أكبر وهى ١٤,٦٪) وذلك مرده إلى أن السيدات فى الريف يلجأن إلى الإجهاض دون علم الزوج فى بعض الأحيان).

(جـ) الرأى على العكس من ذلك يتوسط بالعلم والسلوك.

(١) انظر التفاصيل فى حامد ربيع، الدعاية الإسرائيلية وعملية المواجهة العربية، القسم الأول، الفصل الأول، تحت الطبع.

(2)VOYENNE, Le droit a l'infomration, 1970, p. 65.

(3) CHAPUIS, L'infomration, 1959, p. 20.

ثالثا: الدعوة، وهى نوع من الإقناع المستند إلى الصدق والإيمان، هى لغة من المنطق إلى المنطق ترفض الكذب والتشويه، هى حديث من عقيدة إلى من يمكن أن يؤمن بها أو من هو مؤمن فعلا بها، هى أكبر من الإخبار؛ لأنها تفترض علاقة الولاء القائمة أو المحتملة، ولكنها ليست دعاية، لأنها ترفض التشويه والتمويه [1].

رابعا: الحرب النفسية، صورة أخرى من صور التعامل النفسى تتجه فقط إلى العدو. هى لا تسعى إلى الإقناع، ولا تريد أن تحصل على الاقتناع أو الإيمان، ولا يكفيها الإخبار. غايتها الوحيدة تحطيم القوى المعنوية للخصم والقضاء على ثقته فى نفسه[2].

● على أننا لو تركنا جانبا هذه المستويات المختلفة لوظيفة الدولة الاتصالية وتناولنا هذه الظاهرة، أى ظاهرة الرأى العام بمختلف مستوياته فقط كحقيقة سلوكية، ومن

---

(١) كلمة الدعوة من الصعب ترجمتها باللغات الأوروبية بهذا المعنى الذى حددناه فى النص. والواقع أن التمييز بين الدعاية والدعوة هو أحد الأسس التى استطعنا تأصيلها فى تحليلنا لعملية التعامل النفسى من خلال المتابعة التاريخية لكلا الدعوتين الإسلامية من جانب والكاثوليكية من جانب آخر. وقد ساعدنا ذلك على فهم أيضا الأصول التاريخية للحركة الدعائية الصهيونية. ولعل هذا المفهوم كان واضحا فى المصادر الأولى لمخططى حركات التبشير المسيحية. فالهيئة التى أنشأها البابا جريجورى الخامس فى عام ١٦٢٢ لتتولى نشر الدعوة الدينية نص على أن وظيفتها فى نشر العقيدة Propagation of faith أو كان يعبر عن ذلك باللغة اللاتينية Propagare fide وكلمة propagare اللاتينية والتى منها استمدت كلمة propaganda أصلها لا تعنى سوى عملية النشر والانتشار؛ ولذلك الحركة التبشيرية كانت تعرف بأنها «عملية نشر العقيدة» الكلمة فى مرحلة لاحقة وابتداء من الثورة الفرنسية على وجه الخصوص أخذت هذا المعنى الآخر المحدد.

هذا هو السبب الذى من أجله بعض العلماء يرفض أن يصف عملية نشر الدعوة الكاثوليكية بأنها عمل دعائى ونحن نتفق معهم فى ذلك. ولكن اللغة لا تسعفه فيقتصر على أن يصفها بأنها «نشر العقيدة» أى الترجمة الحرفية للأصل اللاتينى دون أن يستطيع الوصول إلى تأصيل فقهى للتفرقة بين الأسلوبين من أساليب التعامل النفسى ومع الموطن. انظر قريبا حامد ربيع، الصهيونية السياسية والدعوة العقيدية، الفصل الأول، المبحث الثالث، وقارن كذلك ELLUL, Historie de la propagande, 1967 p. 34

(١) الأصول الفكرية لنظرية الحرب النفسية يجب أن تبحث عنها بصفة خاصة فى مؤلف العالم الألمانى بلا ورئيس العمل النفسى فى وزارة الحرب الألمانية خلال فترة الحكم النازى. هذا المؤلف كتب خصيصا لخدمة القيادة العليا، وهذا عنوانه BLAU, Propaganda als Waffe رغم ذلك فيجب أن نلاحظ أن الحرب النفسية لدى ذلك العالم تختلط بالدعاية. انظر عرضا موجزا فى:

MEGRET, La guerre psychologique , 1965, p. 56.

جانب المستقبل أى المواطن العادى خلال خضوعه لعملية الإشعاع الفكرية التى ترتبط بنقل المفاهيم من جهة إلى أخرى لكان علينا أن نميز بشكل واضح بين مستويات أخرى لعملية الاتصال:

١ ـ **الإقناع**: يقصد بذلك حمل شخص معين على التسليم بوجهة نظر يرفضها كليا أو جزئيا، فالإقناع عملية منطقية تدور حول تقديم حجج متتابعة كل منها تنبع من الأخرى، وكل منها تساند عملية الصراع الفكرى التى من حيث حقيقتها لا تعدو أن تكون قادرة على المناقشة والمتابعة الفكرية بقصد التسليم بوجهة نظر معينة(١).

٢ ـ **التثقيف**: اصطلاح يقتصر على مجرد نقل المعلومات أى نقل الحقيقة من شخص إلى آخر بأى أسلوب، سواء كان ذلك من خلال الإعلام الجماهيرى أو الاتصال الشخصى، بل إن المعرفة الذاتية ومن خلال الخبرة الشخصية يمكن أن تنطوى وتندرج تحت هذا المفهوم (٢).

٣ ـ **التعليم**: صورة معينة للتثقيف حيث تتم عملية نقل المعلومات من خلال شخص متخصص فى وسائل الاتصال التربوى وفى مكان معد لذلك بحيث نجد أنفسنا أمام طالب ومعلم والعلاقة بينهما تصير تعليما وتعلما(٣).

٤ ـ **الدعاية**: تمثل أحد مستويات التعامل النفسى بين الدولة والمواطن. الاصطلاح يمكن أن يطلق أيضا على موقف الفرد الذى يستقبل الشحنة الدعائية، وبهذا المعنى تمثل هذه الظاهرة أيضا أحد مستويات عملية الاتصال من جانب المستقبل. الدعاية بهذا المعنى تفترض تشويها منطقيا أو نفسيا يؤدى إلى التعبير عن ذاته فى حركة إيجابية، أى يؤدى إلى خلق طاقة تصير بمثابة محرك لاستجابة تأخذ صورة تغيير فى السلوك.

---

(1) Persuasion.

(2) Education.

(3) Enseignement - Teaching.

خامسا: عملية غسيل المخ أو التحويل العقيدى[1]: اصطلاحان كل منهما له دلالته، رغم أن كلا منهما ينطوى ويندمج تحت نفس الظاهرة. كلاهما يعكس مرحلة متقدمة للعمل الدعائى. فهو لا يقتصر على حد تشويه المنطق، وإنما يرتفع إلى مرتبة التلاعب فى مقومات الشخصية الفردية. جوهر العملية هو الإمساك بالعناصر النفسية للفرد وعن طريق التلاعب بتلك العناصر للوصول بتلك الشخصية إلى حالة من الاختلال فإذا بها تصير أداة طيعة، فى يد المهيج أو مثير الفتن والقلاقل، عملية غسيل المخ تتجه إلى العدو لتجعل منه أداة تنقل البذور الهدامة، والتحويل العقيدى يتجه إلى المجتمع الداخلى بقصد تحقيق نفس الهدف، ولكن فى صورة أيديولوچية بقصد خلق الأصدقاء المتعصبين. وعملية غسيل المخ بهذا المعنى يتجه إلى العدو والتحويل العقيدى يتجه إلى الصديق، ولكن فى كلا الحالين فالعملية فردية لا يمكن أن تتم إلا من خلال الإمساك بالمواطن فردا وتحطيم مقومات شخصيته ليصير أداة طيعة، أو بعبارة أخرى ليتم ترويضه على أن يقوم بما أمره به مروضه. عملية غسيل المخ القصد منها بذر بذور الفتنة فى مجتمع العدو الذى نسعى إلى القضاء عليه، أما عمليات التحويل العقيدى فتتجه إلى الاحتواء والسيطرة بقصد تحطيم أو شل المعارضة أو إمكانيات الرفض [2].

- كذلك يتعين علينا أن نميز فى مدلول كلمة الإعلام بين أكثر من معنى واحد. فالإعلام يقصد به كما سبق ورأينا فى معناه العام الإخبار، بهذا المعنى عندما نتحدث عن النظم الإعلامية فإن الذى نقصده بذلك الاصطلاح هو تلك الأدوات التى تقوم بعملية الإخبار، أى الصحافة أو الراديو أو التليفزيون[3]. ولكن هذا لا يكفى فى التحديد بالمدلول الحقيقى للاصطلاح.

أولا: فيجب أن نميز أولا بين الإعلام الجماهيرى والاتصال الشخصى. الاصطلاح الأول يقصد به تلك الأدوات التى تفترض الاتصال غير المباشر، بمعنى أن عملية نقل

(١) واضح أننا نميز بين عملية غسيل المخ أو brainwashing وما أسميناه بعملية التحويل العقيدى indoc-trination هذا التمييز غير واضح فى الفقه المتخصص حتى الأجنبى.

انظر أيضا براون، م. س. ذ، ص ٢٨٥ وما بعدها.

(٢) حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، م.س.ذ، ص ١٠١ وما بعدها.

(3) ARANGUREN, Sociologie de linfomration , 1967 , p. 104.

الخبر من مرسل إلى مستقبل تفترض عدم وجود علاقة مباشرة بينهما. بهذا المعنى نميز فى الإعلام الجماهيرى بين الإعلام المكتوب كالصحافة والكتب، والإعلام المسموع أى الإذاعة، والإعلام المرئى التليفزيون والسينما، أما الإعلام الشخصى أو غير الجماهيرى فهو حيث توجد علاقة اتصال مباشر بين المرسل والمستقبل سواء كانت تلك العلاقة المباشرة تتم فى لحظة الإرسال نفسها أو على عدة مراحل، فالخطابة والمسرح إعلام مباشر، وكذلك الاتصال التليفونى، أو من خلال رسالة شخصية رغم الانقطاع المكانى أو الزمانى فى هذين النموذجين. محور التفرقة بين هذين النوعين من أنواع الإعلام هو إمكانية اكتشاف رد الفعل لعملية الاتصال من جانب المرسل.

ثانيا: كذلك يجب أن نميز بين كلمة النظم الإعلامية بمعنى أدوات نقل العملية الاتصالية و النظم الإعلامية بمعنى القواعد المنظمة للوظيفة الاتصالية للدولة. بالمعنى الأول تصير الكلمة مرادفة لأدوات الاتصال. بالمعنى الثانى فإن الاصطلاح يلقى بنا فى متاهات ما يسمى بالفلسفة الإعلامية (١).

والواقع أن العالم اليوم تتقاسمه اتجاهات متباينة فى تصوره لجوهر وحقيقة وظيفة الدولة الاتصالية، وكل منها تتميز تمام التميز عن الأخرى من حيث جوهرها النابع من تصور موقف السلطة السياسية من ظاهرة الاتصال. فالنظام الأمريكى يقوم على فلسفة ترى فى وسائل الإعلام صورة معينة من صور الاستغلال الخاص لرأس المال. ومن ثم فالوسيلة الإعلامية يجب أن تسعى لأن تصل إلى أكبر عدد من ممكن من الجمهور لتحقيق أكبر قسط من الربح. على العكس من ذلك كان الإعلام السوفييتى يقوم على فلسفة تمثل النقيض المطلق. وظيفة الإعلام النابعة من تحديد وظيفة الدولة الاتصالية هى الإعداد الكامل لمواطن الغد، ومن ثم فلا تعنيه الحقيقة الإخبارية بقدر ما تعنيه تلك الحقيقة فى موضعها من السياسة الكفاحية للدولة. مجتمعات غرب أوروبا تقدم نموذجا ثالثا يتخذ موقفا وسطا بين هذين التطرفين، فإذا كانت الدولة لا تستطيع أن تدع جانبا مسئولياتها إزاء النظم الإعلامية فإن الأجهزة الإعلامية بدورها لها حرية معينة ونطاق معين يجب فى داخلها أن تتحمل مسئولياتها. فلسفة النظم الإعلامية يجب أن تقوم على أساس تحقيق توازن بين قوى ثلاث كل منها

---

(١) هذا المعنى ليس واضحا لدى أغلب علماء الفن الاتصالى. انظر حامد ربيع، م. س. ذ، ص ٧٧ ما بعدها.

لها وجودها ولها وظيفتها: الدولة، وأداة الاتصال الجماهيرى، والفرد، كذلك المواطن له حق فى الإعلام، وله حرية فى الإعلام، بمعنى حرية فى البحث عن تلك المصادر التى يعتقد أنها خير ما يستطيع أن يقدم له الحقيقة التى يود أو يجب أن يعلم بها [١].

- على أن هذا التمييز بين النواحى المختلفة المرتبطة بمفهوم الاتصال على مستوى الدولة، ثم على مستوى الفرد، ثم على مستوى الأداة، لا يعنى أنه تمييز مطلق وجامد. إن الواقع يفرض انسياب هذه الكليات وتداخلها. رأينا كلمة الدعاية يمكن أن تطلق على وظيفة الدولة، كما يمكن أن يفهم منها نوع معين من أنواع الاستقبال للإعلام. كذلك النظم الإعلامية قد تأخذ أكثر من معنى واحد. على أن الأمر لا يقف عند ذلك الحد، بل إن أيا من هذه الكليات من الممكن أن تؤدى وظيفة أخرى.

أولا: فالإعلام بمعنى الإخبار قد يصير أداة دعائية وهذا ما يقصد بكلمة الدعاية المقنعة. نشر خبر فى غير موضعه أو تقديمه بصورة معينة هو نوع من أنواع الدعاية غير المباشرة.

ثانيا: كذلك يتحدث الفقه اليوم عما يسميه بالحرب الإعلامية: ويقصد بذلك تخزين الخبر ونشره فى لحظة معينة تؤدى إلى رد فعل ما كان يمكن أن يحدث لو نشر ذلك الخبر فى لحظة أخرى. فالمعرفة بفضيحة معينة عن قائد سياسى معين وتخزين تفاصيلها إلى لحظة معينة يخرج فيها ذلك الزعيم أو القائد بخطبة خطيرة تدعو إلى التضحيات أو ما فى حكمها ثم إطلاق المعلومات المتعلقة بتلك الفضيحة فى تلك اللحظة هو نوع من الإعلام، ولكنه يؤدى وظيفة دعائية قد ترتفع إلى حد الحرب النفسية[٢]. الحرب الإعلامية لا تقتصر على العلاقة بين الأحزاب أو الفئات، بل هى اليوم تتجه لأن تسيطر على العلاقة أيضا بين الدول والقوى الدولية.

---

(١) علينا أن نميز بين الإعلام الجماهيرى أو mass media وما يسمى الاتصال أو النظم الإعلامية بالمعنى الأول Channel of communication انظر النواحى السياسية لظاهرة الاتصال:

WINDLESHAM, Communication and political power, 1961 , p. 1.

(٢) انظر إلى جوار المراجع السابق الإشارة إليها:

BLDER, The information machine , 1968, p. 276.

ثالثا: على أن هذا التشابك بين الكليات المرتبطة بعملية التعامل النفسى مع المواطن ترتفع إلى أقصاها فى نطاق الحرب النفسية. فالحرب النفسية تستخدم الإعلام وسيلتها. وهى من حيث جوهرها ورغم أنها تتجه إلى الخصم إلا أنها تجعل من الدعاية وعملية غسيل المخ مرتكزات لها فى انطلاقاتها المتتابعة. هى تختلف عن الدعاية فى أنها لا تسعى على الإقناع وأن غايتها الوحيدة تحطم القوى المعنوية للخصم. وتختلف عن عملية غسيل المخ فى أنها لا تتجه إلى الفرد الواحد وإنما إلى مجتمع بأسره، ولكنها بحكم كونها عملية شمولية ومتدرجة، تلجأ إلى جميع وسائل وأدوات التعامل النفسى سواء كحقائق مرحلية، أو كأدوات مكملة.

الحرب النفسية بهذا المعنى لا تبرز واضحة إلا من حيث تحديد غايتها. ونستطيع أن نوضح من بين تلك الغايات ونؤكد على نواحٍ أربع:

١ ـ تحطيم إيمان الخصم بعقيدته السياسية.

٢ ـ تحطيم الوحدة النفسية للخصم العقائدى.

٣ ـ استغلال بعض الانتصارات التى توصل إليها الطرف المهاجم واتخاذ هذا النجاح الذى لم يستطع الخصم الوصول إليه وسيلة لإضعاف الثقة فى عقيدة هذا الأخير التى لم تسمح له بمثل هذا النجاح.

٤ ـ رفض دعاية أو حملة عكسية[١].

---

(١) حامد ربيع، الرأى العام الدولى والسلوك السياسى، م. س. ذ، ص ٩٥ .

الفصل الثالث

السلوك الجماعى وظاهرة الرأى العام

- تحليل الرأى العام والسلوك الجماعى
- تطور الرأى العام المحلى
- الشغب الجماعى: حالة دراسة لوس أنجلوس
- تعدد أنواع ونماذج السلوك وظاهرة الرأى العام



• تحليل الرأى العام والسلوك الجماعى

عندما تتحرك الجماعة الكلية بأسرها فى مواجهة علاقتها بجماعة أخرى. (الجماعة هنا قد تكون جماعة تابعة وقد تكون جماعة مستقلة) مثال الأولى الأسرة، والحزب، والنقابة ..إلخ، مثال الثانية الأمة أو الدولة، كذلك بالمعنى الثانى نتحدث اليوم عن السلوك الدولى[1]. أيا من هذه التجمعات تصير مظاهر التعبير عن مواقفها واستجاباتها لتلك المواقف أيضًا صورة من صور السلوك البشرى. وصف سلوك جماعة معينة بأنه سلوك استفزازى يعنى بأن تلك الجماعة تتجه فى علاقتها بالجماعة المحيطة بها إلى خلق حالة من التعدى والعدوان بمناسبة أو بدون مناسبة[2].

وعلى أن التطبيق الأصيل لمدلول السلوك الجماعى يختلط بمفهوم السلوك الفردى، أو كما سبق وذكرنا هو سلوك فردى من حيث مقوماته، ولكنه يتجه إلى التعميم بحيث يصير سلوكًا متداولاً ومتقبلاً بل وأساسا للسلوك السائد فى مجتمع معين[3].

---

(1) KELMAN, International behavior, 1966;
HENKIN, HOW nations behave, 1968.

(٢) انظر بصفة خاصة حامد ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية، ١٩٧٠، ص ١٦٩ وما بعدها.

(٣) لاحظ أن بعض المؤلفين لا يزال يخلط بين السلوك الجماعى والسلوك الجماهيرى، والبعض الآخر يخلط بين السلوك الفردى والسلوك الجماعى. انظر تعريف سملسر للسلوك الجماعى بأنه:
An uninstitutionalized mobilization for action in order to modify one or more kinds of strain on the basis of a generalized reconstitution of a component of action. انظر سملسر، م.س.ذ، ص ٧١ وما بعدها. وهو نتيجة هذا الخلط ينتهى بأن يرفض اعتبار ظاهرة الرأى العام أحد تطبيقات السلوك الجماعى. وهو يكتب فى ص ٧٦ معلقًا على ذلك دون أن يستطيع أن يبرر موقفه بقوله:
Despite these links between pubic opinion and our definition of collective, we do not treat public opinion as a type of collective behavior,,. على أن النقد الجوهرى الذى يجب توجيهه للمؤلف السابق ذكره هو اشتراطه فى السلوك الجماعى لصفة التنظيم، وهو شرط يؤدى به إلى أن يرفض هذه الصفة على الكثير مما تواضع العرف على اعتباره من قبيل السلوك الجماعى دون أن يخبرنا أين موضعه. والمثل الواضح لذلك هو ما أسماه ceremonial behavior انظر نفس المرجع السابق ذكره، ص: ٧٤ - ٧٥.

العلاقة بين السلوك الجماعى و الفردى

السؤال الذى نثيره نستطيع أن نعبر عنه بأسلوب آخر أكثر وضوحًا : هل السلوك الجماعى عندما يتكون من وحدات سلوكية فردية هو مجرد تجميع للسلوك الفردى أم أنه شىء آخر يعكس خصائص ومواصفات إن لم تكن متباينة فهى على الأقل مختلفة؟ فمثلاً في مجتمع معين ولنفرض بأنه (أ) فإن الرجل هو صاحب المبادرة فى كل ما له صلة بالعلاقة العاطفية، وعلى العكس ففى مجتمع آخر (ب) نجد أن هذه المبادرة هى من اختصاص وحق المرأة، مع ما يعنيه ذلك من نتائج فى الموقف المرتبط بالعلاقة بين الرجل والمرأة، فهل نصف هذا التباين السلوكى بأنه سلوك جماعى أم سلوك فردى؟ إنه فى حقيقته سلوك فردى ولكن صورة التعميم التى ترتبط به والتى تجعله علمًا على مجتمع معين تجعلنا نصفه بأنه سلوك جماعى. فهل هذا السلوك الجماعى هو مجرد تجميع لبعض الصفات السلوكية لدى الأفراد الذين يكونون الجماعة أم أنه يعكس حقيقة أخرى تبعد عن أن تكون مجرد تجميع لصفات فردية؟

على أن هذا التمييز بين السلوك الفردى والسلوك الجماعى يصير أكثر وضوحًا فى نطاق تحليل وقياس الرأى العام[1].

والواقع أن هذا السؤال أثار الكثير من النقاش. **فهل من الممكن تصور رأى عام جماعى مختلف عن مجموعة الآراء الفردية التى يعلن عنها قسم معين فى داخل المجتمع؟** الإجابة تعنى التفرقة بين الرأى العام الجماعى والرأى العام الفردى، وبعبارة أخرى لنفترض أننا بصدد البحث عن اتجاهات الرأى العام جاءت إلينا النتائج بأن قسمًا ضخمًا من المجتمع يتفق فى رأيه حول الموضوع، ولكن دون أن تكون الوحدات التى عبرت عن آرائها تعبر عن صفات مشتركة أو فى تعبيرها عن صفات مشتركة لا تعكس وحدة اجتماعية متماسكة، وبعبارة أخرى لم يكن هذا التوافق سوى نتيجة المصادفة. ولنفترض أننا فى موقف آخر فإذا بجميع الأفراد أو أغلبهم الذين ينتمون إلى وحدة اجتماعية معينة - طبقة اجتماعية، وحدة إقليمية، أقلية سياسية، تجمع حزبى مثلاً - قد عبروا عن رأى واحد. فى الحالة الأولى نستطيع أن نقول بأن الرأى العام هو تجميع

---

(1) MENDRAS, elements de sociologie, 1967, p. 76.

لآراء فردية، أما فى الحالة الثانية فهو تعبير عن رأى جماعى[1]. فلو طرحنا مثلاً على الرأى العام الفرنسى موقفه من الجنرال ديجول، لنتصور أن ٣٥٪ من الحاضرين أجاب بتأييده فإن هذا فى ذاته لا يعنى رأيًا عامًا جماعيًا. ولكن لو تبين لنا من تحليل الإجابات أن طبقة المثقفين المقيمين فى الريف تؤيد الجنرال ديجول فى حين أن غير المثقفين فى الريف وغير الريف لا يؤيدون الجنرال ديجول وعلى العكس من ذلك فإن المثقفين فى المدن الكبرى يرفضون أن يدلوا برأى واضح. فإن هذا يعنى أن هناك رأيًا عامًا جماعيًا حيث إن الرأى يعكس اتجاه وحدة بشرية هى ليست مجرد مجموعة من الأفراد وإنما هى تجمع جماعى بكل ما تعنيه هذه الكلمة.

• تطور الرأى العام المحلى: حالة دراسة

وهذا مثل آخر واقعى يثبت كيف أن الرأى العام الفردى ليس هو الرأى الجماعى. فى قرية صغيرة فى ضواحى مدينة نيويورك باسم الموود[2]، أثيرت مسألة إعادة بناء المدرسة المحلية. المشكلة مردها أنه لم يعد بالقرية عدد كاف من الأطفال يستلزم بناء مدرسة جديدة، ومن ثم فقد دار التساؤل حول رأى أهالى القرية فى اتخاذ واحد من حلول ثلاثة: إعادة بناء المدرسة رغم ذلك فى القرية، أم الاكتفاء ببناء مدرسة فى القرية المجاورة بحيث تغطى احتياجات كلا القريتين، أو إعادة بناء مدرسة فى قرية أخرى أو مكان آخر يفضله أهل قرية الموود، جاءت الإجابة بالشكل التالى:

- ١٥٪ يطالبون ببناء المدرسة فى القرية.
- ٦٢٪ يعتقدون أن أى حل من الحلول الثلاثة مقبول.
- ٣٪ يرون بناء المدرسة فى مكان آخر غير القرية.

وهكذا يتضح من هذه الإجابات أنه لم يكن هناك رأى جماعى. عقب ذلك وعقب دراسة الموضع أخطرت الوزارة المختصة الإدارة المحلية بالقرية بأنه قد تقرر بناء

---

(١) قارن نفس المرجع ص٧٧.

(٢) Elmwood أورده المرجع السابق، ص ٧٨.

المدرسة وأنه من الضرورى اتخاذ قرار بموضوع البناء[١]. ومن ثم طرح الموضوع مرة ثانية فجاءت الإجابة على الشكل التالى:

- ٧٧٪ يطالبون ببناء المدرسة فى القرية.
- ٦٪ يقررون بأنهم يفضلون البناء فى القرية المذكورة.
- ٦٪ دون رأى محدد.
- ١٪ يقترحون مكان آخر.

وهكذا ولد رأى عام جماعى. ويفسر هذا علماء الاجتماع بأنه فى خلال تلك الفترة كان قد تكون رأى عام جماعى حيث أضحت المشكلة موضع مناقشة وتأمل. ويستنتج من هذا علماء الاجتماع ملحوظة هامة وهى أنه لا يجوز عمل استبيان وتساؤل لمعرفة آراء المجتمع حول مشاكل لم تتكون بخصوصها بعد آراء واضحة أو محددة[٢].

والخلاصة التى يجب أن ننتهى إليها هى أن العلاقة بين السلوك الفردى والسلوك الجماعى واضحة ومحددة: فعندما يكون السلوك الفردى حقيقة قائمة بذاتها مستقلة لا ترتبط بتجمع معين له ملامحه وهيكله المعبر فإن السلوك يظل فرديًا. ولكن فى الحالة الثانية أى حيث يقبل السلوك الفردى لظاهرة التعميم، ولكن ليس التعميم الذى هو دليل المصادفة وإنما نتيجة للارتباط بمتغير معين يعود أساسا إلى الصفة الجماعية فإنه يصير سلوكًا جماعيًا.

النموذج الأخير من نماذج السلوك البشرى يحدد بأنه سلوك جماهيرى[٣]. ذلك أن الجماعة البشرية كالفرد تصيبها من آن لآخر حالات من التمزق العنيف فإذا بها تنتقل إلى حالة الهياج والتوتر الذى يرتبط به ويصاحبه الكثير من أعمال العنف كالتخريب

---

(١) يقدم لنا الكاتب السابق ذكره أسلوبًا عمليًا من حيث التحليل الإحصائى لاكتشاف - من خلال تحليل البيانات - حقيقة الرأى العام الذى عبرت عنه الأرقام: هل هو رأى عام فردى أم أنه رأى عام جماعى؟ انظر المرجع نفسه، ص ٧٧ - ٧٨.

(٢) قارن أيضًا المرجع نفسه، ص٧٩.

(٣) المراجع فى هذا الموضوع لا حصر لها فى علم النفس الاجتماعى الذى سوف نحيل إليه كثيرًا، وبمناسبة تحليل ظاهرة السلوك الجماعى قدم لنا أكثر من ثلاثمائة مرجع.

انظر:

MILGRAM, TOCH, Collective behavior, crowds and social movements, in LINDZEY, ARONSON, The handbook of social psychologyvol. IV, 1969, p. 603 - 610.

والضرب والاعتداء الجسدى الذى قد يبلغ حد القتل. هذه الصورة المخيفة من صور الهياج الجماعى أضحت اليوم ظاهرة متكررة تطالعنا بها الصحف يوميًا(١). ورغم اختلاف درجات العنف قوة وضعفًا ، انتشارا وتكرارا من عدمه، فإن ما يميز السلوك الجماهيرى هو عدم الاقتصار على التعبير عن حالة الغضب أو التوتر بسلوك قوى أو بأفعال معتدلة. إنه يمتاز بالتطرف والعنف.

الظاهرة الجماهيرية بهذا المعنى هى ظاهرة جماعية، ولكنها تتميز بخصائص معينة تبرر أن نفرد لها دراسة مستقلة. كذلك فإن السلوك فى داخل تلك الجماعة يختلف ويخضع لقواعد متميزة. هو يختلف أولاً سواء على مستوى الفرد أو الجماعة. فالسلوك العنيف الذى قد يصل إلى حد الجريمة يبرز فى صورة استثنائية بل وفى كثير من الأحيان لا شعورية حتى أن الفرد عندما تهدأ حالة التحزب ويعود إلى وعيه يتساءل عن أسباب إتيانه لتلك التصرفات: وهو سلوك مؤقت، كما يشتعل بسرعة ينتهى وينطفئ بسرعة لتعود الجماعة إلى حالة الاسترخاء الطبيعى. وهو يرتبط بظواهر معينة ومحددة كالقيادة والخوف أو الذكر والإشاعة: جميعها ظواهر جماعية تصير ذات مذاق خاص وأبعاد مختلفة فى حالات التوتر الجماهيرى(٢).

---

(١) انظر المرجع السابق ذكره، ص ٥١١ وما بعدها حيث يجمع من خلال متابعة جريدة نيويورك تايمز فقط خلال عام ١٩٦٤ مائة حادثة جماهيرية. وقارن أيضًا ملاحظاته م. س. ذ، ص ٥١٥ - ٥١٧.

(٢) حقيقة يجب أن نلفت نظر القارئ إليها رغم أننا سوف نعود إلى تحليلها تفصيلاً فيما بعد. ولكن كونها ترتبط بالأسس العامة الفكرية التى نبنى عليها نظريتنا فى تحليل الظاهرة السلوكية، وقد بدأت تتضح بعض ملامحها منذ الآن تفرض علينا أن ننبه إليها القارئ. فالذات التى تنبع منها الحركة ليست هى السلوك الذى هو مظهر التعبير عن الحركة. إن الوجود البشرى لا يعدو أن يكون فردًا - ذكرا كان أو أنثى - ثم جماعة . وهكذا فمصادر الحركة لا تعدو أن تكون إما فردًا أم جماعة. ولكن السلوك يتعدد دون أن يرتبط ارتباطًا حتميًا مطلقًا مع مصدر الحركة. فالفرد قد ينبع منه سلوك ذاتى، أو سلوك فردى أو سلوك جماعى، بل إنه هو ذاته يصير مصدرا للسلوك الجماهيرى فى داخل حالة التوتر الجماهيرى تبعًا لوظيفته فى الفتق العنيف الذى أدى إلى السلوك الجماهيرى، كذلك الجماعة هى بدورها مصدر للسلوك الجماعى والسلوك الجماهيرى، ولكنها أيضًا تؤثر وتتأثر وتتفاعل إيجابا وسلبًا بالسلوك الفردى.
ولعل إلقاء نظرة على الشكل رقم (٢) المرفق يسمح بفهم موجز لهذه الملاحظة، ص ٦١.
كذلك يجب أن نتذكر أيضًا أن الظاهرة الجماهيرية. Mass phenomena هى المجتمع الجماهيرى. mass society الأول يرتبط بالسلوك الجماهيرى . كما حددناه فى النص، أما الثانى فيقصد به المجتمع السياسى المعاصر فى خصائصه العامة حيث أضحى يتميز بسيادة الكم على الكيف وسوف نعود لتفصيل ذلك فيما بعد . قارن أيضًا البحث الأساسى رغم قدمه نسبيًا:
BROWN , Mass phenomena, in LINDZEY, Handbook of social peycholo-gy, vol. II , 1954, P. 833.

• الشغب الجماعى فى لوس أنجلوس ١٩٦٥

أحد نماذج الشغب الجماهيرى التى تتكرر يوميًا تقريبًا فى المجتمع الأمريكى يسمح لنا بفهم نموذج للسلوك الجماهيرى. الظاهرة كان مسرحها منطقة يقيم بها الزنوج فى لوس أنجلوس خلال الأسبوع التالى ليوم الأربعاء ١١ أغسطس ١٩٦٥. المواطن العادى فى تلك المنطقة كان يقيم فى منزل صغير قديم ليست به أى مظاهر الراحة أو التقدم. الإحصاءات تفصح بوضوح عن عمق المشاكل الاجتماعية التى تسيطر على المجتمع الزنجى الذى انبعثت منه حركة الشغب. فالأبناء أغلبهم من أسر محطمة حيث ٣٠٪ لا يعيشون مع آبائهم. متوسط الطلبة الذين يطردون من مدارسهم كان أكثر من ضعف العدد العادى فى أى مدرسة أخرى خارج ذلك الحى. فقط ثلث الأبناء المقيمين قدر لهم الاستمرار فى المدارس المتوسطة. أغلبية المقيمين أصلهم مهاجر من الجنوب، وهم كذلك من حيث المهنة التى يؤدونها يندر أن يوجد بينهم من يمثل مهارة فنية معينة. نسبة التعطل بين أهالى المنطقة كانت تزيد عن ثلاثة أضعاف نسبتها فى المناطق الأخرى المحيطة بالحى الزنجى. أكثر من خمس الأسر دخلها يقل عن ثلاثة آلاف دولار فى العام، وهو أكثر المستويات انخفاضًا فى المجتمع الأمريكى. الشغب نشب فى شهر أغسطس، وبالذات خلال فترة وصفتها الصحافة اليومية بأنها من أكثر الفترات التى عرفتها البلاد من حيث الحرارة والرطوبة(١).

ارتبطت بالشغب المذكور بعض وقائع قدمت له جديرة بأن تكون موضع التنويه لفهم الإطار النفسى العام الذى ساد الفترة الزمنية. ففى نفس اليوم الذى بدأ فيه الاضطراب الذى قاد إلى حالة الشغب العنيف كانت قد بدأت عملية تسجيل الناخب الأسود فى الجنوب تنفيذا لقانون الحقوق المدنية. والواقع أن الثورة السوداء كانت قد بدأت تأخذ صورة واضحة وعنيفة منذ ثلاثة أعوام على الأقل سابقة على حوادث الشغب المذكورة. وفى نفس الفترة من العام السابق حوادث عنيفة مماثلة وقعت بصفة خاصة فى نيويورك وروشستر. أضف إلى هذا واقعة هامة: قانون مكافحة الفقر الذى كان قد أصدره الرئيس جونسون لم يقدر له التطبيق الحقيقى فى مدينة لوس أنجلوس بسبب عدم ارتياح حاكم المدينة لما ورد به من نصوص وما تضمنه من إجراءات(٢).

---

(1) San Francisco Chronicle, August 18, 1965.

(2) Newsweek, August 20, 1965.

بدأت الحوادث يوم الأربعاء ١١ أغسطس ١٩٦٥ عندما ألقى ضابط بوليس من الجنس الأبيض القبض على شاب أسود فى حالة سكر وهو يقود سيارة. الشاب حاول المقاومة فى حضور تجمع من المارة كانت نيتها العدائية ضد الضابط واضحة. لجأ هذا الأخير إلى طلب المعونة من سيارة بوليسية لمساعدته بعد أن أخرج مسدسه مهددًا به الشاب.

لم يقتصر الضابط على القبض على الشاب بل قبض على والدته وشقيقه وحملهم معه فى سيارة البوليس . استخدم العصا فى ضرب الشاب الأسود لحمله على الصعود إلى السيارة. وكان ذلك دائمًا بحضور الجمهور الذى تجمع حول المشهد. أحد الحاضرين[١] قرر فيما بعد لمراسل جريدة التايم: «عندما حدث ذلك أصاب جميع الحاضرين نوع من الجنون. كذلك أنا فقد أصابنى نفس الشعور».

ما أعقب ذلك جدير بالتحليل

(أ) إشاعات حول وحشية البوليس بدأت تنتشر بسرعة بين الجماهير. ولم تمض عدة ساعات حتى كانت الجمهرة قد ارتفعت إلى ما لا يقل عن ألفى وخمسمائة شخص. ولم يقف هذا الحشد ساكنًا، إذ راح يقذف سيارات البوليس المارة بالحجارة والطوب، بل وفى مرحلة لاحقة تعدى ذلك إلى السيارات الأخرى التى لا علاقة لها بحفظ الأمن.

(ب) فى خلال اليومين التاليين بدأت ظاهرة التجمهر تزداد حدة وتعبر عن نفسها بأعمال عنيفة ووحشية فردية وقليلة فى أول الأمر، سرعان ما انتشرت إلى درجة مخيفة فى نهاية اليوم التالى. ففى صباح اليوم الأول التالى مباشرة للحادث بدأت تظهر تجمعات فى مختلف أحياء المدينة مرتبطة ببعض أعمال العنف لتكسير النوافذ وتخريب بعض المحلات والدخول فى بعض «البارات» بشكل استفزازى وتحطيم بعض ما بها. فى اليوم الثانى بدأ الصباح بتجمعات ولكن كانت قد أعدت خلال ذلك بعض القنابل اليدوية. أعمال العنف امتدت لتغطى أكثر من نصف المدينة. بدأت أعمال الاعتداء

---

(١) ينقل إلينا ملجرام، توش، م.س.ذ، ص ٥٧١ نفس عبارات المتظاهر:
When that happened all the people standing around got mad. And I got mad". Time, August 20, 1965.

تتحدد ضد الرجل الأبيض. الاعتداءات فقط على هؤلاء ومصحوبة بعبارات كهذه: «ها هو الأبيض، أمسك به واقتله». أو «أقتل يولد وأحرق» قدر عدد المشتركين فى مساء اليوم الثانى فى أعمال العنف بأنهم ارتفعوا إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف من بينهم فتيات وشيوخ مسنون بل وبعض الأطفال.

(جـ) فى اليوم الثالث بدا أن الأمر وقد بدأ يفلت من يد السلطات. فقد اتسع الشغب وخرج ليمتد إلى خارج المدينة. ولوحظ الإقبال على شراء البنادق وكان ذلك بطبيعة الحال من البيض لمحاولة الدفاع الذاتى عن النفس. بدأ البوليس والحرس القومى يخرج عن التحفظ ويطلق النار على كل من يشك فى أمره، تم احتلال المنطقة مصدر الشغب من جانب الحرس القومى الذى كان قد دعى للتدخل. كانت حصيلة الشغب: ٣٤ قتلى، ١٠٣٢ جرحى، خسارة قدرت بحوالى ٤٠ مليون دولار منها ٨٠٠ منزل ومبنى دمرت تدميرًا مخيفًا(١).

ورغم هذا الاضطراب لم يخضع لدراسة ميدانية متكاملة إلا أن من تعرض له بالتحليل يضع «وحشية البوليس» كمحرك أساسى فى خلق حالة التوتر التى قادت إلى هذا الشغب الجماعى. ينقل إلينا العالم الأمريكى توش أحد من تناول هذا النموذج بالدراسة عبارة وردت على لسان أحد المتظاهرين أدلى بها إلى محرر جريدة «سان فرانسيسكو كرونيكل» كافية للتعبير عن هذه الحقيقة(٢). يقول المتظاهر: «إن الشغب سوف يستمر لأننى أنا الأسود ينظر إلىَّ من جانب البوليس وتلقائيًا على أننى مجرم. وإذا وجدت مع امرأة جميلة برفقتى فلا بد أن تعتبر ساقطة حتى ولو كانت زوجتى أو والدتى».

● إذا تركنا جانبًا الذات التى تنبع منها الحركة والتى بها تتحدد خصائص السلوك ونظرنا إلى مضمونه أو بعبارة أخرى إلى حقيقة الهدف الذى يكون الطاقة التى منها ينبعث السلوك وإليها يتجه فإننا نستطيع أن نميز بين نماذج عديدة. السلوك فى حقيقته وبغض النظر عن تطبيقاته هو لا يعدو أن يكون سعيًا لإيجاد حل لمشكلة معينة

---

(١) انظر التفاصيل، فى نفس المرجع السابق ذكره، ص ٥٧٢ وما بعدها.

(٢) أورده المرجع نفسه، ص٥٧٤.

لم يستطع الفرد أن يجد حلاً لها استنادًا إلى قواه الذاتية. وهو لذلك يسعى إلى مستوى من مصادر الطاقة أكثر اتساعًا من مصادره الذاتية(١).

وبهذا المعنى يفترض السلوك حقيقة مزدوجة:

أولاً : أن الفرد يستطيع أن يتأقلم ويتفاهم مع العالم الأكثر اتساعًا من المقيد دون أن يعنى ذلك نوعًا من التوتر أو الإخفاق فى عالمه النفسى.

ثانيًا: أن العالم الذى يحيط به يقبل الأخذ والعطاء، فى حركة دافقة تقدم وتأخذ فى آن واحد. وهكذا فإن السلوك فى صورته الطبيعية تعبير عن التكامل والثقة والقوة. السلوك الذاتى رأيناه فى أحد تطبيقاته هو تعبير عن حالة مرضية وهو اتجاه الفرد لأن ينطوى على نفسه ويرفض تحقيق حاجته الجنسية إلا انطلاقا من ذاته ودون التعانق مع وحدة بشرية أخرى.

مضمون السلوك أو جوهره بمعنى (تعدد صوره)

١ ـ فهناك أولاً السلوك الجنسى وهو أكثر صور السلوك البشرى تعقيدًا وأكثرها صعوبة فى التحليل، رغم أنها كانت ولا تزال موضع الاهتمام الخاص من علماء النفس الإكلينيكى. والسبب فى ذلك يعود إلى عوامل متعددة: فإلى جانب أهمية السلوك الجنسى الذى يدفع بفرويد ـ واستنادًا إلى حقائق ذات دلالة ـ إلى أن يجعل منه محور الوجود الفردى، فإن هذا السلوك هو أحد النماذج الواضحة بل الوحيدة التى تجمع فى الإنسان بين خصائص السلوك العاطفى والسلوك الغريزى بمعايير متساوية يصعب

---

(١) هذه هى القاعدة العامة. ولكن الاستثناء يصير هو السلوك الذاتى عندما يتجه الفرد إلى قواه ومصادره الذاتية لإشباع تلك الحاجة. وذلك بطبيعة الحال بشرط أن تكون طبيعة الحاجة هى التى تفرض عليه الالتجاء إلى القوى غير الذاتية لإشباع الحاجة. فالطبيعة تأبى مثلاً أن يشبع الإنسان حاجته الجنسية عن طريق الاتجاه إلى ذاته. هذا المفهوم نستطيع أن نتوسع فى تطبيقه: سواء بأن تفهم الذات على أنها ليست فقط النفس بل وكذلك إمداداتها الطبيعية. فالأبناء بالنسبة للآباء هم امتداد لذاتهم. ومن ثم فالأب الذى يعاشر ابنته أو الأم التى تتصل جنسيًا بابنها هى صورة لذلك الحيوان الذى يصيبه الجوع فيتجه إلى أبنائه ليلتهمهم. هذه جميعًا صور شاذة للسلوك فى تطبيقاته الذاتية. انظر قائمة المراجع فى:
BRECHER, An analysis of human sexual response, 1966, p. 313.

بل ويستحيل الفصل بينها . أضف إلى ذلك أن السلوك الجنسى بالذات هو صورة واضحة للتحليل الاجتماعى حيث يصعب بل ويستحيل البحث التجريبى، بمعنى خلق التجربة والإمساك المباشر بالظاهرة. ورغم أن العالمين الأمريكيين ماسترز وجونسون قد استطاعا خلال ستة أعوام إنشاء معمل حقيقى لتحليل السلوك الجنسى، إلا أن هذه التجارب لا يمكن إلا أن تثير الكثير من السخرية من جانب علماء التحليل السلوكى(١).

٢ - ثم هناك السلوك السياسى الذى يجعل من مضمون التعامل مع السلطة وحدة وجوهر السلوك الفردى. فالمواطن فى علاقته بالسلطة لا يعدو أن يكون واحدًا من ثلاثة: إما حاكم يزاول السلطة فهو يريد أن يحتفظ بها. وإما محكوم عليه أن يخضع طائعًا أو مكرهًا لأوامر السلطة ولتعاليمه. وإما معارض ينتمى إلى طائفة المحكومين، ولكنه يتحين الفرصة وينتظر اللحظة المناسبة لأن يستطيع أن يثب على السلطة فينتقل من موقف المحكوم إلى مقعد الحاكم. هذه المواقف الثلاثة تفرض أنماطًا مختلفة للسلوك تدور جميعها حول معاملة السلطة السياسية. وهذا ما نسميه بالسلوك السياسى.

السلوك السياسى على المستوى الجماعى يعيد إلى الذهن التعقيد نفسه ويكرر الصعوبات نفسها التى ذكرناها بخصوص السلوك الجنسى. والواقع أن أصعب صور السلوك من حيث التحليل تتركز فى هذين النموذجين. ذلك أن السلوك السياسى بدوره - وبسبب ما يحتويه من شحنات انفعالية وما يفرض من تعصب وعنف يبلغ فى بعض الأحيان حد الصور المرضية - يثير مشاكل عديدة لا حصر لها. أضف إلى ذلك تعدد المتغيرات إلى ما لا نهاية التى منها وبها يتكون ويتشكل السلوك السياسى(٢).

٣ - إلى جانب هذين النموذجين، فإن نماذج السلوك لا حصر لها تبعًا للموضوع وللمضمون الذى قد يتكون منه السلوك. فهناك السلوك الاجتماعى. وهناك السلوك العاطفى مثلاً(٣). وهنا يجب أن نلاحظ أن أيًا من هذه الصور قد يتكون من العديد من

---

(١) قارن رغم ذلك وعن تلك التجارب الوارد ذكرها فى النص مقال العالم الأمريكى بريخير وزوجته بعنوان «الجنس فى المعمل»، فى المرجع السابق ذكره فى الهامش السابق، ص ١٧ وما بعدها.

وبصفة خاصة ملاحظات الهامش نفسه ص ١٠٣ وما بعدها حيث يتساءلان:

Should this sex research be allowed to go on ?

(٢) انظر حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، محاضرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٦٨ - ١٩٧٠.

(3) emotional behavior.

الصور السلوكية التى تتجمع حول هدف واحد والتى قد يكون البعض منها مقدمة لسلوك آخر أو خاتمة لسلوك سابق. إحدى الصور التى سوف نتعرض لها بشىء من التفصيل هو السلوك الاقتصادى، أى ذلك المرتبط بالحاجات الاقتصادية، أى تلك ذات القيمة المادية.

على أن الملاحظة العامة الجديرة بالذكر هى أنه إذا كان كلٌّ من السلوك الجنسى والسياسى صالحين للدراسة التحليلية المستقلة عن الصور السلوكية الأخرى حيث إنها تملك كيانًا مستقلاً قائمًا بذاته، فإن الصور الأخرى السلوكية لا يمكن فصلها عن الإطار العام للوجود الاجتماعى. ولعل هذا يفسر لماذا البعض(١) عندما يتعرض لدراسة السلوك الاقتصادى يفضل أن يطلق على تحليله «الإطار الاجتماعى للسلوك الاقتصادى».

• على أن السلوك قد يخضع لتنوع آخر تبعًا للصفة الغالبة عليه: وبهذا المعنى يتداول اصطلاح «السلوك المرضى» أو «السلوك العدوانى» أو «السلوك الغريزى». على أن أول ما يجب أن نلاحظه أن هناك فارقا هاما وأساسيا بين التمييز بين أنواع السلوك تبعًا لإحدى خصائصه الواضحة التى تصبغ على السلوك صفة عامة معبرة والتفرقة بين نماذج السلوك تبعًا لموضوع أو هدف أو مضمون السلوك . ذلك أن السلوك فى هذه الحالة الثانية يرتبط بنظام عام كلى للمواجهة الفردية. إنه ليس مجرد وصف للسلوك وإنما هو إحالة للسلوك إلى عامل كامل من القيم والمبررات يرتبط بها السلوك ليس فقط من حيث وجوده وعدمه بل وكذلك من حيث مختلف مظاهر التعبير عن وجوده. فالقول بأن هذا السلوك مثلاً هو سلوك جنسى يعنى الإحالة إلى عالم كامل من القيم السلوكية والاتجاهات المرتبطة بإشباع الحاجة التى تستتر خلف السلوك. على العكس من ذلك وصف السلوك بأنه سلوك مرضى لا يعنى أكثر من صبغه بإحدى خصائصه التى تبرز من بعض مظاهره أو تعبيراته.

١ ـ السلوك الغريزى هو ذلك المرتبط أساسا بإحدى الغرائز الثلاث: الجوع والعطش والجنس. وهنا بصفة عامة فى هذه المظاهر السلوكية الثلاثة يقترب السلوك

---

(١) على سبيل المثال انظر:

TUCKER, The social context of economic behavior, 1964, p. 4.

الإنسانى من السلوك الحيوانى بحيث يصير هذا الأخير مصدرا هاما من مصادر جمع المعلومات والتجريب بالنسبة ـ أيضًا ـ للسلوك البشرى[١].

٢ ـ السلوك المرضى يعنى كل صورة من صور السلوك تتضمن خرقًا للتطور الطبيعى لتكوين رد الفعل إزاء المنبه الذى حدد الحركة، والذى هو مصدر انطلاق الطاقة للسلوك بصفة عامة يتحدد بعاملين: التطور النفسى للذات الفردية من جانب، ثم طبيعة ومدى حالة التأزم التى خلقت الموقف الذى منه انبعث التصرف. أى عامل خارجى أو داخلى يؤدى إلى تطور خاطئ للمقاومات النفسية أو لتضخيم حالة التأزم فإن هذا لا بد أن يؤدى إلى نوع من الاضطراب. ومن ثم فإن السلوك لا بد أن يخضع لهذا الاضطراب فإذا به سلوك مرضى. الحالة المرضية بهذا المعنى لها بدورها درجات تبدأ من الصور البسيطة وحيث الكلمة لا تكاد تعبر عن وجودها إلى تلك الصور التى تبلغ أقصاها فإذا بنا فى حالات من الجنون الحقيقى أو الإجرام العنيف[٢].

٣ ـ السلوك الاستفزازى[٣] بدوره تطبيق من تطبيقات السلوك المرضى. يقصد به فى أوسع معانيه كل سلوك عدوانى حيث لا يسبقه ما يبرر هذا التعدى هو يفترض حالة من التحدى الدائمة بحيث إن الذات البشرية تندفع فى مواجهة الحقيقة البشرية الأخرى فى سعى للقضاء عليها أو شل حركتها دون أن يصدر من هذه الأخيرة ما يبرر ذلك.

---

(1) BARUK, La psychologie experimentale, 1964, p. 100- 104.

(٢) كولمان، م. س. ذ، ص ١١٦ وما بعدها.

(3) Aggressive behavior.

لاحظ أنه من الممكن ترجمة هذا الاصطلاح كما يفعل البعض بالسلوك العدوانى ولعل هذه الترجمة أكثر تعبيرًا عن المدلول الحرفى، إذا أن كلمة aggression ترجمتها الحرفية هى التعدى أو الافتئات أو كما يعرفه صاحب المورد» هجوم لم يسبقه استفزاز يبرره» . على أننا فضلنا أن نصف ذلك السلوك بأنه استفزازى لتأكيد أن فكرة العدوانية لا يفترض فيها أن تكون فعلية وجسيمة بل يكفى أن تكون قوية أو محدودة بحيث أن يتحقق فى كل حالة لا يوجد فيها توازن بين الحركة الإيجابية من مصدر السلوك العدوانى والمنبه الذى خلق حالة الشعور بالعداوة. ولعل هذا أكثر اقترابًا من المدلول الحقيقى المفهوم. على كل فمن الممكن استخدام كلا الاصطلاحين كمرادفين وهو ما قد فعلناه فى أكثر من موضع واحد فى هذا المؤلف.

انظر فى الموضوع وكذلك مراجعة:

LORENZ, On aggression, 1967, p. 93.

• تعدد أنواع ونماذج السلوك

الخصائص والتقسيمات السابقة تتفاعل الواحدة منها مع الأخرى، بحيث إن السلوك الفردى أو الجماعى أو الجماهيرى من الممكن أن يكون جنسيًا أو سياسيًا أو اقتصاديًا، كما أنه من الممكن أن يكون مرضيًا أو غريزيًا أو استفزازيًا .

ولنضرب بعض الأمثلة:

فالسلوك الجماهيرى مثلاً من الممكن أن يكون جنسيا . والنموذج الواضح المعبر عن ذلك هو هتك العرض الجماهيرى . فى صيف عام ١٩٥٨ خرجت علينا الصحافة الإيطالية بحادثة تبدو غريبة لأول وهلة ولكنها صحيحة أدت إلى توتر العلاقات الدبلوماسية بين إيطاليا والسويد . تتلخص وقائعها فى أن فتاتين من السويد كانتا تقضيان العطلة الصيفية فى بولونيا، مدينة إيطالية مشهورة بجمالها تقع فى منتصف الطريق بين روما وميلانو . وتعودت كلتا الفتاتين أن تقضيا اليوم فى حمام سباحة خاص يتردد عليه أغنياء المنطقة . ويجب أن نتذكر أن هذه المدينة بالذات إحدى قلاع الأرستقراطية الإيطالية . على أن كلا الفتاتين ـ كما أظهر التحقيق ذلك فيما بعد ـ تعودتا كل يوم أن تشجعا اثنين من الشباب ليتوليا المرافقة فى المساء بين الأندية وفى المطاعم الأنيقة(١) . وكانت خطة الفتاتين تتلخص فى كلمتين : من جانب عدم تكرار الدعوة لأكثر من يومين، ومن جانب آخر رفض أى تشجيع للشباب الذى يتطوع بالمرافقة . ولكن الأمر لم يقتصر على هذا الحد، بل كان دائمًا يرتبط باتفاق ضخم . ظل الحال على هذا المنوال حوالى شهر كامل حتى كان يوم الحادث فى منتصف أغسطس . وتحدثنا الصحافة اليومية عن أن ذلك اليوم كانت درجة الحرارة فيه قد ارتفعت إلى مستوى لم تعرفه المدينة من قبل مع رطوبة شديدة تزهق الأنفاس لم تتعودها بولونيا من قبل . فى خلال سباحة إحدى الفتاتين حدث منها أن انزلق ـ لم يثبت التحقيق كيف حدث ذلك ـ أحد أجزاء رداء الاستحمام الذى كان يتكون من قطعتين . هاجمها أحد الحاضرين فحاولت أن تفر منه إلا أنها سقطت على الأرض خلال تلك المحاولة . تجمع حولها

---

(١) قارن بصفة خاصة الصور الواقعية التى يعرضها:

IIAMBLETT, DEVERSON< Generation x, 1964.

الحاضرون وأغلبهم من ذلك الشباب الموتور وأحاطوا بالفتاة فى منتصف حمام السباحة واغتصبت من جانب عدد قدرته الفتاة بأنهم خمسة عشر شخصًا[١] . على أن الظاهرة الغريبة التى ارتبطت بالواقعة أبعد من عملية الاغتصاب ذاتها. فأولاً تم الاغتصاب فى ذلك المكان العام دون أن يحرك أحد من الحاضرين (حيث توجد أسر عديدة كاملة وخدم وحرس) ساكنا للتدخل لحماية الفتاة . والظاهرة الأكثر من هذا خطورة أن الفتاة الأخرى عندما رأت ما حل بزميلتها أسرعت تختبئ فى الحجرات المعدة لتغيير ملابس النساء، فلم يتركها الحشد الذى وصل إلى حالة لا مثيل لها من الهياج والعنف الجماهيرى، بل هاجمها فى داخل ذلك المكان وأخضعها لنفس ما أخضع له زميلتها . ومما روته تلك الفتاة أن النساء اللاتى تصادف وجودهن فى ذلك المكان لم يقتصرن على تشجيع الشباب المهاجم بالأقوال بل وبالأفعال أيضًا وأن من أرشدت الحشد المهاجم إلى الضحية كانت إحدى السيدات الأرستقراطيات التى تصادف وجودها فى ذلك المكان.

مقومات السلوك: تحليل للمتغيرات

لماذا يصير البعض[٢] مدمنًا الخمر لا يستطيع أن ينقطع عنها ليل نهار، والآخر يرفض مجرد وجود الخمر فى منزله بأى صورة كانت ؟ لماذا يصير البعض خارجًا عن القانون متوغلاً فى السلوك الإجرامى والآخر يرفض باقتناع وإيمان أن يرتكب أى فعل من الممكن أن يخدش الحياء العام؟ لماذا ترى شخصًا وقد أضحت السياسة بالنسبة له نوعًا من الحقائق الأصيلة التى تسيطر على وجوده وعلى جميع مظاهر حركته، فهو لا يلبس إلا ذلك الرداء الذى يلبسه قائده المفضل، ولا يضع رباط عنق إلا من ذلك الطراز الذى على صدر زعيمه، وهو إن تحدث فى خلال تناوله لوجبة طعام أو مع أصدقائه

---

(١) انظر نواح أخرى متصلة بالموضوع نفسه من حيث العلاقة بين العامل الجنسى والسلوك الاجتماعى
WAIKER, FLETCHER, Sex and society, 1964, p. 219; COMFORT, Sex in society, 1966, p. 48; CHESSER, sexual behavbiour, 1964, p. 160; LEWINSOHN, A history of sexual customs, 1964, 24.

(٢) كولمان، م. س. ذ، ص١١٦.

فليس لديه من حديث سوى أفكار وآراء معبوده السياسى، ثم آخر تمضى عليه الأيام والأسابيع دون أن يقرأ صحيفة واحدة ودون أن تعنيه السياسة فى كثير أو قليل، بل هو يضطر لأن يذهب يدلى بصوته فى تلك المناسبة التى لا تتكرر إلا كل عدة أعوام مكرها أو خوفًا فقط من العقوبة التى يفرضها القانون على الممتنع عن أداء واجبه الانتخابى ؟

* * *



الفصـــل الرابــع

الرأى العـام والمجتمـع والحيـاة السياسيـة..

ظاهـرة التصـويت الانتخـابى نموذجـا

- تحليل ظاهـرة الرأى العـام باعتبـارها سلـوكا سياسيا والتمييز بين المنبه والاستجابة
- العلاقة بين التصويت الانتخابى والرأى السياسى
- العلاقة بين الواقعة السياسية وظاهرة الرأى العام
- العلاقة بين الرأى العام والسلوك السياسى ومستويات التحليل

• تحليل ظاهرة الرأى العام باعتبارها سلوكا سياسيا والتمييز بين المنبه والاستجابة

إذا قمنا بتحليل الرأى العام كظاهرة سلوك سياسى بالتركيز على عناصر السلوك الثلاثة: « المنبه ـ الجسد ـ الاستجابة»، فلنتصور تطبيقا معينا من تطبيقات الظاهرة فى النموذج التالى: العالم فى حالة قلق كلية وشاملة خلال صيف عام ١٩٣٩م. وذلك مرده التهديدات المتعاقبة والتوترات المتلاحقة وعملية شد الأعصاب بسبب السلوك الاستفزازى الذى ميز السياسة الخارجية لهتلر قائد ألمانيا النازية. فرنسا بالذات تنظر إلى الموقف بعين الخوف والرهبة فهى لا تزال تذكر الحرب العالمية الأولى ثم من قبلها حرب السبعين والهزيمة الساحقة التى ارتبطت بنابليون الثالث. ومختلف طبقات الشعب تخشى حربا حقيقية وتعتقد أنها تستطيع أن تتحصن وراء خط ماجينو. ولكن إلى متى؟ وهذا الشعب الألمانى يزداد توسعا وبالتالى قوة، ويزداد تصميما وبالتالى استعدادا للقتال؟ هذا الموقف كان لا بد وأن يفرض المواجهة:

الآراء تختلف فمن مطالب بالتشدد، إلى مطالب بالتساهل، إلى من ينادى بالتعاون. ديجول فى أقصى التطرف يقابله لافال متطرف آخر وبمعنى مضاد. وفى النهاية إذا بالشعب بأغلبية ساحقة يخرج مطالبا بالوقوف إلى جانب بولندا وهى تدافع باستماته وشجاعة ضد عملية الغزو الألمانية[1]، لو حللنا هذا التطبيق لوجدنا العناصر السلوكية واضحة:

أولاً: هناك المنبه: وهو الموقف العام من التعدى والاستفزاز الذى بلغ أقصاه عندما حدث الغزو النازى لبولندا الصديق التقليدى لفرنسا. هذا الغزو أثبت تصميم هتلر وأثار

---

(١) انظر عرضا موجزا وتاريخيا لتطور الآراء التى فرقت المجتمع الفرنسى فى:

SAUVY, L'opinion publique, 1956, p. 81.

حالة القلق الدفينة التى تستر خلفها الشحنة الوعائية العامة اللاشعورية والتى تدور حول الدفاع عن حق البقاء.

ثانيًا : المجتمع الفرنسى هو الجسد الذى خضع لهذا المنبه.

ثالثا : الرأى العام المطالب بالقتال هو الاستجابة أو رد الفعل لذلك المنبه الذى خضع له الجسد السياسى.

ولكن هل معنى ذلك أن الرأى العام هو مجرد حقيقة سلوكية كأى تطبيق آخر من تطبيقات الظاهرة السلوكية؟

الواقع أن هناك أبعادًا معينة تفرض على الرأى العام مذاقه الخاص حتى لو نظرنا إليه من وجهة التحليل السلوكى:

١ - فهو أولا سلوك يجمع بين الصفة الفردية والصفة الجماعية، بل وسوف نرى فيما بعد أنه أيضا فى بعض الأحيان يصير سلوكًا جماهيريا.

٢ - كذلك فإن المنبه ليس مجرد واقعة وإنما هو الموقف العام المرتبط برد الفعل(١).

٣ - لا يكفى التحليل السلوكى لفهم ظاهرة الرأى العام(٢)، ذلك أن السلوك هو التعبير الخارجى، والرأى العام ليس مجرد تعبير خارجى، وليس أدل على ذلك من أن نقدم نموذج تجريبيًا، فلنتصور الرأى العام المرتبط بموضوع تنظيم النسل: فهذا شخص يرفض تنظيم النسل لأنه متدين، ويرى فى الدعوة إلى التنظيم مخالفة صريحة للتعاليم الدينية. أليست الآية القرآنية صريحة فى أن «المال والبنون زينة الحياة الدنيا» ثم هناك شخص آخر ملحد لا يؤمن بالدين ولا يعنيه كل ما له صلة بالتعاليم الدينية، ولكنه لم يقدر له خلال حياته الزوجية سوى إنجاب الإناث وهو يريد ويتمنى ابنا ذكرًا؛ ولذلك هو يرفض مثل هذه الدعوة، لأن احترامها وقبولها سوف يحرمه من فرصة تحقيق أمله. ثم هناك شخص ثالث لا تعنيه أيضا التعاليم الدينية ولكنه يرفض كل ما له صلة بالنظام السياسى الحاكم فى بلده، وهذه الدعوة جاءت من هذا النظام . إذن فهو يرفض مثل هذه الدعوة، لأنه يرفض مصدرها ولا يقبل كل ما يأتى من ذلك المصدر، ثم

---

(١) ولذلك يسمى بأنه Stimulating situation انظر البيج، م. س. ذ، ص١٧٠ وما بعدها.

(٢) قارن كروتى، م. س. ذ، ص ٤٠٩ وما بعدها.

هناك شخص رابع مصالحه تفرض عليه أن يرفض مثل تلك الدعوة: فلنتصور القابلة، أو الطبيب المولد صاحب مستشفى الولادة، وكيف لا بد أن يقف رافضا مفندا أى دعوة لتنظيم النسل.

تحليل الرأى العام كمجرد ظاهرة سلوكية يمنع من الغوص فى أعماق المبررات وعناصر الموقف الفردى الذى يرتبط بالتعبيرات القولية.

٤ ـ يعد الرأى العام سلوكًا قوليًا[١]، ولنستطيع أن نفهم هذه الذاتية يجب أن نتذكر مختلف مظاهر ردود الفعل إزاء أى موقف. فلنتصور أسرة تجلس حول التليفزيون وفجأة قطع الإرسال ليعلن المذيع بخبر إصابة رئيس الدولة فى حادث قاتل. فهذا رب الأسرة يعلن عن رأيه فى الحادث بتأنٍ وثقة، ثم يواصل قراءة جريدته. أما الزوجة فهى تكتفى بأن تهز كتفيها، على عكس الابن والابنة، الأول يلبس ويسرع بالخروج ليقابل زملاءه، والثانية تبكى حزينة فى صمت.

نستطيع فى هذا النموذج المبسط أن نجد أنفسنا أمام أكثر من نموذج واحد من نماذج رد الفعل: سلبية مطلقة فى الزوجة، وسلوك قولى أو رأى فى موقف الزوج، سلوك فعلى من جانب كل من الابن والفتاة[٢].

• العلاقة بين التصويت الانتخابى والرأى السياسى

ظاهرتان كل منهما تبدو مستقلة عن الأخرى وكل منهما تعبر عن مشكلة تكوين الرأى ومع ذلك فكل منهما ترتبط بالأخرى بل وتتدخل مباشرة فى تشكيلها، والسؤال الذى نطرحه ونريد الإجابة عليه من خلال بعض الأبحاث الميدانية هو كيف تؤثر إحداهما فى الأخرى بحيث تشكل هذه الأخرى، هذا هو الافتراض:

فى حملة انتخابية حيث يدور صراع حول ترشيح شخصين أو أكثر كل منهما ينتمى إلى حزب مخالف أو على الأقل كل منهما قد عبر عن برنامجه السياسى تعبيرا

---

(١) انظر ملاحظاتنا سابقا ص ١٣١ وما بعدها.

(٢) بطبيعة الحال من الممكن تصور السلوك القولى وقد ارتبط بسلوك فعلى أو تحول إلى سلوك فعلى. وسوف نرى نموذجا واضحا لذلك فيما بعد عندما نتناول السلوك الجماهيرى بالتحليل.

مختلفا عن الآخر فإن عملية التفضيل أثناء الإدلاء بالصوت الانتخابى لا بد وأن تتأثر بمتغيرات عديدة من بينها:

أولاً : علاقة الولاء التى تربط المواطن الذى ينتمى إليه.

ثانيًا : اعتبارات التقبل أو الرفض الشخصية أى المرتبطة بشخص المرشح وبمدى شعور المواطن الذى يقدم بعملية التصويت بأن هذا المرشح يصلح لأن يمثله أمام السلطات الحاكمة ومدى تأثير هذه الصلاحية من عدمها فى عملية صنع القرار المرتبط بتفضيله على غيره.

ثالثا: ثم خلف كل ذلك مدى تقبله أى تقبل المواطن الذى يقوم بعلمية التصويت بالآراء المرتبطة بالبرنامج الانتخابى وما يتضمنه من مشاكل أعلن عن تصور حلها بشكل معين من جانب الحزب الذى يحمى المرشح أو من جانب المرشح نفسه.

فى مارس ١٩٥٢ قررت مؤسسة كارنيجى(١) أن تخصص منحة ضخمة لدراسة العوامل والمتغيرات الأساسية التى تحكمت فى عملية التصويت فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٥٢م وكان الهدف الأساسى من البحث هو الكشف عن هذا الاستفهام: إلى أى حد تدخلت المشاكل السياسية وحلولها المقترحة political issues فى حملة الانتخاب الرئاسية، وبعبارة أخرى محاولة التعمق فى العلاقات الذهنية التى تربط الرأى أو الاتجاه الخاص بالمشاكل الجزئية Partisan issues بالتصويت الفعلى، وهى دراسة لم يكن قد قدر لها من قبل أن تتم على هذا النطاق من الدقة والعمق، وإزاء ضخامة البحث وتعدد مستوياته وأبعاده فكان على القائمين بالبحث أن يقوموا ببعض تحديدات تحكيمه. وقد هيأت للباحثين هذه العملية طبيعة الانتخابات وتلك الخصائص الواضحة التى عبرت عنها.. فأول ما يلاحظ على انتخابات عام ١٩٥٢ هو الشريحة غير المعتادة من حيث تضخمها لأولئك المضربين عن الانتخاب، أى أولئك الذين لم

---

(١) انظر موجزًا لهذه الدراسة مع تفصيلات كافية فى:

CAMPBELL, GURIN , MILIER, In American political science review, 1953 , p. 359.

قارن كاتر، م. س. ذ، ص ٦٢٣

قارن أسلوب آخر فى التحليل ولكنه مشابه من حيث جوهره فى دراسة تالية وجعلت موضوعها أيضا انتخابات ١٩٥٢ وكذلك انتخابات ١٩٥٦:

KEY, Public opinion and American democracy , 1961.

يزاولوا حقهم الانتخابى، ثم الملاحظة الثانية وهى الانزلاق الواضح نحو الحزب الجمهورى عقب جيل كامل من التأييد للنظام الديمقراطى، ومن ثم فقد حدد الباحثون بإشراف العالم الأمريكى كيى Key هدفهم الأساسى فى هذا الاستفهام: إلى أى حد ارتبطت هاتان الظاهرتان السابق ذكرهما بطبيعة موقف الأفراد من المشاكل السياسية الجانبية التى طرحتها العملية الانتخابية ذاتها؟

ولذلك فإن محور البحث حدده الباحثون فى السؤالين التاليين:

أولاً : كيف ارتبطت حركة المواطنين بالانتقال من الإيجابية بالتصويت أو من السلبية بعدم التصويت إلى عكس ذلك فى انتخابات ١٩٥٢ بالتساؤلات التى أثارتها الحملة الانتخابية؟

ثانيًا : كيف ارتبطت عملية فقد كتل كاملة من الناخبين فى سلوكها الانتخابى من أحد الأحزاب وانتقالها إلى حزب آخر بالتساؤلات السابقة الذكر؟

(أ) الذى يعنينا على وجه الخصوص بهذا الشأن هو السؤال التالى:

كيف استطاع الباحثون تغطية موضوع تحديد الأسئلة والتساؤلات المختلفة التى ارتبطت بها آراء حددت أو أثرت فى السلوك الانتخابى؟ يقرر الباحثون أنهم استطاعوا أن يكتشفوا بصفة أساسية ستة موضوعات جعلوا منها محور التحليل وهى جميعها تتصف بصفات أساسية:

أولا: إن هذه التساؤلات تتضمن خلافات واضحة بين مواقف الحزبين المتصارعين.

ثانيًا : إن الخلاف بين الحزبين بخصوص هذه المشاكل هو خلاف غير مؤقت وإنما هو خلاف ممتد من حيث الزمان.

ثالثًا : إن هذا الخلاف له أبعاد أيديولوچية.

رابعًا : إن الخلاف كان موضع نقاش مستمر ودائم أثناء الحملة الانتخابية بحيث أوضح ارتباطه ببرنامج كل من الحزبين المتنافسين.

جمع المعلومات أخذ الصورة التالية: عينة ممثلة مجموعة وحداتها ٢٠٢١ حالة تم سؤالها فى أكتوبر وقبل إجراء عملية الانتخابات. ثم من بينهم وفى شهر نوڤمبر تم سؤال المرة الثانية ١٦١٤ حالة جميعهم من بين من مثلوا فى أكتوبر وكان ذلك عقب

فترة وجيزة من إجراء الانتخابات[1] . المعلومات التى تقدمها فى هذا التحليل جميعها مصدرها تلك الحالات التى سئلت مرتين: قبل وبعد الانتخابات الرئاسية. الدلالة التى نستطيع أن نصل إليها من خلال تحليل الجدول المرفق رقم ١ هو أنه حول التساؤلات الست المرتطبة بآراء الناخبين نجد فارقًا واضحا بين الناخبين الديمقراطيين والناخبين الجمهوريين، ودون دخول فى تفاصيل الأرقام فإننا توصلنا بعد التحليل إلى الدلالات التالية:

أولاً : فالتأييد للموقف الديمقراطى من بين الناخبين الذين أدلوا بصوتهم للحزب الديمقراطى لم ينزل عن ٣٢٪ وارتفع ليصل فى بعض الأحيان إلى ٦٠٪ وذلك فى اللحظة نفسها التى نجد فيها التأييد للموقف الديمقراطى من بين الناخب الذى قدم صوته للحزب الجمهورى وصل فى بعض الأحيان إلى ٩٠٪ ولم يصل فى أى موضوع من موضوعات المناقشة إلى أكثر من ٣٨٪.

ثانيًا : كذلك نلاحظ أن المسافة فى الخلف بين الموقفين تقرب فى السياسة الخارجية وذلك سببه واضح حيث إن حدود الصراع الفكرى بين الحزبين وسياسة الحزبين أقل وضوحا منها بالنسبة للسياسة الداخلية[2]، ولذلك لو نظرنا إلى موقف الناخبين من الموضوعين الأول والثانى نجد أنه إزاء ٣٣+٣٢ فى الموقف الديمقراطى لن يتجاوز التعبير عن الموقف نفسه من بين الناخبين المؤيدين للحزب الديمقراطى. فمن بين أبناء هذا الحزب ليس هناك أكثر من ٥+١٢ بينما نجد المعارضين من بين أبناء الحزب الجمهورى يرتفعون إلى ٣١+٣٦ أى بنسبة ١ إلى ٤.

(ب) هذه الدلالة تزداد تأكيدًا لو انتقلنا إلى خطوة أخرى فى تحليل نتائج هذه الدراسة الميدانية. ذلك أن الباحثين لم يكتفوا بسؤال الناخب عن عملية التصويت

---

(١) كاتر، م. س. ذ، ص ٦٢٥.

(٢) قارن الخلاصة والتحليل الوارد فى:

WOLFINGER, Readings in asmerican political behavior, 1970. p. 330.

انظر دراسة أكثر تفصيلا لانتخابات ١٩٤٨ رغم أنها جعلت ميدانها قاصرا على جزء محدد إقليميا من المجتمع الأمريكى:

BERELSON, LAZARSFELD, Mc PHEE, Voting: a study of opinion formation in a presidential campaign, 1955.

الخاص بعام ١٩٥٢ بل أضافوا إلى ذلك جميع المعلومات عن انتخابات ١٩٤٨ وبهذا استطاعوا أن يعزلوا الناخبين إلى خمسة مجموعات مستقلة كل منها لها خصائص سلوكية مختلفة:

أولاً : بالنسبة للناخب المعتاد فقد استطاع الباحثون أن يفصلوا بين مجموعتين:

١ ـ الناخب المعتاد الديمقراطى أى ذلك الذى قدم صوته للمرشح الديمقراطى سواء فى الانتخابات الأولى أم فى الحملة الثانية. هذه المجموعة سوف نطلق عليهم: د د (المجموعة: ٣٦٢ حالة)

٢ ـ الناخب المعتاد الجمهورى ويقابل نفس المجموعة السابقة مع الثبات فى اتجاه الحزب الآخر: ج ج (المجموعة: ٣٨٥ حالة).

ثانيًا : بالنسبة للناخب الجديد أى تلك الفئة التى لم تتقدم إلى الانتخابات إلا فقط عام ١٩٥٢ سواء لأنها لم تكن قد بلغت السن اللازم لمزاولة الحق الانتخابى أو لأنها لم ترغب لسبب أو لآخر فى تلك المزاولة.

أيضا هنا نستطيع أن نميز بين مجموعتين:

٣ ـ ديمقراطى جديد لم يستخدم هذا الحق إلا فقط عام ١٩٥٢ ونرمز لهم: ن د (العدد ١٠٤ حالة).

٤ ـ ويقابلهم فى الطرف الآخر عدد آخر يحمل الخصائص نفسها ولكنه قد صوت للحزب الجمهورى، ن ج (العدد ١٢٥ حالة).

ثالثًا : ثم نأتى عقب ذلك لكتلة المتجولين[١]. النتائج المعلنة عن هذا البحث تقدم لنا بهذا الشكل معلومات دقيقة عن مجموعة خاصة:

٥ ـ الديمقراطيون الذين تحولوا إلى الحزب الجمهورى، أى أولئك الذين صوتوا فى عام ١٩٤٨ دفاعا عن المرشح الديمقراطى ولكنهم فى انتخابات ١٩٥٢ انتقلوا إلى الموقف المعارض. ونستطيع أن نعبر عن هذه الفئة بالرمز د ج (عدد الحالات ١٦٥ حالة).

---

(1) The switching voters.

قبل أن ننتقل إلى تحليل البيانات الخاصة بهذه الفئات الخمس[١] والتى سوف نجد فيها تأكيدًا للدلالة التى وصلنا إليها من وجود علاقة ارتباط بين الرأى السياسى والتصويت الانتخابى، فإن الأبحاث السابق ذكرها أثبتت أن الناخبين الجدد يتفقون فى خصائصهم من حيث الموقف العام، أى السلوك الانتخابى، مع باقى أجزاء المجتمع الناخب. وبعبارة أخرى إننا لو تصورنا الناخبين ينقسمون إلى طبقتين: إحداهما طبقة من أدلى بصوته فى كلا التصويتين، والأخرى تلك التى لم تدل بصوتها سوى فى التصويت الثانى، فإننا نلحظ أنه لا يوجد فارق ملموس بين الطبقتين وبالتالى بين أى من الطبقات والمجتمع القومى[٢]. ويستنتج من هذا المحللون بأن هذا يعنى أن الناخبين لم يخضعوا لأى عملية تنشيط بخصوص إحدى مشاكل الساعة المعبر عنها فى رأى سياسى خلال حملة الانتخاب الثانية وذلك بقصد إحداث عملية تمزق وحمل ذلك الرأى السياسى المخالف على دفع الناخب إلى تغيير سلوكه الانتخابى[٣].

لنستطيع أن نكتشف العلاقة الحقيقية فى داخل هذه المجموعات بين ما أسميناه بالرأى السياسى (أى موقف الناخب من المشاكل الست التى طرحناها) والسلوك الانتخابى (أى إدلاء الصوت تأييدًا للحزب الديمقراطى أو الحزب الجمهورى) فعلينا أن نقارن بين الفئات الأربع الأخرى.

---

(١) قارن نموذج آخر التحليل فى التقاليد الفرنسية حول دراسة عملية التصويت الانتخابى وكذلك عملية التصويت المرتبطة بالاستفتاء بخصوص العمليات المختلفة التى سبقت مباشرة وصاحبت وصول ديجول إلى الحكم وعلى وجه التحديد: انتخابات ٢ يناير ١٩٥٦ أولا ثم استفتاء سبتمبر ١٩٥٨ وانتخابات نوفمبر من نفس العام، انظر فى التفصيل:

DUVERGER, GOGUEL, TOUCHAR, Les electons du 2 janvier 1956, 1957 , TOUCHAR, L'etablissement de la cinquieme Republique: le referndum de September et les elections de November 1958 , 1960.

(٢) انظر كاتر، م. س. ذ، ص ٦٢٨ وما بعدها.

(٣) لاحظ أن الرموز تعبر عن المفاهيم التالية:

د = ديمقراطى Democatic

ج = جمهورى Republican

ن = جديد New (voter)

الملاحظات التى تسمح بها تلك البيانات عديدة:

أولاً : فأول ما يبرز واضحا من مراجعة ومقارنة الفئات الأربع نلحظ بشكل واضح تقارب صريح بين ن د، دد أى بين أولئك الذين صوتوا للحزب الديمقراطى على عكس أولئك الذين صوتوا للحزب الجمهورى فيما بينهم أى فى العلاقة بين ج ج، ن ج(١).

ثانيًا : كذلك نلحظ أن ن ج أقل متابعة للرأى السياسى المعبر عن الحزب الجمهورى من الفئة الأخرى الأكثر سنا والتى عبرنا عنها بالرموز ج ج. فهى أى الفئة الأولى أقل معارضة من الثانية السياسة والنشاط الاجتماعى، وكذلك نجد الوضع ونفس الخصائص بالنسبة لقانون نافت هارتلى، وكلاهما يمثل المشاكل الحقيقية المرتبطة بالأوضاع الداخلية. فمؤيدو الحزب الديمقراطى من بين أنصار المرشح الجمهورى نجد أنهم يكادون يكونون ضعف عدد من اشترك فى كلا التصويتين لو قورن هؤلاء بأولئك الجدد أى الشباب. بالنسبة للموضوع الأول هم ٢٩ إلى ١٥ والثانى ١٣ إلى ٧ والدلالة نفسها نستطيع أن نجدها من خلال تحليل موقف المعارضة دائما من الحزب الديمقراطى فهم يتخفون بالنسبة لطائفة الشباب: ٢٢ إلى ٣٩ من جانب ثم ٢٤ إلى ٤٤ من جانب آخر بالترتيب السابق.

ثالثا: على أن أهم ما نلاحظه هو تاكيد العلاقة السابقة اكتشافها من اضطراد الارتباط بين السلوك الانتخابى والرأى السياسى وعلى جميع المتسويات وفى جميع الفئات.

هذا ويجب أن نضيف بأن العلاقة الرقمية بالنسبة بين المؤيدين للرأى الديمقراطى والمعارضين للرأى السياسى فى كل شريحة من الشرائح الأربع دلالة على ذلك الذى أسميناه «دلالة المشايعة» وهى تزيد من تأكيد إيضاح هذه العلاقة. فهى دائما بالموجب بالنسبة للتصويت الديمقراطى ولا يستثنى من ذلك سوى حالة واحدة تكاد تكون عديمة الدلالة حيث المشايعة قدمت ـ ١ على العكس من ذلك فهى دائما سالبة فى المعسكر الآخر عدا حالتين. وتزداد هذه الدلالة وضوحا لو جمعنا الفئات بحيث ضممنا الفئتين الأولى والثانية فى شريحة والثالثة والرابعة فى شريحة، فإذا بها جميعها موجبة فى التصويت الديمقراطى وهى جميعها سالبة فى التصويت الجمهورى.

---

(١) وهو ما عبر عنه المحللون باصطلاح: Idex of partisanship

(جـ) دراسة أخرى جانبية لموقف تلك الفئة الحاسمة التى تركناها جانبا وهى التى تمثل أنصار المرشح الديمقراطى الذين تحولوا عقب ذلك إلى المرشح الجمهورى، أو بعبارة أخرى أولئك الذين صوتوا مع أيزنهاور فى انتخابات ١٩٥٢ بينما صوتوا مع ترومان فى انتخابات ١٩٤٨. هذه الفئة تبرز بشكل واضح حقيقة العلاقة الارتباطية بين الرأى السياسى والتصويت الانتخابى، وخصوصا لو جعلنا مصدر الدلالة عملية مقارنة بين هذا الموقف والمواقف الأخرى المضطردة وغير المتلونة، بمعنى أنها إما مواقف ج ج أو د د[١].

والخلاصة أنه كما سبق ورأينا أن هناك علاقة واضحة بين الرأى والسلوك، فكذلك فإن الرأى العام هو بدوره ظاهرة سلوكية[٢]. وإذا كان تحليل هذه الحقيقة لا يسمح به التقديم العام للعلوم السلوكية، فإن هذا لا يمنع من أننا نستطيع أن نؤكد على حقيقة مزدوجة:

(أ) أن العلاقة بين الرأى والسلوك ذات أبعاد متعددة تعيد إلى الذهن ما سبق وذكرناه من أن إحدى خصائص الظاهرة السلوكية هو التدرج التصاعدى. كذلك فإن الرأى يعكس نفس الخصائص سواء فى العلاقة بين مختلف التعبيرات القولية أو فى العلاقة بين التعبيرات القولية والتعبيرات الفعلية. وهذا يثير بدوره مشكلة العلاقة بين الواقع والرأى.

(ب) أن تحليل الرأى العام على أنه ظاهرة سلوكية يسمح بفهم أكثر دقة وأكثر شمولا لظاهرة الرأى العام، ليس فقط من حيث تكوينها بل وكذلك من حيث تقلباتها كظاهرة جماعية. العلاقة بين الرأى السياسى والتصويت الانتخابى فى حالة المنافسة الحزبية المرتبطة ببرنامج واضح لهذه الحقيقة.

من بين النماذج الأخرى التى تبرز كيف استطاعت النظرية السلوكية أن تفيد الدراسات العلمية لظاهرة الرأى العام، يجب أن نسوق اثنين آخرين: **أولهما:** العلاقة

---

(١) نفس المرجع السابق ذكره، ص ٦٣٠ ـ ٦٣٢.

(٢) انظر على وجه الخصوص من علماء علم النفس الذين يجعلون من هذه الناحية المنطلق الأساسى فى تحليل علم النفس الاجتماعى:

YOUNG, Handbook of social psychology, 1969, p. 330.

بين الواقعة وتطور الظاهرة، **وثانيهما:** مدى تأثير ظاهرة القيادة على اتجاهات وتغيرات مسالك الرأى العام.

فلنتابع فى تحليل موجز النموذج الأول تاركين الآخر إلى موضعه من دراسة ظاهرة القيادة.

• المدرسة السلوكية وتحليل العلاقة بين الواقعة السياسية وظاهرة الرأى العام

السؤال الذى نطرحه ونريد أن نقدم إجابة عليه هو التالى: كيف تؤثر الوقائع على تكوين وتطور ظاهرة الرأى العام؟

هذا السؤال ما كان يمكن أن تثيره سوى المدرسة السلوكية، ذلك أننا وقد جعلنا محور التحليل لظاهرة الرأى العام هو تلك العلاقة الثلاثية أى م - ج - أ وبعبارة أخرى واقعة تحدث تحريكا داخليا للجسد فإذا بهذه الحركة تنطلق فى شكل طاقة لتخلق رد الفعل الذى يصير فى هذه الحالة رأيا عامًا(١). على العكس لو نظرنا إلى الرأى العام على أنه فقط حقيقة نفسية لكان معنى ذلك أن الواقعة تصير مجرد عنصر من عناصر الخبرة التى تنصب فى داخلها المقومات الذاتية والتى منها تنبع القدرة الفردية على التعبير عن وجهة نظر محددة بخصوص المشكلة.

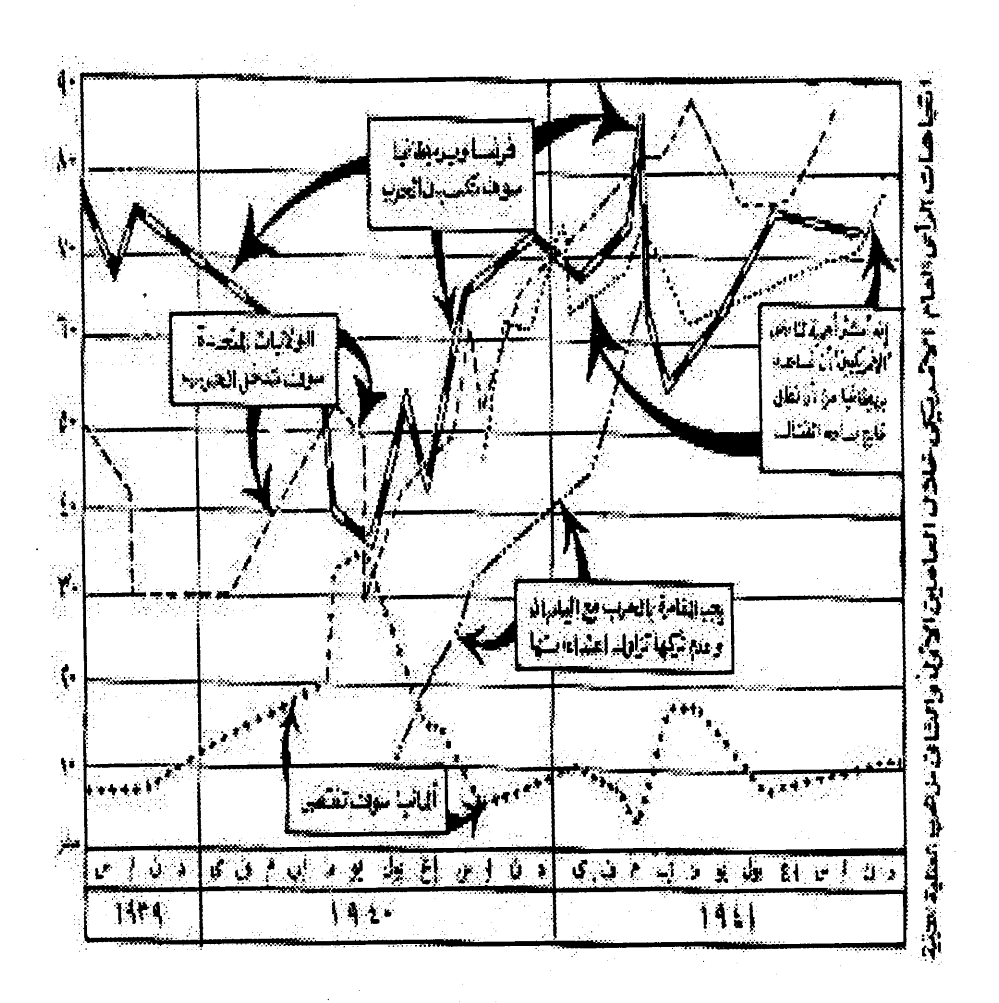
لنستطيع أن نفهم وظيفة الواقعة إزاء ظاهرة الرأى العام فلنبدأ بمتابعة تطور الرأى العام الأمريكى خلال العامين الأولين من الحرب العالمية الثانية حيث تبرز واضحة مدى علاقة تكوين وتطور ظاهرة الرأى بالوقائع الخارجية التى فرضتها أحداث الصراع العالمى، وهى أحداث ليست فقط خارجة عن المجتمع الأمريكى، بل إن أغلبها لم يرتبط حتى مكانيا بالمواطن الأمريكى العادى(٢).

---

(١) يونج، م.س.ذ، ص ٣٥٠ وما بعدها.

(٢) انظر تحليلا وافيا للظاهرة من مختلف أبعادها فى:
LIPSET. LAZARSFELD, ALLEN , LINZ, The psychology of voting: an analysis of political behavior, in LINDZEY, Handbook, cit vol. II, p. 1124.

فلنلقى أولا نظرة على تطور الرأى العام الأمريكى
كما هو واضح من الرسم البيانى التالى:



بعض وقائع معينة تفصح بوضوح عن مدى تأثيرها فى حركة الرأى العام. فخلال الأشهر الأولى للحرب فإن الرأى العام الأمريكى كان مقتنعا بالنصر النهائى لكل من فرنسا وبريطانيا. اقترب من ٨٠٪ فى الأشهر الأولى من الصراع. ولكنه راح يتدهور تدريجيا حتى وصل إلى حوالى ٣٠٪ فى شهر يوليو من عام ١٩٤٠ وكان هذا فى نفسها أعقاب النجاح المخيف الذى أحرزته القوات الألمانية فى غرب أوروبا . فى تلك الفترة نفسها ارتفع إيمان الرأى العام الأمريكى من حيث إمكانية انتصار ألمانيا إلى أكبر نسبة عرفها وهى حوالى ٣٥٪. ولكن هذا الموقف عاد يتغير مع رباطة جأش بريطانيا وثباتها وعدم استسلامها إزاء محاولات التدمير النازية، حتى أنه فى أوائل عام ١٩٤١ وصل إلى حوالى ٨٥٪، فإذا انتقلنا إلى مشكلة دخول الولايات المتحدة الحرب فإننا نلحظ أكثر من ظاهرة واحدة تثبت مدى الارتباط بين الواقعة والرأى من جانب ثم من جانب آخر مدى الارتباط الداخلى بين مختلف الآراء السياسية. فنجد أولا أن الرأى العام الأمريكى سار فى حركة هبوط مستمر تعبيرا عن تأكيد العزلة بحيث إن أولئك الذين كانوا يؤيدون الدخول فى الحرب عند بداية الصراع والذين كانوا يمثلون أكثر من ٥٠٪ بدءوا يتقلصون تدريجيا حتى يونيو ١٩٤٠ حيث اقتربوا من ٣٠٪ ومنذ ذلك التاريخ بدأت نسبة التأييد ترتفع فى ثبات حتى وصلت بدورها إلى حوالى ٨٥٪ فى أواخر مايو عام ١٩٤١ وكان ذلك فى فترة أضحى واضحا فيها أن الصراع بين ألمانيا وروسيا أصبح أمرًا لا مفر منه، وأن الحرب أضحت مسألة أسابيع أو أشهر وليس أكثر، على أن الظاهرة الأخرى الملفتة للنظر وهى الترابط بين هذا الموقف ورأيين آخرين: أحدهما عن ضرورة مساعدة بريطانيا مساعدة جدية وأن هذا أكثر أهمية من عدم الانغماس فى القتال. ثم الرأى الآخر المرتبط بضرورة المواجهة العسكرية مع اليابان. إذ نلاحظ الآراء الثلاثة تسير باضطراد وفى نفس الاتجاه مع فوارق ضيقة لا تغير من حقيقة الاتجاه وإن غيرت من قوته الكمية(١) يبدو هذا واضحا بصفة خاصة فى العلاقة بين الرأى الخاص بدخول الولايات المتحدة والرأى الذى يفرض ضرورة المغامرة مع اليابان. فهذا الآخر فى يوليه ١٩٤٠ لا يمثل سوى ١٠٪ ترتفع هذه النسبة فى أبريل ١٩٤١ إلى ٧٠٪ أى بزيادة ٦٠٪ كذلك الرأى الأول الخاص بدخول الولايات المتحدة القتال فهو بدوره يرتفع من ٣٥٪ فى يونيه ١٩٤٠ إلى ٨٥٪ فى أبريل ١٩٤١ أى بزيادة ٥٠٪.

(١) انظر مع بعض الفوارق فى دلالة التحليل، يونج، م.س.ذ، ص٣٥١.

السؤال الذى نثيره هو: كيف تؤثر الواقعة فى توجيه الرأى العام؟ يميز العالم الأمريكى المشهور يونج بين نواح سبع لهذه العلاقة:

أولاً : الواقعة تؤثر فى الموقف الاجتماعى والاقتصادى للفرد

أحدثت الأزمة الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٣٠ تغييرا فى أبعاد عديدة من حيث الدخل والقدرة المادية .... إلخ، وكذلك فإن أى ثورة لا بد وأن تحدث بدورها آثارها كما لو حدث وغيرت فى نظام الملكية، مثل هذه التغيرات لا بد وأن تحدث تفاعلاتها ولو بطريقة غير مباشرة.

ثانيًا : كذلك فإن للواقعة آثارها فى نظام القيم الفردى(١)

فقانون تافت هارتلى الذى سبق ورأيناه يتردد ويثور بخصوص الرأى السياسى خلال انتخابات ١٩٥٢ يعنى تنقلا واضحا من سياسة الليبرالية التقليدية إلى سياسة أخرى أقرت بالتدخل الحكومى. كذلك فإن الانغماس فى السياسة الخارجية يعنى بدوره خروجًا عن العزلة وبالتالى تغييرًا واضحًا فى نظام القيم السياسية.

ثالثا: بعض الوقائع قد تدعو إلى إعادة التقييم للظروف المحيطة بالموقف

فالمحاكمات المشهورة والمرتبطة بعمليات التطهير العنيفة والدورية التى عرفت عن روسيا منذ عام ١٩٣٠ كان لا بد وأن تحدث آثارها من حيث تصور أو تقبل وبالتالى تقييم النظام الشيوعى.

رابعًا : الواقعة قد تساعد فى تغيير المفاهيم الفردية حول وسائل تحقيق أهداف معينة

ولو عدنا إلى التحليل السابق فإننا نلاحظ كيف أن سقوط فرنسا أدى إلى زيادة الإيمان بضرورة الدخول فى القتال، بمعنى أن مجرد المساعدة المادية والمعنوية ليس فيها الكفاية لتحقيق أهداف الأمن القومى الأمريكى (٢). ويكفى إلقاء نظرة سريعة على الفترة ما بين مايو وأكتوبر ١٩٤٠ وكيف تطور الرأى العام الأمريكى نحو الدخول فى

---

(1)Individual's value system.

(٢) انظر نموذجًا آخر، نفس المرجع السابق ذكره، ص٣٥٢.

الحرب. فى شهر يونيه لم يكن يؤمن بانتصار فرنسا وبريطانيا سوى ٣٥٪ فى نفس الشهر لم يكن يؤيد الدخول فى الحرب سوى ٢٥٪ ومع ذلك فلم يمض على ذلك سوى شهرين حتى ارتفعت نسبة المؤيدين للاشتراك فى القتال رغم الهزيمة إلى ٦٠٪.

خامسا: الواقعة قد تكون مصدرًا لتغيير فى المعلومات أى العملية الإخبارية التى تكون الوعاء الذاتى لتكوين الرأى

بعبارة أخرى فإن تقديم معلومات جديدة بمناسبة واقعة معينة تكشف عن أحد أبعاد الوجود المرتبط بالرأى قد يترتب عليه تغيير جوهرى فى النماذج المكتسبة والمرتبطة بذلك الوجود، بل قد يترتب عليه هدم كلى لتلك النماذج. ومن هذا القبيل نستطيع أن نسوق العمل الفدائى وكيف أثر فى تغيير بل وتحطيم النموذج المكتسب فى الرأى العام الغربى عن أن الأرض الفلسطينية لم تضم شعبا ولا قوما يستطيع أن ينتسب إلى تلك الأرض[1].

---

(١) على القارئ أن يلاحظ أن السلوك السياسى يضم ويحتوى الكثير من الميادين والحقول المرتبطة بعلاقة المواطن بالسلطة، ويكفى أن نتذكر أن العالم الأمريكى لانى Lane يميز بين ستة ميادين:

أولاً: السلوك الانتخابى electoral

ثانيا: السلوك التشريعى legislative

ثالثا: السلوك الإدارى administrative

رابعًا: السلوك القضائى والقانون Judicial and legal

خامسًا: السلوك الدولى International

سادسًا: السلوك الاندماجى integrative

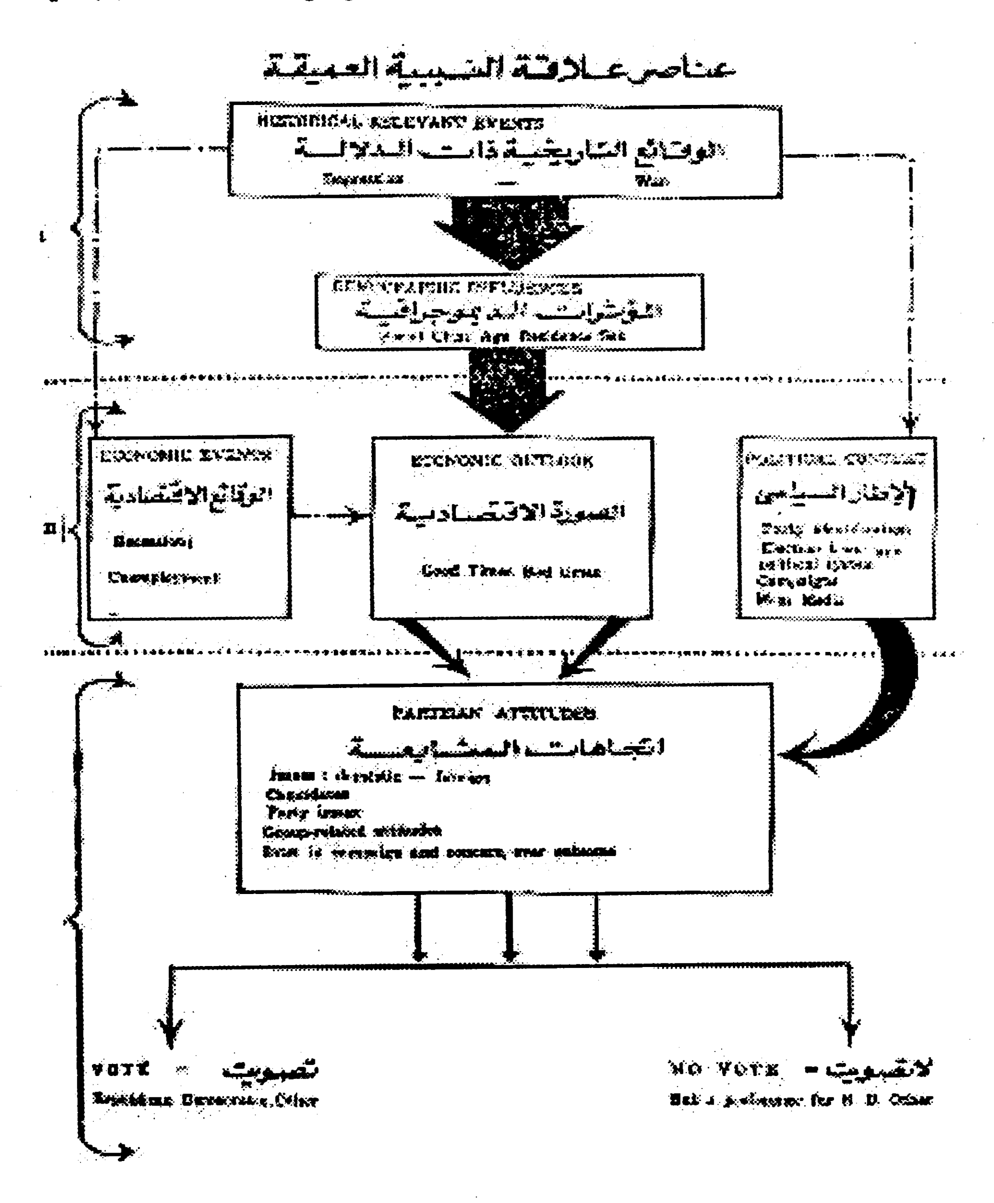
وإذا كان الفقه قد درج على الاهتمام فقط بالنموذج الأول فمرد ذلك إلى أن ما كتب عن ذلك النموذج هو أكثر ضخامة من كل ما كتب عن النماذج الأخرى. وقد بدأت الأعوام الأخيرة تسجل اهتماما واضحا بالنماذج الخمسة التالية. رغم ذلك فنحن لا يعنينا هنا سوى النموذج الأول، لأنه هو وحده المرتبط بظاهرة الرأى العام فى مدلولها الحقيقى.

انظر ملاحظات سيرز فى:

SEARS. Political behavior, in LINDZEY ARONSON, The handbook of social psychology , vol. V, 1969 , p. 41 , LANE , political science and psychology, in KOCH, Psychology ,: a study of a science, vol. VI, 1963, p. 583

سـادسًـا : تؤدى الواقـعـة فى بعض الأحـيان إلى عـمليـة تكتـيل وتحـريك بحـيث تسمح للرأى العام الباطن بأن يندفع فيعبر عن نفسه فى صورة واضحة وصريحة.

ولعل خـير مـثل يعبـر عن هذه الحـقـيقـة حـوادث يونيـه١٩٦٧. فـهى دفـعت فـريقـا واضحًا من الرأى العـام الغربى لتأييد الوجود الإسرائيلى فى المنطقة، كذلك فإنها هيأت



للرأى العام العربى التعبير الصريح عن الخطر الإسرائيلى على مستقبل المنطقة، نموذج آخر من الواقع المصرى يرتبط بالمحاكمات الشهيرة عام ١٩٦٨ والتى أدت إلى الإضرابات وما أعقبها من إعلان بيان مارس.

سابعًا : تؤثر الواقعة فى الرأى العام من حيث إنها تعطى الفرد أساسًا كافيًا للتبرير المنطقى للرأى

نموذج لذلك نجده فى الأحزاب بالنسبة لأولئك الذين يهاجمون الحركات العالمية وخصوصًا عندما يرتبط الإضراب باضطراب واضح فى المرافق العامة، كذلك نموذج آخر فى نشر الفضائح المنسوبة إلى الممثلين والممثلات حيث تصير مبررا للحملات الأخلاقية ضد تلك الأوساط.

الواقعة تؤثر فى تكوين وتوجيه الرأى العام، على أن هذا لا يعنى أن هذا التأثير يعنى التفسير المنطقى للواقعة، إن الواقعة يجب أن تستوعب فى العالم الذى ينتمى إليه المواطن، ومن ثم يجب فى تحديد تأثيرها ومداه معرفة ليس فقط اللحظة التى تثور فيها الواقعة بل وكيف تصور وتقدم للمواطن، ومن هنا تبرز بشكل واضح حقيقة مزدوجة، من جانب أهمية الإعلام الجماهيرى حيث إنه هو وسيلة نقل الخبر وتصوره للمواطن العادى بالنسبة للواقعة، ومن جانب آخر إمكانية اختلاق الواقعة أو التلاعب بها كأداة من أدوات العمل الدعائى.

ولعل هذا يفسر ما بدأ يتحدث عنه العلماء باسم « الحرب الإعلامية» التى لا تعدو أن تكون عملية تخزين للمعلومات الصحيحة ثم إطلاقها فى اللحظة المناسبة بحيث تصلح لخلق رأى عام معين صديق أو عدو(١).

العلاقة بين الرأى العام والسلوك السياسى ومستويات التحليل

فى عام ١٩٥٩ طلب من جميع المستجدين فى جامعة كاليفورنيا فى السبعة أقسام الذين تتكون منهم تلك الجامعة تأدية امتحان فى اللغة الإنجليزية سمى امتحان

---

(1) MINOR, The information war, 1970 , p. 12.

«أ» الغاية منه تحديد ما إذا كان الطالب يصلح لأن يقيد فى الدراسة العادية مباشرة أو أن عليه أن يقضى عامًا لتقوية معلوماته فى اللغة الإنجليزية فى مايو ١٩٥٩.

وجه إلى الطلبة السؤال التالى: ما هى المخاطر على الحياة الديمقراطية من وجود تنظيم قومى للأمن كسلاح المخابرات الفيدرالى[١] الذى يعمل بسرية ودون إمكانية إخضاعه للنقد العام؟

ورغم أن أيا من الطلبة الذين تعين عليهم اجتياز هذا الامتحان لم يعترض على السؤال، فسرعان ما بدأت تظهر أوجه النقد. فى فبراير ١٩٦٠ أرسل رئيس لجنة الدفاع عن المصالح المحلية ببركلى تلغرافا إلى حاكم المقاطعة يصف فيه هذا السؤال بأنه دعاية صريحة وواضحة مقصودة تخضع لأهداف شيوعية وتسعى للتأثير العقيدى على الشباب المبتدئ فى الجامعة. ثم عمل تحقيق سئل فيه واضع الامتحان فأجاب الأستاذ المسئول بأن هذا السؤال كان قد تم اختياره ليؤدى وظيفة «صدمة القيم» Shock value بمعنى أن يدفع الطالب لأن يكتب مدافعا عن قيمه الديمقراطية بحماس أكبر من المعتاد.

وسرعان ما تدخل آخرون فى المناقشة، وفى آخر فبراير اتخذ مديرو جامعة كاليفورنيا وعقب دراسة دقيقة الموضوع قرارا بالاعتذار لسلاح المخابرات الفيدرالى وكذلك اتخذ القرار باستبعاد السؤال المذكور من الاختبار، وفى ٢٩ فبراير أرسل» «أدجار دوفر»» مدير السلاح الفيدرالى للمخابرات خطابا إلى جريدة «ديلى كاليفورنيان» معلنا عن دهشته من هذا السؤال الخاطئ والذى ما كان يمكن إلا أن يقود إلى سوء فهم الحقيقة. فى ٤ مارس خرجت نفس الجريدة بافتتاحية لطالب يتهم فيها مديرى الجامعة بارتكابهم خطأ واضحا بالاعتذار وواصفا السلاح المذكور بأنه « بقرة مقدسة» والآخرون بأنهم رجعيون. بعد عدة أيام عادت نفس الجريدة لتنشر مقالا لأحد الطلبة تتهم فيه ذلك السلاح بأنه صورة جديدة لنظام الجستابو النازى[٢].

---

(1) F.B.I. = Federal Bureau of Investigation.

انظر فى دراسة موجزة تفصيل وظائف هذه الهيئة فى:

LONDON, The making of foreingn policy, 1965, p. 112.

(٢) التفاصيل منقولة عن:

DREYER, ROSENBAUM, Political opinion and electorl behavior: essays and studies, 1967 , p. 2-4.

هذا الحادث يسوقه علماء الرأى العام كدلالة على أكثر من ظاهرة واحدة. فهناك الصراع أولا بين اتجاهين من اتجاهات الرأى العام حول موضوعين كل منهما مستقل عن الآخر رغم ارتباط كل منهما بالآخر: أولهما يتعلق بقيمة ووظيفة سلاح المخابرات المركزى. وثانيهما حول صلاحية هذا الموضوع للمناقشة العامة. ثم هناك ثالثا العلاقة بين الرأى والسلوك: فالفرق بينهما لم يقتصر أيا منهما على التعبير عن رأيه بل سرعان ما حوله إلى حركة عبرت عن نفسها بمظاهر سلوكية واضحة. لجنة الدفاع ترسل تلغرافا إلى الحاكم، الحاكم يطلب إجراء تحقيق، ومديرو الجامعة يقدمون اعتذارا. من جانب آخر الطلبة يكتبون مقالات ويهاجمون فيها نفس السلاح المذكور موضع المناقشة[١].

كل هذا يثير أكثر من مشكلة من الناحية الفقهية: ما هى العلاقة بين الرأى والسلوك السياسى؟

سبق أن رأينا أن هناك علاقة، وأن هذه العلاقة علاقة ارتباطية بمعنى أنه لا شك فى وجود تأثير وتأثر بين الرأى السياسى والسلوك الانتخابى. ولكن هل هذه العلاقة قاصرة فقط على السلوك الانتخابى أم أنها تتعدى ذلك إلى أى سلوك مرتبط بموضوع الرأى؟ لا تعنينا هنا الإجابة على موضوع الاستفهام بقدر أهمية وضع الأصول المنهاجية لتحليل هذه العلاقة.

أهمية ذلك أن عملية جمع المعلومات فى أى حالة مرتبطة بهذه الدراسة تفرض إطارا فكريا واضحا ومحددا لبناء أداة جمع المعلومات، والإطار الفكرى بعبارة أخرى يسمح بتحديد تنوع وطبيعة الأسئلة التى يجب أن تدور حولها عملية جمع المعلومات. وآخر إطار استطاعت الدراسات الميدانية أن تقدمه الآن هو ذلك الذى قام بتأصيله مركز أبحاث الرأى العام فى جامعة ميتشجان عقب دراسة الحملة الانتخابية لعام ١٩٥٢ ثم الحملة الانتخابية لعام ١٩٥٦ والذى أطلق عليه «علاقة السببية القُمعية» [٢].

الإطار الفكرى العام لتحليل علاقة السببية القُمعية يدور حول مفهومين: أولهما أن فهم الرأى والسلوك لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحليل متتال للمتغيرات الأساسية.

---

(١) انظر المراجع الواردة فى الهامش رقم ٥ ص ٧ من المرجع السابق ذكره.

(2) Funnel of causality

بمعنى أن الرأى والسلوك ينبعان من مجموعة من المتغيرات التى من الممكن أن تميزها إلى مجموعات أربع: تاريخية، ونظامية، واجتماعية، ونفسية. هذه المتغيرات تختلف درجاتها من حيث التأثير. وكما يلحظ القارئ فى شكل رقم ١١ فإن تلك المتغيرات المرتبطة بالإطار السياسى أو بالآراء المتعلقة بالنواحى السياسية تؤثر تأثيرا مباشرا فى السلوك الانتخابى سواء بمعنى التصويت من عدمه أو تفضيل مرشح من عدمه. ولكن هناك متغيرات أخرى أكثر بعدًا فى الحقيقة الاجتماعية، وتمتد إلى خلفية أكثر عمقا فى المقومات السلوكية تؤثر بدورها من خلال تلك السابقة وهى الوقائع التاريخية، النواحى الديموجرافية كالخصائص الاجتماعية، ثم المتغيرات النظامية بما فى ذلك النظم الانتخابية(١).

وبعبارة أخرى هناك مستويات متعددة لعلاقات الارتباط بالتأثير والتأثر فى كل من الرأى والسلوك.

ولكن إذا كان من السهل التمييز بين مجموعات المتغيرات واعتبار كل مجموعة مقدمة لمجموعة أخرى تمثل خلفية أكثر عمقا وأكثر اتساعا، فإن تفسير كيف يتم ربط كل من المتغيرات بالأخرى خلال فترة زمنية معينة فى حاجة إلى نموذج أكثر من ذلك - الذى قدمناه فى شكل رقم ١١ - دقة وتحليلاً، الباحثون السابق ذكرهم جعلوا أساسا تحليلهم الرأى يدور حول الافتراض الآتى: إن الرأى السياسى يتحدد بعملية تساؤل مزدوجة من جانب التفاعل بين مختلف المتغيرات التى تنصب فى لحظة معينة من مراحل الخبرة الفردية والذاتية. ثم من جانب آخر كيف يستطيع الفرد أن يحدد الموقف الذى يسمح له بأن يحدد بدوره - ولو لا شعوريا - تلك المتغيرات التى يمكن أن توصف بأنها ذات دلالة بالنسبة له فى تلك اللحظة.

وهكذا نعود مرة ثانية إلى الواقعة وتأثيرها فى عملية صنع الرأى على المستوى الفردى. يقول علماء جامعة ميتشجان بهذا الخصوص: «نحن نفترض بأن أكثر الوقائع أو الشروط التى تؤثر مباشرة فى السلوك يحدث إدراك لها بطريقة أو بأخرى من

---

(١) يجب أن نفهم هذه الملاحظات على أنها بقصد مجرد بناء افتراضى للدراسة وليست محاولة لتفسير الظاهرة. أو كما يقول أصحاب هذه المدرسة: a working model انظر المرجع السابق ذكره، ص ٩ هامش ٧.

جانب الفرد فى مرحلة سابقة على السلوك المحدد، وأن السلوك ما هو إلا رد فعل لهذا الإدراك» . فواقعة أن شخصا مثلا فقد عمله فى أعقاب أزمة اقتصادية لا يمكن أن تصير هامة فى تفسير سلوكه إلا إذا كان هو ذاته قد شعر بها كأحد متغيرات الحركة[١].

ولكن كيف تتم عملية الإدراك وبصفة خاصة بالنسبة للرأى السياسى ؟

بطبيعة الحال القواعد العامة التى تثيرها ظاهرة الإدراك قابلة للتطبيع. على أن علماء جامعة ميتشجان يقفون أمام أداتين بالنسبة للرأى السياسى ويضفون عليهما أهمية خاصة. الأولى وهى ظاهرة الاتصال السياسى، والثانية ويمكن ترجمتها بكلمة عملية الامتصاص السياسى[٢]. الأولى تتم من خلال أدوات الاتصال التقليدية أى الجماهيرية والشخصية. أما الثانية فيقصد بها إعطاء واقعة معينة أو حدث معين طابع سياسى واعتباره ذا دلالة واضحة كنتيجة للنظرة الذاتية لذلك الحدث أو لتلك الواقعة. هذه القواعد قابلة التطبيق أيضا على أى رأى آخر حتى ولو كان غير سياسى. وهى جميعها تنبع من هذه الحقيقة، وهى أن ظاهرة الرأى هى من حيث تكون فإنها تخضع لعملية تطور معينة متتابعة الحلقات.

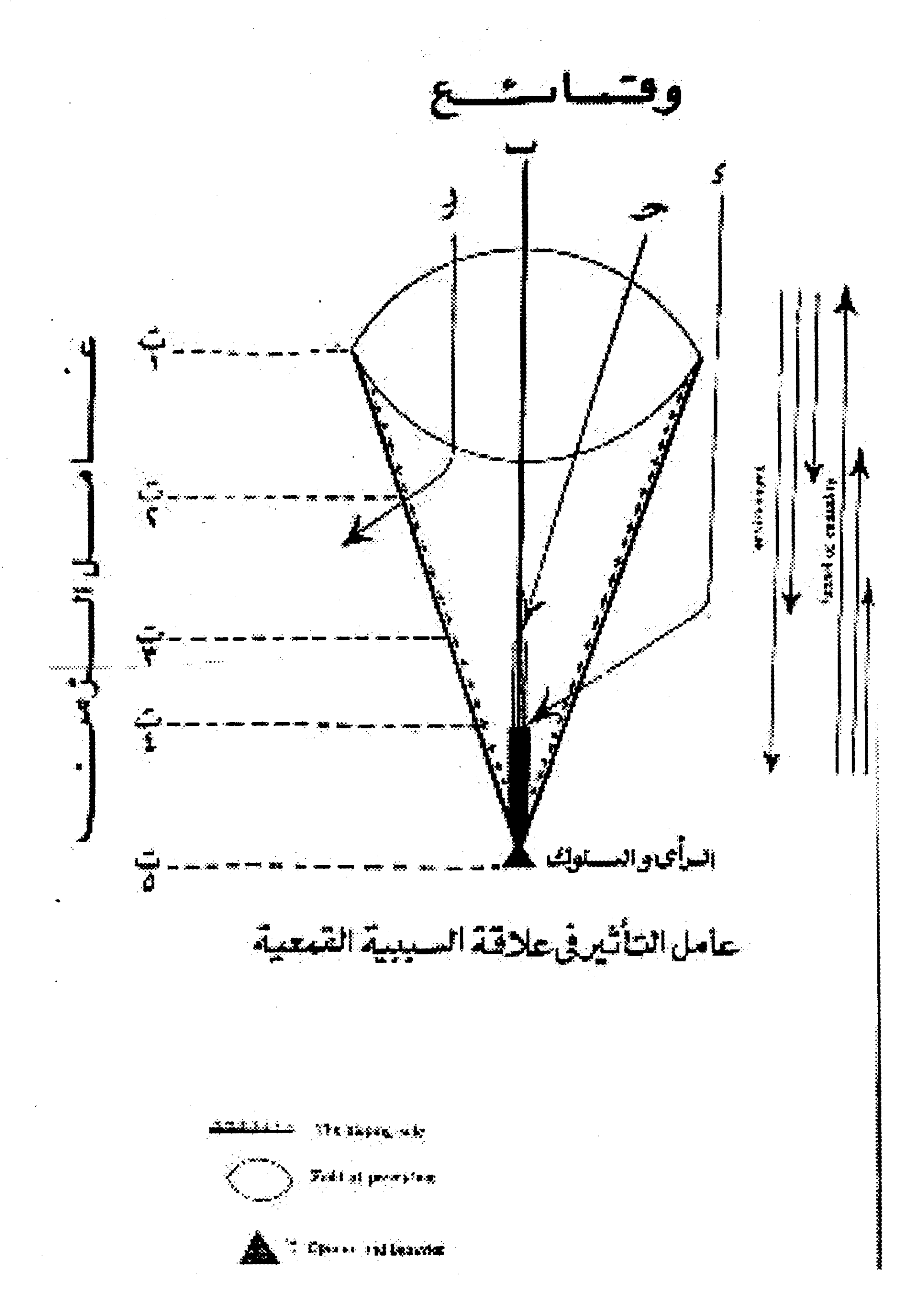
الشكل التالى يبرز هذه الحقيقة بطريقة مبسطة[٣].

---

(١) أورده نفس المرجع السابق ذكره، ص ٨.

(٢) political translation المقطع الأول يعنى حرفيا الترجمة، ولكن كلمة الامتصاص هنا تصير أكثر تعبيرا حيث إن العملية المتعلقة بإعطاء الطابع السياسى لما هو ليس بسياسى قد تكون لا شعورية وغير منطقية. انظر نفس المرجع السابق ذكره، ص ١٠.

(٣) يجب أن يلاحظ القارئ أن أسلوب التحليل يمكن أن يأخذ الصورة العكسية، وفى تلك اللحظة نستطيع أن نطلق عليه أسلوب التحليل بطريقة الضواحى par les environs وهو لا يعدو المنهاجية نفسها على أن نبدأ من الخلفية العامة لنصل إلى الجزئية المتقدمة فى عملية التطور. وهذا واضح فى الشكل رقم ١٢، ونفس المفهوم أكثر وضوحا من حيث التطبيق بالنسبة لإطار التحليل الموضح فى الشكل رقم ١١.



عامل التأثير في علاقة السببية التمعية

ففى ذلك الشكل نجد كيف أن مجموعة معينة من الوقائع تستطيع أن تؤثر فى نطاق الإدراك الفردى. هذه الوقائع هى: أ، ب، ج، د. أما القمع فهو حدود تقبل هذه الوقائع تبعا لعامل الزمن، وهو المتغير الآخر الجانبى الذى عبرنا عنه بأرقام متتالية تبعا لاختلاف كل لحظة من لحظات الإدراك. وهكذا فإنه فى اللحظة الأولى ولتكن ت ١ فإن الوقائع أ، ب، ج تصير ذات دلالة فى عملية الإدراك. ولكن فى اللحظة ت٢ تصير فقط ب، ج ذات دلالة، فإذا وصلنا إلى اللحظة ت٣ نجد أنه رغم أن ب، ج، قد استطاعت أن تتفاعل لتعبر عن نفسها فى رأى أو سلوك فى ت٥، ولكن فى خلال فترة سابقة على التعبير عن الرأى والسلوك ولاحقة لعملية التفاعل بين ب، ج نجد واقعة رابعة «د» ضحت بدورها ذاتية وانطلقت فى دائرة الإدراك لتصير متغيرا جديدا يتحكم فى الحركة.

كل هذا يوضح ويبرز نتائج معينة:

أولاً: ما سبق وذكرناه من أن ظاهرة الرأى هى عملية تطور يجب أن تخضع لتحليل زمنى معين من حيث التتابع فى المراحل، وهو ما سوف نراه فيما بعد.

ثانيا: كيف يجب أن نربط بين المتغيرات المختلفة التى تتحكم فى عملية صنع الرأى على المستوى الفردى، وموضع هذا هو نظرية الرأى العام.

ثالثا: أن تحليل الرأى والسلوك يجب أن يفرض حساسية معينة فى معالجة مختلفة، القوى الاجتماعية والذاتية المركبة والتى تستتر خلف كل فرد وكل مواطن فى حركته المعبرة عن الطاقة الداخلية.

كل هذا ما كان يمكن أن نصل إليه لولا النظرة السلوكية للحركة البشرية[١]

(١) عرض كامل المصادر يجده القارئ فى دربير، م.س.ذ، ص ١٢-١٣، سيرز، م.س.ذ، ص ٤٤٣ - ٤٥٨.



الفصــل الخامس

الرأى العام والممارسة السياسية للسلطة
التطور الصياغى للقرار السياسى نموذجًا

- وظيفة الرأى العام فى البناء الصياغى للقرار السياسى
- التمييز بين النظم السياسية من حيث علاقتها بالمثل السياسى الأعلى
- طبيعة القرار السياسى وأنواع النظم السياسية
- الممارسة السياسية للنظم ووظيفة الرأى العام فى تحديد صياغة القرار السياسى



• وظيفة الرأى العام فى البناء الصياغى للقرار السياسى

تحديد وظيفة الرأى العام فى البناء الصياغى للقرار السياسى لم تجد حتى الآن تأصيلاً نظريًا كاملاً ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن فكرة الرأى العام ذاتها لا تزال غير واضحة على الأقل لدى علماء القانون، كذلك علماء السياسة يميلون إلى الربط المطلق بين نظرية الرأى العام والنظرية الديمقراطية، ولعل هذا مظهر من مظاهر الخلط بين القانون الدستورى وعلم السياسة. فنحن نعلم أن نظرية القانون الدستورى ولدت وترعرعت فى ظل الثورة الفرنسية وخلال ما أعقبها من أحداث. على أن علم السياسة فى نظريته المعاصرة وهو يدرس الظاهرة فى ذاتها ـ سواء فى تطوراتها الإيجابية أو فى تطوراتها السلبية ـ لا يستطيع أن يتجاهل نظرية الرأى العام، بل ويستحيل عليه أن ينظر إليها مرتبطة فقط بالنظرية الديمقراطية فى معناها الكلاسيكى للسلطة الشعبية.

وهكذا بدأت نظرية الرأى العام تخرج من حدود النظرية الشكلية للسيادة لتنساب فى حقيقة ديناميكية للسلطة محددة نواحى جديدة للعلاقة بين القوى العقلية التى تسود الجماعة السياسية، وموضحة كيف أن السلطة أساسًا هى طاقة اجتماعية، أو بعبارة أخرى تعبير عن قوى اجتماعية معينة، وسواء كانت هذه السلطة مخولة للفرد أو للطبقة، فإن ذلك الذى يملك السلطة إن لم يستند ويعبر عن طاقة اجتماعية معينة، فإنه لا بد وأن يفقد تلك السلطة.

مما لا شك فيه أن السلطة تظل محتفظة بمعناها الأصيل، وهو الحق فى الأمر والتوجيه، على أنها بهذا المعنى تعبر فقط عن وضع شكلى: هى تفرض نظامًا تصاعديًا للوصول إلى إحدى درجاته يعطى المواطن حقوقًا معينة، تعنى إمكانيات تخول لهذا المواطن الحق فى الأمر والتوجيه وإلزام الآخرين فى حدود ونطاق ذلك الحق بالخضوع واحترام ذلك الأمر. على أن هذا المعنى تعيبه شكلية وجمود لا تقبله النظرية السياسية: هو يبنى تفسيره للسلطة على وجود ظاهرة قانونية قد تحددت فيها أوضاع من الحقوق والواجبات بلغت من التحجر مبلغًا يجعل من هذه الأوضاع طبقات متسلسلة

متتابعة، وهذا التفسير يخالف الواقع، ويخالف واقع الحياة كما هى وكما نراها ونلمسها، أخذًا وعطاء، ارتفاعًا وهبوطًا، ولذلك فهذا التفسير الجامد الشكلى للسلطة يجب أن يقترن به تفسير آخر واقعى لتلك الظاهرة: ظاهرة السلطة، فالسلطة هى حق، ولكن هذا الحق يعبر أيضًا عن طاقة معينة، وهو يسير فعلاً في حدود ومدى ذلك التعبير، فصاحب الحق فى التوجيه والأمر يجب أن يملك كفاءة معينة تسمح له ليس فقط بأن يعبر عن تلك السلطة، بل وبأن يستعمل تلك السلطة استعمالاً يمكنها من البقاء والاستمرار، صفتان لازمتان حتى تكون السلطة حقيقة متداخلة فى النظام الاجتماعى والسياسى، ونظرية الرأى العام ليست إلا تعبيرًا عن تلك الحقيقة.

• التمييز بين النظم السياسية من حيث علاقتها بالمثل السياسى الأعلى

حول التمييز بين أنواع النظم السياسية من حيث علاقتها بالمثل السياسى الأعلى لنستطيع أن نفهم إلى أى حد يتدخل الرأى العام فى تحديد التطور الصياغى للقرار السياسى، يجب أن نبدأ فنحدد وضع القرار السياسى فى النظام القائم فى الجماعة بأكمله. وهذا يقودنا إلى ملاحظة النقص الخطير الذى تعانيه النظريات القانونية التى حاولت أن تميز بين أنواع النظم السياسية استنادًا إلى حقائق بعيدة الصلة عن الناحية الوظيفية، وبصفة خاصة متجاهلة كلية العلاقة بين النظام السياسى كحقيقة إكراهية، والقرار السياسى كمظهر لتلك الحقيقة. ولكن ما هو النظام السياسى؟

فى كل جماعة سياسية توجد مجموعة من العادات، والتقاليد، والقواعد خاصة بطريقة الوصول إلى الحكم، وما يتبع ذلك من الحق فى إصدار القرارات العامة، على أنه كلما تقدمت الجماعة وتطورت نحو الكمال، فإن الضمير الاجتماعى يشعر بضرورة تحديد - بطريقة وضعية ودائمة لا إبهام فيها - تلك المجموعة من القواعد التى تنظم النشاط السياسى، هذه المجموعة عندما ينظر إليها كوحدة توصف بأنها نظام سياسى.

مما لا شك فيه أن كلمة «نظام سياسى» كلمة غامضة، ويكفى للتأكيد من ذلك ما نلاحظه من أن هذه الكلمة تستعمل فى كثير من الأحيان كمرادف لكلمة «الدولة» أو لكلمة «الحكومة» وذلك مرده إلى تلك الفكرة القديمة التى كانت ترى فى النظام السياسى وسيلة من وسائل استخدام السلطة من جانب، وأن نجاح النظام السياسى يتحدد

بالتوازن بين السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية من جانب آخر، والحقيقة السياسية المعاصرة على العكس من ذلك تؤكد أن كلا هذين المبدأين لم تعد له أى أهمية، فالنظام السياسى ليس وسيلة من وسائل استخدام السلطة، أو بعبارة أدق إن استخدام السلطة هو أحد عناصر النظام السياسى الذى لا ينفى وجود عناصر أخرى إلى جوارها، كذلك التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لم يعد هو العنصر الوحيد الذى يتحدد به نجاح النظام السياسى من عدمه.

النظام السياسى بهذا المعنى لم يعد إطارا شكليا مجردا، وإنما هو مجموعة من الأسس الوظيفية التى تحدد التسيير الفعلى للجماعة لتحقيق المثل الأعلى الذى تسعى إليه الجماعة السياسية، والتى تحدد على أساسه العلاقة بين السلطة السياسية صاحبة الحق فى التوجيه، وعضو الجماعة الذى يتعين عليه أن يخضع لقرارها السياسى.

وهكذا نجد أن طبيعة تكوين القرار السياسى هو معيار التفرقة بين أنواع النظم السياسية، فما هو القرار السياسى؟ وما هى أنواع النظم السياسية؟

• طبيعة القرار السياسى وأنواع النظم السياسية

تقوم النظرية التقليدية على أساس التمييز بين عناصر ثلاثة فى تحديد أنواع النظم السياسية: مصادر النظام السياسى، والغاية من النظام السياسى، وأخيرًا طريقة استخدام السلطة الحاكمة، كل من هذه المعايير الثلاثة يحدد صورًا متعددة للنظام السياسى، فمن حيث مصادر النظام السياسى، بمعنى تحديد مصدر السيادة فى النظام السياسى.

منذ أرسطو ميز علماء السياسة بين الحكومة « الفردية »وحكومة « الأقلية» وحكومة «الجماعة»، ومن حيث الهدف فالنظرية التقليدية تميز أساسًا بين صورتين من صور النظم السياسية: الأولى وتسميها بالنظام « الفردى» والثانية وتوصف بالنظام «الاجتماعى»، **الأول** حيث تتخذ الدولة موقفًا سلبيًا بحتًا ، على عكس الصورة **الثانية** حيث تتدخل لتمكن الفرد من استخدام حقوقه السياسية بطريقة فعلية بأن تسمح له بالوصول إلى حد أدنى من المستوى الاقتصادى، وعدم التبعية الاجتماعية بحيث يستطيع أن يستخدم تلك الحقوق السياسية، وأخيرًا نجد التمييز بين النظم السياسية من حيث طريقة استخدام السلطة، وهنا نجد أنفسنا أمام صور ثلاث: القيصرية، والديمقراطية المباشرة والنظام النيابى. وهذا الأخير بدوره ينقسم إلى أنواع ثلاثة: الحكومة البرلمانية، والحكومة الرئاسية، أخيرًا حكومة الجمعية.

على أن هذا التقسيم للنظم السياسية لم تعد الحقيقة السياسية المعاصرة تقبله بأى وضع من الأوضاع، ذلك أن هذا التقسيم كان يعبر عن حقيقة عرفتها الجماعة السياسية خلال القرن التاسع عشر، ولم تعد تعرفها الجماعة التى نعيش فيها اليوم، فجميع النظم السياسة اليوم ترفض المبدأ الفردى ولا تدافع إلا عن الفكرة الاجتماعية للحكم، وجميع النظم السياسية لا تقبل فكرة الفصل المطلق بين السلطات، هذا فضلاً عن أنه لم يعد من الممكن تصور صورة الحكم الفردى التى عرفتها الجماعات القديمة، والواقع أن مرد ذلك إلى الإطار القانونى الذى ظل سائدًا فى الفقه الدستورى والذى لا يزال رجال القانون العام بصفة عامة يتبعونه لم يعد يستطيع أن يعبر عن الحقيقة السياسية التى نشاهدها اليوم، وليس أدل على صحة ذلك من أن الوسائل الديمقراطية للحكم كالانتخاب مثلاً والاستفتاء تعرفها اليوم جميع الأنظمة السياسية، وقد زاد من ذلك تسلل حقائق جديدة لم تكن تعرفها النظم السياسية حتى نهاية القرن الماضى، كفكرة التخطيط مثلاً، وفكرة الوعى الاجتماعى، وهذا ما يعبر عنه علماء السياسة بأننا نشاهد اليوم انفجارًا (wechatement) للإطارات التقليدية للظاهرة السياسية.

إزاء ذلك تقدم النظرية السياسية المعاصرة تقسيمًا جديدًا للنظم أساسه أن هذه النظم تعبر من حيث حقيقتها عن خصائص كلية تعكس حقيقة اقتصادية يمكن توزيعها طبقًا لتبولوجية معينة Typolotie بحيث يمكن القول بأن كل نظام سياسى إنما هو وليد صورة اجتماعية أو وجود سياسى له خصائصه المميزة: Type de Structure

والواقع أن أول ما يلاحظ على النظم السياسية المعاصرة هو الاتجاه إلى الخلط بين جميع هذه المعايير، أو بعبارة أدق إلى الجمع بينها بحيث يستحيل الاقتصار على معيار واحد، أو بعبارة أخرى أن جميع هذه المعايير من حيث أصل السلطة، والغاية من النظام السياسى، وطريقة استخدام السلطة تتجمع فى جميع النظم السياسية المعاصرة، كذلك فإن الناحية المثالية أو ناحية الكفاح العقائدى هى التى أضحت تسيطر على جميع عناصر النظام السياسى. ويكفى أن نتصور مثلاً نظامًا كالإنجليزى وآخر كالسوفييتى وثالث كالأمريكى، يستند كل من هذه النظم على فكرة «التمثيل السياسى»، وكل منها تلجأ إلى فكرة الانتخاب لإشراك المواطن فى توجيه أمور الجماعة، ومع ذلك فلا يمكن جمع جميع هذه النظم الثلاثة فى إطار واحد.

ولذلك نجد النظرية السياسية تتجه إلى التمييز بين النظم السياسة استنادًا إلى المثل السياسى الأعلى الذى يقود النظام السياسى، وهكذا يميز الفقيه الفرنسى بوردو بين صور أربع: النظام الأوتوقراطى، ثم نظام الديمقراطية المحكومة، ونظام الديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة، ونظام الديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المقفلة.

الصورة الأولى: تعبر عن الجماعات المتخلفة اقتصاديًا والتى تسعى إلى التطوير السريع حيث يستند النظام السياسى إلى رضاء ضمنى من جانب الشعب يتمثل فى جماعة قوية قليلة بعددها ولكنها تمثل القوة الديناميكية (الحية النامية) فى المجتمع التى تسعى لتحقيق المثل الأعلى الذى يسود تلك الجماعة.

الصورة الثانية: الديمقراطية المحكومة تعبر على العكس عن مجموعة من الصور التى عرفتها أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر، وهى تقوم فى مجموعها على أساس علاقة وثيقة بين صياغة دستورية معينة وبين فكرة قانونية محددة: فالحرية التى هى أساس النظام الديمقراطى تعنى أمرين: أحدهما أن كل مواطن بوصفه كذلك من حقه أن يشترك فى حكم الجماعة عن طريق التصويت الدورى، وثانيهما أنه طالما تركت الجماعة لكل فرد نطاقًا معينًا يستطيع فى حدوده أن يتصرف كيفما شاء دون رقيب ودون أن تتدخل الدولة فى حريته هذه بأى وجه، تحقق المثل الديمقراطى الأعلى الذى تسعى إليه الجماعة. فى هذه الصورة من صور النظم السياسية، بمجرد أن ينتهى الفرد من اختيار ممثليه تنقطع صلته بالسلطة الحاكمة، وهو بعبارة أخرى يراقب ولكنه لم يحكم.

الصورة الثالثة: من صور النظم السياسية كما تقترحها النظرية المعاصرة هى تلك التى تسميها بالديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة، أو الديمقراطية الإيجابية، هذه الصورة هى وليدة التطور المعاصر للديمقراطية المحكومة فى غرب أوروبا: هى ديمقراطية مكافحة بمعنى أنها تسعى إلى تطوير المجتمع المعاصر من ناحيته المثالية، على أساس قانون العدد أى تحقيق مصالح أكبر عدد ممكن من الأفراد، على أن ما يميزها عن الصورة التالية هى أن الوصول فيها إلى السلطة إنما يستند فقط إلى رضاء الشعب الصريح المتجدد المقترن ببرنامج سياسى معين، وهكذا نجد أن السلطة الشعبية ليست واحدة فى كلا النظامين: الديمقراطية المحكومة والديمقراطية الإيجابية هى

تختلف سواء من حيث مصدرها، أو من حيث طريقة التعبير عنها، وأخيرًا من حيث طبيعتها. فمصدرها فى الديمقراطية الحاكمة هو الشعب الحقيقى وليس جزءًا من الشعب يضفى عليه النظام السياسى بطريقة تحكمية صفة التمثيل السياسى، وطريقة التعبير عن الديمقراطية الحاكمة هى مباشرة إرادة الشعب الحقيقية وليست القرارات التى تناقش أو تعد بمعرفة الهيئات الحكومية التى تزعم أنها تتحدث باسم الشعب، فالديمقراطية الحاكمة إذن هى من حيث طبيعتها عودة إلى الديمقراطية اليونانية وإن اختلفت الوسائل، أو بعبارة أدق وإن اختلفت الصورة السياسية التى عن طريقها يتحقق المثل السياسى الأعلى.

ولكن كيف نميز بين الديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة والأخرى ذات السلطة المقفلة؟ الأولى الإيجابية والثانية السلبية؟ الأولى فى الواقع هى وليدة التطور المعاصر للديمقراطية المحكومة، فى حين أن الثانية هى وليدة ثورة كاملة على الأوضاع الدستورية السابقة، ووضع نظام سياسى جديد لا صلة له بالماضى. ونتيجة لهذا نجد أن كلاً منهما يقوم على أساس مثالى مختلف من حيث مدى انسياب الحقيقة الديمقراطية فى النظام السياسى، صحيح أن كليهما يحاول تحقيق السيادة الشعبية، وتوجيه المجتمع نحو صورة سياسية تحمى مصالح الجماعة، لا مصالح فرد واحد، أو قسم معين من الجماعة السياسية، إلا أن الديمقراطية الإيجابية (أو الغربية) تفتح أبواب الوصول إلى السلطة لكل فريق من الجماعة يود أن يدافع عن فكرة معينة لحماية مصالح الجماعة، ويصل إلى فرض مذهبه السياسى أو طريقته لتحقيق المثل الأعلى السياسى من يجد قبولاً أكثر لدى الهيئة الناخبة، أى ذلك الذى يستطيع أن يقنع أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب الحقيقى بوجاهة برنامجه ووسائل تحقيقه، ومن ثم تتفرع نتائج معينة: أن البرنامج السياسى لا يتحدد بطريقة نهائية مطلقة إذ هو قابل دائمًا للتغير والتطور، والأقلية صوتها مسموع حتى وإن لم تستطع أن تفرض مذهبها أو غايتها على الأغلبية، وأخيرًا فالجهاز السياسى ليس هو الجهاز الإدارى، إذ الأول قد يتغير تبعًا لتغير البرنامج السياسى الذى يجب أن تسعى الجماعة لتحقيقه فى حين أن الثانى يمثل الناحية المستقرة فى النظام الحكومى التى يجب أن يحافظ عليها بصفة دائمة لتمنع من حدوث اضطراب فى جهاز الدولة.

والديمقراطية السلبية هى وليدة الثورات أو الانقلابات الفجائية التى أدت إلى الإطاحة بالنظام البورجوازى، وهدفها السياسى محدد وجامد لا يقبل التغيير ولا المناقشة: القضاء على الطبقة، وإقامة مجتمع عمالى تختفى فيه الطبقات: هى صورة من صور الديمقراطية المكافحة، المفروض أنها تسعى إلى مصلحة أكبر عدد من أفراد الشعب، على أن الوصول لا يتم إلا عن طريق هيئة معينة بحيث يختلط الجهاز السياسى بالجهاز الإدارى.

هذه الصورة - وهى ليست إلا الديمقراطية الشيوعية - تقوم على أساس أن النظام السياسى قد تحدد هدفه بشكل كامل، وأن الجماعة فى وضعها الحاضر إنما تسعى لتحقيق ذلك الهدف بكل قواها دون إمكان أى مراجعة لهذا البرنامج لا من حيث طبيعته، ولا من حيث مداه، ومن ثم تتحدد نتائج معينة: فالبرنامج السياسى لا يمكن تغييره ولا مناقشته، والأقلية لا تستطيع أن تناقش برنامج الأغلبية إن لم نقل بأنها لا وجود لها، وكذلك فالجهاز السياسى يختلط بالجهاز الإدارى، ليس فقط من حيث كليهما يشترك اشتراكًا مباشرًا فى صياغة القرار السياسى، بل وأيضًا من حيث إن الجهاز الإدارى يجب أن يتولاه أولئك الذين يؤمنون بنفس العقيدة السياسية التى يؤمن بها رجال الجهاز السياسى Powion

ولكن هل هذا التقسيم خال من العيوب؟

لو تتبعنا التحليل الموضوعى لهذه الأنواع الأربعة من النظم السياسية لوجدنا أنه يقوم على مخالفة خطيرة: فهو يجعل أساس التقسيم حقائق متحجرة دون أن يحاول الربط بينها بمنطق تطورى أو ديناميكى معين، ومن جهة أخرى لو حللنا هذه الصور لوجدنا أنها تنتهى بالتداخل بحيث يستحيل التمييز بينها: فالديمقراطية المحكومة أولاً يجب استبعادها، إذ هى تعبير عن حقيقة تاريخية وقد اختفت كلية اليوم، وفترة ازدهار المبدأ الفردى الذى يعبر عنه بفترة قوة النظام الرأسمالى، وهى بهذا المعنى تستتر تاريخيًا وراء جميع الصور الثلاث الأخرى ويتعين استبعادها من هذا التقسيم الرباعى إذا كانت غايتنا من التقسيم هى تقديم تبولوجية واقعية.

فلو اقتصرنا على الصور الثلاث الأخرى لوجدنا أنها بدورها تنحصر فى صورتين: الأولى الإيجابية، والأخرى السلبية، والواقع أن ما نسميه بالنظام الأوتوقراطى يجب أن

ينساق إلى نطاق الديمقراطية السلبية حيث إن من طبيعته بدوره يسعى إلى تحقيق صورة معينة من الديمقراطية، أساسها مصلحة أكبر عدد من الشعب، وإن كانت طريقة الحكم فيه جامدة أو مقفلة لا تختلف عن أسلوب الحكم الذى تعرفه الديمقراطيات الأخرى السلبية إلا فى تفاصيل المذهب السياسى الأعلى: حيث إن هذه الأجهزة تتضمن ثورة على الطبقة البورجوازية، أما الأولى فهى تعنى ثورة على الطبقة الحاكمة المغتصبة دون أن يعنيها أن تكون تلك الطبقة المغتصبة بورجوازية أم غير بورجوازية، وطنية أم أجنبية، وإن كانت فى أغلب الأحيان تجمع بين جميع هذه الصفات.

وهذا يقودنا إلى أن التمييز الحقيقى بين النظم السياسية يجب أن يكون من حيث علاقة الجماهير والقوى الشعبية بتحديد وصياغة القرار السياسى، أو بعبارة أخرى من حيث مدى تأثير الرأى العام فى الصياغة القرارية للأمر السياسى.

فلنعرض لوجهة نظرنا بشىء من التفصيل.

أنواع النظم السياسية من حيث علاقة القرار السياسى بالرأى العام

بداية ما هو القرار السياسى؟

الواقع أن فهمنا لمعنى القرار السياسى يجب أن يستند إلى تحديد واضح لمعنى الديناميكية السياسية، فالجماعة السياسية ليست مجرد إطار شكلى، وإنما هى حياة متدفقة تستتر خلف ذلك الإطار، وتضمها وتحصرها مجموعة النظم التى يتكون منها ذلك الإطار، والقرار السياسى ليس إلا صورة من صور التوفيق بين تلك القوى المتعارضة المصطدمة بعضها بالبعض الآخر.

ومعنى ذلك؟

أولا: إن القرار السياسى يفترض نوعًا أو صورة من عدم التوازن الوظيفى dese-quilibre يدفع الزعيم السياسى لأن يتخذ تصرفًا معينًا (تنظيم النسل، وضع خلطة اقتصادية، إعلان حالة الحرب..).

ثانيًا: يتجه القرار من حيث طبيعته إلى تحقيق نوع من التوفيق بين القوى المتصارعة فى الميزان.

ثالثًا: يتوقف نجاح القرار السياسى على مدى تجنبه لما نسميه بالتوتر بين القوى السياسية.

فالتطور السياسى ليس إلا حقيقة ديناميكية تنبعث من مقومات معينة مردها من جانب: العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ومن جانب آخر المثل الأعلى الذى يحوط بالجماعة ويدفعها فى تطوراتها، وهى بهذا المعنى تخضع لقانونين: قانون الحركة La loi du mouvement الذى يفسر تشبيه المجتمع السياسى بالجسد الإنسانى، وقانون الترسيب La loi de la sedenterite وهو الذى بدوره يفسر العلاقة بين القوى السياسية.

والقرار السياسى فى معناه الحقيقى ليس إلا حلقة وصل للتقابل بين تلك القوى السياسية، ومظهر من مظاهر التفاعل بين القوى لمنع الترسيب فى المجتمع السياسى.

كيف إذن يتحدد القرار السياسى؟ أى كيف تتبلور القوى السياسية فى شكل قرار سياسى معبر عن التقاء تلك القوى حول تصرف معين ساعيًا لإحداث نوع من التوفيق متجنبًا بقدر الإمكان أى صورة من صور التوتر؟

هنا نجد أنفسنا إزاء صورتين من صور النظم السياسية: **الأولى:** الصورة الديمقراطية، **والثانية:** الصورة الأوتوقراطية. ومرد التمييز بينهما هو كيف تنساب قوة الرأى العام فى مراحل تكوين القرار السياسى دون أى اعتبار آخر، أو بعبارة أدق مرد ذلك التمييز هو وظيفة الرأى العام فى تحديد صياغة القرار السياسى.

فلنعرض لتفاصيل الموضوع قبل أن نفرغ نتائجه.

- القرار السياسى فى الجماعة الديمقراطية أساسه حركة متصلة لأقلية متبادلة من السلطة الحاكمة للتقابل مع الطبقة المحكومة فى منتصف الطريق تتحدد عندها الصياغة النهائية للقرار السياسى.

فالجماعة الديمقراطية تعلم بأن الجماعة السياسية تنقسم إلى طبقتين: إحداهما حاكمة والأخرى محكومة، الأولى تقود الجماعة وتضع عناصر تلك القيادة، والثانية تخضع لتلك القيادة ، لأنها تعبر عن آمالها وتحقق مثلها الأعلى السياسى. على أن الطبقة الحاكمة عندما تضع القرار السياسى المعبر عن سلطاتها لا تفرضه بطريقة

تحكمية، فهى تسعى لتجعله على قدر الإمكان موافقًا ومعبرًا عن تيارات ا لرأى العام المختلفة. وحيث يتحدد التوازن بين العناصر الفنية لصياغة القرار السياسى، والاتجاهات الحقيقية للرأى العام، يتحدد نطاقه بإمكانية الطبقة الحاكمة.

• الممارسة السياسية للنظم ووظيفة الرأى العام فى تحديد صياغة القرار السياسى

وظاهر من هذا:

أولاً: إن النظام الديمقراطى تتحدد صفته الديمقراطية لا من حيث أصل السلطة، ولا من حيث التعبير عنها بقدر كونه يفترض تطابقًا بين القرار السياسى والاتجاهات الحقيقية للرأى العام، وبعبارة أخرى إنه ليس مجرد صورة شكلية، وإنما حقيقة واقعية من حيث إن القرار السياسى يعبر عن مصالح واتجاهات أكبر عدد من أفراد الجماعة السياسية.

ثانيًا: إن الرأى العام هو الذى يحدد حدود القرار السياسى، فهذا يتحدد فى صياغة أولى من جانب الفنيين، يتأقلم تدريجيًا فى حركة دائمة حتى يصير متطابقًا أو متقابلاً مع الاتجاهات الفعلية للرأى العام.

ثالثًا: وهذا يعنى من جانب آخر أن الرأى العام فى تغيراته، واتجاهاته المتطورة اللاحقة يخضع القرار السياسى أو الخطة السياسية لتغيرات مماثلة، وإلا فإن مدلول النظام الديمقراطى كما حددناه يختفى؛ إذ يصير كذلك من حيث أصل صياغة القرار السياسى، ويختفى من حيث تطبيق القرار السياسى، على الأقل فى المدة الطويلة نسبيًا التى يمكن أن تحدث تغيرًا فى اتجاهات الرأى العام.

وفى الجماعة الأوتوقراطية؟

هنا نجد طريقة تكوين القرار السياسى تختلف اختلافًا كاملاً ، فإذا كنا قد رأينا فى ذلك أساسه حركة أقلمة متبادلة بين قوتين متعارضتين تسعيان للتوفيق بين الاعتبارات التى تعبر كل منها عنها، نجد أن الجماعة الأوتوقراطية ترفض كلية مثل هذه الحركة، وهى ترى فى القرار السياسى أمرًا إكراهيًا يتحدد مقدمًا وعلى الطبقة المحكومة أن تقوم بحركة إيجابية تحت تأثير الدعاية السياسية لتستوعب فى الحدود الإشعاعية للقرار السياسى.

وبعبارة أخرى إن الجماعة الأوتوقراطية ـ وهى تقوم على أساسين: أولهما انطباق الطبقة الحاكمة مع الطبقة المحكومة (النظرية الشيوعية)، وثانيهما عدم وجود رقابة من جانب الطبقات المحكومة فعالة ومباشرة ـ لا تقبل حق الشعب فى مناقشة القرار السياسى الذى تضع أصوله الطبقة الحاكمة. وإنما يتعين عليها أن تخضع لعملية غسيل مخ منظمة، أساسها إكراه الطبقة الحاكمة للطبقة المحكومة التى لا تقبل القرار السياسى أو على الأقل تقف منه سلبيًا على أن تنصهر داخل الحدود الإشعاعية لذلك القرار السياسى.

وهذا يعنى:

أولاً: أن الرأى العام يصير موقفه سلبيًا بحتًا، فهو لا يناقش ولا يستطيع أن يقترح التعديل، وإنما يتعين عليه أن يتأقلم فى حدود القرار السياسى الذى تحدد مقدمًا.

ثانيًا: هذا لا يمنع من أن السلطة الحاكمة تلاحظ حقيقة اتجاهات الرأى العام، ومدى قبوله، أو مقاومته للقرار السياسى قبل صياغته. على أنها تظل مطلقة السلطة التقديرية فى عمل ذلك من عدمه دون أن تستطيع الجماعة المحكومة أن تناقشها.

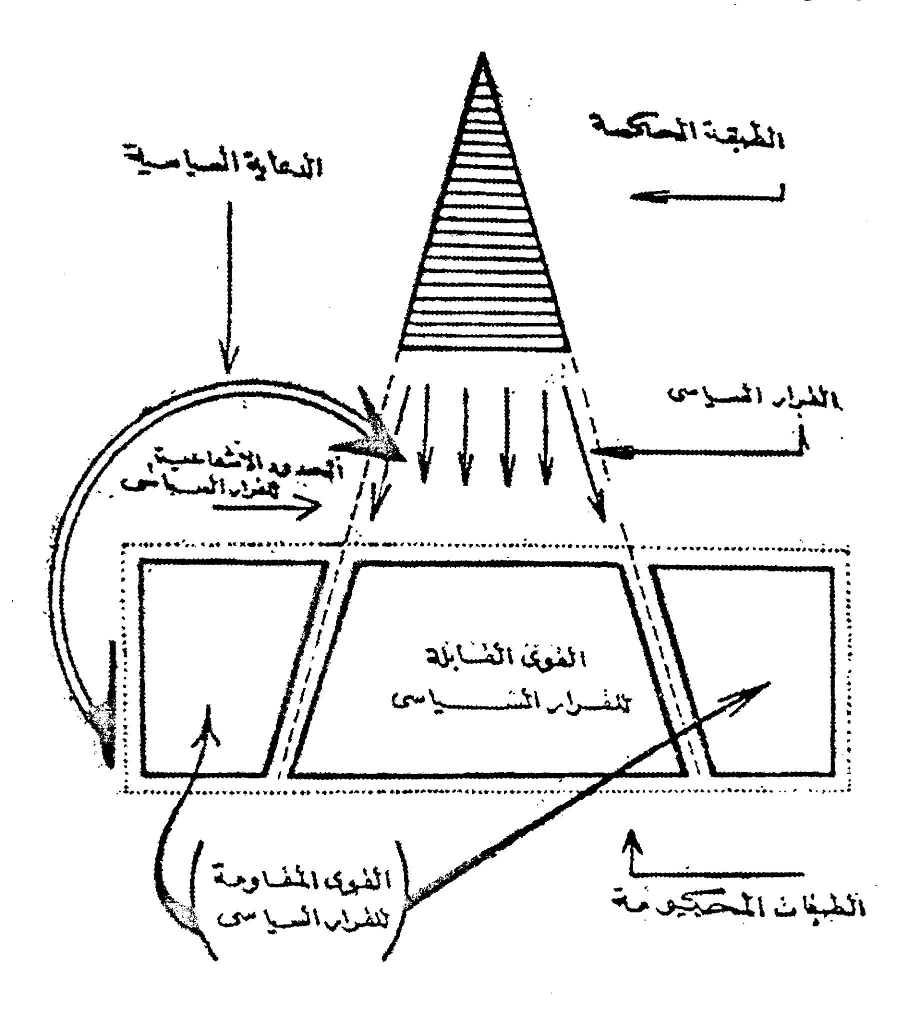
ثالثًا: أن الدعاية السياسية تتدخل هنا لتوجد ذلك التوازن الذى تحققه حرية التعبير عن المصالح فى النظام الديمقراطى، بأن تدفع تلك الشرائح من الرأى العام التى تتخذ موقفًا عدائيًا أو لا اهتماميًا من القرار السياسى بأن تنحشر فى النطاق الرضائى للقرار السياسى.

رابعًا: أن النظرية الأوتوقراطية تفترض نظرة جامدة للسلطة: سواء من حيث صنع الجماعة السياسية بالقرار، أو من حيث إمكانية تغيرات القرار السياسى فى المراحل المتعاقبة.

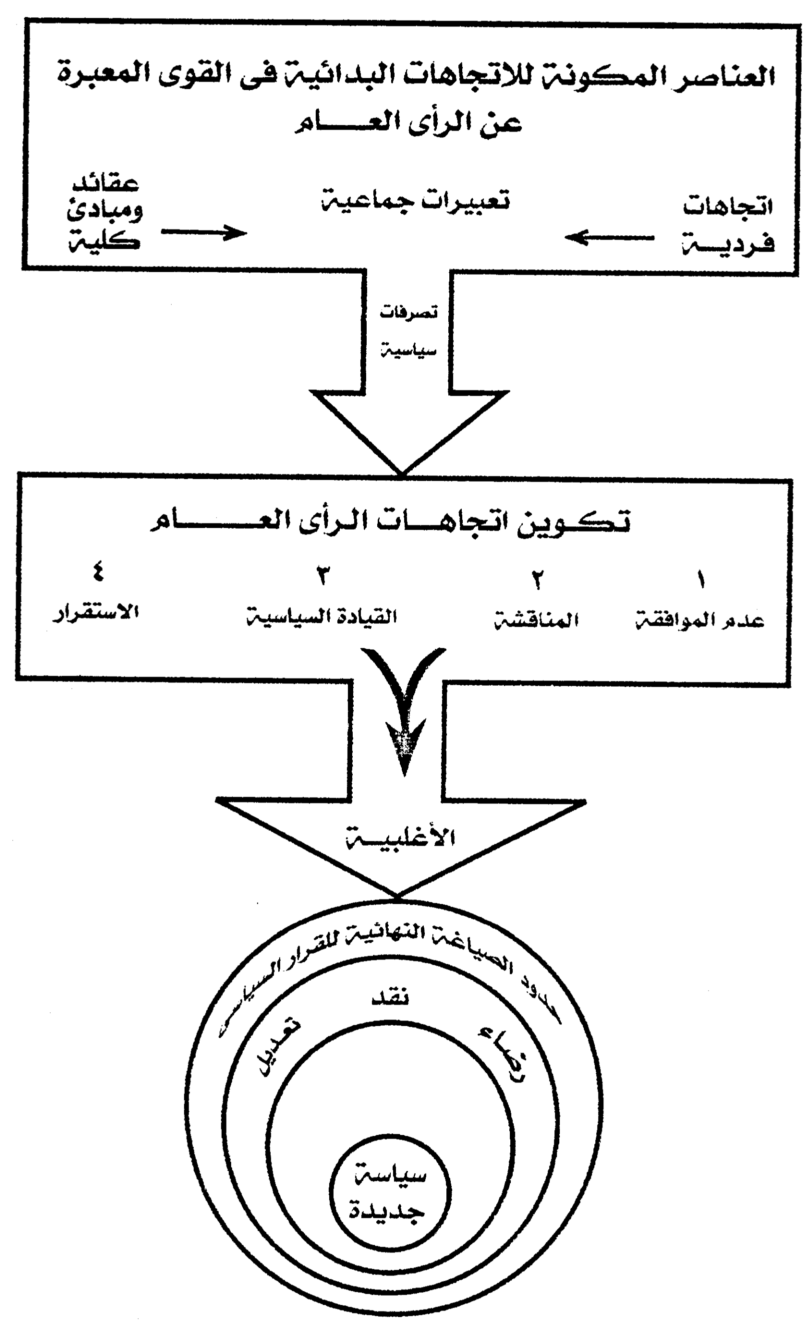
ـ وهكذا نستطيع أن نميز هذين الأسلوبين بين أسلوبين من أساليب الحكم. أحدهما ديناميكى متطور، والآخر جامد ستاتيكى Statique، أولهما يعنى أقلية مستمرة، والثانى يعنى استيعابًا مباشرًا. ولكن الذى يجب أن نلاحظه أن هذا التمييز لا صلة له بطريقة الوصول إلى الحكم: فمن الممكن فى نظام نيابى تتحدد فيه الطبقة الحاكمة عن طريق الانتخابات المباشرة، أن نجد وسيلة للحكم أوتوقراطية، أساسها أن تحديد القرار السياسى من جانب هذه الطبقة الحاكمة يتم دون أى عناية بتعرف الاتجاهات الفعلية للرأى العام.

على أن هذا التعارض بين أسلوبين من أساليب الحكم يخفف من حدته من الناحية الواقعية تقاربًا من حيث التيسير الفعلى لإدارة الحكومة حيث نجد أن أغلب الجماعات

السياسية تميل إلى الجمع بين الأسلوبين بطريقة تزيد أو تقل تبعًا لظروف كل قرار سياسى على حدة.



(لاحظ التدرج التصاعدى للسلطة ـ القوى الجانبية (المقاومة للقرار السياسى) هى التى تخضع لعملية الدعاية السياسية ـ فى مرحلة لاحقة وتحت تأثير عملية التنظيف فإن القوى المقاومة تنتقل لتناسب خلال الفراغ الذى يفصل الطبقة الحاكمة من الطبقة المحكومة خلال الفترة اللاحقة مباشرة على صدور القرار السياسى، وهكذا تحقق عملية الدعاية السياسية فى النظم الأوتوقراطية نفس التقارب الذى تحققه عملية الأقلمة المتتالية فى النظم الديمقراطية أى إيجاد تقارب بين الطبقات المحكومة والطبقة الحاكمة).



القرار السياسى فى الجماعة الديمقراطية

والواقع أن هناك عوامل معينة تدفع إلى التقريب بين هذين الأسلوبين من أساليب صياغة القرار السياسى:

أولاً: انتشار الثقافة حتى فى الجماعات الأوتوقراطية، وهذا خير ضمان لتكوين قيادات واضحة للرأى العام يجب عمل حساب لها، ومن ثم تصير قوة ضاغطة قوية تمنع على الأقل من اتخاذ القرار السياسى بحيث تصل إلى نفس النتيجة التى تصل إليها فى النظام الديمقراطى بطريق غير مباشر.

ثانيًا: تكوين رأى عام عالمى، يكون قوة موجهة للرأى العام المحلى بحيث أصبح من المستحيل أن تعيش أى جماعة مهما كانت قوة بنيتها فى حالة عزلة مطلقة عن الأسرة الدولية.

- من هذا العرض السريع لعلاقة الرأى العام بصيغة القرار السياسى نستطيع أن نحدد نتائج معينة، منها: أهمية دارسة الرأى العام وقياسه، حيث أوضحت هذه الوسيلة الفعالة والأساسية لضمان صحة صياغة القرار السياسى، ليس فقط فى الجماعة الديمقراطية بل وكذلك فى الجماعة الأوتوقراطية، **الأولى** لنعرف على أساسه مدى إمكانياتها فى تحديد خطتها السياسية، **والثانية** لتحدد فى ضوئه حركة دعايتها السياسية التى يجب لو أرادت الطبقة الحاكمة أن تتجنب التوتر الذى سبق وحددناه كصورة من صور الإخفاق فى القرار السياسى، أن تسبق وتعد للقرار السياسى فى صياغته النهائية.

وهذا يقودنا إلى ملاحظة أخيرة: ترى هل سوف يقدر المجتمع المعاصر أن يعود إلى صورة جديدة من صور الديمقراطية الكلاسيكية كما عرفتها الحضارة اليونانية مع فارق فى وسائل الوصول إلى التعبير الفعلى عن المصالح الذاتية لمختلف شرائح المجتمع؟ وهل النظام القيادى - الذى نعاصره اليوم - معبرًا عن طبيعة التطور الدستورى للجماعات المسيطرة قد يكون مقدمة لتلك الصورة الجديدة من صور الديمقراطية؟ وأين سوف يجد نفسه خبير الرأى العام من الطبقة التكنوقراطية التى تكون القوة الدافعة فى النظام القيادى؟ سؤال نترك الإجابة عنه إلى وقت آخر.

الفصل السادس

الرأى العام الدولى والظاهرة السياسية

- ماهية الرأى العام الدولى

(تعريفه - مكوناته - علاقته بالرأى العام الوطنى - مراحل تكوينه)

- الرأى العام الدولى بين خبير الرأى العام والمتخصص فى دراسات العلاقات الدولية
- ظاهرة الرأى العام الدولى وتطوراتها عقب الحرب العالمية الثانية
- التطورات المعاصرة لنظرية الرأى العام
- الحرب العالمية الثانية ونتائجها وظاهرة الحرب النفسية



• ماهية الرأى العام الدولى

بدأت تزدهر فى الأعوام الأخيرة تلك الدراسات التى تعتنى بما يسمى بظاهرة الرأى العام الدولى، فكل من خبراء الرأى العام والمتخصصين فى العلاقات الدولية بدءوا ينظرون إلى ما نسميه بظاهرة «الرأى العام الدولى» نظرة تعبر عن نوع معين من الاهتمام، بل كذلك عن الإيمان بأن هذه الظاهرة أضحت تصلح موضوعا لدراسات علمية جديرة بالاحترام. فمن جانب علماء الرأى العام فإنهم يهتمون بهذه الظاهرة لأنها تعبر عن التطور الذى تواجهه الجماعة المعاصرة[١]، ومن جانب علماء العلاقات الدولية فإنهم بعد أن ظلوا فترة من الزمان وهم يترددون إزاء الاهتمام بهذه الظاهرة بسبب عدم كونها لم تصل بعد إلى حد التكامل لتثبت وجودها بصفة خاصة أن عالما فقيها كالأستاذ «دى لابراديل» رغم ثقافته القانونية، وهى ثقافة بطبيعتها شكلية، لم يتردد فى أن يخصص جزءا من وقته لدراسة نظرية الرأى العام الدولى[٢]. ولعل أكثر المظاهر تعبيرا عن هذه الحقيقة أن الموسوعة الفرنسية فى جزئها الأخير عن نظرية الدولة أفردت قسما مستقلا لهذه الظاهرة تناولت فيه آثار الرأى العام الدولى فى تطوير النظم السياسية المحلية، وذلك رغم أنها فى الجزء السابق الذى صدر منذ عدة أعوام كانت قد خصصت قسما ضخما لما أسمته «العلاقات عبر الحدود» وهى تدور جميعها حول مختلف نواحى ظاهرة الرأى العام الدولى[٣].

على أنه إذا كان علماء العلاقات الدولية يهتمون بتلك الظاهرة هذا الاهتمام الخاص، فعلى العكس من ذلك علماء الرأى العام لا يواجهون هذه الظاهرة إلا باهتمام جزئى، بل يمكن القول إجمالا إن أهم علماء الرأى العام لم يتعرضوا لها بأى اهتمام حقيقى، وليس

---

(1) LANE, SEARS, Public opinion, 1946, p.3.

(2) DE LA PRADLLE Lopinion publique internationale, in Bibliotheque des

(3) Encyclopedite Francalse, XI, La vie internationale, 1957, X Letat, 1964.

أدل على ذلك من أن نجد أن أحدث مؤلفات الرأى العام ذات القيمة الحقيقية لم تفرد لهذه الناحية أى قسم من أقسامها أو تفريعاتها. فالمؤلف على سبيل المثال الذى أصدره «دكستر» بعنوان «الجماعة والاتصال الجماهيرى» الصادر سابقًا لم يول هذه الظاهرة أى عناية كائنة ما كانت(١).

فما السبب؟ وهل من الممكن مواجهة هذه الظاهرة - ظاهرة الرأى العام الدولى - من وجهة نظرية السلوك السياسى؟

فلنبدأ بتعريف الرأى العام الدولى.

- تعريف الرأى العام الدولى

يقصد بهذا الاصطلاح كل تعبير تلقائى عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على إثبات وجودها على مجتمع محلى معين، وإنما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع معين من التوافق بين بعض الطبقات أو الفئات التى تنتمى إلى أكثر من دولة واحدة، سواء كانت تلك الدول فى مجموعها تكون مجتمعا إقليميا دوليا أو كانت تنتمى إلى أكثر من مجتمع إقليمى دولى(٢).

وظاهر من هذا التعريف أن هناك عناصر معينة يجب أن تتوافر ليمكن القول بأن هناك رأيا عاما دوليا، كما أنه يمكن على ضوء هذه العناصر أن نميز بين الرأى العام الدولى وبين الرأى العام المحلى، وأن نحدد مختلف تطبيقات الرأى العام الدولى.

- مكونات الرأى العام الدولى

مما لا شك فيه أن الرأى العام الدولى هو أحد مظاهر التعبير عن فكرة الرأى العام، ومن ثم فهو أولا رأى عام، وثانيا دولى. وبهذا المعنى يجب أن تتوافر فى الرأى العام

---

(1) DEXTER, WHITE, People, society and mass communications,1964.

(٢) فكرة التقاطع أو التفاعل المتبادل interaction التى ظلت ولا تزال سائدة فى تفسير ظاهرة الرأى العام، قد تحول دون إمكانية التسليم بفكرة الرأى العام الدولى، على أننا سوف نرى فيما بعد أن الحوائط والحواجز التى تحول دون ذلك لم يعد لها وجود.

ALBIG, Modern public opintion, 1956, p. 7.

الدولى جميع مقومات فكرة الرأى العام، ولا يوجد ما يدعو فى هذا الخصوص إلى أن ندخل فى التفصيلات الفرعية المتعلقة بتحديد مدلول ومقومات ظاهرة الرأى العام. على أننا بهذا الخصوص يجب أن نتذكر حقيقتين:

ـ علاقة الرأى العام الدولى بالرأى العام الوطنى

أولا: إن ظاهرة الرأى العام الدولى من حيث علاقتها بظاهرة الرأى العام الوطنى لا تمثل أكثر من العلاقة التى نعرفها بين ظاهرة الرأى العام الوطنى وظاهرة الرأى العام المحلى، فلو تصورنا مثلا أن إقليم تكساس فى أمريكا يرفض فكرة الاندماج بين المجتمع الأسود والمجتمع الأبيض، فى الوقت الذى أضحت فيه من خصائص الرأى العام الأمريكى التسليم بالحقوق المدنية للزنوج، فإن العلاقة بين مثل هاتين الصورتين من صور الرأى العام لا تختلف عن العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين الرأى العام الأمريكى فى مجموعه كرأى عام يؤكد استخدام القوة فى مواجهة الحركات الثورية فى جنوب شرق آسيا والرأى العام الدولى الذى أضحى اليوم يسلم بعكس ذلك..

ـ مراحل تكوين الرأى العام الدولى

ثانيا: ومن ناحية أخرى فإن نفس مراحل تكوين ظاهرة الرأى العام ـ التى سبق أن أشرنا اليها فى الفصل السابق ـ تنطبق على ظاهرة الرأى العام الدولى دون أى فارق. فالرأى العام بصفة عامة يمكن تحليل تطوره التكوينى إلى ست مراحل كل مرحلة منها تعبر عن درجة من درجات العمق والتكامل فى ظاهرة الرأى العام، **المرحلة الأولى**: مرحلة الإدراك، أو بعبارة أخرى هى مرحلة المعرفة بالمشكلة، وهى تتم عادة على أساس فردى، بمعنى أنها ليست إلا مشكلة اتصال ونقل لرسالة معينة تحددت على ضوئها علامات ذاتية لمفهوم تلك الرسالة[1]، أما **المرحلة الثانية**: فهى مرحلة الصراع، ومعنى ذلك أن الرسالة كما تفهم لا بد وأن يكون لها رد فعل بالقبول أو بالرفض، وهذا يعنى خلافا فى وجهات النظر وصراعا حول تلك الوجهات، إذ أن كل وجهة من وجهات

---

(1) DAVIES, Human nature in politics, 1963, p. 104.

النظر لا بد وأن تعبر عن مصالح معينة وأن تتفاعل معها حقائق ثقافية معينة، هذا الصراع فى أول الأمر يأخذ شكلا فرديا، ولكنه مع مضى الوقت يصيبه نوع من التهذيب والتسوية فى مختلف عناصره، مما يؤدى إلى **المرحلة الثالثة**: وهى التى نسميها بمرحلة التركز؛ إذ تتبلور أقطاب معينة وأبعاد محددة تتركز حولها مختلف تعبيرات الرأى العام. هذه المرحلة الثالثة تقود إلى **مرحلة رابعة**: وهى مرحلة الرضا والاتفاق، ومعنى ذلك أن مختلف الفئات التى كانت تعبر عن وجهات نظر مختلفة ولكنها متقاربة، واتجهت إلى التركز حول أحد الآراء التى تمثل فى العادة الأكثر قوة، سواء من حيث الكم أو من حيث الاعتدال والتوسط، تتجه إلى نسيان عناصر الخلاف وإلى خلق نوع من الاتفاق الضمنى ولو المؤقت حول ذلك الرأى صاحب السيطرة. أما **المرحلة الخامسة**: وهى مرحلة الاندماج، فمعنى ذلك أن الاتفاق الضمنى على موقف معين يحدث أثرين: أحدهما اجتماعى وثانيهما نفسى من حيث الذات الفردية للمواطن، إذ يتجه إلى الانسياب فى داخل الشخصية الفردية والتقابل مع ملامح تلك الشخصية، حيث يمكن القول بأن المواطن المنتمى إلى تكل الفئة أضحى وقد احتضن تلك الصورة من صور التعبير عن الرأى العام لتصير أحد ملامح شخصيته السياسية، وهذه المرحلة الخامسة هى التى تحدد من حيث قوتها وعمقها **المرحلة السادسة**: واللاحقة وهى ما نسميه مرحلة استقرار للرأى العام.

جميع هذه المراحل يمر بها أيضًا الرأى العام الدولى ولا فارق فى هذا الخصوص بين الرأى العام الوطنى والرأى العام الدولى من حيث الطبيعة، وإن وجد فارق من حيث الكم والكيف. ذلك أن عامل اللغة من جانب وعامل البعد المكانى من جانب ثان، ثم أخيرا عامل التباين الثقافى لا بد وأن يحدث أثره فى تأخير تلك التطورات المتلاحقة(١). ولكن طبيعة التطور المعاصر للمجتمع البشرى تتجه بدورها إلى الحد من تأثير تلك العوامل،

---

(١) تكوين الرأى العام هو حقيقة ديناميكية تتحدد من تقابل مستمر ومتصل بين قوى تؤثر وتتأثر، وعدم الإدراك المباشر، نتيجة للفارق وللحواجز المكانية، بطبيعة الحال يعوق عملية الاتصال هذه والتقابل، رغم ذلك فسوف نرى فيما بعد أن الإعلام المعاصر بما يتصف به من اتجاه نحو العالمية، والتقدم الرهيب فى الطباعة وما يتصل بها من وسائل نقل الثقافة الجماهيرية، خفف إلى حد كبير من حدة هذه العوامل.

انظر تفصيلات إحصائية فى:

ISCARPIT, La revolution du livre, Unesco, 1965, p. 83.

ولن يبعد اليوم الذى سوف نجد فيه أيضا تلك النواحى المادية التى تؤخر تكامل الرأى العام الدولى من حيث تطوره إذا قورن بالرأى العام الوطنى، وقد اختفت كلية. ولعل ما ذكره مؤلفنا الراحل - رحمه الله تعالى - وكتبه منذ قرابة أربعين عاما مضت من تنبؤ أصبح فى محله تماما فى وقتنا الحالى، فقد صدقته التطورات الهائلة والمتلاحقة على الصعيد الكونى ممثلا فى الثورات الثلاث المترابطة: المعلوماتية، والتقنية، والاتصالية، وما أنتجته من وسائل وأدوات جعلت من العالم قرية كونية فى ظل ظاهرة «العولمة»، والتى أبرزت ظاهرة الرأى العام العولمى، والرأى العام المعولم، كما يذهب الكثير من المفكرين والباحثين. الأمر الذى تناولناه تابعناه فى دراسات أخرى قمنا بها(١).

على أن الرأى العام ليكون دوليًا يجب أن يعبر عن اتجاه تلقائى من جانب أكثر من مجتمع واحد فى محيط الأسرة الدولية.

فهو يجب أن يكون تلقائيا، ولا يكفى فيه أن يكون مجرد تعبئة موفقة يتولاها التنظيم السياسى لغاية معينة، والواقع أن تعبئة الرأى العام الوطنى الذى تعرفه الدول الديكتاتورية من وقت إلى آخر لإظهار نوع معين من السخط المؤقت مستغلة بهذا وظيفة الرأى العام الدولى كما سوف نرى فيما بعد من كونها أضحت قوة ضاغطة محلية، لا يمكن أن يوصف هذا العمل بأنه تعبير عن رأى عام دولى، مما لا شك فيه أن التمييز بين الرأى العام الدولى والرأى العام المصطنع ليس من الأمور السهلة ولا من الأمور التى يمكن أن تخضع لمعايير ومقاييس واضحة. ولكن استمرار تلك التعبئة لفترة معينة وانتشارها فى أكثر من دولة واحدة، وتعدد الدول من حيث انتمائها لأكثر من كتلة إقليمية واحدة، قد يؤدى إلى التعبيرات المصطنعة لصفة التعبئة التى تسمح بأن يوصف ذلك الوضع بأنه تعبير عن رأى عام دولى.

أما العنصر الثانى فهو أن التعبئة يجب أن تكون فى أكثر من مجتمع سياسى واحد. والقصد بالمجتمع السياسى المجتمع الفرعى وغير التابع، أى الدولة المستقلة فى معناها الحقيقى، وطالما وجد الرأى العام وقد اكتسب صفة التوافق فى أكثر من مجتمع سياسى واحد فإنه يصطبغ بصبغة الرأى العام الدولى، على أن هذا العامل أيضا لا بد

---

(١) راجع دراستنا حول القضية: حامد عبد الماجد، الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام، القاهرة: كلية الاقتصاد: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١، وكذلك:
حامد عبد الماجد، دراسات فى الرأى العام: مقاربة سياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٢.

وأن يثير نوعا من الغموض من حيث التطبيق: فهل يكفى العدد بغض النظر عن الكم؟ وهل الكم يغنى عن الكيف؟

وبعبارة أخرى هل يكفى أن يحدث التوافق بين دولتين بغض النظر عن قيمة هاتين الدولتين ليمكن القول بأن هناك رأيا عاما دوليا، وهل لو توافقت تيارات الرأى العام فى دولتين كروديسب وسيلان، يمكن أن يوصف هذا التوافق بأنه رأى عام دولى فى الوقت نفسه الذى لا نستطيع أن نصف فيه تعبيرا عاما وكليا وشاملا عن وجهة نظر معينة فى دولة كالصين بأنه رأى عام دولى[1]؟ ومن جانب آخر يثير هذا العامل فكرة مدى شمول الرأى العام الوطنى ليستطيع أن يكون أساسا لرأى عام دولى، وبمعنى آخر هل يجب أن يكون الشمول بين جميع طبقات الرأى العام الوطنى وفئاته، أم أنه من الممكن أن يكون الرأى العام الوطنى معبرا فقط عن رأى عام طبقى أو بصفة عامة عن رأى عام نوعى؟ فمثلا لو تصورنا رأيا عاما يعبر عنه حزب العمال البريطانى، والحزب الاشتراكى الفرنسى والأحزاب المماثلة فى بلجيكا وإيطاليا، وقد حدث هذا فعلا منذ عدة أعوام عندما حدث إضراب عام فى بلجيكا وتقدمت النقابات العمالية فى بريطانيا لمساعدة المصريين البلجيكيين. كذلك حدثت صورة أخرى - فى هذه المرة ليست بين طبقات كاملة وإنما بين فئات معينة - وهى فئة الأطباء عندما أعلنوا فى بلجيكا إضرابهم العام منذ عامين فتقدم الأطباء الفرنسيون، وزملاؤهم الألمان وكذلك الإيطاليون لتأييدهم فى موقفهم مظهرين توافقهم الكامل مع موقف زملائهم الأطباء البلجيكيين.

الواقع أن مثل هذه الحالة تثير نوعا من التساؤل، ولكننا نعتقد أنه من الواجب التمييز بين الرأى العام الحقيقى الذى يعنى توافقًا وشمولاً ، وعمقًا، واستقرارًا وقبولاً ولو جزئيا من جانب الفئة المعارضة، وبين التضامن الطبقى أو المهنى، ومرد ذلك دائما عنصران كل منهما يجب أن يكون موضع التقدير: العنصر الأول وجود اتجاهات للرأى العام وطنية مخالفة لذلك التعبير موضع المناقشة، والعنصر الثانى مدى استقرار ذلك التعبير زمانيا، ومدى انسيابه عضويا فى مختلف أجزاء المجتمع الذى يسوده ذلك التعبير.

---

(1)WILOSON, A theory or public opinion. P. 37.

وتناولنا فى هذا الصدد لظاهرة الرأى العام الدولى سوف يقتصر على تحليل تلك الظاهرة من وجهة نظر المتخصص فى الرأى العام، وسوف نترك مؤقتًا النواحى المتعلقة بتلك الظاهرة فى محيط العلاقات الدولية، على أننا نسرع منذ الآن إلى أن نبرز الفارق الحقيقى بين اهتمام خبير الرأى العام، وخبير العلاقات الدولية بتلك الظاهرة، فبالنسبة لخبير الرأى العام القضية تعد تعبيرا معينا عن ديناميكية الظاهرة السياسية: فالرأى العام الدولى تأكيد لقوة واستقرار وثبات الرأى العام المحلى، وهو من جانب ثان يمكن أن يكون مصدرًا لخلق رأى عام محلى لم يكن قد تبلور بعد فى بعض أجزاء المجتمع الدولى، وهو من جانب ثالث وأخير مصدر لتأكيد نظم سياسية معينة، ووسيلة للكشف عن مبادئ سياسية جديدة[1].

أما خبير العلاقات الدولية فهو لا يرى ظاهرة الرأى العام الدولى فى تكوينها وفى مراحل ذلك التكوين، وإنما يقف عندها وقد تكاملت وأضحت مصدرا لعلاقات دولة جديدة. وبعبارة أخرى: إنه حيث تنتهى مهمة خبير الرأى العام تبدأ وظيفة متخصص العلاقات الدولية، الأول يواجه الظاهرة فى تكوينها، والثانى يتتبعها فى نتائجها.

على أن هذه النتائج قد لا تقتصر على محيط العلاقات الدولية؛ حيث يصير الرأى العام الدولى قوة ضاغطة فى مجال السياسة المحلية. فالرأى العام الدولى أثناء الاعتداء على مصر سنة ١٩٥٦ كون قوة ضاغطة فى سياسة فرنسا الداخلية. مثل أوضح من هذا هو موقف الرأى العام الدولى إزاء الثورة الجزائرية حيث كان المصدر الأساسى المسيطر على سياسة فرنسا الداخلية عقب وصول ديجول إلى الحكم. والخلاصة أن ظاهرة الرأى العام الدولى يجب أن تكون موضع دراسة فى نواح ثلاث:

(أ) من حيث كونها مظهرا من مظاهر التعبير عن نظرية الرأى العام.

(ب) من حيث كونها جزءا أساسيا فى نظرية العلاقات الدولية.

(جـ) من حيث كونها أحد مظاهر التعبير عن نظرية القوة الضاغطة التى تكون جزءا هاما من أجزاء النظرية السياسية.

وفى هذا الصدد سوف نقتصر على تحليل الناحية الأولى من هذه النواحى الثلاث:

---

(1)BRYSON FINKELSTEI. Learning and word peace, New York 1945 :انظر
MEYNAUD, Les grouped de pression internationaux. Lausanne, 1961. 293.

• ظاهرة الرأى العام الدولى وتطوراتها عقب الحرب العالمية الثانية

نستطيع أن نميز - فى الأصول العديدة التى خلقت هذا الاهتمام الذى سبق وأبرزناه بخصوص ظاهرة الرأى العام الدولى من الوجهة العلمية - بين نواح أربع كل منها أسهم بقسط معين فى الإعداد لبروز تلك الظاهرة ولغرض الاهتمام العلمى بدراستها:

(أ) الدراسة العلمية لنفسية الشعوب.

(ب) التطورات المعاصرة لنظرية الرأى العام.

(جـ) الحرب العالمية الثانية ونتائجها، وبصفة خاصة بروز فكرة الحرب النفسية.

(د) طبيعة المجتمع السياسى المعاصر كمجتمع جماهيرى يتجه إلى اكتساب صفات مشتركة.

ويمكن القول إجمالا إن أى علم من العلوم لا يمكن أن يزدهر إلا إذا تحقق بالنسبة إليه شرطان: من جانب مقومات منهاجية معينة، ومن جانب آخر مناخ معين من الاهتمام. فأما عن المقومات المنهجية فهى التطورات المتتابعة التى أدت إلى تكامل نظرية الرأى العام استنادا إلى نظرية البحث التجريبى وما تفرضه هذه من مقدمات ونتائج معينة، وأما عن المناخ المعين من الاهتمام، فقد قدمت له الحرب العالمية الثانية وأكملته خصائص المجتمع الذى نعيشه اليوم[1].

فلنواجه كلا من هذه النواحى بشىء من التفصيل:

- الدراسة العلمية لنفسية الشعوب

العلاقات بين ظاهرة السلطة والظاهرة النفسية كانت دائما موضع اهتمام الفلاسفة الذين حاولوا تفسير الظاهرة السياسية، ولكنه من العبث فى هذا الخصوص ذكر أسماء

---

(1) FOULQUIE, La psychologie contemporaine, 1951, p. 15: THERRE, la psychologie individuelle et collective dans lefficacite du internationalpubic; FLUGEL. A hundred years of psychologye, 1964, p. 319: MUELLER, La psychologie contempoaine, 1963, p. 131.

كأرسطو وأفلاطون وغيرهما من ممثلى الحضارة القديمة، إذ أن الاهتمام بالظاهرة النفسية كمصدر لتحديد خصائص عامة لمجتمع سياسى ما، من حيث كونه يعبر عن خصائص نفسية عامة مشتركة تميزه عن غيره من المجمعات الإنسانية، لم يعرفه الفكر الفلسفى قبل القرن التاسع عشر، ونستطيع أن نلحظ بهذا الخصوص وجود تيارات ثلاثة كل منها اهتم بالعلاقة بين النفسية الفردية وبين الظاهرة السياسية عن وجهة دينامية الجماعات، **التيار الأول:** يسعى لإبراز العلاقات المميزة لشعب معين من الوجهة النفسية. وهذا الاتجاه لا يصدق عليه كلمة «نفسية الشعوب» رغم أن العرف جرى على إدراجه فى المصادر التاريخية لنظرية السلوك السياسى. ويجدر بنا أن نصفه بأنه «مدرسة نفسية الشعب» وهو فى الواقع يقوم على أساس نظرية متميزة لشعب معين ويسعى لإبراز خصائص شعب معين على أنها تعبير عن روح معينة لجماعة معينة. وخير من يعبر عن هذه المدرسة هم علماء علم النفس الألمانى وبصفة خاصة العالم« هردر» الذى لم يتردد فى أن يعلن إيمانه بسمو القدرة الخالقة والمبدعة فى روح الشعب الألمانى(١)، وحاول أن يجد مصدرا لذلك فى مختلف مظاهر التعبير عن نفسية الشعب الألمانى وتأثر به فى خلال الربع الأول من القرن العشرين عالم النفس الألمانى أيضا « فنوندت» الذى لم يقتصر على أن يقدم تحليلا نظريا لهذه الفكرة، بل قام بأبحاث ميدانية استغرقت منه عشرين عاما، ولخص نتائجها فى مؤلف من عشرة مجلدات باسم «علم نفسية الشعوب» والذى يجب أن نلاحظه لدى هذا الفريق من العلماء أنهم يفهمون نفسية الشعب على أنها خليط من التاريخ والحضارة والسلوك الفردى.

أما التيار الثانى: يتمثل فى علماء النفس الذين حاولوا أن يحددوا معالم المقارنة بين نفسيات الشعوب المختلفة، لا أن يبرزوا مميزات شعب معين. فهم لا يقفون عند شعب معين، وإنما ينظرون إلى أكثر من مجتمع واحد ويحاولون على أساس المقارنة المنهاجية أن يوضحوا الخصائص المعبرة والمميزة لجماعة إزاء جماعة أخرى. وهنا لا نجد كلمة الشعب مرادفا لأصل حضارى مشترك يتبلور فى شكل أمة معينة، وإنما تعبر عن «مجتمع متناسق»، ولا يعنى بعد ذلك أن يكون هذا المجتمع قد ارتفع إلى مرتبة الأمة، أو

---

(1) Volksgeist .

اقتصر على جماعة بدائية، أو تعدى الأمة، بأن يصل إلى مجتمع أكثر عمومية وشمولا. فالقبيلة فى المعنى الأول، والإمبراطورية فى المعنى الثانى، كل منهما يكون نموذجا من نماذج التطبيق. بل فى بعض الأحيان أيضا نجد هؤلاء العلماء يتحدثون عن نفسية الشعب بمعنى الأصل المشترك الذى كون مجتمعا لم يصل إلى حد التكامل السياسى، هذا التيار يجعل من غايته محاولة إبراز الحالة اللاشعورية كمصدر لخصائص عاطفية تميز السلوك الجماهيرى، وخير من يمثل هذا التيار العالم النفسى الفرنسى «جوستاف ليبون» صاحب النظريات المشهورة عن روح الجماعات[١]. على أن هذا التيار أيضا نظر إلى نفسية الشعوب، أو إلى نفسية الجماعات على أنها مصدر لدراسة مقارنة نستطيع على ضوئها أن نميز بين خصائص الشعوب، فهو يسعى إلى إبراز التناقض والتعارض ويقف عند هذا الحد.

ويأتى التيار الثالث: يكاد يغلب عليه الطابع القانونى، ويتعرض لنفسية الشعوب بوصفها مصدرًا غير مباشر لما تسميه القانون الدولى الإقليمى، هذا التيار يسعى لإبراز مواضع التقابل والتلاقى فى الجماعات السياسية التى تنتمى فى أغلب الأحيان إلى إقليم واحد لا موضع التعارض والتناقض فى نفسية الشعوب. وأهم من يمثل هذا التيار ينتمون إلى أمريكا اللاتينية وعلى رأسهم «الفاريس» صاحب النظريات المشهورة باسم «علم النفس الإقليمى»[٢].

ورغم أن دراسات هذه التيارات الثلاثة لا يمكن القول بأنها دراسة لظاهرة الرأى العام كحقيقة تطورية وديناميكية، إلا أنها تكون فيما بينها تتابعا منطقيًا أدى إلى وضع الأسس الأولى الفقهية لما نسميه اليوم بنظرية الرأى العام الدولى، فبعد محاولة إبراز خصائص شعب معين للدفاع عن سيادة ذلك الشعب، تأتى مرحلة تالية تسعى فيها جهود المتخصصين لإبراز نواحى الخلاف التى تعبر عن خصائص كل شعب لتأتى الطائفة الثالثة لتحاول إبراز الخصائص المشتركة لمجموعة من الشعوب التى تنتمى إلى إقليم واحد.

---

(١) قارن: SAUVY, La nature sociale, introduction a la psychologie politique, 1957 P. 187; Stoetzel, La psychologie socfalae, 1963, p. 225.

(٢) انظر له فى هذا الموضوع:
ALVAREZ, Le droit internation al nouveau, 1959, p. 267- 276, 303-310

هذه الدراسات رغم ذلك يعيبها عاملان: من جانب هى غائية، بمعنى أنها تسعى للدفاع عن وجهة نظر معينة، وليست علمية بالمعنى الحقيقى، بمعنى الوضعية والاستناد إلى الملاحظة والمشاهدة كمظهر وحيد للاستنتاج والتفسير.

ومن جانب آخر هى لا تتبع ظاهرة معينة بالتحليل الكمى والكيفى، وإنما تحاول أن تفرض نتيجة معينة.

رغم ذلك فهذه الجهود هى التى قدمت ووضعت الأسس المباشرة لنظرية الرأى العام الدولى.

• التطورات المعاصرة لنظرية الرأى العام

يمكن القول إن أهم ما يميز نظرية الرأى العام فى تطوراتها المعاصرة تتحدد بثلاثة خصائص: من جهة أولى: هى تجعل من نظرية البحث التجريبى [1] الأساس الوحيد لاستنتاجها، ومن جهة ثانية هى تسعى لخلق نظرية عامة تربط بين مختلف أجزائها وتستند إلى حقيقة نووية تعبر عن الخلية الأولى التى يقوم عليها بنيان التفسير السلوكى للمواطن، ومن جهة ثالثة وأخيرة هى تحاول أن تنساب فى العلاقة بين القانونين الداخلى والخارجى مكونة مجموعة معينة من الحقوق الفردية التى تعلو على المشرع الوضعى، وتكاد تكون قسطا من الحد الأدنى للكرامة الإنسانية، جميع هذه العناصر تدفع إلى التسليم بوجود حقل جديد نستطيع أن نسميه بعلم الرأى العام الدولى، فلنفصل ذلك:

١ ـ **النموذج الأول** حول نظرية الرأى العام تجعل من الدراسة التجريبية تؤدى بطريق غير مباشر إلى تحطيم الحواجز بين المجتمعات السياسية. ذلك أن الدراسة التجريبية تعنى استخلاص الحقيقة من التجربة والمشاهدة. والتجربة والمشاهدة بطبيعتها نسبيتان: من حيث الزمان ومن حيث المكان، على أن التجربة لا يمكن أن تكون أساسا لاستخلاص القانون العلمى إلا إذا تعددت وتوحدت فى الوقت نفسه مقوماتها

---

(1) Public Opinion Quaterly, 1945, p. 183- 193.

وسوف نرمز إلى هذه المجلة بكلمتى «الرأى العام» فيما بعد.

وما تتضمنه من علاقات ارتباطيه، هذا التعدد يقود إلى الاهتمام بالظاهرة موضع الدراسة فى أكثر من مكان واحد وفى أكثر من زمان واحد. يكمل ذلك التعدد فى الخبرة المقارنة وفى مدلول الخبرة، فالتوسع فى نطاق البحث الأصلى بإدخال عناصر جديدة تختلف من حيث خصائصها عن العناصر الأولى السابقة، ثم مقارنة النتائج فى كلتا الحالتين يؤكد أو ينفى أو يحدد قيود التأكيد أو النفى للنتائج التى نكون قد وصلنا إليها فى منطوق التجربة الأولى(١).

فلنقدم بعض الأمثلة: المثل الأول الذى يفرض وجوده فى هذا المجال هو دراسة مجالات الذعر الجماعى، فالتجارب الضخمة التى استطاعت الدراسات العديدة التى قام بها علماء الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية، ما كانت لتتأكد من حيث مدلولها لو لم تقترن بدراسات أخرى مماثلة بخصوص مختلف حالات الذعر الجماعى التى عرفتها القارة الأوروبية فى أوائل الحرب العالمية الثانية.

٢ـ **النموذج الثانى** الدراسات التى تسعى لخلق نظرية عامة تربط بين مختلف أجزائها وتستند إلى حقيقة نووية تعبر عن الخلية الأولى التى يقوم عليها بنيان التفسير السلوكى للمواطن، فأول من بدأ هذه الدراسات بشكل علمى هو العالم الأمريكى «إدورنو» بالاشتراك مع مجموعة من المتخصصين فى نطاق نشاط جامعة بيركلى، وانتهى ذلك البحث بالنظرية المعروفة باسم نظرية الشخصية المسيطرة(٢). وابتداء من هذه الدراسة حاول العالم الإنجليزى «إيسيك» أن يحلل العامل المحافظ من حيث تأثيره فى خلق نماذج للسلوك السياسى فى المجتمع الإنجليزى. وانتهى من ذلك إلى تأكيد النتائج نفسها التى سبق أن وصل إليها فريق بركلى فى المجتمع الأمريكى، بخصوص المجتمع الإنجليزى. وعندما امتد نطاق أبحاثه إلى المجتمع الأوروبى وجد «إيسيك» أن نتائجه قابلة للتطبيق على المجتمعات الإسكندنافية وإلى حد ما على المجتمع الألمانى.

---

(١) قارن: The tools of scial science, 1963

(2) Public Opinion Quaterly, 1945, p. 183- 193.

وسوف نرمز إلى هذه المجلة بكلمتى «الرأى العام» فيما بعد.

٣ - **النموذج الثالث** والأخير خاص بالنظم الإعلامية. فرغم أن العالم اليوم تتقاسمه اتجاهات متباينة فى الفلسفة الإعلامية تعبر كل منها عن وظيفة إعلامية متميزة تمام التميز من حيث طبيعتها من السلطة السياسية، إلا أننا نجد أن التطبيق الفعلى أثبت تقاربا عبر عن حقائق مشتركة بين الأوضاع التى تعبر عنها تلك النظم. فالنظام الأمريكى يقوم على فلسفة ترى فى وسائل الإعلام صورة معينة من صور الاستغلال الخاص لرأس المال، ومن ثم فالوسيلة الإعلامية تسعى لأن تصل إلى أكبر عدد من الجمهور لتحقق أكبر قسط من الربح، على العكس من ذلك فإن الإعلام السوفييتى يقوم على فلسفة تمثل النقيض، فوظيفة الإعلام السوفييتى هى الإعداد الكامل للمواطن ليصير صالحا لمجتمع الغد، ومن ثم لا تعنيه الحقيقة الإخبارية بقدر ما تعنيه تلك الحقيقة من موضعها من السياسة الكفاحية للدولة، رغم هذا التعارض الظاهر بين هاتين الفلسفتين اللتين تسودان أهم القوى السياسية فى العالم المعاصر، إلا أن الواقع أثبت أن النظم الإعلامية فى كل من هذين النظامين تتجه إلى الاقتراب من حيث علاقة الإعلام بالمصالح الإقليمية والذاتية.

فالإعلام الأمريكى يعترف بالصحافة الحزبية على مستوى الإقليم، حيث تبرز أساسا المصالح الخاصة بالإقليم من وجهة نظر الحزب الذى ترتبط به الصحافة، وبالتالى مظهر لبلورة الرأى العام المحلى، كذلك فالنظام السوفييتى يعرف الإعلام المحلى الذى وإن كان يظل خاضعا لرقابة وتوجيه الحزب إلا أنه يفسح صدره للرأى العام المحلى ليعبر عن مصالحه الذاتية على مستوى الإقليم. وهكذا نجد الدراسة المقارنة تقوم إلى تأكيد حقائق مشتركة أو على الأقل متقاربة رغم التباين الشاسع من الوجهتين النظامية والعقائدية.

كذلك السعى لخلق نظرية عامة لظاهرة الرأى العام، لا بد وأن يزيد من تأكيد الاهتمام بظاهرة الرأى العام الدولى، فظاهرة الرأى العام تشمل عادة أقساما ثلاثة كل منها يعبر عن طبيعة مستقلة ومختلفة تمام الاختلاف. القسم الأول هو ظاهرة السلوك السياسى، ومعنى ذلك الدراسة التجريبية لخصائص ومظاهر التعبير عن العلاقة بين الفرد والسلطة الحاكمة من الناحية المسلكية، السلوك السياسى بهذا المعنى هو أحد

ملامح الشخصية الفردية من حيث علاقة المواطن بالسلطة. فى هذه الدراسة تغلب الناحية النفسية، فالسلوك السياسى ليس إلا صورة من صور السلوك الفردى لا تتغير مقوماته وإن تغيرت علامات الإعلان عن وجوده. أما القسم الثانى فهو النظرية الإعلامية، أى وسائل الاتصال الجماهيرى: كيف تنقل الحقيقة الإخبارية، ومدى حقوق الفرد وواجبات الجماعة بخصوص تلك العملية، هذه الدراسة هى دراسة أساسها تنظيمى يكاد يغلب عليها الطابع القانونى. أما القسم الثالث فهو ما نسميه بنظرية الدعاية السياسية، ونقصد بذلك كيف يمكن تحليل القوى المعارضة لإرجاعها إلى أصولها الحقيقية وإلى مقوماته الاجتماعية، ثم الضغط على تلك المقومات وصهرها تدرجيا حتى تنتمى فى الوجود المحيط بها، وتمتنع عن أن تكون قوى للمقاومة. هذه العملية قد تسمح أيضا بإجراء عملية تغيير اجتماعية، تمهد بدورها لخلق أنماط جديدة من السلوك الاجتماعى، الأمر الذى يؤدى إلى تغير فى الموقف السياسى سواء بخلق قوى التأييد أو على الأقل بإلغاء قوى المقاومة، وهذه الدراسة بدورها يغلب عليها الطابع النفسى، إذ أنها فى النهاية ليست إلا تحليلا للفئات التى تتراكم حولها القوى الشعورية واللاشعورية المعبرة عن المواقف السياسية الواضحة غير المهمة[١].

إزاء هذا التعدد لفروع علم الرأى العام، كان من الطبيعى أن يحاول المتخصصون بناء نظرية عامة للرأى العام تقوم على أساس وحدة الظاهرة فى معناها الجزئى «الميكرو» الذى يسمح بالانتقال إلى تفسيرها فى معناها الكلى «المكرو»، والغريب أن ظاهرة الرأى العام الدولى التى كان من الممكن أن تسمح بأن تقدم لنا هذا التحليل استنادا إلى «ظاهرة الجماهير» لم تلق من هذه الناحية العناية الكافية حتى الآن.

الناحية الثالثة التى سبق وأشرنا إليها ـ والتى لن نقف إزاءها طويلاً ـ تتعلق بمدى الحماية الدولية لحق الإعلام، فقد أضحى من بين الحقوق المسلم بها فى المجتمع المتمدين « حق المواطن فى حرية الرأى والتعبير، ذلك الذى يعنى الحق فى ألا يزعج الفرد فى آرائه، وكذلك حقه فى أن يسعى دون اعتبارات متعلقة بالحدود للوصول إلى الحقائق الإخبارية، ونشر الآراء بجميع وسائل التعبير، وأن يستقبلها وأن ينشرها» هذا

(1) BENNIS, BENNE, CHIN, The planning of change. 1961, p. 631.

النص الذى ورد فى المادة ١٩ من الإعلام العالمى لحقوق الإنسان والذى أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ والذى يكمله نص المادة ٢٩ أضحى يمثل أحد النصوص المتداولة فى كثير من الوثائق الدولية، ورغم أن هذه المادة ليست إلا حلقة فى تطور طويل يبدأ باتفاقيات لاهاى[١]، إلا أنه لم يكن قد حدث قبل عام ١٩٤٨ أن وجد نص دولى يعلن بصراحة تأكيد حماية مظاهر التعبير عن الرأى العام الدولى ولو فى بعض جزئياته وعناصره الفرعية.

على أننا ونحن بهذا الصدد يجب ألا ننسى رغم اختلال المدلول القانونى تلك الدعوة الصريحة إلى فكرة الرأى العام الدولى من جانب محكمة نورمبرج الدولية فى أحكامها ضد مجرمى الحرب النازيين.

• الحرب العالمية الثانية ونتائجها وظاهرة الحرب النفسية

الحرب النفسية فى أوسع معانيها ليست إلا الجانب المعنوى من القتال بين الشعوب، وهى بهذا المعنى ليست جديدة: فمنذ أقدم العصور عرف قواد المعارك أهمية إطلاق الشائعات لإضعاف الروح المعنوية، أو على الأقل لخلق صورة معينة من صور الارتباك التى كثيرا ما تخلق عدم الثقة بالنفس والإيمان مقدما بالهزيمة، ومن ثم يكون نصف المعركة قد تم حسمه دون إراقة أى نقطة من الدماء[٢]. على أن الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، وبصفة خاصة فترة الصراع المسلح أعطت لفكرة الحرب النفسية مدلولاً جديدًا لم يثبت أن طغى على العالم بفضل الصراع الأيديولوچى الذى يميز عالمنا المعاصر.

(أ) فلنبدأ بتحديد المدلول الفنى لكلمة «حرب نفسية»

كلمات كثيرة تعبر عن الفكرة. فالقادة العسكريون والفنيون الذين عاصروا حرب الجزائر يستعملون كلمة «الحركة النفسية» ويفضلون هذا على استعمال اصطلاح «الحرب النفسية» وهذا فى الواقع توسيع للمفهوم من ناحيته الوظيفية، ولكنه يتضمن

---

(١) عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧.

(2) MEGRET, La geurre psychologique, 1956, p. 92; BROWN, Techniques of persuasion: from propaganda to brainwashing, 1963, p. 244.

الحقيقة نفسها ويعبر عن الفكرة نفسها: تحطيم النواحى المعنوية فى الخصم بجميع الوسائل للقضاء على أى صورة من صور الثقة بالنفس التى قد تولد المقاومة أو عدم الإذعان والاستسلام.

على أن فريقا آخر يفضل استعمال كلمة «الحرب الثورية»، وهذه الكلمة التى كثيرًا ما تستعمل فى المعنى نفسه تعبر عن حقيقة تختلف كل الاختلاف عن مدلول الحرب النفسية، فالحرب الثورية تعنى استخدام العنف المادى فى صورة قتال مسلح منظم، أى حرب المعنى الحقيقى كوسيلة من وسائل تأكيد الصراع الأيديولوچى والوصول به إلى غايته النهائية. وهى القضاء على الخصم الذى لا يسلم بتلك الأيديولوچية فى جميع عناصرها، فالحرب الثورية إذن هى امتداد للصراع الأيديولوچى بوسائل غير أيديولوچية، ولذلك فهى تتضمن عنصرين: عنصر القتال المسلح فى معناه التقليدى أى الجسدى، وعنصر القتال المعنوى بمختلف أنواعه وأشكاله[١].

وهكذا نجد الحرب النفسية أهم وأشمل من الحرب الثورية، إذ أن الأخيرة هى إحدى تطبيقاتها، ولكنها ليست التطبيق الوحيد.

على أنه فى كلا الحالين نفترض استبعاد الإقناع والاقتناع كوسيلة من وسائل الكفاح السياسى. وهذا يقودنا إلى ضرورة تحديد مدلول الدعاية السياسية ومختلف ما ترتبط به من مراحل وأنواع النوعية والاتصال، لنستطيع على هذا الضوء أن نحدد المدلول الحقيقى لكلمة الحرب النفسية.

ومن دون التطرق إلى تفاصيل ليس هذا موضعها، يجب أن نفرق بين كليات خمس تثور عادة بهذا الخصوص: الإقناع[٢]، والتثقيف[٣]، والتعليم[٤]، والدعاية[٥]، وغسل المخ[٦].

---

(1) BONNET, Les guerres insurrectionnelles et revolutionnaires, 1958.

(2) Presusion

(3) education

(4) learning

(5) Propaganda

(٦) Brainwashing لاحظ الفارق بين هذا المفهوم والمفهوم الآخر الصعب ترجمته إلى اللغة العربية indoctrination حيث الفارق بينهما هو فارق فى الدرجة أكثر منه فى الطبيعة.

الأولى: تعنى المناقشة العادية الصريحة التى تصل إلى حد نقل وجهة نظر شخص مرسل إلى شخص مستقبل، بحيث لا يكون أثر عملية الاتصال مجرد نقل الرسالة، بل نقل الاقتناع بها عن طريق التوافق فى كل أو بعض المبررات المرتبطة بوجهة النظر هذه.

الثانية: التثقيف يقتصر على مجرد نقل معلومات، فإن تم عن طريق شخص متخصص فى وسائل الاتصال (التربوى: المتخصص فى أصول التربية)، يصير تعليمًا وتعلمًا، وإلا فهو مجرد ثقافة وتثقيف، الثقافة تتم بطريق ذاتى وعن طريق الاتصال الجماهيرى بعبارة أخرى[1].

الثالثة: الدعاية فهى تقوم على أساس فكرة «الاستخدام المنظم لوسائل الاتصال لتوجيه شخص، أو أكثر، وتغيير رأيه أو التعديل فيه استنادًا إلى حجج أو أساليب تتضمن نوعا من التمويه والتضليل فى الحقيقة المجردة».

الدعاية إذن بغض النظر عن نوعها وطبيعتها، ودرجة ما تفرضه من عمق أو سطحية، تتضمن نوعا من الكذب والتمويه، وقد يرتفع ذلك الكذب إلى حد الاختلاق، وقد يقتصر على مجرد إخفاء جزء من الحقيقة، أو تقدم تلك الحقيقة بصورة مشوهة أو بأسلوب، رغم أنه لا يتضمن كذبًا أو اختلاقًا، إلا أنه قد يحد من المدلول الحقيقى أو تأثير المدلول الحقيقى لموضع الرسالة.

الدعاية بهذا المعنى تفترض أمرين:

(أ) أنها تسعى للإقناع ولو بأساليب غير نظيفة.

(ب) أنها تتجه إلى الفرد ذاته، أو من حيث انتمائه إلى طبقة أو فئة معينة.

الرابعة: الحرب النفسية، صورة معينة من الدعاية تفترض أمرين يجعلان منها أسوأ نموذج من نماذج الدعاية السياسية:

(أ) إنها لا تسعى للإقناع وإنما غايتها الوحيدة تحطيم القوى المعنوية للخصم موضع الهجوم.

---

(١) هذا التحليل موضع مناقشة حتى من جانب المتخصصين. وقد استغرقت مناقشته عدة جلسات فى مؤتمر مقاومة العنصرية فى التعليم الذى عقد باليونسكو فى صيف ١٩٦٢ ولم يصل فيه الحاضرون إلى نتيجة، وهذا الذى قدمناه فى المتن هو خلاصة للمواجهة التى يجد القارئ تفصيلا لها فى أعمال المؤتمر المذكور، باريس ١٢ إلى ٢٢ يونيه عام ١٩٦٢.

(ب) إنها لا تتوجه إلا إلى خصم، سواء كان الخصم محليا أو أجنبيا، على أن الصورة العادية للحرب النفسية هى الخصم الأجنبى.

(جـ) وإذا حددنا معنى الحرب النفسية بقى علينا أولا أن نتساءل: أين موضعها من العلاقات الدولية؟

لقد سبق أن رأينا أن ظاهرة الحرب النفسية عرفت منذ أقدم العصور كصورة تابعة ومرتبطة بالقتال المسلح، وهى بهذا المعنى توصف بأنها «سلاح تابع» وفعلا استخدمها كل من دول المحور ودول الحلفاء فى أثناء الحرب العالمية الثانية على أوسع نطاق(١) على أن الجديد ـ الذى لم يعرفه العالم إلا خلال الفترة التى أعقبت عام ١٩٤٨ ـ أن هذه الحرب النفسية استمرت وأضحت إحدى خصائص العالم المعاصر رغم عدم وجود قتال مسلح، وهكذا ظهرت باسم الحرب الباردة.

على أن العامل الآخر الذى سوف يجعل من الحرب النفسية وسيلة لتأكيد ظاهرة الرأى العام الدولى، هو انقسام العالم إلى كتلتين كل منهما تعبر عن عقيدة أيديولوچية معينة، وهكذا أضحت الحرب النفسية عنصرا من عناصر تأكيد الصراع الأيديولوچى، وذلك بغض النظر عن وسيلتها الفنية، وهو ما لا بد وأن يحدث نتيجة مزدوجة:

(أ) ازدياد التماسك من جانب القوى، أو الخصم موضع الهجوم، مما يجعل الرأى العام فى ذلك الشطر من العالم أكثر انسيابا والتصاقا عبر الحدود دون أن يكون مجرد تعبير عن حقيقة وطنية أو محلية.

(ب) اتحاد المصالح فى موقف معين إزاء الطرف الأمر الذى يخلق حالة الاستفزاز، وخصوصا عندما يتجلى رد فعل الفريق موضع الصراع فى شكل دعاية عكسية.

هذه الحقيقة تظهر بطريق أكثر وضوحًا إذا حاولنا تحليل مختلف غايات الحرب النفسية فهذه لا يمكن أن تتعدى واحدة من أربع:

---

(١) من أهم المؤلفات التى وضعت أسس الحرب النفسية من المواجهة العلمية، أولها لكاتب ألمانى، الكولونيل بلاو BLAU الذى كان رئيسا للمعمل النفسى بوزارة الدفاع، والذى أصدره عام ١٩٣٥ بعنوان Propaganda als Waffe وثانيها الكاتب الروسى الأصل خليفة باخلوف وتلميذه TCHAKHOTINE

Des facites par la propagande politique, 1952.

توجد منه طبعة إنجليزية وأخرى ألمانية.

(أ) تحطيم إيمان الخصم بمثاليته وقضيته السياسية[١].

(ب) تحطيم الوحدة النفسية للخصم العقائدى[٢].

(جـ) استغلال بعض الانتصارات التى توصل إليها الطرف المهاجم، واتخاذ هذا النجاح الذى لم يستطع الخصم الوصول إليه وسيلة لإضعاف الثقة فى عقيدة هذا الأخير التى لم تسمح له بمثل هذا النجاح[٣].

(د) رفض دعاية أو حملة مختلفة[٤] جميع هذه الغايات لا يمكن أن تؤدى إلا إلى خلق نوع من التضامن الإيجابى نتيجة التحدى أو السلبى (تعبيرا عن غريزة البقاء) التى قد لا تقتصر على مجتمع واحد بل تنتشر سريعا بدرجات متعددة فى المجتمعات التى تنتمى إلى هذه أو تلك من الكتلتين المتصارعتين.

بقى العامل الرابع والأخير وهو الشعور بالتضامن، والإيمان بالطبيعة الجماهيرية للمجتمع المعاصر هى أن هذا العامل لم يقتصر على أنه مساعد على تكامل نظرية الرأى العام الدولى، بل تكسبها طعما خاصا وصبغها بلون معين. ولعل هذا الطبيعة المزدوجة التى خفيت على كثير ممن تعرضوا لهذه الناحية تفسر وتعرض لتتناول هذا المتغير فى موضع آخر[٥].

---

(1) convesion.

(2) division.

(3) consolidation.

(4) contre propagande.

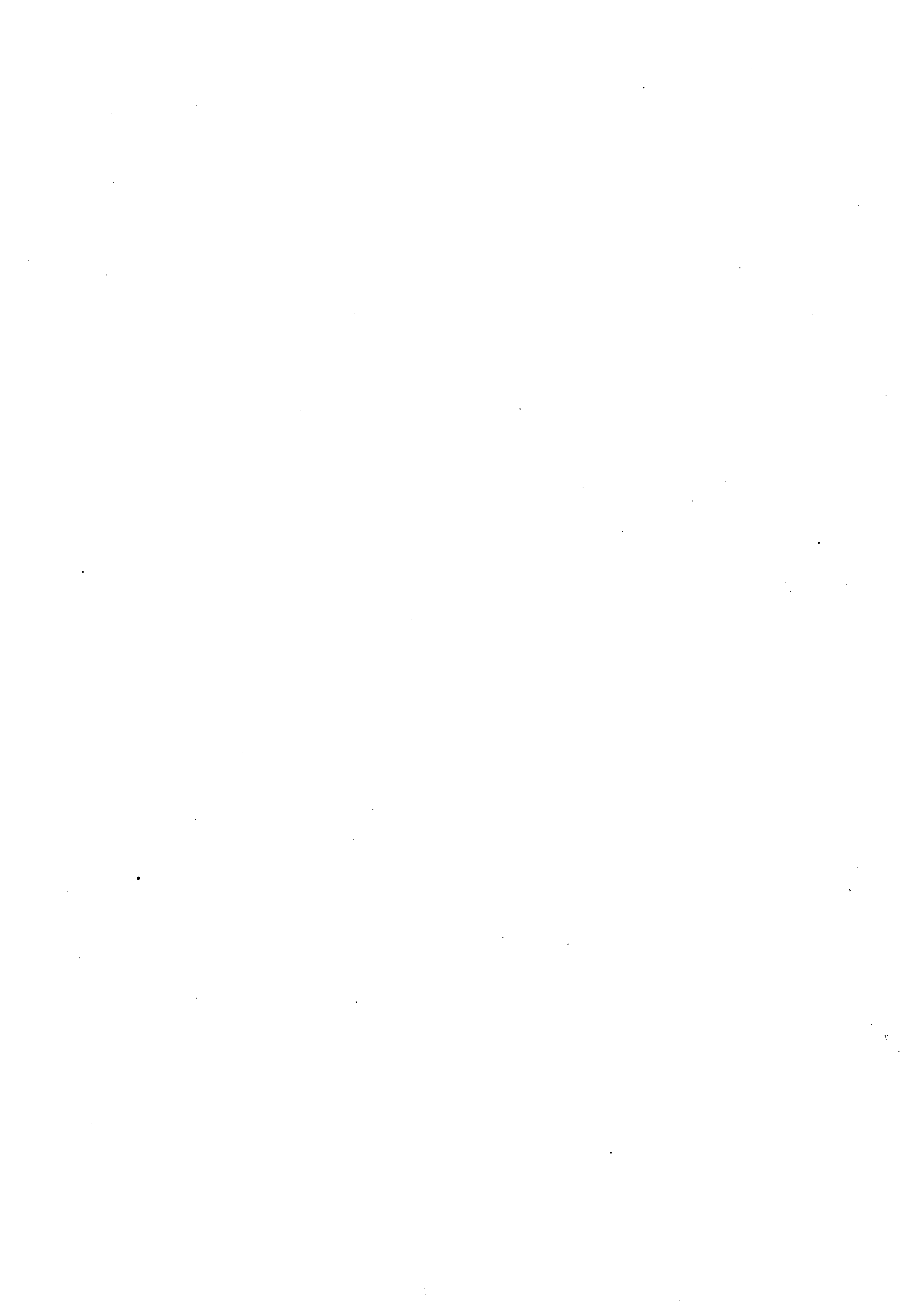
(5) KORUHAUSER, The politics of mass Society, 1960.



الفصل السابع

الرأى العام والطابع القومى للشعوب

- ماهية الطابع القومى
- الوظيفة السياسية لمفهوم الطابع القومى
- الطابع القومى والبحث الحركى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية
- تحليل وتعريف الطابع القومى المصرى
- الطابع القومى اليهودى بين التشويه والتأليه
- خصائص الطابع القومى والتعبيرات الفنية والأدبية



• ماهية الطابع القومى

كلمة الطابع القومى بمعنى الصفات السلوكية التى ترتبط بالفرد لمجرد انتمائه إلى مجتمع معين، تعبر عن فكرة قديمة ترتفع اليوم إلى مرتبة المفهوم الذى يمكن أن يوصف بأنه أحد مداخل التحليل السياسى المعاصر[١]، الفكرة عرفت منذ التقاليد اليونانية. فأفلاطون كان يربط بين حقيقة الاعتدال السياسى والاتزان فى السلوك الفردى إزاء ظاهرة السلطة والانتماء إلى المجتمع الإغريقى، ويستنتج من تلك العلاقة مدلول ووظيفة الظاهرة الديمقراطية بما يرتبط بذلك من نظم الحرية السياسية. وعلى نفس الدرب وبأسلوب آخر وبتحليل أكثر واقعية نجد المفكر الرومانى الخطيب شيشرون ومن قبله الزعيم السياسى المحافظ كاتون يفسر السيادة الرومانية على غيرها من مجتمعات البحر الأبيض، وبصفة خاصة فى صراعها مع قرطاجنة الدولة الشرقية بتلك الخصائص المرتبطة بالأصل الرومانى وبالحضارة الرومانية. كذلك سبق أن رأينا ونحن بصدد المتابعة التاريخية لدراسة الظاهرة السلوكية كيف أن ابن خلدون تناول ظاهرة الطابع القومى بالكثير من التحليل والتفصيل[٢].

على أن مفهوم الطابع القومى وبصفة خاصة حتى مطلع القرن العشرين اختلط

---

(١) انظر بصفة خاصة ملاحظات:
GORER, The concept of national character, in KLUCKHHN, MUR- RAY, Personality in nature, society and culture, 1953 , p. 246.

(٢) الفقه القديم الذى تقدمه لنا الحضارات الكبرى لم يعرف الصراحة والوضوح فى التحليل بهذا الخصوص إلا لدى ابن خلدون. وقد سبق أن ذكرنا كيف أنه فى المقدمة الرابعة على وجه الخصوص يتحدث عن خصائص السودانى مع مقارنة بين طبائع المصرى ومن ينتمى إلى العرب. قارن كمال دسوقى، دراسة استطلاعية فى الشخصية السودانية، فى لويس ملكية، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، جزء أول، ١٩٦٥، ص ٢٦٠.

بكليـة أخرى من كليات الفكر السـياسى، وذلك رغم ضـرورة الفصل الواضـح بينهمـا، نقصد مفهوم الدولة القومية(١).

(أ) فالدولة القومية أو مبدأ القومية، يرتبط بمفهوم ذى وظيفة سياسية. نشـأ وترعرع خلال القرن السادس عشر كأساس فلسفى لتفسير حركة الصراع المزدوج: ضد النظام الإقطاعى من جانب لتوحيد مصدر السلطة فى داخل المجتمع السياسى الواحد، وضد السيادة الكنسية لإلغاء التبعية الدينية بخصوص السلطة المدنية من جانب آخر. فالمجتمع السياسى ذو الأصل والتقاليد المشتركة من حقه أن يملك إرادة قومية واحدة لا تتعدد، تتبلور فى شكل نظام سياسى واحد، وألا يخضع فى مظاهر التعبير والمزاولة لتملك الإرادة لأى نوع من أنواع التبعية إزاء أى جماعة أخرى، لأن كل جماعة تملك إرادتها المستقلة صاحبة السيادة المطلقة.

الدولة القومية بهذا المعنى تتحدد من حيث خصائصها كمفهوم بأنها:

أولاً : إحدى كليات الفكر السياسى.

ثانيا: حقيقة مجردة.

ثالثا: حقيقة رمزية.

رابعًا : حقيقة حديثة نسبيًا .

---

(١) قارن كوهن الذى يرفض أن يسلم بمبدأ القومية قبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ويعرف هذا المفهوم بأنه حالة تعسفية تعود إلى الثورة الفرنسية وتصير نوعا من التطور الذى ينتهى باندماج المجتمع السياسى فى صورة نظامية. كذلك هرتز يقدم تميزًا أصيلا بين مبدأ القومية والضمير القومى أو ما يسميه national consciousness وهو مفهوم يكاد يكون انعكاسا أو تعبيرا عن مبدأ الطابع القومى.
ولعل ما يؤيد هذا التفسير ذلك الفصل السادس الذى يعقده فى مقدمة كتابه بعنوان The idea of nation-al personality وليس أدل على ذلك من قوله فى مقدمة ذلك الفصل:

personality in an individual , as in a nation, is a combination of unity. Freedom , distinctiveness and distinction Each of these traits is indispensable for the idea of personality ïi"

انظر المراجع التالية:

KOHN, The idea of nationalism , 1948 , p. 5, HERTZ , Nationality in history and politics, 1957 , BARTH , Philosophie der Geschiehre als soziologie , 1922 , p. 105.(171)

فهى تبرز فى نطاق الصراع السياسى لتأكيد الوحدة النظامية ولتفسير عدم التبعية القانونية أكثر من أن تكن لتفسير حقائق اجتماعية وخصائص أو سمات نفسية، أو عنصرية. وهى بهذا المعنى تجريد قانونى لمفهوم الشعب أو الأمة. وهى تصير بذلك رمزًا لآمال تلك الأمة وأمانيها. وكل ذلك لم تعرفه البشرية إلا فى نهاية عصر الإقطاع وبداية العصور الحديثة[١].

(ب) الطابع القومى يختلف مدلوله وتختلف طبيعته عن مدلول وطبيعة الدولة القومية فى أوسع معانيه، يقصد بالطابع القومى، تلك السمات أو الصفات التى ترتبط بالفرد كنتيجة لانتمائه لمجتمع أو مظهر من مظاهر انتمائه العضوى لذلك المجتمع. وبهذا المعنى يصير الطابع القومى امتدادا لمفهوم الشخصية، ولكن على المستوى الاجتماعى.

وظاهر من هذا أن مفهوم الطابع القومى يتحدد بخصائص تختلف عن خصائص مفهوم الدولة القومية.

أولاً : هو مفهوم اجتماعى و إن كانت له وظيفة سياسية.

ثانيًا : هو حقيقة ميكروكزمية أو جزئية على عكس مفهوم الدولة القومية الذى يتناول الظاهرة على المستوى الكلى.

ثالثًا : يرتبط بخصائص سلوكية ومن ثم يصعب وصفه بأنه حقيقة مجردة.

رابعًا : يرفض أن يكون مجرد حقيقة رمزية أو بعبارة أخرى شعارًا يفسر أوضاعا أو مواقف، بل على العكس هو تعبير عن تلك الأوضاع وجوهر لذلك الموقف[٢].

(جـ) وهكذا نستطيع أن نلاحظ كيف أن الطابع القومى يرتبط بالقومية ولكنه لا يتحدد بها. من الطبيعى أن الصورة العادية والواضحة للمجتمع الذى ينتمى إليه الفرد هو الوطن أو الأمة. ولكن من الممكن أن يكون هذا المجتمع لم يرتفع بعد إلى مرتبة الوطن

---

(١) قارن تحليل الفكر السياسى وتطور قادته تحت تأثير هذه النزعة فى:
LOEWTH , Von Hegel zu Nietzsche: Der revolut , onare Bruch im Denken des neunzehnten Jahrhunderts, 1941.

(٢) قارن فى أبعاد أخرى ولكنها تنبع من نفس الكليات الفكرية:
WITTFOGEL, Oriental despotism: a compartive study of total power, 1957.

أو الأمة، كما أنه من الممكن أن يكون مجتمعا فرعيا فى داخل الوطن مما يترتب عليه تعدد الصفات أو السمات. البعض فيها يرتبط بالمجتمع الكلى والبعض يرتبط بالمجتمع الجزئى أو الفرعى. والأمثلة على ذلك كثيرة: ففى إيطاليا مثلا هنالك صفات تميز أهالى صقلية عن غير أجزاء شبه الجزيرة وذلك إلى جانب صفات أخرى تجمع جميع أجزاء الأمة الإيطالية(١). ذلك رغم أن إيطاليا تكون شعبا لا يصل إلى حدود الخمسين مليونًا ولو انتقلنا إلى المجتمعات الضخمة أو المتشعبة(٢) والتى يتجه إليها التطور المعاصر كالوحدة الأساسية فى تكوين المجتمع الدولى، لوجدنا الظاهرة أكثر وضوحا.

والخلاصة:

أولاً : الطابع القومى ليس هو القومية.

ثانيًا : رغم ذلك فكل منهما يرتبط بالآخر، أو بعبارة أدق يقود إلى الآخر: فالقومية مبدأ سياسى ولكنه يعكس حقيقة اجتماعية وهى التجانس السلوكى. أو بعبارة أخرى خصائص سلوكية مشتركة ومتشابهة. كذلك فإن الطابع القومى بمعنى التشابه السلوكى يؤدى إلى شعور بالانتماء، ومن ثم فهو خلفية اجتماعية وسلوكية لمبدأ القومية، المبدأ السياسى.

ثالثا: كذلك فإن فكرة الطابع القومى تمثل مفهوما يسمح بالتدرج فى التحليل حيث إن الانتقال من الوحدات الاجتماعية الصغيرة - ولو نسبيا - إلى تلك الأكثر اتساعا - ولو نسبيا - يفترض مستوى آخر وأبعادًا أخرى للتحليل لا تتعارض ولا ينفى الواحد منها الآخر. على عكس القومية فهو مفهوم مجرد لا يقبل إلا الإطلاق(٣).

(د) على أن التمييز بين القومية والطابع القومى يفرض أيضا أن نحدد الفارق الجوهرى بين الطابع القومى national character والصورة القومية national image. الأول أى الطابع القومى سبق وعرفناه: ظاهرة تنبع من التحليل الموضوعى للسمات

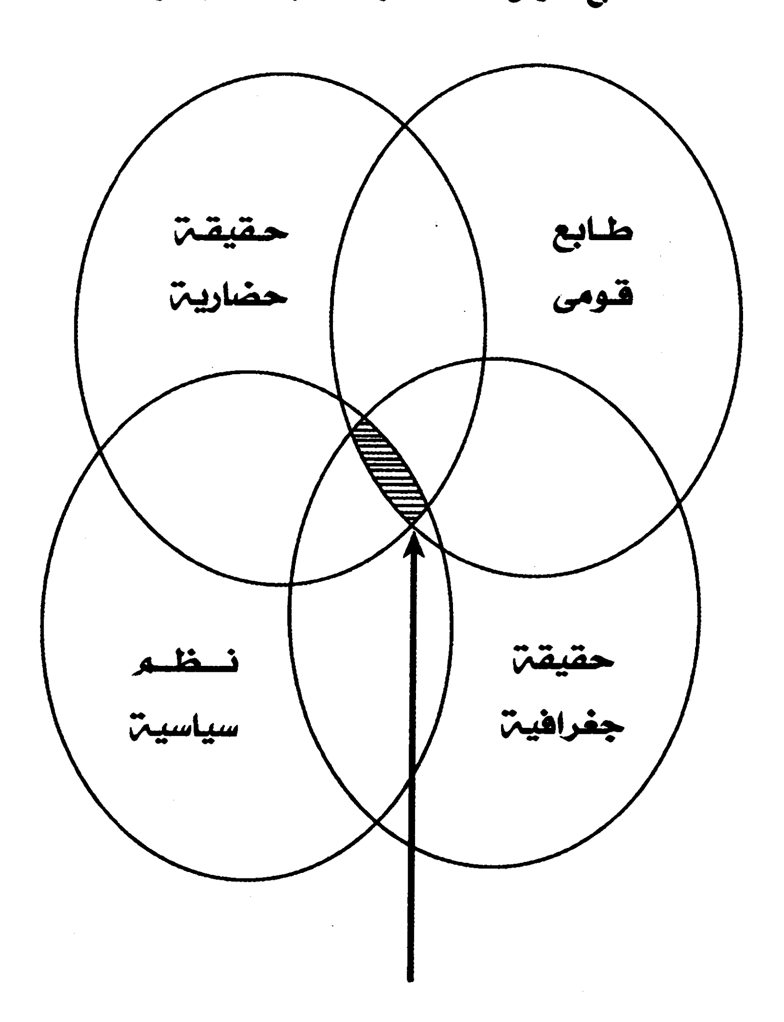
---

(1) RERTOLDI , I nuovi italiani, 1972 , p. 189.

(2)Super-nation أو Super - state

(٣) الخلط بين مفهوم الطابع القومى المصرى ومفهوم القومية العربية لا يزال حتى هذه اللحظة يسيطر على الجزء الكبير من كتابنا قارن عرضا لهذه الناحية فى أبو خلدون ساطع المصرى، أبحاث مختارة فى القومية العربية، ١٩٦٤، ص ٥١٤ وما بعدها.

الطابع القومى كأحد مقومات الموقف السياسى



والملامح الفردية على المستوى الجماعى والشمولى. هى خصائص فردية تعبر عن الانتماء إلى مجتمع سياسى معين بحيث ترتبط بذلك المجتمع وجودا أو عدما. أما المفهوم الثانى أى الصورة القومية فنقصد بذلك كيفية تصور مجتمع لمجتمع آخر سواء أكان هذا التصور يعبر عن الحقيقة ويعكس الصفات الواقعية للانتماء إلى ذلك المجتمع الآخر أم أن هذا التصور يخضع لعملية تشويه مقصودة أم غير مقصودة. فالطابع القومى يقصد به. تلك الصفات أو السمات التى يتصف بها المصرى العادى: الشجاعة أم الجبن، الصراحة والوضوح أم الالتواء والغموض - على سبيل المثال. الصورة القومية نقصد بها كيف يتصور الأجنبى - الإنجليزى مثلاً - المصرى، سواء كان هذا التصور مطابقا للحقيقة أم غير مطابق لتلك الحقيقة[١].

وهكذا نستطيع أن نحدد خصائص هذه المفاهيم الثلاثة رغم تشابكها:

الدولة القومية: مفهوم سياسى.

الطابع القومى: مفهوم سلوكى ذو وظيفة سياسية.

الصورة القومية: مفهوم دعائى.

- الطابع القومى ومقوماته:

الطابع القومى يدور إذن حول خصائص وصفات سلوكية يعبر عنها المواطن الذى ينتمى إلى ذلك المجتمع. وهو بذلك يصير مفهوما ميكروكزميا أى جزئيا وليس مفهوما كليّا. بمعنى أنه يدور حول المواطن العادى، ذلك المواطن الذى لا وجود له فى ذاته، ولكنه له وجود فى كل مواطن بدرجة أو بأخرى.

وهذا يقودنا إلى أن نلاحظ:

(أ) أن هذا المفهوم يبرز بشكل أكثر وضوحا فى نطاق المقارنة بمعنى التحليل الذى يسعى إلى إبراز أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين الخصائص السلوكية لمواطن معين وآخر ينتمى إلى مجتمع آخر أو إلى حقيقة حضارية أخرى[٢].

---

(١) قارن - أوردناه فى حامد ربيع، حول التحليل العلمى، م. س. ذ، ص ٥٣٥ هامش رقم ١٥.
(٢) بروديرسين، م. س. ذ، ص٣٠٣.

(ب) أن هذا المفهوم لا يعنى أن كل من ينتمى إلى مجتمع معين يملك صفات معينة بنفس المقدار وبنفس النسبة، وأن من لا ينتمى إلى ذلك المجتمع لا يملك تلك الصفات أو بتلك النسب. كل ما هنالك أن أغلب من ينتمى إلى ذلك المجتمع يتصف بصفات سلوكية معينة تختلف من حيث درجاتها تبعا لظروف وخصائص كل شخصية فردية.

(جـ) أن الطابع لا يمنع استقلال الشخصية الفردية بالنسبة لكل مواطن. الطابع القومى إذن هو حقيقة سلوكية. ولكن ما هى عناصر تلك الحقيقة؟ ما هى المقومات التى يتكون منها مفهوم الطابع القومى؟ أو بعبارة أخرى ما هى الجزئيات التى لو جمعناها لاستطعنا أن تقول بأنها نعكس خصائص الطابع القومى لمجتمع معين؟

النظريات فى هذا الخصوص كثيرة. ومن استقراء الدراسات المتعددة استطاع إنكيلز Inkeles أن يميز بين ست نظريات بهذا الخصوص(١). ولكننا نعتقد أن خير إطار علمى يصلح لتحديد مقومات الطابع القومى هو ذلك الذى قدمه العالم الإنجليزى كاردينر kardiner باسم نظرية « الشخصية القاعدية» .

مدلول هذه النظرية أن المواطن فى كل مجتمع متكامل بلغ درجة معينة من التناسق والاندماج فى عناصره ومقوماته يملك حدا أدنى من حيث عناصر الشخصية فى جانبها الاجتماعى يدور حول مقومات أربعة:

أولا : أدوات التفكير: ويقصد بذلك الطريقة التى يفكر بها المواطن فى الحقيقة، أى التى يتأمل بها المواطن ما يدور حوله من ظواهر والتى استنادا إليها يستطيع أن يتصرف فى مواجهة تلك الحقيقة. توفى شخص عن ابنة متزوجة وابن متزوج وترك عقارا موضع خلاف بين الابن والابنة. كيف تفهم هذه الحقيقة؟ أمر ذاتى خاص الابن والابنة ومن ثم لا يجوز أن يتدخل فى إنهاء هذا النزاع أو فى تفاصيله زوج الابنة ولا زوجة الابن، هل يجب أن ينتهى هذا النزاع فى داخل مجلس الأسرة وفقط فى داخل الأسرة أم أنه من الممكن أن يطرح أمام القضاء ولا سبيل إلى فضه إلا عن طريق سلطة القضاء؟

ثانيًا: نظم الضمان: ويقصد بذلك أدوات الدفاع النظامية التقليدية التى يلجأ إليها المواطن ليستطيع أن يقاوم حالات التوتر والقلق التى تخلقها عقد الذنب الناتجة عن

---

(١) م.س.ذ، ص ٤٢٣ وما بعدها.

الأوضاع المادية والاجتماعية. فكرة الثأر مثلا فى البلاد المتخلفة تعكس هذا العنصر بوضوح(١).

ثالثًا : وسائل الحصول على احترام الآخرين وكسب صداقتهم: يقصد بذلك تلك الاستجابات والتصرفات التى تعودت الجماعة على أن ترى فيها مظهرا من مظاهر الكمال فى صفات المواطن من حيث الجاه وغيره مما ينطوى تحت مفهوم الوجود الذاتى. فالأسرة الكبيرة العدد ذات الإنجاب المستمر فى المجتمع الريفى المصرى إحدى هذه الأدوات الواضحة الدلالة. والكرم فى المجتمع العربى صورة أخرى من صور هذا العنصر الثالث.

رابعًا: الاتجاهات الدينية: بمعنى مختلف التصورات المرتبطة والمتعلقة على العلاقة بين الفرد والقوى العليا الغيبية.

من مجموعة هذه العناصر الأربعة نستطيع أن نبنى ذلك الإطار الذى يعبر عن الطابع القومى، وواضح من استقراء هذه العناصر أنها جميعها ترتبط ارتباطا وثيقا بالحقيقة الحضارية من جانب وبالنظم القائمة فى المجتمع من جانب آخر بحيث يمكن القول بأن أيا منها يؤثر ويتأثر، أى يخلق، ولكنه بدوره يخضع لعملية خلق عن طريق الأخرى، ولعل هذا يفسر لماذا يميز أصحاب هذه النظرية بين نوعين من النظم، نظم أولى، أو أصلية، وهى التى تحكم هذه العناصر الأربعة وتتحكم فى وجودها، ونظم فرعية، أو تابعة، وهى التى تفرضها تلك العناصر.

ولعل هذا التحديد يسمح لنا بفهم العلاقة الوثيقة بين الطابع القومى والنظم الاجتماعية والسياسية حيث إن كلا منها يؤثر فى الآخر ويتأثر به. الأول أى الطابع القومى يؤثر فى الثانية أى النظم الاجتماعية والسياسية بحيث تصير بالنسبة له صورة من صور التعبير عن وجوده. على أن هذه بدورها فى المدى الطويل لا بد وأن تؤثر فى توجيه إن لم يكن فى تشكيل خصائص الطابع القومى ذاته. وهكذا فإن العلاقة بين هذين المتغيرين من متغيرات الموقف السياسى ليست علاقة سلبية أو ذات تأثير متبادل، بل تأخذ صورة الدورة التى تجعل التأثير المتبادل مستمرا فى حركة دائمة لا تنقطع(١).

وهذا يقودنا إلى أن نثير هذا السؤال: ما هى الوظيفة السياسية لمفهوم الطابع القومى بهذا المعنى الذى حددناه ؟

---

(١) ستوتزل، م.س.ذ، ص٦٥.

(2) BARBU, Problems of historical psychology , 1960 , p. 145

• الوظيفة السياسية لمفهوم الطابع القومى

اهتمام علماء السياسة بظاهرة الطابع القومى ليس حديثا. ورغم أنه فى نطاق التحليل السياسى ظلت هذه الظاهرة تختلط بمبدأ القومية تارة وبما يسمونه الشخصية القومية تارة أخرى، إلا أن المفهوم فى هذا المعنى العلمى الذى سبق وحددناه أضحى اليوم أحد مداخل التحليل السياسى[١]. ويكفى أن نبرز النواحى التى نستطيع استنادا إلى هذا المفهوم أن نصل فيها إلى نتائج واضحة ودقيقة.

وهنا يجب أن نلاحظ أمرين:

أولهما: أن الوصول إلى هذه النتائج يفترض الدراسة العلمية لظاهرة الطابع القومى استنادا إلى التحليل الميدانى المرتبط بأساليب البحث التعمقى وليس استنادا إلى مجرد جمع المعلومات السطحية التى تأخذ فى العادة صورة استفتاءات الرأى العام[٢].

ثانيهما: أن هذه النتائج لن نستطيع أن نصل إليها إلا عن طريق المساهمة الفعلية من جانب أكثر من ميدان من ميادين التخصص: الاجتماع، علم النفس، السياسة، وكذلك التحليل التاريخى.

دراسة الطابع القومى أضحت اليوم أحد المداخل الحقيقية لفهم الظاهرة السياسية وبصفة خاصة فى أبعادها الديناميكية، ولذلك فإن وظيفة الطابع القومى فى بناء الإطار الفكرى لتحليل ظاهرة السلطة متعددة الأبعاد. ودون الدخول فى تفاصيل لا تسمح بها طبيعة هذه الدراسة نستطيع أن نوجز هذه الوظيفة فى النواحى الآتية:

(أ) فهم الطابع القومى على أسس علمية يسمح بتحديد إمكانيات التعاون الدولى وقد أثبتت الدراسة التى قام بها العالمان بوخانان Buchanan وكانتريل cantril بتكليف من اليونسكو عن «كيف ترى الشعوب الشعوب الأخرى»؟ مدى الترابط الوثيق بين مدلول الصورة القومية كما سبق وحددناه واستعداد الشعوب للتعاون مع الشعوب الأخرى - وبغض النظر - أو استقلالاً عن السياسة الرسمية التى تتبعها الدولة التى تتحدث باسم تلك الشعوب[٣].

---

(١) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسى، م. س. ذ، ص٩٣.

(٢) انظر مجلة الطليعة، سبتمبر ١٩٧٢، ص١٢٨.

(3)BUCHANAN , CANTRIL , How nations see each other , 1953.

(ب) التنبؤ برد الفعل reaction ونقصد بذلك أن فهم الطابع القومى وتحليله بعمق معين - وليس فقط استنادا إلى استفتاءات الرأى العام فى صورتها التقليدية - يسمح لنا ولو فى حدود معينة بالتنبؤ برد الفعل، سواء على المستوى القومى أو على مستوى القيادة السياسية للقرار السياسى فى نطاق العلاقات الدولية. فلنتصور أن الدولة (أ) تريد أن تتخذ تصرفا معينا إزاء الدولة (ب) فعن طريق تحليل الطابع القومى للدولة (ب) تستطيع الدولة (أ) أن تتنبأ برد فعل الدولة (ب) وتبنى على هذا الأساس حدود انطلاقها فى إستراتيچيتها السياسية[1].

(جـ) بناء وتخطيط الحركة الدعائية. كذلك فإن عملية الدعاية السياسية - وبصفة خاصة عندما تأخذ صورة الحرب النفسية - يجب أن تسبقها دراسة عميقة للطابع القومى، أو بعبارة أخرى لنفسيات المجتمع موضع تلك الحملة الدعائية. وقد أثبتت الخبرات المعاصرة أن هذه الدراسة سمحت للحركة الدعائية بأن ترتفع لتصير أسلوبًا من أساليب الاستعمار الحضارى. الأمثلة على ذلك واضحة وعديدة: من حيث النجاح فى علاقة الولايات المتحدة الأمريكية سواء بألمانيا أو اليابان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

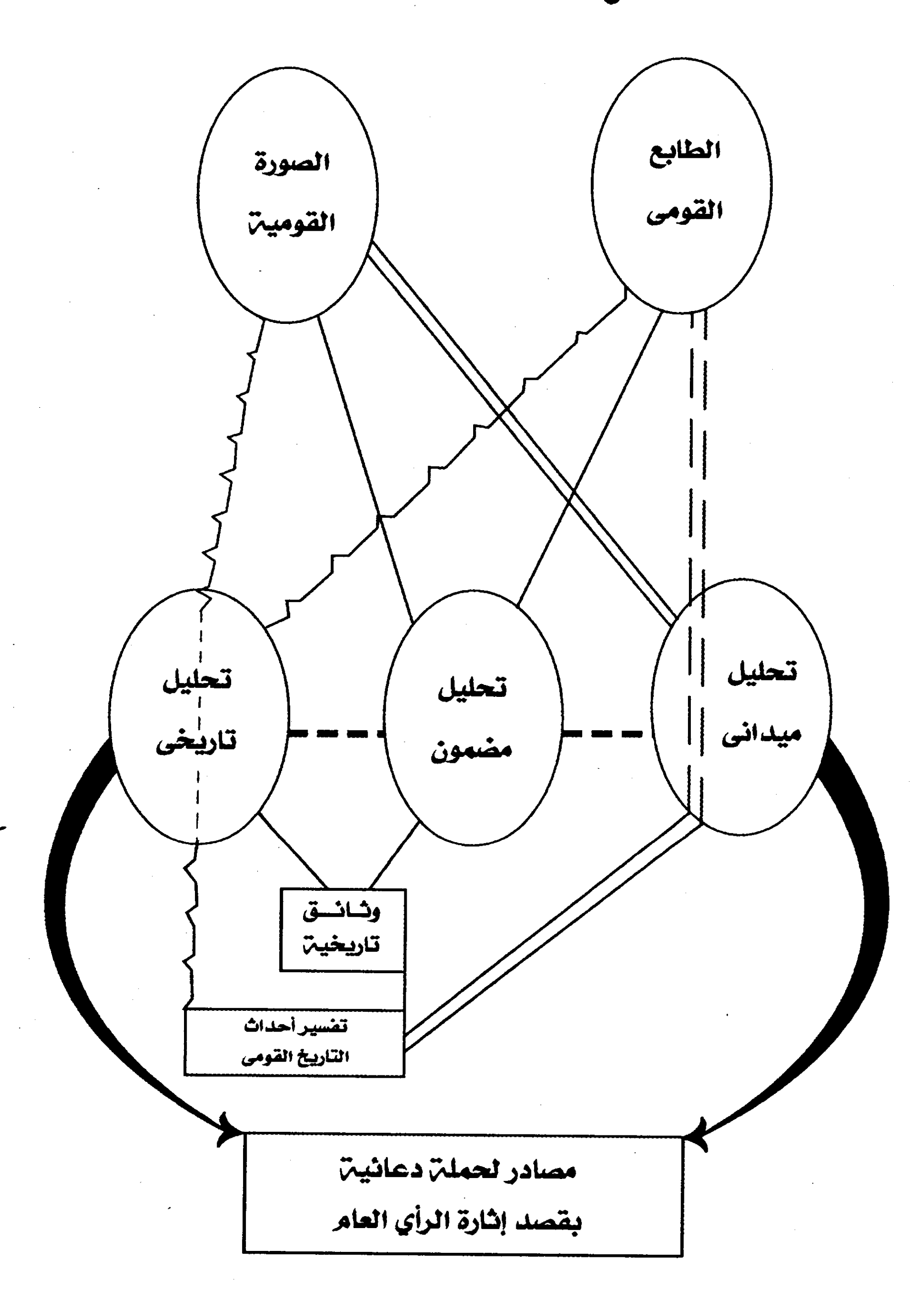
(د) تخطيط التغير السياسى. فالنواحى الثلاث السابقة تتعرض للنواحى السياسية فى محيط العلاقات الدولية. ولكن دراسة الطابع القومى لها أهميتها أيضًا فى النطاق الداخلى وبصفة خاصة فى المجتمعات النامية. ويتضح ذلك بشكل واضح فى محيط ظاهرة التغير السياسى political change. والتغير السياسى يقصد به الانتقال السريع الذى يكاد يكون مفتعلا من وضع نظامى معين إلى وضع آخر يختلف عن الأول جذريا بحيث لا يمكن أن يوصف بأنه استمرار له. ودراسة الطابع القومى تسمح بتحديد ذلك الذى لا يمكن تناوله بالتغيير وذلك الذى من الممكن أن يخضع لعملية التغير السياسى. وهى لذلك تصير أساسا هاما للتحليل السياسى فيما يتعلق بإقامة أو بناء الخطة المتعلقة بالتغير السياسى[2].

---

(١) بروديرسين، م.س.ذ، ص٢٠٣.

(٢) إنكيلز، م.س.ذ، ص ٤١٩ وما بعدها.

الطابع القومى وأبعاد التحليل العلمى



• الطابع القومي والبحث الحركي في أعقاب الحرب العالمية الثانية

الاهتمام بدراسة ظاهرة الطابع القومي ليست وليدة الأمس القريب، ولكنها تعود إلى القرن التاسع عشر. وقد سبق أن ذكرنا ذلك عندما تعرضنا إلى مدرسة فوندت، وسوف نعود إلى ذلك تفصيلا مرة أخرى عندما نقف إزاء علم نفسية الشعوب. ولكن الاهتمام الحقيقى فيما يتعلق بالأبعاد الحركية أى بضرورة جعل العلوم السلوكية منطلقا لوضع خطط تجيب على الصعوبات اليومية والمرتبطة بمزاولة السلطة لم تبدأ فى صورتها الحقيقية إلا خلال الحرب العالمية الثانية. فى خلال الصراع العالمى كانت القيادة الأمريكية هى المسيطرة على مصير غرب أوروبا. الجيوش المتحالفة كانت تتكون من العديد من القوميات، والجيش الأمريكى كان يضم مختلف الفئات المرتبطة بنماذج متعددة من القوميات وبالتالى من السلوك.

المشاكل التى واجهتها القيادة الأمريكية فى صراعها المسلح لم تكن فقط تتعلق بكيفية التخاطب مع تلك الشعوب المختلفة، بل كذلك بكيفية خلق روح التآلف والتضامن، وبدرجة معينة بحيث لا تقضى على الولاء العام للفرد بين أبناء الفرقة الواحدة أو الفصيلة الواحدة من القوات العسكرية. الإجابة على الأسئلة المختلفة المرتبطة بالاستفهامات المتعددة التى تثيرها هذه المشاكل ما كان يمكن أن يقدمها سوى علماء التحليل السلوكى. فانطلاقا من دراسة الظاهرة السلوكية فقط نستطيع أن نقدم حلولاً للمشاكل الواقعية على خلاف تلك التقاليد التى كانت لا تزال تسيطر على التحليل الاجتماعى من النظرة إليه على أنه تجريد لمفاهيم مطلقة ترتبط بوصف القائم أو تفسير الماضى. كل هذا قدم تراثا ضخما من التجارب الميدانية. ولكن ما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كان أكثر أهمية فيما يتعلق بتطور دراسة الطابع القومى.

المنطلق فى هذا التطور الجديد هو السؤال الذى أثاره أكثر من عالم واحد: لماذا هذا المجتمع الألمانى بخصائصه ومميزاته استطاع خلال أقل من قرن من الزمان أن يرعب العالم وأن يهدد مصير أوروبا، وأن يصير معبرا عن انطلاقه وحشية فى معاملة الأفراد وفى احتقار القيم التقليدية الإنسانية المرتبطة بتقاليد الحضارة الغربية؟

وهكذا كان هذا التساؤل هو المنطلق الحقيقى لتطورات ضخمة فى دراسة الطابع القومى حيث أضحت هذه الدراسة أحد عناصر ومقومات تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية. ورغم أن الوقائع الحقيقية لا تزال مجهولة وغير معروفة فى حقائقها إلا أن

الذى نستطيع أن نقطع به اليوم هو أن السياسة الخارجية الأمريكية فى علاقتها بألمانيا الغربية استمدت بعض عناصرها من دراسة مسبقة للطابع القومى الألمانى[1]. هذه الحقيقة عرفناها بفضل مؤلف ظهر فى الخمسينيات للفيلسوف الألمانى سالومون باسم: «سوف أظل بروسيا» يناقش فيه أداة جمع المعلومات التى كانت تتداول سرا فى المجتمع الألمانى بواسطة الأجهزة الأمريكية بقصد تحليل وفهم طبيعة العقلية الألمانية. وإذا كنا لم نستطع أن نصل إلى معلومات دقيقة مماثلة بخصوص تحليل الطابع القومى اليابانى من جانب السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن مراجعة مؤلف كاهن عن المعجزة اليابانية يسمح لنا بتصور نفس الأسلوب إزاء العدو الآخر الذى يهدد الأمن القومى الأمريكى. فهذا المؤلف أفرد فصلا فى ذلك الكتاب يزيد عن خُمْس ما كتبه عن ذلك الموضوع بعنوان «بعض ملاحظات عن العقلية اليابانية» . فإذا تذكرنا أن كاهن هذا هو أحد علماء مخططى السياسة الخارجية الأمريكية، وهو الذى وضع الأصول العلمية والرياضية لذلك التخطيط من خلال معهد هوفر ومنذ الستينيات لفهمنا الدلالة التى تستتر خلف تلك الملاحظة[2]. السياسة الخارجية الأمريكية وهى تريد أن تقوم بعملية ترويض لكلا المجتمعين الألمانى واليابانى ما كانت تستطيع أن تحقق هذه الغاية إلا ابتداء من الدراسة العلمية المنظمة لظاهرة الطابع القومى.

نماذج دراسة الطابع القومى عديدة، ولكن الذى يعنينا بصفة خاصة فى هذا المجال هو أن نتعرض بإيجاز ودون تفصيل لدراسة كلا الطابعين القومى المصرى والقومى اليهودى.

■ النموذج الأول: تحليل الطابع القومى المصرى

• التعريف بالطابع القومى المصرى

فى خطاب من نابليون بونابرت[3] إلى صديقه الجنرال جورجود أثناء وجوده فى

---

(١) انظر فيما سبق، وذكرناه فى صدر الحالة رقم ٩، ص ١٥٣ وما بعدها. يخضع لنفس المنهاجية أيضا:
SAMPSON, The new Europeans, trad. Fran. 1970, p. 458.

(٢) مارتيندال، م.س.ذ، ص ١٨٣ وما بعدها.

(٣) لويس عوض، نشأة الفكرة القومية، الأهرام، ١٥/ ١٢/ ١٩٦٧.

المنفى فى جزيرة «سانت هيلانه» يقول القائد الفرنسى وهو يستعيد ذكريات حملته على مصر: « ما فتئت الدولة العثمانية منذ اضمحلت أحوالها توجه الحملات ضد المماليك التى كانت تنتهى دائما بالفشل والهزيمة، والذى يقرأ بالتفات تام تاريخ الحوادث التى توالت على مصر فى المائة عام الأخيرة يوقن أنه لو عهدت إلى وال من البلاد... لاستقلت الأمة العربية التى تتألف من أمة تخالف غيرها من الأمم مخالفة كلية بعقليتها وأوهامها ولغتها وتاريخها، وشملت مصر وبلاد العرب وشطرا من البلاد الأفريقية...» رغم ذلك فإن أى مؤلف أوروبى معاصر يتعرض لتحليل الموقف السياسى فى منطقة الشرق الأوسط يبدأ عرضه بهذا السؤال: من هم العرب؟ ما الذى تمثله الأمة العربية التى باسمها تتحدث القومية العربية؟ ما هى خصائص الشخص الذى يزعم بانتمائه إلى ذلك المجتمع؟ ما هى صفات الطابع القومى الذى يستتر خلف ذلك المفهوم؟ وما هى علاقة ذلك الطابع القومى بتلك القوميات المحلية التى تندرج تحت كليات الأمة العربية؟ تساؤلا يغدو مشروعًا(١). فليس فقط ذلك الفقه الغربى أو الأجنبى هو الذى يثير علامات الشك حول طبيعة وخصائص هذا المفهوم، أو بعبارة أدق حول عدم وضوح هذه المفاهيم، بل نفسه علماء الاجتماع والسياسة الذين ينتمون إلى هذه المنطقة يتجنبون أن يواجهوا تلك المشكلة. وليس أدل على ذلك أن نلقى بنظرنا على ذلك الفقه المتخم باسم المجتمع العربى حيث نستطيع أن نبحث عبثا عن إجابة عن أى من هذه التساؤلات. كل هذا كان يجب أن يفرض على الفقه المصرى أن يتناول الموضوع بشىء من التحليل العلمى الدقيق ولو بقصد تحديد الأبعاد الفكرية لإثارة هذه المشكلة. الأسئلة عديدة لا حصر لها.

أول ما يجب أن نبدأ به هو هذا السؤال: ما الذى نقصده بالطابع القومى المصرى؟ وهل يستطيع هذا المفهوم أن يؤدى وظيفة إيجابية فى فهم الأوضاع السياسية المعاصرة وفهم تطور الحياة والنشاط المرتبط بظاهرة السلطة؟ ثم كيف نتعامل مع هذا الطابع القومى؟ أليست عملية التغير الاجتماعى والسياسى تفترض فهما للتقاليد الثقافية المرتبطة بذلك الطابع بقصد تحديد معناه وعناصره، وبالتالى بقصد فهم وتحديد أبعاد معاملته ونقله من وضع إلى وضع آخر؟ ثم يرتبط بكلا السؤالين سؤال

---

(1) HOTTINGER , The Arabs , 1963 , p. 11.

آخر يدور حول فهم ذلك العدو الذى يقف منا موقف المواجهة: ما هى خصائص الطابع اليهودى، وما ملامحه، وما نقاط وعناصر الضعف فى طابعه؟

أسئلة كل منها يحتاج إلى إجابات مفصلة، ولكننا سوف نكتفى بأن نتناولها فى أبعادها العامة[1].

ـ الطابع القومى المصرى وموقف الفقه من تحليل مقوماته:

السؤال الذى يجب أن نقدم له إجابة الآن يتلخص فى كلمات قلائل: ما هى مقومات الطابع القومى المصرى؟

سؤال قد يبدو لأول وهلة سهل الإجابة، ولكنه رغم ذلك يكاد يكون من المستحيل أن نقدم عنه حاليا إجابة علمية فى أى صورة كانت: ما هو السبب فى ذلك؟ وكيف نستطيع سد هذا النقص؟

أول ما يجب أن نلاحظه أن هذا المفهوم ليس حديثا فى تقاليدنا السياسية أو التاريخية، وإن كان هذا لا يمنع أن هذا الاصطلاح لم يستخدم إلا فقط منذ عدة أعوام وفى أعقاب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧. كذلك يجب أن نلاحظ أنه وجدت حول الموضوع أكثر من دراسة واحدة، واهتم بتحليله أكثر من مؤلف واحد، ومع ذلك فالغموض والتشويه لا يزال يميز ويسيطر على هذا التحليل، ويكاد يحجب شمس الحقيقة.

كل هذه استفهامات فى حاجة إلى توضيح.

(أ) الطابع القومى المصرى كان فى الواقع موضع اهتمام المؤرخين والكُتَّاب منذ أقدم العصور. أول من اهتم به هيرودوت[2] فى كتابه الذى أفرده لتحليل نتائج زيارته لمصر. وهو يفسر هذا الاهتمام فى الفقرة الخامسة والثلاثين بقوله: «والآن سأبدأ بالكلام عن مصر فى أسباب، لأنها دون غيرها من بلاد العالم أجمع تحوى عجائب أكثر وآثارًا تجل عن الوصف، ومن أجل ذلك سأطيل الحديث عنها نظرا لأن مناخ مصر منقطع النظير، ولأن نهر النيل له طبيعة خاصة مغايرة عن باقى الأنهار، ولذلك اختلف

---

(١) للتفصيل انظر مؤلفنا: فلسفة الدعاية الإسرائيلية، الطبعة الثانية، حاليا فى مرحلة الإعداد.

(٢) محمد صقر خفاجة، هيرودوت يتحدث عن مصر، ١٩٦٦، ص١١٨.

المصريون كل الاختلاف عن سائر الشعوب فى عاداتهم وسننهم»، كذلك ففى أوراق البردى نجد خطابا لأحد القادة الرومان عندما وصل يغزو مصر يخاطب أهل وادى النيل ويذكرهم بأنه إنما دخل أرض بلادهم ليعيد إليهم حرياتهم التى فقدت بفضل حكم البطالمة، وأن هذا وحده هو الذى سوف يسمح لهم بأن يعيشوا حياتهم الحقيقية وتقاليدهم الذاتية وقوانينهم الموروثة. التاريخ الوسيط أيضا عامر بهذه الآثار فابن العاص يكتب إلى عمر بن الخطاب خطابا مستفيضا يصف فيه أهل مصر، وابن المقفع والمتنبى كل منهما بأسلوبه يهاجم أهل مصر، والشافعى عندما ينطلق إلى مصر يغير مذهبه الفقهى فيعرف عنه مذهب جديد مرتبط بتقاليد أهل مصر، رغم ذلك فإن هذا الموضوع لم يبرز بشكل واضح ليسيطر على أذهان المفكرين فى بلادنا إلا منذ قرابة نصف قرن، ولم يبرز فى أبعاده الحقيقية فى شكل صراع فكرى يدور حول تحديد أبعاد هذه الكلمة «الشخصية المصرية» إلا منذ خمسة أعوام[1].

الواقع أن مصر منذ الفتح العربى ذابت حضارة، تنقلت من حضارة إلى أخرى، ومن تبعية إلى أخرى حتى قدر لها نوع من الاستقلال فى عهد محمد على، وفقط فى مشارف القرن التاسع عشر. ولكنه كان استقلالا هيكليا، ولم يكن تعبيرا عن تكامل ذاتى، لم يكن تعبيرا عن انبثاق قومى بقدر ما كان تعبيرا عن تحطيم للتبعية الذاتية. وعندما استبدل الوجود التركى بالاحتلال الإنجليزى وتهيأت ظروف التطور ومناخ التنقل الحضارى الاجتماعى للانتفاضة كان لا بد أن تبرز تلك الحقيقة وتسيطر على أذهان المفكرين: ما هى الشخصية المصرية؟ هل لها وجود ذاتى؟ وإن كان لها ذلك الوجود فأين هى من العالم العربى بصفة خاصة والعالم الإسلامى بصفة عامة؟

سؤال لا شك فى أهميته وبصفة خاصة بالنسبة لمجتمع يسعى لإثبات ذاتيته سياسيا وحضاريا لأول مرة فى تاريخه الطويل منذ انتهاء العصر الفرعونى. رغم ذلك فأغلب من تعرض للإجابة عن هذا السؤال لم يكن ملما بأسلحة العلم والتحليل. وهكذا انتهت جميع المحاولات وحتى حرب يونيو ١٩٦٧ بأن تصير نوعا من علامات

---

(١) من بين المراجع الأساسية انظر:

جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، ١٩٧٠، لويس كامل مليكة، بين الإيجابية واللامبالاة، ١٩٦٦، عبد العزيز رفاعى، الطابع القومى للشخصية المصرية، ١٩٧١.

الاستفهام التى لا تعنى سوى فقاقيع تبرز من آن إلى آخر فى محاولة يائسة لكتابة تاريخ مصر الشامل مستقلا عن حركات الطوفان البشرى التى وردت إليها غازية فاتحة أو مستوطنة حاكمة(١).

وهكذا انتهت هذه المشكلة لأن تصير سؤالا واحد محددًا : هل هناك شخصية مصرية واحدة منذ بداية التاريخ حتى الآن؟ أم أن تلك الشخصية لا وجود لها؟ بعبارة أخرى هل شخصية مصر متعددة بتعدد مراحل تاريخها بحيث إن كل مرحلة تعبر عن شخصية مستقلة عن الأخرى تمام الاستقلال؟

إزاء هذا السؤال انقسم الفكر المصرى إلى اتجاهات متعددة(٢):

أولاً : الاتجاه الأول يؤمن بوحدة الشخصية المصرية. فمنذ بداية التاريخ القديم حتى يومنا هذا لم يعرف وادى النيل سوى شخصية واحدة، هذه الشخصية قد تتلون فى بعض مراحل وجودها. ولكن حقيقتها وطبيعتها ومقوماتها وسماتها واحدة. قد تصطبغ بالطابع العربى أو بالطابع التركى، وقد تطعم بالثقافة الفرنسية أو التقاليد الإنجلوسكسونية ولكنها كانت دائما تظل فرعونية.

ثانيًا : الاتجاه الثانى يرفض هذه الوحدة ولا يرى فيها سوى أسطورة من صنع الخيال، إن تاريخ مصر يعبر عن مراحل متعاقبة ولكنها منفصلة، هذا الانفصام لا يقتصر عن أن يكون حضاريا وثقافيا، بل يتعداه إلى نفس التعبير اللغوى أى إلى رموز الاتصال، انفصام كان لا بد أن ينعكس وأن يثبت وجوده فى ذات الشخصية المصرية. فمصر الفرعونية ليست هى مصر القبطية فى حقيقتها وفى مظاهرها السلوكية فى قيمها ومعتقداتها(٣). ومصر العربية لا صلة لها بمصر الفرعونية أو مصر القبطية، إذ تقف من هذه الأخيرة بصفة خاصة موقف التناقض بل والرفض المطلق، هذا الاتجاه الثانى كان يمثل حركة تخشى على مصر من عزلتها الفكرية إزاء العالم العربى بصفة خاصة والإسلامى بصفة عامة، وقد ظهر بوضوح فى الكتابات العربية أكثر منه فى الكتابات المصرية.

---

(1) BERQUE, L'Orient second, 1970 , p. 398.

(٢) أمير إسكندر، البحث عن الشخصية المصرية، الجمهورية، ٢٤-١٠-١٩٦٨م.

(٣) أنيس صايغ، الفكرة العربية فى مصر، ١٩٥٩، ص ٦٢ وما بعدها.

ثالثًا : الاتجاه الثالث يتخذ موقفا وسطا بين المدرستين السابقتين. فهو يسلم بوحدة العناصر المادية التى تقوم عليها الشخصية المصرية، وهذا ما يقول به أنصار الاتجاه الأول، ولكنه أيضا يسلم بانقطاع العناصر الحضارية التى تشكل تلك الشخصية، وهو ما يرفضه الاتجاه الأول، ويدافع عنه الاتجاه الثانى، بمعنى أنه إذا كانت مصر قد ظلت تعبر عن استمرارية مادية فى كل مراحل تاريخها فإنه من الناحية الحضارية لا يجوز أن ننسى أن الإسلام والتعريب قد أحدثا انفصاما وانقطاعا فى تطور الشخصية المصرية. هذا الاتجاه الثالث حاول أن يرضى كلا الاتجاهين الأول والثانى، فهو يسلم بوجه الشخصية المصرية، ولكنه أيضا يسلم بأن هذه الوحدة قد اصطبغت اصطباغا كليا وكاملا نتيجة الاندماج فى تقاليد الحضارة الإسلامية(١).

رابعًا : هذه الاتجاهات الثلاثة السابقة فى الواقع لم تتناول فى حقيقتها مفهوم الطابع القومى كما سبق وحددناه، وإنما تثير مفهوما آخر يختلط مع مفهوم الطابع القومى، وإن كان يتميز عنها ألا وهو «شخصية مصر» وهو مفهوم فلسفى حضارى مطلق مجرد، أقرب إلى مبدأ القومية منه إلى مفهوم الطابع القومى، يلقى بنا فى متاهات فلسفة الوجود الحضارى، ويبعدنا عن التحليل الواقعى والتجريبى للظاهرة السلوكية. الوحيد فى الفكر المصرى قبل الأحداث المعاصرة التى نعيشها، والذى أثار هذا الموضوع على هذا المستوى من الدقة والتحديد هو شيخ النقاد الأستاذ العقاد، وبهذا يمثل الاتجاه الرابع الذى يرفض مناقشة الموضوع على مستوى الشخصية المصرية، وإنما يقتصر على تحليل ما يسميه « الطبيعة المصرية» . وهو لذلك يثير السؤال بهذه الصيغة: ما هى الخصائص السلوكية لمصر؟ ما هى الشخصية المصرية العامة التى تبرز واضحة فى العلاقات الاجتماعية المرتبطة بتلك الجماعة؟ هذا الاتجاه الرابع هو وحده الذى يعنينا فى مقام هذا التحليل(٢).

(ب) على أن مشكلة الطابع القومى المصرى برزت فى شكل أكبر خطورة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧. وهذا ليس بجديد فى التراث الإنسانى، فإن الهزيمة تفرض

---

(١) انظر: نعمات فؤاد، شخصية مصر، ١٩٦٨، حسين فوزى، سندباد مصرى، ١٩٦١، حامد عمار، فى بناء البشر، ١٩٦٤.

(٢) عباس محمود العقاد، سعد زغلول: سيرة وتحية، ١٩٣٦م.

السؤال لماذا؟ والتساؤل يعنى البحث عن المقومات لإبراز علامات القوة ونواحى الضعف، وقد حدث هذا فى تاريخ ألمانيا عندما سقطت القوى البروسية أمام الجحافل الفرنسية رغم ما كانت تعتبره ألمانيا من عظمتها حضاريا وثقافيًا وفكريا وراح يتساءل أكثر من مفكر واحد: من هو الألمانى؟ ما هى خصائص الحضارة الألمانية؟ ما هى وظيفتها فى التراث العالمى؟ أسئلة أثارها فيشته وأجاب عليها إجابات غير واضحة ميللر، وكانت أساسا لصياغة متكاملة فى فلسفة هيجل[1]. السؤال أيضا فرضه المجتمع الفرنسى على نفسه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ورغم أن ديجول رجل حركة وليس رجل فكر إلا أننا نستطيع أن نرى فى بعض كتاباته مظاهر للتعبير عن قلق المفكر فى الإجابة على هذا التساؤل، وكذلك حدث فى مصر وخرجت بعض الكتابات معبرة عن إثارة المشكلة دون أن تقدم إجابة واضحة على هذا الغموض الذى يفرض نفسه على تحديد أبعاد الطابع القومى المصرى.

(جـ) على أننا ونحن بصدد تقديم صورة سريعة لما كتب عن الطابع القومى المصرى يجب أن نضيف إلى ذلك بمجموعة أخرى من الكتابات تمثل اتجاها آخر مستقلا جديرًا بأن يكون موضع التنويه. ذلك أن الطابع القومى المصرى خضع لعملية تشويه حقيقية يندر أن يعرف التاريخ لها مثيلا، وهى عملية تشويه قديمة تعود إلى أقدم العصور[2]. بدأها اليونان فى العصور القديمة. ونفس هيرودوت الذى سبق وذكرنا جهوده فى تحليل الطابع القومى المصرى لم يتردد فى أن يكون بوقا يعكس عملية التشويه هذه، وأعقبه بنو إسرائيل وبصفة خاصة عندما استنجدوا بمصر على البابليين فأبت أن تستجيب إلى طلبهم ورفضت أن تخوض الحرب لأجلهم. ثم لحقهم عقب ذلك فى نفس الطريق الرومانى وكان هناك حزب قائم بذاته لإبراز مساوئ المصريين عندما جاءت كيلوباترا إلى روما تطالب بحقها فى الحكم عقب مغامرتها مع قيصر، ولم يتردد العرب فى أن يحملوا أيضا على مصر والمصريين نذكر منهم المتنبى، على أن الحملة الحقيقية التى خضع لها الطابع القومى المصرى جاءت فى أعقاب الغزو التركى ومن بعده فى فترة الاحتلال البريطانى.

---

(١) قارن مارتيندال، م.س.ذ، ص ٢٣١ وما بعدها.

(٢) انظر تفاصيل وإحالات فى:

CHILDERS. The road to Suez, 1962 ,p. 25. p. 60-61.

مثل واضح يعبر عن ذلك ما كتبه المؤلف الإنجليزى لانى Lane عن الطابع القومى المصرى فى مؤلفه الذى أصدره فى أوائل القرن العشرين «عادات وتقاليد مصر الحديثة»، والغريب أن هذا الكتاب وجد رواجا عجيبا من جانب كل من تعرض لتحليل تاريخ مصر رغم التشويه والكذب، إن لم تكن المبالغة كانت خصائص واضحة فى كتابات ذلك المؤلف، ولا تزال هذه الكتابات حتى هذه اللحظة تجد من المؤرخين الثقاة من يحيل أو ينقل أفكار هذا الكاتب دون تحقيق ودون روية[١]. وليس آخرهم القائد البريطانى جلوب باشا الذى أصدر مؤلفه عام ١٩٥٩ بعنوان «بريطانيا والعرب» فلم يتردد فى نقل أفكار هذا المؤلف كاملة رغم أن حياته الطويلة فى منطقة الشرق الأوسط كانت لا بد أن تصحح أفكاره[٢]. وساعد على حملة التشويه هذه عوامل عديدة استغلها أبواق الدعاية الصهيونية (خلال العشرة أعوام الأخيرة) استغلالاً لم يسبق له مثيل.

تشويه الطابع القومى المصرى بما تضمنه من مبالغات وأكاذيب يفرض على الفقه السياسى المصرى أبعادًا معينة للتحليل.

أولاً: ما هى أسباب وعوامل تشويه الطابع القومى المصرى في الأدب والكتابات الغربية من قصص وتاريخ وفلسفة؟

ثانيًا: كيف أن هذا التشويه لم يقتصر على القرن التاسع عشر وكيف أنه أقدم من ذلك وأكثر تغلغلا فى التاريخ الوسيط و القديم؟

ثالثًا: ما هو أثر هذا التشويه فى تكوين الصورة القومية لمصر[٣] وللطابع القومى المصرى فى الرأى العام الغربى؟

رابعًا: كيف نستطيع الرد على عملية التشويه هذه بإبراز الحقائق وإسقاط الأباطيل والأكاذيب التى أحاطت بتقاليدنا الحضارية وطابعنا القومى ؟

---

(1) LANE, The manners and customs of the modern Egyptians, 1908 , p. 283.
(2) CLUBB, Britain and the Arabs, 1959 , p. 196.
(3) HAMADY, Temperament and character of the Arabs , 1960.

تحليل الطابع القومى المصرى يجب أن ننظر إليه على أنه حقيقة متكاملة بها من العيوب الكثير، ولكن بها أيضا من المزايا الكثير، والطابع القومى بصفة عامة هو حقيقة ديناميكية، وكل صفة من صفاته لو جردت عن الصفات الأخرى وعن الواقع التجريبى المرتبط بتلك الصفة فمن الممكن أن ينظر إليها على أنها مظاهر القوة، كما أنها يمكن أن ينظر إليها على أنها مظاهر الضعف. فالمسالمة مثلا التى قد تبلغ حد السلبية قد توصف بأنها جبن، ولكنها قد توصف فى موقف آخر بأنها صبر ومرونة: ومن ثم فتحليل الطابع القومى المصرى يجب أن يخضع لتلك الدراسة العلمية التى وحدها بأساليبها التجريبية تسمح باكتشاف حقيقة خصائصه ومدلول مقوماته. وإذا كانت كل مشكلة لها أسلوبها ومنهاجها فكذلك مشكلة الطابع القومى المصرى تفرض أسلوبا ومنهاجا يسمح بتحقيق الغايات السابق ذكرها ولكن يعكس أيضا طبيعة تلك المشكلة[١].

(أ) ما هى المبادئ التى يجب أن تتحكم فى تحليل ظاهرة الطابع القومى المصرى؟ بطبيعة الحال يتعين علينا أن ننتفع بالتراث الضخم الذى يقدمه لنا الفقه الغربى بخصوص منهاجية التحليل وهذا يفرض علينا أن نتذكر أن تحليل ظاهرة الطابع القومى المصرى يجب أن تسير فى أبعاد ثلاثة:

أولاً : تعدد مسالك التحليل، ونقصد بذلك أن تحليل الطابع القومى المصرى يجب ألا يكتفى بأسلوب واحد من أساليب التحليل، وهذا مبدأ تفرضه طبيعة التحليل السياسى، فنحن نعلم أن التحليل السياسى بحكم طبيعة الظاهرة السياسية لا يقبل أن يصل إلى معرفة الحقيقة من باب واحد أو من نافذة واحدة، وإنما عليه أن يلقى بالأضواء من جميع المسالك[٢]، وعلماء تحليل الطابع القومى يذكروننا بأن هناك خمسة مسالك للتحليل كل منها لها أهميتها وكل منها لها خصائصها:

١ ـ **الملاحظة الحقلية**: أى ملاحظة الوجود الفردى فى حياته اليومية[٣].

---

(١) انظر محاضراتنا فى نظرية الرأى العام، كلية الاقتصاد، السنة الرابعة، ١٩٦٨.

(٢) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسى، م.س.ذ، ص٩٣.

(3) Field observation

٢ - **التحليل المباشر الإكلينيكى**: دراسة الحالات المرضية بقصد اكتشاف العقد التاريخية، وما يرتبط بها من شذوذ سلوكى[١].

٣ - **الملاحظة الجماعية**: سواء كانت مفتعلة أم غير مفتعلة للجماعات الفرعية أو الجزئية فى ديناميانها المتشعبة والمتتابعة[٢].

٤ - **التحليل التاريخى**: المتابعة الزمنية للوقائع والنظم من حيث تكرارها وثباتها عندما تتعدد النماذج مع وحدة الدلالة المرتبطة بمفهوم الموقف[٣].

٥ - **تحليل المضمون**: البحث عن الحقائق الفكرية الخفية من خلال التعبيرات الرمزية[٤].

ثانيًا : إن التحليل يجب أن يتجه إلى الحاضر أو الفترة المعاصرة، وكذلك إلى الماضى فى سعينا للإجابة عن ذلك السؤال الخطير الذى لم يجد بعد إجابة شافية: وحدة شخصية مصر من عدمها. وهنا يجب أن يكون واضحا فى أذهاننا أن التحليل يجب أن يسير فى مسلكين: مسلك تجميع وتحليل الوثائق التاريخية من جانب، ثم مسلك تفسير أحداث وخصائص التاريخ من جانب آخر.

ثالثًا : هذا فضلا عن أن غايتنا وهى كشف الطابع القومى من حيث خصائصه يجب ألا تنسينا تحليل الصورة القومية للكشف عن مستويات وأبعاد التشويه أو عدمه الذى أشرنا إليه مقدما. وفى هذا الصدد يجب ألا تقتصر على التحليل المكتبى، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى إجراء أبحاث ميدانية فى الداخل والخارج للكشف عن حقيقة أبعاد المشكلة.

(ب) رغم ذلك ففى محاولة يعيبها كل ما سبق وأوضحناه من نواحى النقص فى تحليل الطابع القومى المصرى، وبصفة خاصة من حيث كونها لا تستند إلى التحليل الميدانى والبحث التجريبى المتكامل نستطيع أن **نحدد الخصائص السلوكية للمصرى العادى أساسا فى السمات العشر الآتية:**

---

(1) Direct clinical analysis.
(2) Mass observation.
(3) Historical analysis.
(4) content analysis.

١ ـ **التعلق بالأسرة**: المصرى منذ أقدم العصور يؤمن بالأسرة، وبتكامل الأسرة مع ما يستتبعه ذلك من نتائج مختلفة فى علاقاته الاجتماعية، وقيمه الحضارية، يعبر عن ذلك فى تماثيله وتحفه فى العصر الفرعونى، ويظل حتى اليوم لا يرى خيرا من الأسرة الكبيرة الكثيرة الإنجاب مظهرا من مظاهر التعبير عن هيبته الاجتماعية، ولم يعرف فى تاريخه الطويل أى فترة من فترات الإباحية والتفكك فى علاقات الأسرة. ولا يزال حتى هذه اللحظة رغم تغير القيم والتقاليد الغربية يحافظ على هذا التعلق ويتمسك به(١).

٢ ـ **المنطق الواقعى**: المصرى عملى فى تفكيره، ومباشر فى أهدافه حتى عندما تكون إمكانياته محدودة، وواقعيته ترتفع إلى حد السلبية، يحدثنا بعض من عاصر نابليون بونابرت عن المصريين الذين كانوا يلعبون النرد أثناء قصف أهرام الجيزة وأبو الهول بالمدافع.

٣ ـ **الصبر والمسالمة**: الفلاح المصرى خير من يعبر عن هذه الصفة، وقد فرضت علاقته بالأرض عليه تلك السمة، كما أن تاريخه الطويل مع ما ارتبط به من حكم دخيل جعل من هذه السمة أحد ملامحه المميزة.

٤ ـ **الدعابة وحب النكتة**: عرف المصرى منذ أقدم العصور بخفة روحه واستعداده لأن ينقل الموقف المتأزم إلى فكاهة، لم يترك زعيمًا دون أن يسخر منه بأسلوب غير مباشر مؤكدًا بهذا قدرته على أن يخلق الرأى العام الحقيقى، ولكن فى نفس الوقت عدم استطاعته على أن ينقل هذا الرأى العام من صورته الباطنة إلى صورته الصريحة(٢).

٥ ـ **احترام الموت**: فالمصرى منذ العصر الفرعونى نظر إلى الموت فى مهابة وجلال تميزه عن أى مجتمع آخر، وفى الوقت الذى كان ينظر فيه إلى تلك الواقعة على أنها بداية رحلة جديدة يعد لها كالزواج بعناية خاصة فإن شعوبا أخرى كانت تنظر إلى الموت على أنه خاتمة لموجود تبرر حرق الجثة وبذر رمادها فى الهواء؟!!

---

(١) أحمد بهجت، الحب والزواج على الطريقة المصرية، الأهرام ١٢ ـ ١ ـ ١٩٦٨.

(٢) نعمات أحمد فؤاد، شخصية مصر فى الأدب الشعبى، فى لويس مليكة، قراءات، جزء ثانى، م.س.ذ، ص ٥٤٥.

٦ ـ عظمة الاستجابة للوعى الدينى: المصرى عرف دائما باحترامه للدين ولو احتراما شكليا وتقيده بتعاليمه حتى ولو لم ينبع ذلك من الوعى الباطن، وحتى هذه اللحظة لا يزال المصرى العادى يلجأ بشكواه إلى الأولياء(١).

٧ ـ محافظ بطبيعته: المصرى يرفض التجديد فى أسلوب معيشته، فى القرى يكرر نفسه منذ ٦ آلاف عام، ولم يعرف الثورات بمعنى الحركات التخريبية، وأى اتجاه سياسى متطرف لا بد وأن ينتهى بالتفتت.

٨ ـ قدرته على الاستيعاب الحضارى: فأى حقيقة حضارية دخلت أرضه استطاع أن يصهرها فى ذاته دون أن يذوب هو ذاتيًا فى تلك الحضارة، وحتى الحضارة الإسلامية تشكلت بواقعه وعبرت عن خصائصه فى بعض منحنياتها كما سبق ورأينا بخصوص مذهب الشافعى.

٩ ـ التكامل القومى: فمصر لم تعرف فى تاريخها الطويل أى تفتت نظامى، ولم تتجزأ ولم تنقسم حتى فترة حكم المماليك حيث كان الطبيعى أن تصل مصر إلى ذلك الوضع ظلت فى إطارها الهيكلى حقيقة واحدة.

١٠ ـ عبادة السلطة: فالمصرى لا يحترم فقط السلطة وإنما يعبد السلطة وكل ما يأتى من السلطة، وسواء كان ذلك مرده نظامه الجغرافى وأوضاع طبيعة المكان، أو كان ذلك مرده طبيعة تكوينه النفسى، أو كانت تلك الحقيقة خلاصة عوامل متعددة فإن الظاهرة لا موضع للمناقشة فى صحتها كإحدى السمات العامة التى تميز المصرى فى جميع مراحل تاريخه(٢). تلك بعض أهم سمات الطابع القومى المصرى، فماهى سمات النموذج الثانى، وتلك ما نتناوله فيما يلى:

■ النموذج الثانى: دراسة الطابع القومى اليهودى

• الطابع القومى اليهودى بين التشويه والتأليه

ليس هذا موضع الدراسة التفصيلية للطابع القومى اليهودى، رغم ذلك فإن

---

(١) سيد عويس، ظاهرة الموت فى حياة المصريين، مجلة الفكر المعاصر، أبريل ١٩٦٩، عدد رقم ٥٠، ص ٦٩.

(٢) قارن لويس كامل مليكة، الشخصية البدوية، فى قراءات، م.س.ذ، جزء ثانى، ص ٥٥٢ وما بعدها.

التعرض له بإيجاز تفرضه طبيعة الصراع الذى يسيطر على المنطقة، فضلاً عن عملية المقارنة التى قادتنا إليها دراسة ظاهرة الطابع القومى المصرى، فالطابع القومى اليهودى كالطابع القومى المصرى خضع بدوره لعملية تشويه مستمرة سيطرت على تطور مفهوم اليهودى بصفة خاصة خلال العصور الوسطى وحتى نهاية القرن التاسع عشر، ولكن رغم ذلك فإن هذا الطابع القومى ومنذ وجود إسرائيل خضع من جانب آخر لعملية تنظيف مستمرة انتهت به اليوم إلى أن يصير معبرا عن نوع من المبالغة العكسية أخذ صورة التأليه المفتعلة، والذى خلف فى بعض الأحيان نوعا من الشعور بالاستفزاز فى الرأى العام الأوروپى[1].

(أ) فشخصية اليهودى التائه التى تدور بين الانتقال من موقف المذنب إلى موقف المتذمر. من موقف الخاطئ إلى موقف المعذب، هى أحد عناصر الأسطورة التى تكونت خلال الأجيال المتعاقبة فى الوعاء اللاشعورى فى المنطق الجماعى الأوروپى، وهكذا كان اليهودى يتميز بالصفات الآتية:

١ـ **هو شخصية لا تأتى إلا مع العواصف:** هذه السمة تراكمت خلال العصور الوسطى حيث كان مجىء اليهودى فى الإمارات الإقطاعية يرتبط بلحظات وضع حد للاضطراب المالى فى الإمارة عندما يلجأ الحاكم لأحد اليهود لتنظيم الأوضاع المالية، وكان يعقب ذلك فى العادة فرض ضرائب جديدة[2].

٢ـ **هو شخصية تجلب النحس والدمار:** عبر عن ذلك شكسبير فى أكثر من قصة واحدة، وهذه الصفة ترتبط بالصفة السابقة وتتفرع عنها، ولكنها أكثر اتساعا وأكثر شمولية، فدخول اليهودى فى الأسرة الكاثوليكية كان يعتبر إحدى الكوارث التى يخشاها الأوروپى ويعمل لها كل حساب.

٣ـ **يتصف بالازدواج فى الشخصية:** فهو مخيف من جانب وجبان من جانب آخر، وهو فقير فى أحيان، ولكنه يحب المال ويظهر غنيا فى أحيان أخرى، راض بالعقاب الذى نزل به منذ الخطيئة الأولى، ولكنه شكاك ومتذمر ومتربص لتحقيق تمرده وثورته فى أحيان أخرى.

---

(١) حامد ربيع، فلسفة الدعاية، م.س.ذ، ص ١٩١، ٢١٩.

(٢) قارن أيضًا حول التطورات المعاصرة:

ZWEIG , Israel: the sword and the harp, 1969 , p. 36.

٤ ـ **يمتاز بالإباحية المطلقة:** ويتجلى ذلك فى أكثر من نموذج واحد من النماذج السلوكية سواء المرتبطة بالعلاقة بين الجنسين، أو تلك المتعلقة بأسباب التحريم بالنسبة لعلاقة الزوجية.

٥ ـ **عبادة المال:** فهو يجرى وراء المنفعة المادية وحياته ونشاطه تتركز حولها، استطاع أن يسيطر على جميع مراكز القوى الاقتصادية فى العالم الغربى بصبر وثبات(١).

٦ ـ **عدم الولاء:** فاليهودى لا يعرف الولاء إلا لعشيرته ولماله، ولكنه لم يستطع بل يمكن القول إنه رفض أى علاقة للولاء مع المجتمعات السياسية التى عاش فيها، وحتى عندما منحته جميع الحقوق وسوت بينه وبين غيره من الأقليات.

٧ ـ **الانعزالية أو رفض الاندماج:** فاليهودى ظل رغم الأجيال الطويلة التى عاشها فى المجتمعات الغربية يرفض أى صورة من صور الاندماج مع المجتمع المحلى، ورغم نمو الحريات المعطاة لليهود وتزايد فرص التداخل فى المجتمع الأوروپى ابتداء من الثورة الفرنسية إلا أن اليهودى رفض أن يندمج اندماجا حقيقيا وأن يحطم الحواجز التى تقف عقبة بينه وين المجتمع القومى. وحتى هذه اللحظة لا يزال يرفض الزواج المختلف، لأنه يرى فيه أحد ملامح التخلى عن تلك الانعزالية التى لا بد أن تقوده فى النهاية إلى اختفاء الصفات القومية للمجتمع اليهودى(٢).

(ب) تعد أحد الأهداف التى قامت عليها السياسة الخارجية الإسرائيلية فى أعقاب عام ١٩٦٧ بل ابتداء من وجود الدولة الإسرائيلية بصفة عامة هى السعى نحو القيام بعملية تنظيف كامل ومستمر للطابع القومى اليهودى كما سبق وأبرزنا ملامحه. استندت الدعاية الإسرائيلية بهذا الخصوص إلى مداخل فكرية ثلاثة:

أولاً : الحقيقة الإنسانية التى تستتر خلف الوجود اليهودى.

ثانيًا : فضل الوجود اليهودى على الحضارة الغربية.

ثالثًا : النبوغ اليهودى.

---

(1) MEMMI, Portrait of a jew, 1962 , p. 82 .
(2) STEMBER, Jews in the mind of America , 1966 , p. 197.

وإذا كان هذا ليس موضع تفصيل هذه النواحى المختلفة فالأمر الذى لا شك فيه أن نجاح الدولة الإسرائيلية دوليا وعسكريا مكن من تأكيد هذه العملية، ونجاح الدعاية الإسرائيلية فى تنظيف الصورة القومية اليهودية فى العالم الغربى، حيث لم يعد اليهودى شخصا أنانيا لا يتردد فى أن يلجأ إلى أحط الوسائل فى سبيل تحقيق رغباته، بل أضحى يقدم على أنه شخص مثالى يضحى بكل شىء فى سبيل قيمه ومعتقداته. وهكذا انتقلنا من مرحلة تشويه الطابع القومى اليهودى إلى مرحلة أخرى نستطيع أن نصفها بأنها مرحلة تأليه الصورة القومية الإسرائيلية، وهى المرحلة التى نعيشها والتى لم يحن الوقت لأن يقول العلم كلمته بخصوصها(١).

• خصائص الطابع القومى والتعبيرات الفنية والأدبية

تعد أحد مسالك المعرفة بالطابع القومى، دراسة التعبيرات الفنية بما فى ذلك الموسيقى والنحت، فضلا عن الأدب. مما لا شك فيه أن ما خلفه لنا مثلا المجتمع اليونانى لو قورن بما خلفه المجتمع الفرعونى لأبرز كل منهما خصائص مختلفة تعكس طابعا قوميا مختلفا. فالانسجام فى الملامح، والدقة فى التعبير، والتجانس فى الأحجام فى الفن اليونانى تقابله ضخامة وصراحة مع بساطة فى الفن الفرعونى: رغم ذلك فمثل هذه الدراسة لا يمكن أن تكون علمية بالمعنى التقليدى. فهى تخضع لمعايير مطلقة ولا تعكس التحامًا مباشرًا بالظاهرة.

على أن هناك ناحية أخرى من الممكن أن تخضع لهذه المواصفات وهى تحليل الفن الأدبى، بفضل ما يسمى بتحليل المضمون. ورغم أنه أسلوب لا يزال موضع المناقشة كما سوف نرى فيما بعد بخصوص المنهاجية إذ لم يستطع أن يرقى لأن يقدم نتائج مطلقة حول الكشف عن الحقيقة إلا أنه جدير بأن يمكننا من تحليل مختلف التعبيرات الأدبية وما فى حكمها كالأمثال الشعبية أو القصص المتداولة. والدراسة فى تلك اللحظة تصير على قسط معين من الدقة التى لا موضع للمناقشة فى علميتها.

---

(1) ELON , Les Israeliens, portrait d'un people, 1972 , p. 263.

على أن دراسة الطابع القومى من حيث علاقته بالفكر الأدبى لها أبعاد أخرى جديرة بالاهتمام، فهى ليست فقط وسيلة لاكتشاف الطابع القومى، بل هى أيضا وسيلة للتأثير فى أبعاد الصورة القومية، ولنحدد مدلول هذه التفرقة وهذه الوظائف من خلال النماذج:

(أ) الطابع القومى المصرى: تمت دراسته ومتابعة تطوراته من جانب السلطات الإسرائيلية من خلال أكثر من تعبير أدبى واحد، وبصفة خاصة كما نعلم من بعض البيانات المتداولة، من خلال ثلاثية نجيب محفوظ[1]، ولعله ليس مما يسمح به هذا المكان الخوض فى هذه الناحية، إلا أن الأثر الذى لا شك فيه أن هذه الثلاثية تعكس بصورة دقيقة أزمة الاعتقاد أو مرحلة الشك، والقلق والضياع التى عاناها جيل المثقفين المصريين خلال فترة ما بين الحربين. فكمال عبد الجواد هو ممثل لجيل بعينه وصفه نجيب محفوظ بقوله «كمال يعكس أزمتى الفكرية، وكانت أزمة جيل فيما أعتقد» وكمال يردد «نحن جيل الأزمة، نحن جيل كللت أيامه بالسواد» ولو وسعنا هذا المفهوم فإننا نستطيع من خلال الآثار الأدبية المتداولة اكتشاف الخصائص التاريخية للطابع القومى. فألف ليلة وليلة وغيرها مما فى حكمها مادة خصبة جديرة بالتحليل والدراسة العلمية الجادة من هذه الناحية.

(ب) كذلك من الممكن دراسة واكتشاف أبعاد الصورة القومية فى مجتمع أجنبى من خلال دراسة الآثار الأدبية فى ذلك المجتمع المتداولة والواسعة الانتشار المرتبطة بالطابع القومى موضع التساؤل، بعبارة أخرى للإجابة على السؤال: كيف يتصورون مجتمعًا معينًا؟ نستطيع من بين الأدوات التى من الممكن أن نلجأ إليها لاكتشاف تلك الدلالة أن نقوم بتحليل القصص والآثار الفنية ذات الأهمية الخاصة والمرتبطة بتلك الناحية. أدب الرحلات مصدر خصب بهذا الخصوص ونستطيع أن نذكر على سبيل المثال بخصوص الطابع القومى المصرى الرباعية المشهورة لدوريل[1] فهذه القصة ذات الأجزاء الأربعة تقدم صورة واضحة لمجتمع الإسكندرية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بكل ما يتضمنه ذلك المجتمع من قوة وضعف، إنها دراسة تعكس كيف فهم

---

(1) The Kewish Journal of Sociology , 1969 , p. 293.

وكيف شاهد إنجليزى يقيم فى تلك المدينة المجتمع المحلى بجميع طبقاته وفئاته، بجميع مشاكله، آلامه وأحلامه، شخصية نسيم، وخصائص ليلى ليست إلا صور متحركة للمجتمع السياسى الذى عاشه الكاتب والذى من خلاله تصور المجتمع الغربى مجتمع تلك المدينة، صدقا كان أم كذبًا.

(جـ) وإذا نقلنا هذه المفاهيم إلى حيز الحركة لاستطعنا أن نتصور كيف يمكن استخدام الصورة القومية كأداة للحركة الدعائية أو لحملة التشويه أو عكسها. هكذا فعلت إسرائيل بخصوص الطابع القومى العربى، وليس علينا لنتأكد من هذه الحقيقة سوى أن نعود إلى بعض الكتابات الأدبية الصادرة فى خلال الأعوام الأخيرة لنقارنها عقب أن نخضعها لعملية تحليل المضمون السابق ذكرها. وإذا كان هذا المجال لا يتسع للإفاضة فلنتذكر على سبيل المثال الكاتب الصهيونى أوريس[٢]. مؤلفاته الثلاثة الأكثر شهرة تعكس بوضوح تطور التخطيط الدعائى الإسرائيلى فى خلق شحنة من الكراهية والاحتقار للطابع القومى العربى. أول هذه المؤلفات باسم أكزوديس أو الهجرة صدر فى أعقاب إنشاء إسرائيل، ثم عقب ذلك بحوالى عشرة أعوام أصدر نفس الكاتب كتابه الثانى بعنوان ميلاد ١٨، وفى أعقاب حرب الأيام الستة خرج علينا بكتاب ثالث يحمل عنوانا ليس فى حاجة إلى دلالة: «اضربى يا صهيون»، ورغم أن الدراسة العلمية الكاملة لقياس نتائج هذه المؤلفات لم يقدر لها بعد التكامل، إلا أن جميع المتصلين بالرأى العام الأوروبى يجمعون على أن هذه الآثار الثلاثة أحدثت ما كان لا يمكن أن تحدثه حملة كاملة من الدعاية لصالح القضية الصهيونية[٣].

وهى لم تقتصر على تشويه الطابع القومى العربى، بل تعددت ذلك إلى تنظيف الطابع القومى اليهودى، بل وصلت الكتابات الأخيرة إلى حد تأليه ذلك الطابع.

إن الأدب أضحى اليوم أداة حاسمة فى عملية تشويه أو تنظيف الطابع القومى، بدأها النظام النازى، فعندما أراد أن يعد الرأى العام الألمانى لحركاته المشهورة كان خير

---

(1) Durrell: Justine, Balthazar, Clea, Mountolive.

(2) Uris: Exodus, Mila 18 , Strike Zion.

(٣) ألفريد إليستال، إسرائيل ذلك الدولار الزائف، ١٩٦٥، ص ١٤٠ وما بعدها.

مقدمة لذلك القصة المعروفة للكاتب الجرمانى «فويخت فانجر»[1] بعنوان «سوس اليهودى» . وقد طبعت مئات الآلاف من الطبعات ووزعت فى كل مكان حتى أنها أضحت فى لحظة معينة فى يد كل مواطن ألمانى، وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية جاء دور إسرائيل لتقوم بنفس العملية[2]، ويجدر بنا أن نذكر فى هذا الخصوص قصص أربع كان لكل منها دورها الفعال فى هذه الناحية. بدأت أولا بيوميات أنا فرانك: ذكريات فتاة قدر لها أن ترى أسرتها تسحق تحت وطأة الاعتداء النازى وأن تنتهى بدورها إلى نفس المصير. ثم أعقبتها تمثيلية الرسول للكاتب اليهودى هوشن هوت حيث أمسك بتل أبيب البابا بعيدا التساؤل عن مسئوليته التاريخية أثناء عملية الإبادة الجماعية: وما كان يمكن أن يترك أوريس السابق ذكره دون أن يتدخل فى تلك العملية، فى عام ١٩٦٤ صدرت له قصة أومجيدون حيث يصف لنا الصراع النفسى لضابط أمريكى فى سبيل حبه لفتاه عبرية. وتبلغ هذه العملية القمة فى القصة التى لا تزال تتداولها الأيدى فى جميع أنحاء أوروپا للكاتب الآخر سان لوب بعنوان «دم إسرائيل»[3].

(د) على أنه من الممكن تصور وظيفة رابعة أخرى للفن الأدبى فى دراسة الطابع القومى، وذلك عندما يتجه الفكر المحلى لإعادة كتابة تاريخه وتحليل طابع الأمة التاريخى وإبراز الأبطال أو من فى حكمهم كصورة معبرة عن التقاليد القومية المحلية وتأكيدًا لعظمة الشعب التاريخية. النماذج هنا لا حصر لها. فتاريخ الأدب الأوروپى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ليس إلا صورة لتلك الحقيقة. وما كان من الممكن أن تدع الدعاية الإسرائيلية بدورها هذه الناحية دون عناية أحد الكتاب الذين يقومون بهذه العملية بصورة تكاد تكون علنية وصريحة الصحفى الإسرائيلى بار زوهار رئيس إدارة الصحافة بوزارة

---

(1)FEUCHTWANGER.

(2) Het Achterhuis.

(٣) وهذه أسماء المؤلفات الأربعة بالترتيب الذى وردت به فى النص:

1- Het Achterhuis .
2- Der Stellvertreter - Hochhuth.
3- Armageddon - Uris.
4- Le sang d' Israel - Saint Loup.

الأول والثانى نشر باللغة الألمانية والثالث بالإنجليزية والرابع بالفرنسية، ولكن توجد للجميع تراجم عديدة بجميع اللغات الأخرى.

الدفاع الإسرائيلية. من بين مؤلفاته المشهورة بهذا الخصوص مؤلف «المنتمون» ثم مؤلف «غامرت بحياتى» كذلك نستطيع أن نضيف إلى ذلك المؤلف الأشهر للفرنسى الجنسية «ستاينبرج» ومن أشهر ما كتبه مؤلفه «ثورة رجال العدالة»(١).

ويتصل بهذا ويرتبط به موضوع آخر قد يبدو بعيدا عن النواحى السلوكية ولكنه فى الواقع تأكيد لذلك الطابع العام الذى يسيطر على هذه الثقافة فى هذه اللحظة وهو الأبعاد الحركية لتلك الدراسات. ونقصد بذلك موضوع إعادة تشكيل الطابع القومى.

قد يبدو أن هذا الموضوع مرتبطا بوظيفة الدولة العقائدية، ومن ثم يبعد عن دراسة الناحية السلوكية، ولكن أيضا هذه النظرية تعكس قصورا فى النظرة، ومع كل فلنقف أمام النواحى العملية المرتبطة بهذه المشكلة.

من المعروف أن المجتمع اليهودى اليوم يواجه مشكلة عنيفة أساسها تعدد الأقليات المحلية(٢). ورغم أن هذا الموضوع تحيط به الكثير من العناصر السرية إلا أننا نعلم دون شك أن الدولة العبرية أقامت استنادا إلى خبرائها النفسيين والسلوكيين ما يسمى بمدرسة «أولين» حيث تستقبل المهاجرين الجدد لتخضعهم لعملية تحويل وعملية ارتباط وانتماء ممهدة لكل ما يوصف بأنه الطابع القومى الإسرائيلى(٣). هذه العملية لها أصول فكرية تمتد من حيث مصادرها إلى أفكار يونج عالم النفس الشهير الذى يعرف العملية بأنها علاج التحويل أو علاج العهد والوعد، ويقصد بذلك الشخص الذى كان ينتمى إلى عقيدة معينة، ثم يتحول إلى عقيدة أخرى جديدة. فى تلك المدرسة يتلقف الخبراء المهاجرين الجدد ويخضعونهم لنوع من التحويل العقيدى والأقلمة الحضارية، أساسها معاملة هؤلاء بغض النظر عن عامل السن كما لو كانوا أطفالا فى حاجة إلى الثقافة والتوجيه والتدريب. وهكذا يتعلم اللغة العبرية، الأغانى الجديدة، وكل ما يتصل بالتنشئة الاجتماعية، بحيث يخضع الفرد لعملية نفسية كاملة أساسها الاكتشاف

---

(١) انظر أيضا:

MEMMI, The liberation of the Jew , 1966, p. 107.

BAR ZOHAR , Les vengeurs, 1968 , Jai risqué ma vie

1971 , STEINBERG , La revolte des justes , Les Juifs contre Hitler, 1970.

(2) SELZER, The Organization of the Jewish State, 1967 , p. 51.

(3) Ulpan .

الذاتى والمتابعة الخلاقة السريعة المفتعلة ابتداء من مرحلة الطفولة حتى مرحلة النضج. وهكذا يتعين عليه - خاضعا فى هذا لقيادة موجهة - أن يكتشف نفسه وأن يكتشف وضعه الجديد وعالمه الجديد، بحيث يتخلص من جميع العقد القديمة. هذه العملية التى تتضمن أيضا تحويلا ذاتيا واكتشافات لذاته الفردية، بمعنى أنها تقابل بين سياسة معينة مخططة وهى سياسة الدولة العبرية وإرادة فردية للتخلص من وضع قديم واكتساب وضع جديد تقود إلى الكثير من النتائج، البعض منها يؤدى فى بعض الحالات إلى نوع من انفصام الشخصية. ويحدثنا أحد العلماء الذين درسوا هذه الظاهرة، وعاشوا تجربتها لفترة غير قصيرة[١]، بأن هذا الانفصام الذى مرده نوع من الشعور بالذنب يتوقف على عاملين: الأول عنصر السن، والثانى عنصر الانتماء السابق قبل الهجرة إلى إسرائيل. فكلما تقدم عامل السن ازدادت احتمالات هذه الظاهرة. من جانب آخر فإن اليهودى الإنجليزى أو الأمريكى بصفة خاصة - أى الذى يأتى من مجتمع يمتاز بالانفتاح وتقبل اندماج العنصر اليهودى - لا يستطيع أن يواجه هذه العملية بنفس مستوى اليهودى الآخر. ولعله من قبيل الاستطراد والخروج عن الموضوع بأن السياسة الإسرائيلية على هذا النحو حتى مع التسليم بدقة ملاحظات العالم السابق الإشارة إليه «زفايج»، لا بد وأن تنتهى بالنجاح الكامل. فهى لا تتجه بهذه العملية إلا أساسا إلى اليهود الشرقيين أى أولئك الذين لم يقدر لهم الاندماج الحقيقى، والذين يرغبون فى التخلص ولو لا شعوريًا من ذكريات الفترة السابقة على الهجرة. وهى من جانب آخر تريد أن تزرع بذور الطابع القومى الإسرائيلى كامتداد وتعبير عن تقاليد الحضارة الغربية[٢].

ترى هل نستطيع كعلماء للتحليل السلوكى أن نحاول على ضوء هذه الخبرة أن نعيد تشكيل الطابع القومى العربى؟ سؤال نترك للأعوام القادمة أن تجيب عليه.

على أن هذا لا يمنعنا من أن نختم هذه الدراسة ببعض الملاحظات:

---

(١) المعلومات أوردها زفايج، م. س. ذ، ص٦٦.

(٢) قارن نفس المرجع، ص ٦٨ - ٦٩.

أولاً : أن أحد الأسس التى يجب أن نبنى عليها عملية إعداد السياسة الخارجية هى فهم ظاهرة الطابع القومى ويكفى لتأكيد ذلك أن نتذكر كيف نجحت السياسة الأمريكية حيث لجأت إلى هذا الأسلوب، بينما أخفقت أسلحة المخابرات الأمريكية حيث لم تدخل هذا العنصر فى تقديراتها وتجعله أحد منطلقاتها فى تخطيط أبعاد حركته السياسية(١).

ثانيًا : كذلك يجب أن نتذكر أن دراسة الطابع القومى المحلى هو أحد الأسس التى يجب أن تقوم عليها عملية الدعاية الخارجية فى صياغة اللغة الدعائية. أحد أسباب نجاح الدعاية الإسرائيلية هى أنها تحدث كلا بمنطقه وكلا بلغته وكلا استنادا إلى نماذجه السلوكية.

ثالثا : كذلك يجب أن نتذكر أن عملية تشويه الطابع القومى المصرى أبعد وأكثر خطورة من أن نتركها دون دراسة جدية. ويكفى أن نتذكر أن أحد أسباب نجاح الدعاية الإسرائيلية هى أنها جعلت تشويه الطابع القومى المصرى والعربى بصفة عامة إحدى الأدوات التى تعد بها المنطق الأجنبى لاستقبال منطقها الدعائى وتقبل وجودها فى منطقة الشرق الأوسط.

وهنا نلحظ أن الطابع القومى العربى بصفة عامة يرتبط بخلفية تاريخية من التشويه استقرت وتراكمت فى الوعى الجماعى الغربى. فمفاهيم ألف ليلة وليلة والاعتقاد بأن العربى أصيل فى استرخائه وكسله وأن مزيجًا من الترف والمكر والخداع الممزوج بالقسوة لا بد وأن تضيف عناصر جديدة لتقوية حملة التشويه التى تشنها الدعاية الإسرائيلية بلا رحمة وبلا توقف(٢).

---

(١) حامد ربيع، فلسفة الدعاية، م. س. ذ، ص١٨٧.

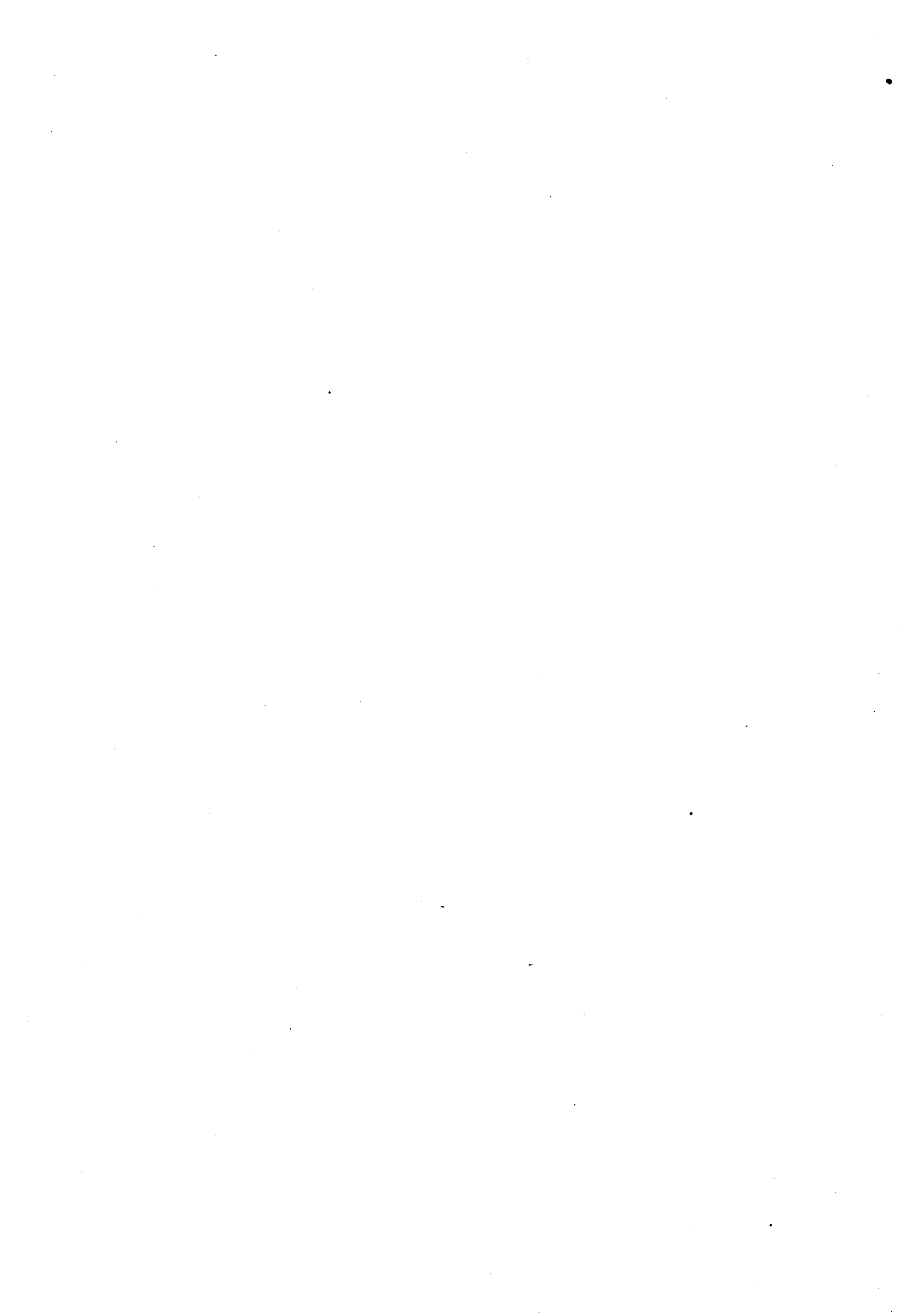
(٢) م. س. ذ، ص١٨٩.



الفصــل الثامــن

الرأى العـام والوظيفة الدبلوماسية

- التعريف بالوظيفة الدبلوماسية
- أدوات الدبلوماسى لاكتشاف اتجاهات الرأى العام المحلى والدولى
- موضع ظاهرة الرأى العام فى النظم الإعلامية وكيفية تعامل الدبلوماسى
- الدبلوماسى ومعاهد بحوث الرأى العام والإعلام الإقليمى وكيفية الكشف عن اتجاهات الرأى العام



• التعريف بالوظيفة الدبلوماسية

التعريف التقليدى للدبلوماسية من أنها الطريق الطبيعى للاتصال بين دولة وأخرى لا يزال هو الذى يحكم مفهوم الوظيفة الدبلوماسية، رغم ذلك فإن التطور الذى عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى هذه اللحظة قد قلب جميع الأوضاع المرتبطة بهذا المفهوم: لم تعد أبعاده واحدة، وتعددت أدوات تطبيقه، فضلاً عن التغيير الكامل الذى أصاب الوضع العام لظاهرة الدبلوماسية فى إطار نظرية العلاقات الدولية.

والواقع أنه منذ أحداث الثورة الشيوعية فإن الفقه السياسى بدأ يتحدث عما يسميه بالدبلوماسية الحديثة، وارتبطت هذه التسمية بالإخفاق الذى صادف السياسة الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، فما الذى يقصد بهذا الاصطلاح: الدبلوماسية الحديثة New Diplomacy ولماذا أضحت الدبلوماسية توصف بأنها حديثة بمعنى أنها تخضع لقواعد تختلف عن تلك التى عرفها العالم حتى الحرب العالمية الأولى، وهل هذه القواعد الجديدة تلغى الأساليب التقليدية التى عرفها العالم خلال القرون الماضية ؟

لقد ظلت الدبلوماسية أو بعبارة أدق الوظيفة الدبلوماسية كأحد مظاهر التعبير عن العلاقات الدولية فى نطاق العالم الأوروپى تخضع لمجموعة من القواعد العرفية التى استطاع أن يصوغها كليير Calliores مستنبطًا إياها من التقاليد والعادات التى وضع أصولها رجل الدولة الفرنسى ريشيليه Richelier فى ذلك المؤلف الذى اعتبر خلال قرون ثلاثة كقاموس للفن الدبلوماسية on the Manner of Negotiating with Pri veos حتى جاءت تلك الأحداث وأحدثت ذلك الذى نسميه اليوم الثورة فى التقاليد والأساليب الدبلوماسية.

ولكن هل تلك الثورة قاصرة على الأساليب المرتبطة بإعداد وصياغة من جانب وتنفيذ من جانب آخر للسياسة الخارجية ؟ يقول أكثر من مؤلف واحد بأن أعظم ما طرأ على الدبلوماسية فى خلال ربع القرن الأخير هو نقل قواعد السلوك السياسى فى

نطاق الحياة الداخلية إلى العلاقات الدولية، فالأسلوب الديمقراطى المرتبط بالثورة الجماهيرية والمعبر عن خصائص مجتمع الرجل العادى غزا التنظيم الدولى فى جميع صوره بما فى ذلك أسلوب الأداء الدبلوماسى، وهذا بدوره يثير تساؤلات عديدة: ما هى العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ؟ هل السياسة الدولية مرادفة للسياسة الخارجية ؟

عندما يتعرض الفقه للإجابة على هذه التساؤلات يخلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية أو السياسة الدولية، بل ويصل الخلط إلى أقصاه عند بعض العلماء وعندما يرى فى الدبلوماسية الجديدة مجرد أساليب وأدوات مختلفة عن ذلك الذى عرفه العالم من قبل دون أن يلحظ أن هذه الأساليب ليست إلا تعبيرًا عن مفهوم مختلف للوظيفة الدبلوماسية ذاتها.

والإجابة على هذه الأسئلة تفترض التعرض لخصائص المجتمع الدولى المعاصر، فهذه الخصائص هى التى فرضت هذا التغير والتحول الخطير الذى يميز الوظيفة الدبلوماسية فى مجتمع ما بعد الحرب العالمية، فقط تحليل تلك الخلفية الاجتماعية والاقتصادية سوف يسمح لنا بفهم خصائص الدبلوماسية المعاصرة: فهى أولا متخصصة، وهى ثانيًا حضارية، وهى ثالثًا لا سياسية، وهى أخيرًا عملية.

خصائص كل منها له مدلوله ونتائجه

وإذا كنا نولى الصفة الأخيرة - أى عملية الوظيفة الدبلوماسية - أهمية خاصة فذلك لأن هذه الصفة بالذات هى تلك التى تربط بين الوظيفة الدبلوماسية وظاهرة الرأى العام، وهكذا سوف نتساءل ما معنى عملية الوظيفة الدبلوماسية ؟ وهو سؤال لا بد أن يعقبه سؤال آخر: كيف تستطيع الوظيفة الدبلوماسية أن تكون عملية؟ الإجابة على هذا الاستفهام الأخير لا بد أن تلقى بنا فى صميم نظرية البحث العلمى، ورغم أننا نتعرض لجميع هذه المشاكل العريضة فى عجالة سريعة إلا أننا لا نستطيع أن نترك الوضع الذى يعانيه موقف الدبلوماسية من التخلف السياسى دون شىء من التحليل، على أننا قبل أن نتعرض لتفاصيل الإجابة على هذه التساؤلات يجب أن تكون واضحة فى أذهاننا منذ الآن حقيقة الصعوبات التى سوف تواجهنا فى تحليلنا لخصائص الوظيفة

الدبلوماسية من حيث علاقتها بالنواحى العلمية للإعداد الفكرى بالنسبة للرجل الدبلوماسى.

فأولى هذه الصعوبات ترتبط بالتناقض الواضح بين طبيعة المنهاج العلمى والثقافى التى درج عليه الدبلوماسى، لقد درج هذا الأخير على منطق العلوم الاجتماعية، ففى أغلب الأحيان تكون دراسته أو ثقافته قانونية أو تاريخية فى وقت أضحى فيه المنطق العلمى يسيطر عليه الأسلوب الرياضى والإحصائى، ولعل هذا يفسر اتجاه تقاليد بعض الدول إلى الفصل الواضح بين واضع ومخطط السياسة الخارجية من جانب، والقائم بالوظيفة الدبلوماسية من جانب آخر، **الأول** ذو ثقافة علمية متخصصة يسودها أو يغلب عليها التحليل الرياضى، حيث تتقابل نظرية الاحتمالات بالنظرية الإستراتيچية، أما **الثانى** فهو ذو ثقافة عامة تكاد تكون سطحية يفترض فيه أن يؤدى وظيفة تنفيذية تجعل منه أقرب إلى رجل العلاقات العامة من أن يشارك ولو بطريق غير مباشر فى إعداد السياسة الخارجية، على أن هذا الوضع غير سليم، وقد كان من الممكن تصوره حتى وقت قريب فى المجتمعات التى لا تدعى لكن تؤدى وظيفة دولية إيجابية، أما اليوم وفى مجتمع كالذى ننتمى إليه فإنه من القصور المؤلم أن نجعل الدبلوماسى يكتفى بثقافة سطحية.

فمن الوجهة العملية كل دبلوماسى مدعو ولو فى مرحلة معينة من مراحل حياته إلى أن يشترك بطريق مباشر أو غير مباشر فى إعداد السياسة الخارجية، ومن ثم فإنه يجب أن يُعد إعدادًا كافيًا لمواجهة تلك المسئوليات ولو فى نطاق محدود، ذلك أنه لم تسمح التقاليد بعد بالفصل المطلق بين أنواع ثلاثة من الوظائف ترتبط جميعها بعملية إعداد السياسة الخارجية، فالمتتبع لهذه العملية - أى إعداد السياسة الخارجية - يلحظ أن هذه العملية تتفاعل فيها اهتمامات متعددة الأبعاد: فهناك أولاً السياسى Polit ician أى الرجل الذى يصل إلى السلطة عن طريق تفاعله بالقوى السياسية المحلية، سواء كان هذا التفاعل قد أخذ الصورة الديمقراطية - أى الانتخاب - أو تم عن طريق الأسلوب الأوتوقراطى أى العلاقات الشخصية، ووزير الخارجية فى أغلب الأحيان وكذلك معاونوه المباشرون ينتمون إلى هذه الطائفة، ثم هنالك ثانيًا طائفة خبراء السلطة Technician of Power أى أولئك العلميون الذين أعدوا إعدادًا منهجيًا خاصًا يسمح

لهم بالتنبؤ بالأحداث وبقياس التصرفات، ومن ثم ببناء نماذج للسياسة الخارجية، أما الطائفة الثالثة أو ما نسميه بالدبلوماسيين أى Professional diplomatist فهم أولئك الذين يقومون بعملية التمثيل على مستوى العلاقات الدولية.

(أ) خبير السلطة يعد نماذج القرارات السياسية.

(ب) السياسى يختار من بين النماذج القرار النهائى.

(جـ) الدبلوماسى يقوم بعملية التنفيذ.

والواقع أنه لم تستطع حتى أن تميز بين هذه الوظائف الثلاث، وأن تجعل من كل منها وظيفة مستقلة تفترض إعدادًا مستقلاً ومواصفات مختلفة إلا تلك الدول التى وصلت إلى درجة متقدمة من حيث التقاليد السياسية كفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا، وإلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية، أما فى المجتمعات الأخرى بصفة عامة فإن أى دبلوماسى قد يرقى فى السلم الإدارى فإذا به فجأة بحكم درجته الإدارية أضحى مدعوًا لأن يشارك بطريق مباشر فى إعداد السياسة الخارجية.

أولا: تزداد هذه المأساة خطورة فى المجتمعات النامية فليس فقط الدبلوماسى لا يعرف حدود وظيفته إزاء من يتولى صياغة القرار السياسى بل السياسى Politician إزاء كل منهم، فكم من رجل ليس له من إعداد مهنى فى أى من معانيه أتى كخبير للسلطة أو كدبلوماسى محترف وجد نفسه فجأة فى منصب السفارة، ولم يتردد بهذه الصفة ليس فقط فى أن يقوم بوظيفة تنفيذية بل وفى أن ينتزع صفة المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى، على أن هناك ناحية أخرى تجعل من هذا الخلط بين الوظائف أمرًا بالغ الخطورة، وذلك أنه فى المجتمعات المتقدمة توجد قواعد وأسس لتحديد المسئولية، أما فى المجتمعات النامية المتخلفة حيث الحياة السياسية بالغة الضعف فلا تعرف هذه القواعد والأسس.

ثانيًا: الصعوبة الثانية مردها موقف علماء العلاقات الدولية من النواحى المنهاجية، فالمسلم به أن نظرية العلاقات الدولية تعانى قصورًا واضحًا وخطيرًا من هذه الناحية، حتى أن جميع المتخصصين يصفونها بأنها القسم المتخلف من العلوم السياسية، ورغم أننا سوف نعود لهذه القصة بالتفصيل، إلا أننا يجب منذ الآن أن نتذكر الفارق

الجوهرى بين طبيعة دراسة العلاقات الدولية والوظيفة الدبلوماسية. فإذا كانت دراسة العلاقات الدولية هى نوع من أنواع البحث العلمى وصورة من صور المعرفة المنظمة، فإن الوظيفة الدبلوماسية تجمع بين العلم Science والخبرة Experience والفن Art هى ليست علمًا فقط Science Pure بل هى أيضًا فن تخضع لاستعداد معين، وصلاحية معينة موجودة فى الشخص Optitute لا تكتسب بالتجربة أو بالثقافة، على أن هذا كله لا يغنى عن الخبرة، تعدد المواقف هو وحده الذى يصقل الشخصية ويضع الإعداد العلمى موضع الاختبار. وهكذا يفهم القول بأن هناك دبلوماسيين ممتازين، وآخرين لا يصلحون لهذه الوظيفة بالطبيعة. والثقافة تأتى هنا لتهذب المواهب، لتقصر فترة الخبرة العملية، لتعين على زيادة الصلاحية والكفاءة، أما ذلك الاستعداد الطبيعى الذى يتوفر لدى الشخص بحكم ميلاده ونشأته وطبيعته فأى ثقافة وأى دراسة لا تغنى عنه ولا تستطيع أن تحل موضعه.

هذه الصعوبة الثانية والتى تعود أساسًا إلى خلو علم العلاقات الدولية من أى محاولة جدية لبناء نظرية عامة تحكم ذلك النوع من المعرفة، كان ولا بد أن تساهم بشكل جدى فى هذا الوضع الشاذ وهو خلو إعداد الدبلوماسى من الإعداد العلمى بمختلف نواحيه، فما هى أسباب ذلك ؟ يرجع ذلك أولاً إلى عدم وجود متخصصين فى علم العلاقات الدولية فكل من تعرض لهذه الدراسات فى تقاليدنا العربية إما يأتى من الثقافة التاريخية أو الثقافة القانونية، ونتيجة لذلك لا يمكن أن تكون سوى النظرة غير العلمية للعلاقات الدولية، فى الحالة الأولى تصير عرضًا تاريخيًا للوقائع، وفى الثانية تنزل إلى مرتبة الدراسة الجامدة لبعض النصوص والنظر، وفى كلا الحالتين فإن دراسة العلاقات الدولية تابعة لأى من الحقلين:

منهاج تاريخى فى الأول، وتحليل قانونى فى الثانى، وكلاهما لا يسمح لتلك الدراسة بالاستقلال، وبالتالى لا يمكنها من بناء نظريتها العامة المستقلة والمعبرة عن الظاهرة موضع التحليل.

وقد أدى هذا بدوره إلى عدم وضوح مفهوم مادة العلاقات الدولية ولا يزال الكثيرون يتساءلون عن الفارق بين الدبلوماسية والعلاقات الخارجية، ورغم أن العالم الأمريكى «هوفمان» وهو من بين القلائل الذين أثاروا هذه الناحية وساهموا فى وضع

أسس تحليلها العلمى يعلن بصراحة على أن هذا النقص لا يقلقه، إلا أنه مما لا شك فيه أن عدم وضوح وتحديد المظاهر مما يساعد على عدم تكامل ذلك العلم فكل علم يفترض حقائق ثلاث:

موضوع للتحليل Object أى تحديد الظاهرة موضع الدراسة identification مع إمكانية تنقية تلك الظاهرة Purification وفصلها عن غيرها Isolation مما يمكن أن يتصل بها أو يتشابك معها، ثم ثانيًا منهاجًا للتحليل Methodology أى أسلوب ومنطق خاص بتلك الظاهرة وصالح لاستيعاب وفهم موضوع المعرفة موضع الدراسة Nationalization، ثم أخيرًا الغاية من التحليل يجب أن تكون هى بناء القوانين التى تحكم الظاهرة لأن هذا فقط الذى يسمح بإمكانية التنبؤ.

والواقع أنه لو أن دراسة العلاقات الدولية فى بلادنا استطاعت أن ترتفع إلى مستوى العلم الحقيقى مع ما يعنيه ذلك من خلق نظرية عامة للعلاقات الدولية لاستطاعت أن تسد النقص الذى أشرنا إليه. ذلك أن النظرية العامة للعلاقات الدولية يجب أن تتضمن الأجزاء التالية:

(أ) نظرية القيم السياسية Normative or Value Theory دراسة العلاقات الدولية فى مفهومها الأخلاقى والقيمى من حيث المبادئ التى يجب أن تحكم تنظيم العلاقة بين أعضاء الأسرة الدولية، مبدأ العدالة الدولية، ومبدأ التوازن بين القو... إلخ. التحديد بهذه المبادئ وصياغة كل منها وعلاقة كل منها بالآخر، مع القيام بعملية الموازنة والتفضيل يجب عليه هذا الجزء من أجزاء النظرية العامة.

(ب) نظرية السياسة التجريبية: Emperical Theory يعنى تحليل السلوك المعاصر كما تبرزه الوقائع، وكما تؤيده الخبرة أى ما هو كائن، وليس ما يجب أن يكون.

(جـ) نظرية التدبير السياسى Policy Theory بمعنى مجموعة النصائح التى يجب أن يقدمها العالم المتخصص لرجل السياسة العملية فى إدارة دفة الشئون المرتبطة بالسياسة الدولية.

(د) ثم أخيرًا منهاج التحليل أو كما يقول هوفمان:

crete»A set of tools whose usefulness is tested in their ability to solve con
.«problems

ولا يجوز لنا أن نتصور أن المؤلفات الأجنبية أو الجهود التى يبذلها العلماء الأجانب تغنى أو تسد هذا النقص ولو جزئيًا لأن الشرط الأساسى فى الصياغة النظرية هى ربط التفكير المجرد بالواقع العملى، وهذا الأخير لا يمكن أن يعكسه إلا من عاش الخبرة المحلية حيث جعل صياغته التجريبية تضم وتحتوى جميع عناصر الماضى والحاضر لتلقى بإشعاعها على المستقبل.

ويبقى أن نتساءل عن الدراسة ولو الواحدة التى استطاعت أن تتبع تطور سياستنا الخارجية خلال عصورها المتعاقبة، أو فى فترة محدودة لتقييمها وتستخلص منها النتائج التى نستطيع على هديها أن نبنى سياسة مقبلة.

واضح من العرض السابق الذى لا يزال فى نقطة البداية ونحن إزاء تحليل ظاهرة الدبلوماسية أنه يجدر بنا أن نحدد بدقة ووضوح هذه المفاهيم التى يختلط بعضها بالبعض الآخر قبل أن نتطرق إلى صميم الموضوع.

- فأولاً يجب أن نحدد ما هية السياسة الخارجية ..

كلمة السياسة الخارجية Forgein Policy يقصد بها نشاط الدولة فى مواجهة العالم الخارجى، السياسة الخارجية بهذا المعنى تتضمن أساسًا عنصرين:

صياغة تلك السياسة ثم تنفيذها، العنصر الأول - أى الصياغة - بمعنى من حيث حقيقة وظيفة الدولة فى مواجهة العالم الخارجى، بعبارة أخرى كيف تصوغ وتحدد الدولة أهدافها فى مواجهة وحدة أخرى أو أكثر فى محيط الأسرة الدولية، هذه العملية تخضع أساسًا للظروف الداخلية؛ ولذلك توصف السياسة الخارجية بأنها امتداد للسياسة الداخلية فى محيط العلاقات الدولية، وبغض النظر عن أسلوب أو مسلك دراسة العلاقات الدولية حيث إن هذه المسالك تتعدد إلى أربعة مذاهب، فإنه يجب التسليم بأن السياسة الخارجية من حيث المتغيرات الأساسية التى تحدد صياغتها إنما تخضع للوسط المحلى وتتحدد به سواء على مستوى الفرد - القيادة - أو على مستوى الجماعة - طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية - أو على مستوى الإقليم - النواحى الإستراتيجية المرتبطة بحماية الأمن الإقليمى.

العنصر الثانى يتناول الأدوات التى تسمح لنا - وقد تحددت الأهداف - بتحقيق تلك السياسة سواء تدريجيًا ، سواء دفعة واحدة - أهم هذه الأدوات هى :

(أ) الدبلوماسية Diplomatic Bargaining.

(ب) الدعاية والسلاح النفسى Propaganda.

(جـ) السلاح الاقتصادى Economic Instruments.

(د) النشاط الثورى Clandestine Actions.

(هـ) الصراع العسكرى War

أدوات خمس تعنى الانتقال من حالة التفاوض والتفاهم تدريجيًا إلى حالة الصراع الذى يبدأ خفيًا ثم يأخذ فى التصاعد لينتهى بأقصى صورة وهى القتل المسلح الصريح.

يتضح من هذا التعريف:

أولاً: أن السياسة الخارجية تخضع من حيث صياغتها بل وإعدادها للقواعد التى تخضع لها السياسة الداخلية فى أى ناحية من نواحيها؛ ولذلك فهى يجب أن تأخذ فى اعتبارها الرأى العام المحلى. رغم أن هذا لا يمنع من وجود خصائص ذاتية تعبر عنها السياسة الخارجية، إلا أنها كقرار سياسى يرتبط بأهداف معينة لا تعدو أن تكون صورة من صور وظائف الدولة. السياسة الخارجية بعبارة أخرى هى نوع من أنواع السياسة التطبيقية Applied Policy

ثانيًا: أن الدبلوماسية تصير إحدى أدوات السياسة الخارجية، أى أن الدبلوماسية هى الأداة التى تسمح - فى بعض الأحيان وبالذات فى حالة العلاقات السلمية - بتحقيق الأهداف التى حددها واضع السياسة الخارجية. وقد سبق أن رأينا أنه حتى عندما يشارك الدبلوماسى فى صياغة السياسة الخارجية فإنه يكون قد خرج عن وظيفته الأصلية وهى Diplomatic Bargaining، كذلك يجب أن نلاحظ أن الدبلوماسية قد تؤدى وظائف أخرى غير تنفيذ السياسة الخارجية، وعند ذلك يستقل ميدان نشاطها وفاعليتها أو على الأقل تنفصل عن السياسة الخارجية بمعناها الدقيق.

الدبلوماسية إذن هى إحدى أدوات السياسة الخارجية، ولكن أين موضعها من السياسة الدولية ومن العلاقات الدولية ؟ سؤال تسبقه علامة استفهام أخرى:

هل السياسة الدولية هى السياسة الخارجية ؟ ألا يوجد فارق بينهما؟ وإن وجد فما هو؟

التمييز بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية قد يبدو واضحا فى غير حاجة إلى تحديد.

فالسياسة الخارجية هى امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية هى مجموعة المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولى. وكان فى الواقع هذا تبسيط مبالغ فيه يتنافى مع التحليل العلمى الدقيق للعلاقة بين هاتين الصورتين من صور الأوضاع الفكرية للوجود السياسى.

العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية تكاد تكون حلقة مستمرة وغير منفصلة، السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية والسياسة الدولية بدورها امتداد للسياسة الخارجية، والفارق بين كل منها والأخرى إنما يتحدد من حيث أهداف التحليل وبالتالى إطار التحليل.

سبق أن أوضحنا العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ورأينا أن السياسة الخارجية تتركز فى بؤرتين من بدء النشاط السياسى: صياغة لأهداف ثم اتخاذ لقرارات لمواجهة مختلف المواقف المتتابعة والمرتبطة بتلك الأهداف. **العنصر الأول** هو سياسة داخلية بحتة. **العنصر الثانى** هو تطبيق لتلك السياسة الداخلية فى Policy مواجهة المواقف الدولية، هو قرارات Decisions تسعى لنقل تلك الأهداف إلى محيط العالم الخارجى، أى إلى المواقف Situations المرتبطة بعلاقة الدولة بغيرها من أعضاء الأسرة الدولية. حتى هذه اللحظة نحن لا نزال فى نطاق السياسة الخارجية، ولكننا أيضًا نبدأ فى الانتقال من نطاق التحليل المرتبط بالسياسة الخارجية إلى نطاق التحليل الذى هو من صميم العلاقات الدولية. ولتفصيل ذلك يجب أن نتصور نتائج القرارات المختلفة التى تنبع من دولة معينة باسم سياستها الخارجية، فأى نشاط من هذا القبيل لا بد وأن تتحدد به صورة أو أكثر من نوعين من أنواع التقابل بين الوسط الداخلى Do-mistic Environment والوسط الخارجى External Environment إما استجابة Response أو رد فعل Reaction وكلاهما لا بد وأن يحدث نوعًا من أنواع التفاعل In-teraction هذا هو موضع السياسة الدولية، بعبارة أخرى السياسة الدولية هى التفاعل

الذى لا بد وأن يحدثه الصدام والتشابك المتوقع والضرورى نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التى تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.

ويتضح من هذا التعريف نتائج معينة يجب أن تكون واضحة فى الأذهان:

أولاً: إن السياسة الخارجية هى عنصر من عناصر السياسة الدولية، ولكن ليس بوصفها تعبيرًا عن أهداف محلية، وإنما بوصفها نموذجًا من نماذج السلوك الدولى، بعبارة أخرى إن دراسة النشاط الداخلى فى مواجهة العالم الخارجى هو من صميم السياسة الخارجية، ولكن دراسة هذا النشاط كنموذج من نماذج المواقف التى يعبر عنها المجتمع الدولى يصير أحد أهداف دراسة العلاقات الدولية.

ثانيًا: إن السياسة الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعية، تفترض تفاعلاً بين أكثر من دولة واحدة بل وطبيعة العالم المعاصر وما أحدثته التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية أضحى يفرض علينا أن نتصور هذه العلاقات تأخذ صورة لا تقاطع المصالح بين أكثر من دولة واحدة، بل تقاطعها بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية، أى بين أكثر من مجموعة واحدة من مجموعات الدول المرتبطة بعلاقة إقليمية أو مواقف إستراتيچية.

ثالثًا: على أن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول، بمعنى العلاقات بين الهيئات الحكومية والرسمية، هى تتعدى ذلك إلى العلاقات بين مختلف التنظيمات غير الحكومية طالما أخذت الصفة الدولية. والصفة الدولية لا تعنى فقط الصفة الحكومية، وإنما تتعداها لترتبط بكل ما هو معبر عن أكثر من مجتمع سياسى واحد، وهكذا العلاقات الدولية يتسع نطاقها ليتضمن ميادين أخرى لا يعرفها ميدان التحليل بالنسبة للسياسة الخارجية:

(أ) فهناك **أولاً** المنظمات غير الحكومية، وهى عديدة ومتشعبة، وتكون اليوم أحد العناصر الأساسية لقوى الضغط الدولية، منظمات الصليب الأحمر - الاتحادات العمالية للعمال - منظمات الشباب - الجمعيات الدولية العلمية. كل هذه تلعب دورًا خطيرًا فى نطاق السياسة، ولكن ما هى علاقة ظاهرة الرأى العام بالدبلوماسية بالمعنى الذى أسلفناه، هذا ما سنتناوله فى النقطة التالية ..

ـ ظاهرة الرأى العام والوظيفة الدبلوماسية

سبق أن رأينا أن الوظيفة الدبلوماسية هى من حيث حقيقتها وظيفة اتصالية، وأنها بهذا المعنى يتعين عليها أن تتشابك مع ظاهرة الرأى العام فى أكثر من تطبيق واحد، وفى بعض الأحيان كل من هذه التطبيقات فى أبعاد متعددة، فالدبلوماسى يجب أولا أن يلم باتجاهات الرأى العام فى المجتمع السياسى الذى ينتمى إليه، الرأى العام يصير فى هذه اللحظة أحد مظاهر التعبير عن الحقيقة الحضارية التى يمثلها ويتحدث باسمها، وهنا لا تثير المشكلة بالنسبة للدبلوماسى صعوبات خاصة، فهو يعبر عن ذلك المجتمع، وهو أحد العناصر التى تحمل فى طياتها علاقات الوجود السياسى بما يعنيه من مواقف، وبالتالى من اتجاهات ترتبط بذلك المجتمع، على أنه أيضًا يجب أن يكون الدبلوماسى على علم واضح بأبعاد الرأى العام المحلى، أى الخاص بالمجتمع الذى يزاول فى داخله نشاطه المهنى بمختلف أبعاده، رأى عام شكلى أو رسمى تعبر عنه الطبقة الحاكمة، أو رأى عام حقيقى قد يختلف عن ذلك الأول تعبر عنه الطبقات المحكومة، رأى عام صريح واضح استطاع أن يتبلور ويعلن عن وجوده، أو رأى عام باطن Latent لم يجد الشجاعة أو الفرصة أو القناة Channel التى تسمح له بأن ينتقل إلى حيز الوجود الحركى، رأى عام كلى تتكتل خلفه جميع القوى السياسية، أو رأى عام نوعى يقتصر على طبقة أو فئة، أو رأى عام إقليمى لا يتعدى جزءًا مكانيًا من المجتمع السياسى، هنا تبدو وتصعب المشكلة بالنسبة للدبلوماسى: فهو لا يستطيع أن يتحول إلى خبير للرأى العام، وهو بحكم علاقاته محدودة الصلات، وهو بحكم جنسيته غريب عن هذا المجتمع، وهو مع ذلك ملزم ليس فقط بأن يلم باتجاهات الرأى العام فى جميع هذه الأبعاد، بل وبأن يكون فى استطاعته أن يتنبأ تنبؤا صحيحًا قائمًا على احتمالات ذات درجة معينة من الثقة للتوقعات المقبلة من حيث التحولات أو التغيرات الممكن تصورها بخصوص تلك الاتجاهات.

على أن وظيفة الدبلوماسى بهذا الخصوص لا تقتصر على أن تكون وظيفة إخبارية بالمعنى المتداول بخصوص قياس اتجاهات الرأى العام، فإنه عن طريق اتصاله بالرأى العام المحلى، أى الرأى العام المرتبط بالمجتمع الذى يزاوله فيه نشاطه التمثيلى، يتعين عليه أيضًا أن يكشف بطريق غير مباشر عن صور أخرى من صور الرأى العام لا يستطيع سواه أن يتلمسها ويحدد أبعادها:

من جانب الرأى العام الدولى، ومن جانب آخر الرأى العام المعادى، الأول الذى كما رأينا يعبر عن اتجاهات لا تتحدد بمجتمع سياسى واحد ولا تتركز بعبارة أخرى فى دولة واحدة، وهو من جانب آخر وفقط عن طريق تحليله وفهمه لاتجاهات الرأى العام المحلى يستطيع أن يمكن دولته صاحبة الشأن من أن تكون على علم وإدراك بمدى نجاح أى دعاية معادية أجنبية، وهو بهذا الخصوص يؤدى وظيفة مزدوجة: فهو من جانب يكشف عن تلك الدعاية الأجنبية المعادية، وهو من جانب آخر يستطيع أن يقدم أو أن يعين فى وضع ملامح تخطيط لدعاية عكسية تسعى للرد وتحطم تلك الدعاية المعادية.

• أدوات الدبلوماسى لاكتشاف اتجاهات الرأى العام المحلى والدولى

السؤال الذى يجب أن نثيره إزاء هذه الوظيفة الخطيرة هو: ما هى أدوات الدبلوماسى للقيام بعملية كشف اتجاهات الرأى العام المحلى؟ أى الرأى العام المعبر عن المجتمع الذى يزاول فى داخله نشاطه.

الإجابة على هذا السؤال تفترض كنقطة بداية تحليل طبيعة الوظيفة الإعلامية وعلاقتها بفلسفة الدولة المعاصرة، لأن هذا وحده هو الذى يسمح لنا أن نضع الأسس التى يستطيع على هديها أن يسير الدبلوماسى فى أدائه لهذه الوظيفة.

قبل أن نتطرق إلى الإجابة على هذا السؤال، أى فلسفة النظم الإعلامية المعاصرة يجب أن نبدأ فنقدم بعض ملاحظات عامة يجدر بنا أن نتذكرها منذ البداية:

أول ما يجب ملاحظته أن الصحافة أى بعبارة أخرى الإعلام المكتوب الدورى أى اليومى أو الأسبوعى من بين أنواع الإعلام الأخرى الجماهيرية كان ولا يزال يعتبر حامل لواء التعبير عن الاتجاهات الحقيقية للرأى العام، إن جميع الفقهاء اليوم يصفون الصحافة بأنها السلطة الرابعة، والفقيه الدستورى المشهور «بنجامين كونستانس» الذى وصف الصحافة بأنها أداة المظلوم عند الظالم منذ مائة وعشرين عامًا لم يفعل سوى أن يعبر عن حقيقة لا تزال قائمة وإن اختلفت أبعادها، ومن هذا يتضح بوجه عام أهمية الصحافة فى الكشف فى اتجاهات الرأى العام.

الملاحظة الثانية ترتبط بمدى التأثير على الرأى العام من جانب الإعلام الجماهيرى، فإذا كنا قد رأينا أن الصحافة تعبر بشكل واضح عن اتجاهات الرأى العام حيث إنها

بصورة أو بأخرى لا بد وأن تعكس تلك الاتجاهات حتى ولو كانت مخالفة للسلطة، بعبارة أخرى بالنسبة للكشف عن الأبعاد الخفية التى تحرك سياسة الدولة، وعلى وجه الخصوص الرغبات الكامنة للطبقات الحاكمة إزاء الطبقات المحكومة فإن هذا يتضح ويمكن تلمسه بطريقة أكثر صراحة عن طريق الإذاعات والتليفزيون، فالإعلام المسموع، وإعلام الشاشة الصغيرة هما أكثر المسالك قوة فى التأثير على الرأى العام والتوجه لمختلف عناصره وفئاته، الأول لأنه يصل إلى جميع الفئات ويدخل جميع وحدات المجتمع السياسى، والثانى لأنه أكثر قوة وفاعلية فى إحداث التغيير، ولعل هذا يفسر لماذا نجد الحرص من معظم البلدان على إخضاع أدوات الاتصال والإعلام الجماهيرى تقريبًا للإشراف المباشر من جانب الدولة.

الملاحظة الثالثة والأخيرة تدور حول طبيعة الرأى العام المعاصر فهو يتميز بكسل واضح من جانب، وبجهل من جانب آخر، وبعدم الثقة من جانب آخر، فهو يأبى أن يفكر ويريد الصحافة السهلة التى لا تبرز مدى جهله بالحوادث والوقائع الدولية وغير الدولية، هذا فضلا عن أنه أضحى لا يثق فى أى صورة من صور الإعلام المعاصر: فهو بذكاء فطرى يلمس ويلحظ انحطاط الإعلام المعاصر وتدهوره ومن ثم يقبله على علاته.

• موضع ظاهرة الرأى العام فى النظم الإعلامية وكيفية تعامل الدبلوماسى

- فلسفة النظم الإعلامية وموضع ظاهرة الرأى العام

الواقع أن النظم الإعلامية كانت خلال القرن الماضى تخضع لصورة من اثنين: إما نظم تعكس طبيعة دكتاتورية للنظام السياسى حيث تختفى الحرية الإعلامية وتصير الصحف وسيلة من وسائل التعبير عن اتجاهات الطبقة الحاكمة، فهى بهذا المعنى إعلام السلطة، وإما نظم إعلامية تقوم على أساس فكرة الصراع الحزبى كنتيجة لإطلاق الحريات السياسية فإذا بالإعلام هو تعبير عن اتجاهات القوى السياسية المحلية، فى كلا الصورتين لا توجد فلسفة إعلامية واضحة، وإنما نظام إعلامى يقوم على مبدأ واحد صريح ولا إبهام فيه، يقابل ذلك مجتمع سياسى تسوده عدم المعرفة بالقراءة والكتابة، ومن ثم عدم اهتمام بالمشاكل الدولية، هذا فضلا عن ضعف الاتصال من مجتمع المدينة وبصفة خاصة مجتمع العاصمة والقرية، ولكن التطورات العديدة التى خضعت لها مجتمعاتنا الحديثة: انتشار المعرفة بالقراءة والكتابة عقب إلزامية التعليم،

واختفاء الفارق بين مجتمع العاصمة وبين مجتمع المدن الصغرى، الثورة الإعلامية حيث أضحت أدوات الإعلام تستطيع أن تصل إلى كل مواطن وإلى كل أسرة مباشرة وبأقل مجهود، ثم رابطة التضامن على الأقل الإقليمية فى بعض الأحيان التى قادت وما زالت تقود الاهتمام بالمشاكل غير المحلية، كان لا بد وأن تقلب هذه الأوضاع.

كل هذا كان لا بد وأن يفرض تطورًا واضحًا فى ظاهرة الإعلام من حيث علاقتها بالدولة، والواقع أن النظم الإعلامية أصبحت اليوم تفرض مشاكل عديدة تعكس طبيعة التعقيد الذى يواجهه المجتمع السياسى المعاصر، فالإعلام أولا يمثل سلطة خطيرة فى المجتمع السياسى، ولا تستطيع الدولة ترك تلك السلطة دون رقابة، أو على الأقل دون عملية ضبط مباشرة، على أن الإعلام أيضًا يرتبط بحقوق المواطن فى التعبير عن حرياته الفكرية ومن هنا تنشأ ضرورة تحقيق صورة معينة من صور التوازن بين امتيازات الطبقة الحاكمة ممثلة فى السلطة السياسية، وحقوق الطبقات المحكومة مرتبطة بالمعارضة أو ما فى حكمها، كذلك الإعلام يفرض مشكلة تقدم وتطور تكنولوچى، لقد سبق ورأينا هذه الظاهرة وكيف تفرض وجودها على جميع مظاهر التعبير للنشاط الاتصالى فى مجتمع اليوم، والإعلام لا يمكن أن يستثنى من هذه القاعدة، والتقدم التكنولوچى لا يمكن أن يتحقق بجهود فردية، فقط الجهود الجماعية المنظمة هى التى تسمح بذلك ومن هنا لا بد وأن يتدخل تعارض بين الاعتبارات السياسية المطلقة والنواحى الفنية ذات التعبير الصناعى والتجارى، يرتبط بهذا نواح أخرى مهنية فكما أن الدبلوماسية أصبحت مهنة ذات تقاليد ثابتة وراسخة فكذلك الإعلام أصبح يعبر عن نفس الخصائص: التعبير الحضارى، والتخصص الوظيفى، وعلمية الأداء.

إزاء هذه التغييرات فإن الفلسفة الإعلامية تتعدد من حيث صورها ومظاهر التعبير عنها، رغم أن السؤال الأساسى هو: ما هى وظيفة الإعلام المعاصر؟ وبالتالى ماهية علاقة هذا الإعلام بالسلطة القائمة فإن الإجابة على السؤال تتعدد وتتفرع تبعًا لخصائص كل نظام سياسى، والفلسفة التى تستند خلف ذلك النظام، وللتقاليد التى ترتبط بالمجتمع موضع المناقشة.

ولذلك فإن أى محاولة لتحديد النظم الإعلامية فى شكل تقسيم جامع مانع شامل هى محاولة فاشلة، وإلا كيف نستطيع أن نضع نظامًا إعلاميًا **كالنظام الإسبانى فى**

ظل دكتاتورية نظام فرانكو فى الستينيات وأوائل السبعينيات فى نفس الصعيد الذى يوضع فيه النظام الإعلامى السوفييتى عندما نصف كليهما بأنهما تعبير عن الصورة الإكراهية للإعلام الجماهيرى، بل وكيف نتصور أن نظمًا إعلامية كالنظام الفرنسى أو النظام الإنجلوساكسونى أو النظام السائد فى ألمانيا الغربية يمكن أن تجمع فى صعيد واحد رغم اختلاف التقاليد التاريخية التى تفرض وجودها وتسيطر على كل من هذه النظم فتعكس طعمًا ورائحًا خاصة لكل منها؟

النظام الفرنسى نظام يقوم على الصراع الحزبى والاهتمام بالمشاكل المحلية فى آن واحد مع سرعة التقلب والتميز، فضلا عن صراحة التعبير والتطرف المطلق.. النظام الإنجليزى الذى يمتاز بالاعتدال بل وبالبطء فى التحرك وإن كان يعكس الاهتمامات الأجنبية والخارجية، أما النظام الألمانى الذى لا يزال يخضع لتقاليد العصور الوسطى: محلية فى الأبعاد، وتعبير مطلق عن مجتمع المدينة، وصورة واضحة للاتصال الذى ما زال يكاد يكون اتصالا بين جماعات صغيرة وليس بين إعلام جماهيرى ومجتمع جماهيرى، ومع ذلك فجميع هذه النظم تنساق إلى أسرة واحدة تعبر عن فلسفة واحدة.

رغم ذلك فمن الضرورى والمفيد فى آن واحد محاولة تبويب - ولو فى إطار عام - مختلف أنواع النظم الإعلامية المعاصرة من حيث علاقتها بالسلطة؛ لأن ذلك سوف يسمح للدبلوماسى أن يعرف مقدمًا مدى إمكانية استغلال مظاهر التعبير الإعلامية عن الاتجاهات الحقيقية للرأى العام، ويحدد بالتالى مدى ثقته، وكذلك مدى حركته فى مواجهة تلك النظم الإعلامية، بهذا الخصوص نجد أكثر من محاولة واحدة على أنه من أهم تلك المحاولات ذلك التقليد الذى يسود الفقه الأمريكى والذى يقوم على أساس التمييز بين الإعلام الإكراهى Authoritarian والإعلام القائم على فكرة الحرية الفردية Libertarian ثم الإعلام بأنه تعبير عن مبدأ المسئولية الاجتماعية Social responsibliry وأخير الإعلام السوفييتى الشيوعىSoviet totalitarian ولعله من المفيد أن نفرض بخصائص كل من هذه النماذج الأربعة بإيجاز:

النموذج الأول: أى النظام الإكراهى هو الذى عرفه العالم حتى نهاية القرن السابع عشر، ولا يزال يجسد له تطبيقات فى الكثير من المجتمعات المعاصرة، فلسفته واضحة: امتداد للسلطة المطلقة ومن ثم فالإعلام ليس له من وظيفة سوى أن يحمى الطبقة

الحاكمة ويعكس وجهات نظرها، يسيطر عليه مبدأ الرقابة وبغض النظر عن كون الأدوات الإعلامية ملك الأفراد أو تصير ملكًا للدولة فإن الإعلام لا يستطيع أن ينتقد أو أن يوجه السياسة الرسمية للمجتمع السياسى.

النموذج الثانى: يوصف بأنه النظام القائم على فكرة الحرية الفردية فهو يعود من حيث ظهوره إلى نهاية القرن السابع عشر، يستند إلى فلسفة لوك وميل، وبصفة عامة الفلسفة المنطقية القائمة على فكرة الحقوق الطبيعية للمواطن، ويعد الإعلام هو الوسيلة لكشف الحقيقة، ومن ثم للرقابة على الطبقة الحاكمة، هو لغة اتصال بين الجماهير المحكومة وبين من يزاول أعمال السيادة، ولذلك فهو يوصف بأنه السلطة الرابعة، وهذه التسمية تعكس: استقلال من جانب، وتخصص وظيفى من جانب آخر، الصحافة ملك للأفراد، وهى تعبير بهذا المعنى عن جميع اتجاهات الرأى العام.

النموذج الثالث: يوصف بأنه تعبير عن المسئولية الاجتماعية تعبر عنه الأوضاع القائمة فى المجتمع الأمريكى منذ الحرب العالمية الأولى إجمالا، تجد مصادرها الفكرية فى كتابات هوكينج Hocking ثم فى تقارير اللجان العديدة التى تولت دراسة موضوع الحرية الإعلامية commissionson Freedom of press والتى بلورت دراساتها فى شكل تقنيات متعددة حول أخلاقيات العمل الإعلامى:
Media codes وهكذا هذا النموذج تسيطر عليه من ناحية قواعد المهنة الإعلامية Pro-fessional Ethics ومن ناحية أخرى فإن الوظيفة الإعلامية تصير بمثابة تصعيد للخلاف فى المصالح إلى مستوى المناقشة الفكرية:

To rase confict to the plan of discussion

وهكذا يصير الإعلام ملكا للمنظمات الخاصة وإن كان هذا لا يضع من مسئولية هذه المنظمات الاجتماعية فى أبعاد مختلفة.

أما النموذج الرابع: يعكس التقاليد السوفييتية فهو خلاصة من أفكار هيجل ومدرسته وماركس ومدرسته، والتقاليد الروسية التى سادت النظم الإعلامية السوفييتية خلال القرن التاسع عشر تقوم على أساس أن الإعلام وظيفته الأساسية تتمثل فى تمكين النظام الاشتراكى من النجاح، وبصفة خاصة السيطرة الدكتاتورية

للحزب على المجتمع السياسى، الأجهزة الإعلامية ملك للدولة يتغلغل فيها الحزب على جميع مستوياته.

هذا التقسيم الرباعى الذى يسيطر على الفقه الغربى فى تحليله للنظم الإعلامية المعاصرة غير دقيق وغير كاف، والواقع أنه يعيبه عدم التغلغل الحقيقى فى فلسفة النظم الإعلامية، وبالذات فى حقيقة الوظيفة الإعلامية؛ ولذلك فنحن نفضل عليه تقسيمًا ثلاثيًا يقيس هذه الاعتبارات ويسمح لنا بأن نلج باب الظاهرة الإعلامية من طبيعتها الوظيفية.

والواقع أننا لو نظرنا إجمالا للنظم الإعلامية المعاصرة فى مجموعها من هذه الناحية لاستطعنا أن نلحظ أن فلسفة الإعلام تأخذ أساسًا صورة أحد مسالك ثلاثة:

أولاً: فهناك أولا الإعلام الإكراهى الذى يعكس طبيعة كفاحية لوظيفة الدولة من الوجهة العصبية والذى يرى فى الإعلام أداة أساسية من أدوات التغيير السياسى، بعبارة أخرى نقطة البداية التى يتركز حولها البيان النظامى للأوضاع الإعلامية هو ظاهرة التغيير Phinomena of change والإعلام يصير أداة من أدواته إن لم يكن الأداة الرئيسية.

وثانيًا: يرى فى الإعلام مظهرًا من مظاهر النشاط الاقتصادى الفردى سواء فهم هذا النشاط الفردى على أنه تعبير عن جهود فردية بحتة، أم امتداد لمؤسسات ومنظمات احتكارية رأسمالية، أم توازن بين هذا وذاك عن طريق تدخل عامل التنظيم المهنى وأخلاقيات المهنة، إلا أنه يصير أساسًا عملية بيع وشراء لسلعة تعكس أذواق الجمهور، وتسعى إلى الحصول على أكبر قسط ممكن من الربح، بهذا المعنى الإعلام يصير أداة من أدوات تنظيم العلاقات بين البائع والمشترى، وبين المنتج والمستهلك، وإن كانت طبيعة السلعة وخطورتها تفرض على ذلك التنظيم قواعد خاصة وأوضاع استثنائية.

وثالثًا: هو الذى يحاول التوفيق بين طبيعة الإعلام من حيث كونه سلاحا خطيرا لا يمكن للدولة أن تتركه للأفراد دون رقابة أو ضبط، ومن جانب آخر من حيث كونه يمس حريات وحقوق أساسية للمواطن السياسى، لذلك يرى فى الإعلام مرفق عام.

وإن كان هذا لا يمنع من أن يتولاه الأفراد بحرية وبدون رقابة مباشرة servico Bublic النظام الأول يعكس التقاليد السوفيتية، النموذج الثانى امتداد للأوضاع الأمريكية، الصورة الثالثة تعبير صادق عن التقاليد الحضارية فى غرب أوروپا، على أننا يجب أن

نضيف إلى هذه النماذج الثلاثة صورة أخرى رابعة تتميز بخصائص معينة والتى تعرف بالإعلام فى المجتمعات المتخلفة لا موضع هنا للتفصيل فيها.

• الدبلوماسى ومعاهد بحوث الرأى العام والإعلام الإقليمى وكيفية الكشف عن اتجاهات الرأى العام

نماذج أربعة للإعلام المعاصر كل منها يعكس خصائص معينة، وبالتالى كل منها يفرض على الدبلوماسى فى مواجهته قواعد معينة، فلنحاول أن نتناول هذه النماذج الأربعة أولا بالقليل من التفصيل قبل الإجابة على السؤال الأساسى وهو: كيف يستطيع الدبلوماسى استنادًا إلى النظم الإعلامية أن يتكشف اتجاهات الرأى العام، أو بعبارة أخرى كيف وإلى أى حد يستطيع أن يتعامل مع الإعلام الجماهيرى.

النظرية الشيوعية للإعلام تستمد أصولها من النظرية الدكتاتورية وإن كانت لا تقتصر على الحجج التى يقدمها دعاة النظام الأوتوقراطى، فالنظام النازى الذى يمكن أن يوصف بأنه الأب الروحى للإعلام الاحتكارى كان يقوم على أساس أن الدولة يجب عليها عن طريق جهازها المركزى أن تتولى عملية الغربلة والتنقيح للحقيقة الإخبارية قبل أن تصل للمواطن العادى، وهذا طبيعى فى نظام يقوم على أساس فكرة الطبقة المختارة، فمعنى الطبقة المختارة أن سائر أعضاء المجتمع السياسى لا يملك من الكفاءة أو الصلاحية ما يجعله صالحًا لأن يستخدم جميع حقوقه، ومن ثم فإنه ليس من مصلحة الفرد ذاته أن يعلم كل حقيقة أو أن يعلم الحقيقة بجميع عناصرها وأجزائها، والطبقة المختارة هى التى تقوم بعملية حجب ما يجب ألا يعلم، أو شطر الحقيقة إلى جزأين أحدهما صالح للإعلام، والآخر غير صالح لذلك. فى الواقع إن النظرية الشيوعية رغم أنها امتداد للنظم النازية إلا أنها تجعل البداية فيما يتعلق بالفلسفة الإعلامية يختلف عن المفهوم النازى لهذه الوظيفة اختلافًا جوهريًا وكليا، فالإعلام هو أساسًا أداة من أدوات التغيير وأداتها المباشرة فى ذلك هى الحزب فمن حقها بل ومن واجبها أن تلجأ إلى جميع الأدوات النظامية التى تسمح لها بالوصول إلى هذه الأهداف، وهكذا يصير الإعلام أداة لإعداد المواطن ليكون صالحًا لمجتمع الغد، ومن جانب آخر أداة أساسية ومباشرة لتحقيق ظاهرة التغيير الاجتماعى والسياسى.

ويكون الحزب هو الأداة التى تتركز حولها عملية التغيير، هو حلقه الوصل وعنصر الارتباط الذى يسمح بالتشابك اللازم بين النظم الإعلامية والجهاز الحكومى.

التقاليد الروسية واضحة فى تأكيد هذا المعنى، فلينين يعرف الصحافة بأنها أداة الدعاية، لخلق حالة التوتر، ثم للتنظيم الجماعى، ويصير ستالين أكثر وضوحًا فيعرفها بأنها الطريق الذى يخلق الصلة بين الحزب والجماهير، هى تعنى علاقة بين الحزب والجماهير، بمعنى أنها تنقل للطبقات المحكومة التفسير الرسمى للوقائع - قرارات الطبقة الحاكمة - لتمكنها من الحصول على التأييد التلقائى، الاحتفاظ بالتحمس العقيدى الخالق للأيديولوچية الماركسية.

الصحافة - يقول ستريبوكو Strepoukhov أداة أساسية من أدوات تعبئة الجماهير لصالح قرارات الحزب والحكومة، على أن هذه العلاقة ليست دائمًا من جانب واحد، هى علاقة متبادلة، بمعنى أن الإعلام سواء عن طريق رسائل القراء أو عن طريق نشر المناقشات المحلية التى تدور فى داخل اجتماعات الحزب طالما كانت لا تتعرض إلى الهيكل العام للنظام السياسى، فإن الإعلام يقوم أيضًا بنقل مختلف صور رد الفعل الحقيقية للطبقات المحكومة إزاء قرارات الطبقة الحاكمة.

فلسفة إذن تعكس نظرة معينة للنظام الإعلامى، وتفرض على هذا النظام خصائص تميزه عن أى نظام آخر للنظم الإعلامية المعاصرة، ويعنينا بهذا الخصوص أن نذكر الخصائص الآتية:

أولاً: التخطيط السياسى: فالإعلام السوڤييتى ككل شىء آخر يجب أن يخضع لقواعد التخطيط السياسى، الحقيقة الإخبارية تصله من وكالة تاس وعليه أن ينشرها دون أى تغيير، وإذا كان على هيئة التحرير أن تكمل هذه الحقائق الإخبارية فإن ذلك يتم بناء على نظام شهرى يوضع بواسطة المسئول عن الأداة الإعلامية بالاتفاق مع الإدارة المختصة بذلك فى داخل الحزب المسماة Agit Prop حيث تتحدد الموضوعات الرئيسية التى يجوز أن يتناولها الإعلام خلال الشهر بشرط أن يوفق بينها وبين الوقائع المتجددة.

فالواقعة التى تكون موضعًا لعملية النقل الإخبارى، يجب ابتداء أن تدرج فى السياسة من حيث معالمها العامة بحيث تصير الواقعة وقد أصابها نوع من الاندماج والتجانس مع تلك السياسة، وإن لم يكن من المستطاع ذلك رفضت الواقعة رفضا كليًا،

هذه الطبيعة هى التى تحدد قيمة الحقيقة الإخبارية من حيث إبرازها من عدمه ومن حيث موضعها فى الجريدة من التعليق السياسى من عدمه.

ثانيًا: يترتب على عملية التخطيط هذه أن الإعلام السوفييتى يعكس ملامح معينة تعبر عن خصائص معينة تختلف كل الاختلاف عن الإعلام كما تعودنا بالمفهوم التقليدى:

(أ) فهناك فقر عام فى الإعلام بمعنى الإخبار يختفى أو يكاد يعمل محله الإعلام بمعنى التثقيف أو التوعية، أو بعبارة أخرى تختفى الوقائع ويبرز التعليق Commentaire.

(ب) وهذا يستتبع بالتالى أيضًا اختفاء كل ما يعكس سرعة الإعلام الإخبارى، آخر خبر، أوآخر لحظة، أو خبر الساعة يكاد يمحى من أى إعلام شيوعى.

(جـ) من حيث الفن الصحفى فإن الجفاف والتشابه يسيطر على جميع صور الإعلام المكتوب: فالصفحة فى إعدادها تخلو من أى علامة من علامات التعبير الفنى فى الإخراج أو التجديد والتغيير فى الأذواق، هى دائمًا واحدة تعبر عن جفاف، وتعكس ملامح واحدة فى جميع الدوريات.

(د) ثم هناك تبعًا لذلك أبواب معينة لا قيمة لها ولا يمكن أن نتصور الالتجاء إليها فى مثل تلك الصحافة: كاريكاتير، الصور، الألعاب الرياضية، الإعلانات، كل ذلك لا موضع له إلا فى أضيق الحدود.

(هـ) أما من حيث الأسلوب فهو يرفض الإثارة والتلاعب بالعواطف، بعبارة أخرى هو لا يسعى كما نرى فى الإعلام الأمريكى إلى كل ما هو مثير أو خالق للانتباه بغض اجتذاب أكبر عدد من القراء، لأن هذا لا يعنيه.

(و) فإذا انتقلنا للناحية التى تعنينا وهى موقف الإعلام من مشاكل الساعة لوجدنا تناقضًا صريحًا بين تحليل الموقف الداخلى وتحليل الموقف الخارجى، فإذا كانت الميوعة وعدم الوضوح وتجنب المناقشة الصريحة هو الذى يسيطر على تحليل الموقف الداخلى، فعلى العكس حينما يتعرض الإعلام لتحليل الموقف الخارجى فإذا به يتصف بالصلابة والوضوح واتخاذ المواقف الصريحة العنيفة.

ثالثًا: إذا انتقلنا إلى ناحية الإعداد المهنى لوجدنا أن رجل الإعلام السوفييتى يعده ويقدمه الحزب، بعبارة أخرى إن الكوادر الإعلامية يتم اختيارها وإعدادها عن طريق

العمل الحزبى، فهى امتداد للعمل السياسى ولا يمكن أن تنفصل عنه، و الواقع أن هذا ليس سوى انعكاس طبيعى لتلك الفلسفة التى سبق أن حددناها، ويكفى أن نلقى نظرة على العمل الصحفى ذاته لنفهم تلك الطبيعة.

فالصحفى يقوم بواحد من اثنين: إما خلق الواقعة المفيدة بمعنى البحث عن تلك الواقعة التى يمكن عن طريقها تعبئة الجماهير، وإما القيام بعملية تحليل رسائل القراء سواء لنشرها أو للتعليق فيما ورد بها، وهكذا تصير العملية فى الواقع عملية سياسية وليست إعلامية، فى الأول الإعلام لا يعنيه السرعة ولا الاهتمام من جانب الجمهور، وإنما تعنيه الدعاية وكيفية استخدام الأخبار كأداة من أدوات الدعاية، وفى الثانية يقوم الإعلام بخلق قنوات الاتصال المباشرة بين الطبقات المحكومة والطبقات الحاكمة، دون أن يعنى ذلك، وهذا ما يجب أن نتذكره بوضوح، أن كل ما يكتبه القراء ينشر أو يكون موضع لتحليل معين.

رابعًا: من الطبيعى فى مثل هذا النظام أن تثار مشكلة الرقابة والضبط على النظم الإعلامية على أن ما يميز الإعلام السوفييتى والشيوعى بصفة عامة هو أن الرقابة بداخله تتعدد، وهذا يوضح الفارق الجوهرى بين النظام الإكراهى كما عرفته الدول الدكتاتورية والنظام الإكراهى كما تعرفه المجتمعات الشيوعية، فالرقابة فى النظام النازى لم تكن تباشر سوى مرة واحدة، أما فى النظام الشيوعى فهى تباشر دائمًا أكثر من مرة واحدة، بل وفى بعض الأحيان عدة مرات، فقانون سنة ١٩٤٩ الخاص بالرقابة على الإعلام المكتوب فى التشريع السوفييتى ينص على أن هناك رقابة أولى يتولاها الحزب الشيوعى حيث إن أى مقال أو كتاب يعد أو يرسل إلى جهة من الجهات التى تتولى نشره يجب أن يحصل على فيزا Visa من أحد المكاتب المتخصصة للحزب الشيوعى لتقرر ما إذا كان ذلك الكتاب، أو تلك المقالة صالحة من حيث الشكل والموضوع لأن تعرض على إحدى جهات النشر أو إحدى دور الصحف، هذه الرقابة الأولى التى يتولاها الحزب الشيوعى وظيفتها أساسًا تأكيد القيادة العقيدية حيث يمنع نشر أى مؤلف، أو أى مقال لا يعبر عن خط الالتزام العقيدى أو كما يقولون La Ligne di partie العقيدة الماركسية، العقيدة الرسمية للدولة، هذه الرقابة تتم إذن عند المنبع أى قبل أن تبدأ الرسالة الإعلامية سيرها فى تلك القناة التى ستصل إلى الجمهور، الصورة الثانية

من صور الرقابة داخل النظام السوفييتى تتم عقب إعداد الكتاب أو المقالة إعدادًا نهائيًا وقد أصبحت صالحة للتداول من حيث الشكل حيث يجب أن تعرض الرسالة الإعلامية على هيئة إدارية معينة، هذه الهيئة تعطى الأذن بالتداول محددة بذلك الإذن ليس فقط التصريح بالنشر، بل وكذلك ساعة ومكان النشر، و أيضًا عدد النسخ التى يسمح بنشرها، كل هذا يحدد مدى نفاذ وفاعلية تلك الوسيلة الإعلامية، هذه الصورة الثانية من صور الرقابة يقوم بها جهاز يسمى المكتب المركزى للإعلام والدعاية باسم Glavit وظيفته تحقيق الانسجام والتناسق بين سياسة الدولة العامة ومضمون الإعلام الجماهيرى من جانب، ومن جانب آخر بين مختلف أنواع الإعلام الجماهيرى.

خامسًا: إن الإعلام السوفييتى الذى يمتاز بهذا الشكل - بأنه يعكس قوالب جامدة لنماذج مطلقة من الإعلام لا تعبر عن الصفات الذاتية ولا تعكس سوى موضوعات واحدة واجتماعات واحدة بأسلوب وبمفهوم واحد - يفسح مجالا للمصالح والمشاكل المحلية فى الإعلام الإقليمى، وهكذا يتحقق التوازن بين الجمود والتشدد فى الإعلام على المستوى القومى، والذاتية والمرونة فى الإعلام على المستوى الإقليمى، وهكذا يصير الإعلام الإقليمى أكثر صلاحية للتعبير عن الاتجاهات الحقيقية للرأى العام، وإن كانت الاهتمامات الإقليمية تدور فقط حول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمصالح المحلية.

سادسًا: كذلك فإن الإعلام السوفييتى يمتاز بوحدة الجهاز الذى يشرف عليه وعلى توجيهه، وبشمولية هذا التوجيه وهذا الإشراف فهو لا يعرف التفرقة بين الإعلام الداخلى والإعلام الخارجى، كلاهما ينتهى بأن يخضع لتنظيم واحد ولإشراف مشترك، ويتجلى هذا بشكل واضح فيما يتعلق بالجهاز الذى يشرف على عملية الدعاية، فالدعاية السوفييتية رغم أنها تملك مشكلة واسعة النطاق ومتعددة المسالك والأدوات إلا أنها بجميع عناصرها تخضع لأنواع ثلاثة من التنظيمات، أولها يمثل قلب هذا النظام والذى يقوم بعملية الضبط المركزية يقع فى داخل الحزب الشيوعى السوفييتى .S. PS.U وعن طريق القسم المتخصص باسم Department of propa-ganda and Agitation فإن الحزب الشيوعى يشرف ويوجه، ويضبط ويراقب كل ما له صلة بالإعلام السوفييتى فى الداخل والخارج، وحتى وقت قريب كان الحزب

الشيوعى السوفييتى يستطيع أن يستخدم الشيوعيين حتى فى المجتمعات البورجوازية للقيام بعمليات الدعاية إذا رأى ضرورة ذلك، إلى جانب هذا التنظيم المركزى توجد مجموعة أخرى من المنظمات الجانبية التى توصف بمنظمات الضواحى Peripheral Organization والتى تستخدم فى أغلب الأحيان لتغطية نشاط الحزب الشيوعى السوفييتى ومن أمثلة ذلك: مجلس السلام العالمى world peace council المعهد العالمى للسلام International Institute for peace ـ الاتحاد الدولى للنقابات العالمية وتعرف بـ World Federation of trade unions الاتحاد الدولى للشباب الديمقراطى world Federation of Democretic youth الاتحاد الدولى للطلبة International Unions of Students (I .U .S.) الاتحاد الدولى الديمقراطى النسائى Women International Democratic Federation الجماعة الدولية للمحامين الديمقراطيين

International Assosistion of Democratic loywers (I. A. D .L .) .

أما الفئة الثالثة التى تشرف على عملية الإعلام والتى تنتهى دائمًا بأن تخضع بطريق مباشر أو غير مباشر للحزب الشيوعى الروسى فهى خاصة ببعض المنظمات المحلية والتى عن طريقها يسعى الحزب الشيوعى بأن يضبط أو يؤثر فى بعض الحركات الإقليمية والمحلية، ونقصد بذلك جمعيات الصداقة السوفييتية.

فرغم أن هذه الجمعيات تعلن عن أن وظيفتها هى خلق روح من الصداقة والتعاون الثقافى مع البلاد الأجنبية إلا أنه واضح أنه نتيجة لتلك الفلسفة الإعلامية التى سبق وحددناها فإنه لا بد أن تعتبر هذه الجمعيات أداة من أدوات ا لاتصال الإعلامى بالمعنى المذكور، ويكفى لكى نعرف مدى أهمية هذه الجمعيات أن نسوق بعض الإحصاءات الواردة فى الكتاب السنوى للموسوعة الروسية الصادر سنة ١٩٦٢ والخاص بنشاط جمعيات الصداقة السوفييتية عن سنة ١٩٦١ فهناك أولا ثمانية وثلاثون جمعية للصداقة السوفييتية فى مختلف أنحاء العالم، وعدد من أقام بمنزل الصداقة الروسية بموسكو سنة ١٩٦١ بلغ خمسين ألفا من الأجانب، وقد وصل عدد المؤلفات التى بيعت

باسم هذه الجمعيات خلال سنة ١٩٦١ حوالى مليون ونصف من النسخ بمختلف اللغات وفى مختلف الميادين.

ويصل الأمر بالتركيز فى عملية الإشراف على الإعلام السوفييتى إلى حد أنه يجعل قطاعا للسياحة وما يرتبط بها الذى تشرف عليه هيئة باسم (Intourist) خاضعًا أيضًا للرقابة الحزبية ولنفس الإدارة السابق ذكرها فى داخل الحزب الشيوعى السوفييتى، والواقع أنه منذ وفاة ستالين فإن حملة الهجوم الشيوعية المتخذة من الأداة الثقافية وسيلتها للمبارزة كان لا بد أن تقود إلى عملية ربط مباشرة بين الوظيفة الإعلامية والسياسية الخارجية، وليس أدل على ذلك من الخطاب المشهور الذى ألقاه العالم الروسى «إليشيف» Ilichev والذى يعتبر اليوم الخبير الأول المتحكم فى مختلف النواحى المرتبطة بالاتصال السياسى والذى نشرته جريدة البرافدا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠.

على أن توحيد النظم الإعلامية من حيث الرقابة فى النظام الشيوعى لا يقتصر على الإعلام الجماهيرى بالمعنى التقليدى، فالنظرية الشيوعية التى تستغل فكرة تكتيل الجماهير استنادًا إلى ما تسميه المحرض أو المثير أى Agitator كان لا بد أن تعمم عملية الاحتكار والضبط على جميع أدوات الاتصال، وهو أمر يصل إلى أقصاه فى النظم الديمقراطية الشعبية، ويكفى للدلالة على ذلك القرار الصادر فى سنة ١٩٥٠ فى رومانيا الذى ينص على الآتى:

جميع المعاهد والمؤسسات والمخازن المملوكة للدولة أو للأفراد والجمعيات الخاصة والعامة، والمكاتب التى تتولى تصوير الوثائق، والأفراد الذين فى حيازتهم آلات كاتبة أو أجهزة لاستخراج الصور كأدوات «الجيستتر» أو أدوات التصوير أو أدوات الطبع اليدويتر، وكذلك من فى حيازته مداد ضرورية لهذه العملية كورق الاستنسيل أو المواد السائلة اللازمة لعمليات الطباعة بالاستنسيل أو أى مادة أخرى فى حكم ذلك فإن عليهم أن يسجلوا أسماءهم بوزارة الداخلية، والإدارة العامة للبوليس خلال ثلاثين يومًا من تاريخ نشر هذا القرار، والواقع أن الخبرة التى أثبتتها النظم الشيوعية فى خلال الأعوام الأخيرة وبصفة خاصة الصين من جانب وعقب أحداث تشيكوسلوفاكيا من جانب آخر هى أن هذا النظام الصارم للإعلام الشيوعى أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الإعلام السياسى لا مكان لها فى النظم الإعلامية الأخرى: فإعلانات الحائط التى غزت الصين

خلال فترة الثورة الثقافية، والمؤلفات المنسوخة أو المكتوبة بالآلة الكاتبة التى غزت المجتمعات الشيوعية فى أوروپا ما كان يمكن أن تتصورها فى نظام إعلامى غير قائم على هذه الفلسفة الاحتكارية.

والواقع أنه ليس من واجبنا فى هذا الصدد أن نعرض تقييم النظام الإعلامى السوفييتى ولكن الأمر الذى لا شك فيه أن هذا النظام يسمح بتحقيق التناسق والتجانس وعدم التعارض أو الاضطراب فى النظم الإعلامية وبصفة خاصة فى مضمون الرسالة الإعلامية الأمر الذى يعانى منه الإعلام الغربى.

- **الصورة الثانية من أنواع تفسير الحقيقة الإعلامية** تعبر عن أقدم النماذج التى عرفتها الفلسفة الإعلامية خلال القرن التاسع عشر وهى لا تزال تسيطر على الإعلام المعاصر بطريق غامض من حيث التفاصيل، ولكنه واضح من حيث المبدأ العام وبصفة خاصة فى المجتمع الأمريكى.

تقوم هذه الفلسفة على أساس **ثلاثى الأبعاد**: فلسفة ترتبط بفكرة الفردية السياسية من جانب، تدعمها النظم الحزبية من جانب ثان، وتسيطر عليها النظرة الاستغلالية من جانب آخر، تحليل هذه العناصر هو الذى سوف يسمح لنا بتحديد مفهوم هذه الفلسفة وبالتالى الدلالة التى يمكن أن نستطيع استخلاصها من تحليل مظاهر التعبير الاتصالية عن تلك النظم الإعلامية.

الأساس الأول الذى نلاحظه، أن الإعلام ينظر إليه على أنه تعبير عن الفردية السياسية، بعبارة أخرى الإعلام حق للمواطن، وهو أساسًا حرية من الحريات العامة، المذهب الفردى يعنى أن الظاهرة السياسية هى أساسًا علاقة بين مواطن وطبقة حاكمة، وأن هذه العلاقة تتضمن تحديدًا لحقوق وواجبات معينة، الأصل أن جميع الحقوق للفرد، وأن الطبقة الحاكمة ليست لها أية حقوق إلا بطريقة الاستثناء، وأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تتحدد على ضوء مصلحة المحكوم كفرد، لا مصلحة الحاكم، هذا المعنى يفترض نتيجتين: **الأولى**: أنه لا وجود للقيد على الحرية إلا بطريق الاستثناء، الأصل إذن هو مبدأ الحرية، **وثانيًا**: الفرد والمواطن هو وحده الذى يستطيع أن يقيم مدلول حقوقه وكيفية استخدامها أو سبب عدوله عن ذلك الاستخدام إن أراد، كلا

النتيجتين تتبلوران فى أن كلمة أعم من ذلك وهى أن الحرية تعبير عن الاشتراك فى الحكم أو المشاركة فى السلطة Participation وسواء كان ذلك بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر فكلما انتشرت إمكانية هذه المشاركة، كلما كان النظام السياسى أقرب إلى الاستقرار: Defusion of power ومن ثم فلا يمكن تصور نظام يقوم على أساس فكرة المشاركة الشعبية دون التسليم بحرية إعلام كاملة، الإعلام فى تلك اللحظة يصير تعبيرًا عن حرية الرأى، وهو من ثم يصير حقًا فرديًا يستند إلى فكرة القانون الطبيعى بحيث لا تستطيع الدولة ولا تملك الجماعة السياسية أن تتدخل فيه لا بالمنع ولا بالتقييد الذى يبلغ حد الإلغاء، وهنا يجب أن نتذكر أن حق الإعلام لهذا المعنى يتضمن جزئيات عديدة: أولا حق الإعلام بمعنى الحرية فى جميع المعلومات، ثم الحرية فى الاقتناع بوجهة نظر معينة بما يتضمن ذلك من تفضيل لوجهة نظر على أخرى، ثم الحرية فى الإعلان عن ذلك الرأى الذى تكون، ثم أخيرًا الحرية فى نشر هذا الرأى بجميع الوسائل **الأولى**: Collecting data هى حرية ثقافية، **والثانية**: أى عملية التقييم والحكم -Judg ment هى حرية ترتبط بالضمير والوعى الفردى Liberte de conseience **والثالثة**: حرية سياسية بمعنى الحق فى الإعلان عن الرأى، **والرابعة**: تصير حرية مهنية بمعنى الحرية الإعلامية بالمعنى المنبثق، جميع هذه الصور من صور التعبير عن الحريات الفردية يجب أن يكفلها النظام السياسى وأن يجعل منها نقطة البداية فى بنائه للنظام الإعلامى.

الأساس الثانى: الذى تستند إليه الفلسفة القائمة على الحرية الإعلامية هو فكرة النظام الحزبى، فما معنى ذلك؟ الواقع أن هذه الكلمة تحليلها يدخل فى نطاق نظرية الرأى العام، ولكن المتتبع للفلسفة الإعلامية من حيث تاريخها، وللنظم الإعلامية من حيث تطورها يجد أن النظرية القائمة على فكرة حرية الإعلام ارتبطت ارتباطًا مباشرًا بنظرية تعدد الأحزاب، فلنبدأ نتساءل: ما معنى الحزب السياسى؟ ثم ما معنى تعدد الأحزاب؟ ثم ما معنى الحرية الإعلامية حيث يوجد تعدد للأحزاب؟ الحزب السياسى كلمة حديثة فى الفقه لم تتبلور إلا خلال فترة الثورة الفرنسية، ولكنها كمفهوم عرفت منذ أقدم العصور، لا يعنينا من التعريف ونحن بصدد تحليل الفلسفة الإعلامية سوى أن نتذكر العناصر التى يفترضها مفهوم الحزب، فكلمة حزب فى الواقع تتضمن عناصر ثلاثة وتفترض مقومات ثلاثة: أولا تعدد لوجهات النظر، فالحزب يعنى أن

هناك فريقًا سواء لأنه خرج عن الجماعة فى مبادئها وتقاليدها، أو لأنه تعبير عن انقسام فى داخل المجتمع السياسى من الوجهة الأيديولوجية، أو لأنه يحمل شعار خطة فكرية تتصارع وتتعارض مع خطط أخرى، يفترض تعدد وجهات النظر فى داخل المجتمع السياسى الواحد، الحقيقة السياسية ليست حقيقة ملزمة: إنها تفترض المناقشة والخلاف والتباين فى جميع عناصرها وكذلك فى مجموعها كحقيقة شاملة، العنصر الثانى وهو أن ذلك التعدد لوجهات النظر يخفى خلفه تجمعًا وتكتلاً لمصالح اقتصادية واجتماعية، فكرة الحزب السياسى تقوم أساسًا على أن العقيدة السياسية أو الفكرة السياسية هى امتداد لأوضاع اقتصادية واجتماعية وتعبير مجرد عنها، ومهما صيغ ذلك التعبير فى مبادئ فإن تلك المبادئ دائمًا نسبية من حيث التطبيق، وكما أن المصالح الاقتصادية والاجتماعية ذاتية فكذلك تصير المبادئ عند تجريدها حقائق نسبية، العنصر الثالث هو أن الحزب تنظيم قانونى، هو أداة نظامية، هو هيكلية تضمن لوجهة النظر التكتيل والتعبير والدفاع، وتسمح للمصالح بالاستمرار بغض النظر عن بقاء أو دوام أصحاب تلك المصالح، كل ما عدا هذا العناصر الثلاثة لا يعنينا ونحن بصدد التحديد بفكرة الحزب السياسى إزاء تحليل ظاهرة الرأى العام، الذى يعنينا أساسًا هو فكرة التعدد الحزبى، أى تعدد وجهات النظر فى نطاق الشرعية السياسية، فما الذى يقصد بالتعدد الحزبى؟

يقصد بذلك أن من حق كل مواطن طالما كان ذلك فى داخل نطاق الشرعية السياسية وطالما كان ذلك لا يتضمن اعتداء على النظام الاجتماعى القائم أن يعلن عن مثاليته السياسية وأن يدعو إليها، هذه الدعوة طالما كانت لا تتعارض مع روح الجماعة، وطالما كانت لا تتضمن أى إخلال بالنظام الاجتماعى هى دعوة مشروعة وأى نظام سياسى لا يملك أن ينتزعها من المواطن، وإلا يكون قد خان المبادئ التى قام عليها، هذه القاعدة التى سيطرت على جميع مظاهر التعبير عن الفكر السياسى الغربى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر أدت إلى أن تجعل من الحزب الوسيلة القانونية للتعبير عن الرأى العام النوعى.

وحيث إن الرأى العام بحكم تعريفه يفترض فيه أنه لم يبلغ مبلغ العقيدة التى تقبل المناقشة إذن فتعدد الأحزاب يصير نتيجة لازمة ومفروضة حيث نسلم بالرأى العام

كحقيقة ديناميكية ومسيطرة على الظاهرة السياسية، وتعدد الأحزاب يصير بهذا المعنى لصيقا لإمكانية التعبير عن وجهة نظر سياسية معينة، وهذا يعنى بالنسبة للدبلوماسى بصفة خاصة أمرين:

(أ) أنه يستطيع عن طريق التأثير أو التخاطب غير المباشر للمنظمات الحزبية أن يعرض وجهة نظر دولته من داخل المجتمع السياسى الذى يباشر فى داخله وظيفته التمثيلية.

(ب) أن القرار السياسى قبل أن يصدر ومهما بلغت قوى الحزب القائم بالحكم فإنه من الممكن أن يخضع للتعديل، مع خلاف فى حدود ذلك التعديل نتيجة لتدخل حزب معارض فإن القرار السياسى فى مثل هذا المجتمع يصير دائمًا نقطة التقاء بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة، وهذا كله يعنى اتساع مدى إمكانية التدخل ولو بطرق مباشرة من جانب الدبلوماسى فى تلك النظم القائمة على أساس فكرة الحرية الإعلامية، وسوف نعود إلى ذلك تفصيلا فيما بعد.

على أن الأمر الذى يعنينا أن نؤكده هو أن التعدد الحزبى لا بد أن يقوم بالتسليم بإمكانية تعدد وجهة النظر السياسية المنظمة، وهو الأمر الذى يفرض التسليم بالحرية الإعلامية، فالحزب يصير أداة لتكتيل اتجاهات الرأى العام، وسماح لها بأن تكون صريحة وواضحة، بل هو فى كثير من الأحيان يسمح لها بالتهذيب لأن الصراحة والوضوح يقودان إلى تحطيم الفوارق الجزئية والخلافات المحدودة المدى.

الأساس الثالث: الذى تستند عليه تلك الفلسفة والذى يستند إلى فكرة الحرية الفردية وهو ما سبق وأسميناه مبدأ الاستقلال الاقتصادى، هذا المبدأ هو الذى يعبر عن التقاليد الأمريكية المعاصرة، يقوم على أساس أن الوسيلة الإعلامية ليست إلا إحدى وسائل استغلال الملكية الفردية، الوسيلة الإعلامية كالصحافة والإذاعة والتليفزيون ليست إلا صورة من صورة تنظيم النشاط الاقتصادى، وهكذا فالوسيلة الإعلامية لا تعدو أن تكون مؤسسة صناعية أو تجارية: الإعلام الجماهيرى هو صورة من صور الخدمات وكأى سلعة.

فكذلك الإعلام الجماهيرى يخضع لقانون العرض والطلب.

هذه هى الأسس التى يقوم عليها النظام الأمريكى، والتى لا بد أن تعكس خصائص معينة من حيث النظام الإعلامى، وأهمها ما يأتى:

أولا: الإعلام الأمريكى لا يعرف معنى التخطيط السياسى، بل هو لا يعرف التخطيط بأى من معانيه التقليدية، كل ما يمكن أن يقال إن الإعلام الأمريكى يعرف التخطيط بمعنى التنظيم الفنى فى داخل الأداة الإعلامية، فكل أداة إعلامية جماهيرية تفترض بحكم التخصص والتقدم التكنولوچى درجة معينة من درجات التنظيم والتوزيع الوظيفى فى داخل الأداة الإعلامية على مستوى المؤسسات الخاصة أو العامة.

وهذه حقيقة تفرضها فاعلية المناقشة وضروريات الاستغلال الاقتصادى.

ثانيًا: أن ظاهرة الاستغلال الاقتصادى يترتب عليها أن الوسيلة الإعلامية وقد تحولت إلى مؤسسة صناعية وتجارية فهى تتجه إلى أن تحقق توازنا معينا بين الدخل والنفقات، بحيث لا تتحمل خسائر فحسب، بل وأن تحصل على ربح، وهى لذلك:

(أ) تتجه إلى التركيز والاحتكار حيث تسهل بذلك عملية تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح.

(ب) تجعل من الإعلان أداة أساسية من أدواتها التى تمكنها من الحصول على أكبر قسط من الربح بحيث يلتصق الإعلان بالإعلام فى كثير من الأحيان ويختلط كل منهما بالآخر.

(جـ) ثم فى صياغة رسالتها الإعلامية فإن تلك الصياغة وهى تسعى أن تجذب أكبر عدد ممكن من القراء تلجأ إلى إثارة الفضول وجذب الانتباه، أو بعبارة أخرى إلى تقديم عناصر فى الحقيقة الإخبارية ذاتها تشبع توترات نفسية أكثر من إشباعها لفضول أو نقص ثقافى أو إخبارى.

ثالثًا: فى مثل هذا النظام لا بد أن تنعدم الرقابة كمبدأ عام، الحرية هى الأصل والتدخل الحكومى بأى وجه كان هو الاستثناء، فالأجهزة الإعلامية فى أيدى الأفراد والرقابة على حسن استخدام الحقوق الإعلامية إنما يتم بأسلوب من اثنين: إما رقابة

إدارية من داخل الأداة الإعلامية حيث يحكمها ويتحد فيها الدخل فى السوق الاستهلاكية، وإما السلطة القضائية عندما يسىء صاحب الحق فى استخدام حقه مرتكبًا فعلا يخالف القانون فتتدخل السلطة القضائية لا لتمنع الفعل قبل وقوعه ولكن لتعاقب على ارتكابه.

رابعًا: رجل الإعلام الأمريكى ورغم أن الإعلام الأمريكى يخضع فى كثير من الأحيان لاعتبارات حزبية، إلا أنه صاحب مهنة مستقلة استقلالا تاما من حيث إعدادها عن الحياة السياسية، مهنة الإعلام تخضع لتقاليد معينة وتسودها قواعد معينة من أخلاقيات المهنة كأى مهنة أخرى كالطب والمحاماة إلخ... بل إن رجل الإعلام فى مثل هذه الصورة من الصور الإعلامية يزداد احترامًا وتزداد قوته بقدر استقلاله عن النظم الحزبية.

خامسًا: الدولة أو السلطات الحاكمة لا تملك أى وسيلة مباشرة للتدخل أو للتوجيه فى الإعلام، بعبارة أخرى لا توجد هناك جريدة باسم الدولة، قد توجد نشرة تشريعية تكتفى بذكر القوانين التى صدرت فى الدولة، ولكن لا يوجد أى إعلام مكتوب يعبر فقط عن وجهة نظر الطبقة الحاكمة بوضعها كذلك، الجريدة الرسمية لا تتضمن أى تعليق يعكس وجهة نظر جزئية حتى على التشريعات أو القوانين، وتكتفى بمجرد نشر القرارات الصادرة من السلطة ذات الصفة الإلزامية والعامة، الدولة ليس لها حتى حق الرد، هذا الحق مكفول فقط للفرد، لأن الإعلام عبارة عن وسيلة لتنظيم حقوق الفرد للتعبير عن حريته، وكالات الأنباء ليست حكومية، ورغم أنها لا تتعامل مع الأفراد ورغم أنها قد تتصف بالصفة القومية، إلا أنها دائمًا مؤسسات خاصة.

سادسًا: كل هذا كان من الممكن أن يعتبر اتجاها إعلاميا يمثل هذه الفلسفة إلى أن يعكس صفة ذاتية مطلقة، فإذا بكل جريدة يومية أو بكل مجلة أسبوعية أو بكل محطة إذاعية تملك طابعها الخاص وخصائصها المعبرة بحيث تعكس اتجاهات مخالفة لتلك الأجهزة الأخرى المنافسة لها، ولكن الصفة التجارية للإعلام كان لا بد أن تخفف من تلك النتيجة فإذا بنا أمام صورتين من صور الإعلام، إحداهما توصف بأنها قومية تتجه إلى جهد يشمل المجتمع السياسى ككل بحيث يجد فيه كل مواطن ما يرغبه فى الحصول على تلك الوسيلة الإعلامية، هذا الإعلام مسيطر عليه ما يسمى بفكرة الرجل العام:

يخاطب كل مواطن ويسعى إلى كل منزل، ويشبع كل فضول، يمتاز هذا الإعلام بأنه تغلب عليه الصفة الإخبارية البحتة، وتتنوع موضوعاته، مع عدم اتخاذه للمواقف الصريحة الواضحة العنيفة، ثم هناك إعلام آخر حزبى أو محلى يعكس وجهات نظر جزئية، يخاطب جمهورًا معينًا يرتبط به برابطة الولاء والثقة، يغلب عليه ويسيطر عليه التعبير السياسى والتبعية الحزبية.

كل هذا لا بد أن يحدد خصائص معينة فى إمكانية التحليل لاتجاهات الرأى العام فى المجتمع الأمريكى أو ما فى حكمه.

- فى كلا النموذجين السابقين رأينا الإعلام الجماهيرى لا يعكس مباشرة ولا يعبر تعبيرًا واضحًا صريحًا عن الاتجاهات الحقيقية للرأى العام، ففى الصورة الأولى الإعلام يسعى لخلق الرجل الجديد فى مجتمع الغد، ومن ثم فهو يعلن بصراحة أنه عن طريق الأداة يعمد إلى تشكيل النواحى الفكرية للمواطن عنوة و إلزامًا، أما فى الصورة الثانية فباسم الحرية يمتنع النظام السياسى عن أن يتدخل فى تكوين الرأى العام تاركًا لقانون العرض والطلب أن يتحكم فى تلك السلعة المحايدة السهلة التداول، ولكن كل هذا يفترض تسهيلا وتبسيطًا لحقيقة أضحت معقدة، فمجتمع اليوم لم يعد يقبل تلك الفكرة الاحتكارية التى ترى فى المواطن حقيقة سلبية غير صالحة لأن تزاول حقوقًا، وليس أقل سوءًا من ذلك أن ينظر للإعلام على أنه لا يعدو أن يكون استغلالا وعلى أنه فقط مجرد حق للمواطن وليس من حق الجماعة السياسية، مثل هذه الصور هى فى حقيقتها تعبير عن فطرية وبدائية فضلا عن إقلاق وتبسيط فى تفسير ظاهرة هى بطبيعتها مركبة، القول بأن الدولة لا تملك أن توجه أو تشرف على الإعلام هو نسيان لطبيعة التطور المعاصر حيث أضحى الإعلام جماهيريًا وحيث أضحى يمثل السلطة الرابعة فى المجتمع السياسى، والقول بأن الإعلام هو فقط لتحقيق التغير الاجتماعى هو نسيان أيضا لأن الوسيلة الحقيقية التى تسمح بخلق قنوات الاتصال بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة بل وفى المجتمع الجماهيرى وبصفة خاصة فى النظام القيادى أضحت هذه الأداة تمثل القنوات الوحيدة الصالحة لخلق علاقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، بين حق الدولة فى الإشراف وحق المواطن فى التعبير عن وجهة نظره، بعبارة أخرى يعرف الإعلام على أنه حقيقة مركبة يجب أن يتضمن توازنا بين

الحرية والتوجيه، بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، وهنا يصير السؤال الأساسى الذى يسيطر على النظرة الإعلامية، كيف يمكن تحقيق ذلك التوازن؟

هذا هو النموذج الثالث: الإعلام ينظر إليه على أنه مرفق عام، بهذا المعنى من حق الدولة بل ومن واجبها أن تتدخل لحماية تلك المصلحة العامة التى تستتر خلف مفهوم المرفق العام وإن كان هذا لا يمنع من أن هذا المرفق العام يظل دائمًا مقيدا بعدم الاعتداء على الحريات الخاصة، فيما عدا ذلك فإن النظرة تختلف وتتعدد لتعكس ظروف كل جماعة وتقاليدها التاريخية، وبصفة عامة نلحظ أن هذا النموذج هو الذى يسيطر على مجتمعات غرب أوروبا وهو الذى ينظر إليه كمثال للاقتداء صالح للتطبيق فى أغلب المجتمعات المختلفة، قد يصعب تحديد ملامح هذا النموذج ولكن الصفات الرئيسية التى تسيطر عليه هى من جانب النسبية، ومن جانب آخر التدخل غير المباشر.

أولاً: فيما يتعلق بالنسبية، ومرادنا بذلك أن النظرة الإعلامية لا تخضع لقاعدة واحدة ولا يحكمها نظام واحد.

(أ) فمرفق الإعلام لا يخضع لقواعد واحدة وإنما تتفرغ النظم تبعًا لطبيعة مرفق الإعلام، فالإعلام المكتوب لا يخضع لنفس القواعد التى يخضع لها الإعلام المسموع، أو الإعلام المرئى، فنجد مثلا أن السينما تترك للقطاع الخاص يتولاها تبعًا لقانون العرض والطلب، على العكس من ذلك كلية فإن التليفزيون والراديو يخضعان لفكرة الاستقلال المباشر تتولاه الدولة بأجهزتها الإدارية المختلفة.

ويأتى كل من المسرح والصحافة فيتوسطان بدرجات تختلف تبعًا لكل نظام، التعارض الصريح بين الصورتين السابقتين، كل هذا يعكس التسليم بأن الأداة الإعلامية وخصائصها تفرض قواعد مستقلة تبعًا لطبيعة تلك الأداة.

(ب) ونفس هذه الفكرة هى التى تسيطر أيضًا على مفهوم الرقابة وأساسها: أن ما يصلح لأن يكون غير خاضع لأى نوع من أنواع الرقابة لا يصلح فى أحوال أخرى، وأن الرسالة الإعلامية تفرض أن تواجه تبعًا لطبيعتها وتبعا للجمهور الموجهة إليه، ففى النظام الفرنسى مثلا حيث الإعلام السينمائى يخضع للرقابة شبه المهنية، فإن الإعلام المكتوب لا يخضع لأى رقابة إلا إذا كان موجهًا للشباب أو كان إعلامًا أجنبيًا.

ثانيًا: وإذا كانت الدولة تقف من الإعلام موقفا محايدًا أساسه أن التدخل فى الاستغلال يتحدد بطريق الاستثناء فإنها تلجأ إلى وسائل غير مباشرة تستطيع عن طريقها أن تتدخل فى العملية الإعلامية ذاتها Process of Information حتى حين تسلم بالحرية المطلقة فإلى جانب العلاقات الشخصية التى تربط مصلحة أو وزارة الإعلام بالأجهزة الإعلامية المختلفة عن طريق الاجتماعات الدورية والاتصال برؤساء التحرير فهناك أيضًا وسائل غير مباشرة وحاسمة تستطيع الدولة بالاتجاه إليها أن تحكم على الأداة الإعلامية بالإخفاق أو النجاح، ومن أهم هذه الوسائل:

(أ) **المعونة المالية**: وهى قد تأخذ صورة مبالغ نقدية تدفع من النفقات السرية، وقد تأخذ صورة أخرى غير صريحة بالالتجاء إلى فكرة الإعفاء من الضرائب.

(ب) **أسلوب الاحتكار**: بالنسبة لبعض الإعلانات أو كلها الصادرة من الحكومة أو القطاع العام، فالإعلان وقد سبق أن رأيناه فى النظام الأمريكى أحد مظاهر الاضطراب فى الوظيفة الإعلامية، فمن الممكن أن يصير مصدرًا حاسمًا للدخل بالنسبة للأداة الإعلامية.

(جـ) ثم هناك أيضًا فكرة **التسرب المدروس** fuite calcule ومعنى ذلك أن السلطات الحكومية عندما تريد أن تفقد الثقة بإحدى الأدوات الإعلامية تترك بعض الأخبار المصطنعة تتسرب حتى إذا أسرعت تلك الأداة بنشرها، أسرعت السلطة الحاكمة بتكذيب تلك الأخبار.

هذه بعض وسائل وأدوات ليست الوحيدة ولكنها الأكثر أهمية ترمى جميعها إلى التدخل بطريقة غير مباشرة بحيث تستطيع أن تشجع جريدة معينة، أو أن تخفض من أسهم جريدة أخرى بأن تضعف الثقة فيها بل وأن تقودها فى النهاية إلى الإفلاس عندما تفقد جمهورها الدائم.

ثالثًا: على أن ما يميز هذه الأنظمة فى مجموعها هو الاتجاه الحالى بأن تخضع لفكرة الرقابة الذاتية، والرقابة الذاتية فى الواقع صورة جديدة من صورة الرقابة لم تبرز إلا عقب الحرب العالمية الثانية، أصولها الحقيقية تعود إلى التقاليد الكنسية فى خلال العصور الوسطى حيث كان رجال الكهنوت يتولون عن طريق الإدارة الجماعية

الرقابة على سلوكهم الشخصى، هذا المفهوم الذاتى للرقابة بمعنى أنها رقابة تنبع من المهنة، وتتحد بالقائم بالمهنة عادت إلى الظهور فى النظم الإعلامية فقط فى غرب أوروپا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، سبق أن رأينا أن مفهوم الرقابة لنظم غرب أوروپا يقوم على أساس التعدد، وذلك نتيجة طبيعية لتعدد النظم الإعلامية.

ومعنى ذلك أن طبيعة الإعلام أولا أى كونه جماهيريا أو غير جماهيرى، ثم طبيعة الرسالة ثانية أى كونها مكتوبة أو سمعية أو بصرية،ثم طبيعة الجمهور الذى تتوجه إليه الرسالة هل هو جمهور عادى أم جمهور متخصص، كل ذلك يخلق درجات متعددة تفرض تفاوتًا فى النظم، وبالتالى فى مدلول الرقابة، مثل هذه النظرة أى القائمة على فكرة ذاتية الرسالة الإعلامية كان لا بد أن تقود إليه، أن تجعل الرقابة أيضًا ذاتية وخاصة عقب التخصص الذى عاصره العالم خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، حيث أضحت الوظيفة الإعلامية تفترض تخصصًا مهنيًا معينًا ليس فقط فى نطاق المهنة الإعلامية، بل وأيضًا فى نطاق الجهاز الإعلامى، فمهنة الصحافة لا تخضع لنفس القواعد التى تخضع لها مهنة الإعلام التليفزيونى أو الإعلام المسرحى، وهكذا ظهرت فكرة الرقابة التى لا يجوز أن تزاولها إلا تلك الجهة التى تعبر عن ذلك التخصص المهنى والمرتبطة بإعداد ووظيفة تلك الرسالة، على أن هذا التطور المعاصر لا زال فى بدايته، وإن كان يمثل نقطة الانطلاق بصفة خاصة بالنظام الإعلامى الإنجليزى.

الفكرة العامة التى تسود هذا النموذج الثالث هى إذن تحقيق توازن معين بين المصلحة الفردية والمصالح العامة، على أنه فى بعض الأحيان فإن فكرة التوازن هذه وصلت إلى حد المطالبة بالتأميم بمعنى أن الإعلام فى أى مرفق عام آخر كمرفق المواصلات مثلا يجب أن يخضع لعملية التأميم، أى أن ينقل إلى ملكية الدولية، فكرة التأميم هذه ظهرت أولا فى فرنسا، ولكنها لم تنجح إلا فقط عقب الحرب العالمية الثانية بخصوص الصحف التى اتهمت بالتعاون مع دول المحور، على أن هذه الحركة لم تجد تشجيعا بخصوص مرفق الإعلام وبصفة خاصة الصحافة، والسبب فى ذلك أن التأميم ليست إلا حركة حاسمة نحو النظام الدكتاتورى ونحو التوجيه المباشر لوسائل الإعلام، على أن هذا ليس الخط الأساسى، فإن الدولة تستطيع بطرق غير مباشرة ـ كما

سبق ورأينا - أن تصل إلى نفس النتيجة، ولكن الخطورة الحقيقية هى أن عملية التأميم تؤدى إلى إلغاء الصبغة المهنية لرجل الإعلام وتحويله إلى موظف عادى.

- **النموذج الرابع والأخير هو الخاص بالمجتمعات المتخلفة**: ولعله من المبالغة أن يوصف هذا بأنه نموذج للنظم الإعلامية المعاصرة، فهو يعكس خصائص نظامية هى بدورها انعكاس للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتخلف السياسى أكثر من أن يعبر عن صورة من صور التنظيم الذاتية للوظيفة الإعلامية، والذى يعنينا أن نؤكده بهذا الخصوص هو الخصائص العامة التى تسيطر على اتجاهات الرأى العام فى تلك المجتمعات، والتى لا بد أن تفرض وجودها على الجهاز الإعلامى من جانب وبالتالى على أبعاد أسلوب التعامل بين الدبلوماسى والنظم الإعلامية فى تلك المجتمعات من جانب آخر.

(أ) فأول ما يجب أن نلاحظه أنه بالنسبة للرأى العام فإن المجتمعات المتخلفة لا تعرف هذه الظاهرة، وهى إن عرفت - فى بعض الأحيان - بعض مظاهر التعبير عن وجود ظاهرة الرأى العام فإن هذه المظاهر ترتبط دائمًا بمجتمع العاصمة، بل وبالعناصر المثقفة من مجتمع العاصمة، إن لم تكن هذه المصادر مصطنعة وليدة تحريك السلطة الحاكمة، الرأى العام لا يكون قوة محركة فى المجتمع السياسى المتخلف، وهو إن وجد كذلك فهو فى العادة جزئى مؤقت يكاد يعبر عن حالة اشتعال جماهيرية منها عن الرأى العام فى معناه الحقيقى.

(ب) فيما يتعلق بالنظرة الإعلامية فإن المظاهر العامة التى تميز المجتمعات المتخلفة تتمثل فى عدم وضوح أبعاد الرؤية، بعبارة أخرى عدم وجود أى فلسفة واضحة المعالم بالنسبة للنظام الإعلامى، بل إن الملاحظ أن الإعلام يختلط بالتثقيف ويشغل أوقات الفراغ دون أن يكون هناك تخطيط سواء بالمعنى الكلى الشامل، أو بالمعنى المهنى فى داخل الأجهزة الإعلامية.

(جـ) فإذا انتقلنا إلى عملية الإعلام ذاتها لوجد أنها تخضع لعشوائية مؤلمة، الطبقة الحاكمة لا تفهم المعنى الحقيقى للوظيفة الإعلامية، الرأى العام لا وجود له فى عملية التفاعل اللازمة بين الإعلام والقوى السياسية، وأكثر من كل هذا أن رجل الإعلام ذاته

تنقصه الأدوات الأولية اللازمة للتخصص فى مهنته الإعلامية، ورغم جميع جهود اليونسكو فى هذا الشأن فإن الهيئات الدولية تسلم بإخفاقها الكامل بخصوص إنشاء مهنة إعلامية فى المجتمعات النامية، ولعل السبب الأساسى يعود إلى أن هذه المهنة خلافا للمهن الأخرى كالطب مثلا تفترض تطورًا ذاتيًا وتقاليد محلية، فضلاً عن أنها لا يمكن أن تكتسب فقط من الثقافة الأجنبية، وإذا أضفنا إلى ذلك حداثة هذه المهنة لفهمنا بكل وضوح الأسباب التى لا بد أن تقود إلى هذه النتيجة.

وهنا يثور السؤال التالى: هل الإعلام فى المجتمعات المتخلفة لا يؤدى أى وظيفة بخصوص التعرف على اتجاهات الرأى العام المحلى؟ قد يبدو ولأول وهلة أن هذه الأجهزة الإعلامية تعكس الرأى العام الرسمى، أى الرأى العام الذى يعبر عن الطبقات الحاكمة، وهذا صحيح، إلا أنه يجب بهذا الخصوص أيضًا أن نتناول هذه العلاقة بالكثير من الحذر، الاتجاهات السياسية فى المجتمعات النامية تمتاز بالسطحية، وعدم العمق، وبالتالى فهى غير ثابتة وقابلة للتغيير فى أى لحظة دون مقدمات ولأتفه الأسباب؛ ولذلك فعلى الدبلوماسى أن يكون حذرًا فى استخلاص النتائج حتى بخصوص هذه الناحية.

- يسمح هذا التحليل للنظم الإعلامية المعاصرة بأن نحدد بعض النتائج

ويقودنا أيضًا إلى الإجابة على السؤال: كيف يستطيع الدبلوماسى عن طريق أدوات الإعلام الجماهيرى أن يتكشف اتجاهات الرأى العام المحلى فى ذاتها بوصفها أسلوبًا لكشف اتجاهات الرأى العام الدولى من جانب، والرأى العام المعادى من جانب آخر.

أول ما نلاحظه أن طبيعة النظام الإعلامى تحدد إمكانيات ذلك الكشف، فالدبلوماسى يستطيع أن يتحرك وعلى نطاق واسع بالنسبة للنموذجين الثانى والثالث، أما فيما يتعلق بالنماذج الأخرى أى النموذج الأكبر هما من جانب والمجتمعات النامية من جانب آخر فإنه يصير من العبث المطلق أن يعتمد الدبلوماسى على الإعلام الجماهيرى لكشف اتجاهات الرأى العام المحلى، بعبارة أخرى إن فلسفة النظام الإعلامى تحكم المصادر التى يتعين على الدبلوماسى أن يلجأ إليها لجمع معلوماته.

يرتبط بهذه الملاحظة ويتفرع عنها ما يسمى بمعاهد « أبحاث الرأى العام» هذه المعاهد المتخصصة التى تقوم بكشف اتجاهات الرأى العام بناء على دراسات علمية والمتوفرة فقط فى الأنظمة السابق ذكرها - أى فى النموذجين الثانى والثالث - تستطيع أن تفيد الدبلوماسى فى عملية الكشف عن اتجاهات الرأى العام، وخصوصًا فيما يتعلق بالاتجاهات المحلية المباشرة، وهذه المعاهد فى أغلب الأحيان معاهد خاصة تقوم بأبحاثها مقابل مبلغ معين من المال لحساب الجهة صاحبة الشأن وهى على استعداد لأن تصبغ تلك الأبحاث بالصبغة السرية أمثال ذلك معهد «جالوب» الأمريكى، والمركز البريطانى لأبحاث الرأى العام التابع لمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، وكذلك المعهد الفرنسى لأبحاث الرأى العام فى پاريس، ومعهد «دوكسا» الإيطالى.

فإذا تركنا هذين النموذجين وانتقلنا إلى النموذجين الآخرين، أى النموذج الإكراهى من جانب والمجتمعات النامية من جانب آخر لوجدنا أن المسألة تصير أكثر دقة ووضوحًا، على أنه أيضًا بهذا الخصوص نستطيع أن نقدم الملاحظات الآتية:

(أ) ما يسمى برسائل القراء أو ما فى حكمها يصير أداة قيمة يجب أن نعطيها الكثير من الاهتمام فى الصحافة الشيوعية، لقد سبق أن رأينا أن هذه الرسائل يفرد لها باب هام فى تلك الصحافة، وهى موضع عناية خاصة، ورغم أنها لا تعكس معارضة سياسية إلا أنها تسمح بتتبع اتجاهات الرأى العام، على أن الدبلوماسى لا يستطيع أن يكتفى بتحليل تلك الرسائل، وإنما عليه أن يربط بين الاتجاهات التى يتكشفها من الرسائل وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التى يعكسها كاتب الرسالة بحيث يستطيع عن طريق تكرار وجهة النظر أن يصل إلى حد افتراض وجود اتجاه معين فى الرأى العام المحلى، هذه الأداة للأسف لا وجود لها فى الإعلام بالمجتمعات النامية، هذا الباب يختفى كلية، وإن وجد فهو يدور حول مشاكل الزواج وما فى حكمها، وهو فى أغلب الأحيان مصطنع.

(ب) كذلك يستطيع الدبلوماسى أن يجعل من الإعلام الإقليمى إحدى أدوات كشفه لاتجاهات الرأى العام، ولكن ذلك مقيد بأن يجمع بين الاتجاهات الإقليمية حتى يستطيع أن يكتشف اتجاها عامًا ذا صبغة قومية، أيضًا هذا الأسلوب لا موضع له فى المجتمعات النامية بسبب عدم وجود الإعلام الإقليمى فى تلك المجتمعات.

(جـ) على أن هناك أداة أخرى تصير حاسمة فى كلا هاتين الصورتين من نماذج المجتمعات السياسية وهى الاستمارات التى تقدم لطالبى التصريح بالدخول فى المجتمع السياسى الذى ينتمى إليه الدبلوماسى لرحلة أو لعمل أو لتلبية دعوة، فعن طريق الإعداد الفنى لاستمارة تتكون من مجموعة بيانات بحيث تربط بين خصائص ذلك الشخص والبؤر الاجتماعية والاقتصادية التى يتكون منها المجتمع السياسى، ثم عن طريق مجموعة من الأسئلة غير المباشرة يستطيع أن يصل إلى تكشف على درجة معينة من الثقة لاتجاهات الرأى العام فى ذلك المجتمع، وهذا هو الأسلوب الذى تتبعه وزارة الخارجية الأمريكية بالنسبة للمجتمعات النامية وعن طريق جمع هذه البيانات سواء بالنسبة للمواطنين المقيمين بها أو بالنسبة لمن يحتكون بجامعاتها العديدة المنتشرة فى جميع أنحاء العالم.

(د) ثم هناك أداة أخرى ذات أهمية خاصة فى المجتمعات الشيوعية وهى المؤلفات المخطوطة أو المكتوبة على الآلة الكاتبة سواء أخذت صورة قصص أو مؤلفات سياسية، فهى جميعها أداة مفيدة تسمح بالكشف عن بعض اتجاهات الرأى العام.

على أن الملاحظة العامة التى يجب أن نرددها فى ختام ذلك التحليل هو أن مدلول الإعلام الجماهيرى لتحليل اتجاهات الرأى العام يجب أن يرتبط أساساً بالتقاليد السياسية والحرية المرتبطة بالمجتمع موقع التحليل، ويكفى لصحة الدلالة بهذا الخصوص ظاهرة الإعلانات التى عرفتها الصين الشيوعية خلال الفترة المرتبطة بالثورة الثقافية، وكل هذا يقودنا مرة أخرى إلى ما سبق وأكدناه فى أكثر من مناسبة أن الوظيفة الدبلوماسية أولا وقبل كل شىء لغة اتصال بين الحضارات...

الفصـــل التاســع

عمليــة قيــاس الــرأى العــام

- تحديد ماهية قياس الرأى العام
- قضية استفتاءات الرأى العام
- خصائص أبحاث واستطلاعات الرأى العام
- أسلوب الحصة في اختيار عينة استطلاع الرأى العام
- أسلوب العينة المساحية
- استخدام الأسلوب التكرارى فى أبحاث الرأى العام



• الرأى العام والأبعاد العملية فى موضوع تحليل الظاهرة

المعرفة بالظاهرة لا يكفى بخصوصها التأصيل الفكرى، وإنما يجب أن تستند إلى الإمساك بمقوماتها كحقيقة تجريبية. هذا ما علمتنا إياه المدرسة السلوكية. النظرة السلوكية لتحليل أساسها أن الحركة علاقة بين منبه وجسد عبرت عن ذاتها فى رد فعل استقل عن شخص صاحبه. تطبيق هذا المفهوم على ظاهرة الرأى العام فتح آفاقا جديدة، كما سبق ورأينا فى العلاقة بين المواطن والدولة ليس فقط بالنسبة للحاضر بل وأيضا بالنسبة للمستقبل بمعنى عملية التغير المستمر اللازمة لإمكانية التحكم فى التطور، وبالتالى تحقيق أهداف ما كان يمكن أن نصل إليها لو ترك التطور فى مساره الطبيعى. ومن ثم أضحت مشكلة الإجابة على السؤال لماذا و كيف يعتقد الأفراد فى أشياء معينة ويتصرفون بشكل معين ؟؟ تمثل المفتاح الذى منه ننطلق إلى جميع مشاكل العلوم الاجتماعية. ولنقدم نموذجا لذلك: تخطيط أية حملة دعائية - سواء فهمت الدعاية بالمعنى السياسى أو بالمعنى الاقتصادى - لا يمكن أن تنجح إلا إذا استطعنا أن نعلم بحقيقة موقف المجتمع من تلك المشكلة موضع الدعاية، ثم عقب ذلك نصل إلى خلق المنطق الذى نستطيع من خلاله أن نقنع، ثم نتأكد فى النهاية من نجاح العملية[١]. وهكذا أية حملة للإقناع لا بد أن نفترض فى أبسط معانيها خطوات ثلاث:

أولا: تحليل الآراء السائدة فى المجتمع موضع الحملة.

ثانيا: نشر الأفكار والمفاهيم الجديدة.

ثالثا: التحقق من أن نشر تلك الأفكار حقق الغاية المقصودة.

هذه العملية تفترض المعرفة بالظاهرة.

---

(١) بويل. م. س. ذ، ص ٤٠٥.

على أن المعرفة بالظاهرة كأية ظاهرة اجتماعية ليست ذات بعد واحد: فمن الممكن أن نلم بها من خلال مظاهر التعبير عن وجودها، كما أنه من الممكن أن ننتقل إلى الخلفيات العامة التى تعنى عمقا واتساعا فى آن واحد بالنسبة لتحليل مقومات الظاهرة. وقد سبق ورأينا كيف أن تحليل الظاهرة السلوكية يفترض علاقة سببية متتابعة. هذا الافتراض صحيح على المستوى الفردى كما هو صحيح على المستوى الجماعى. كذلك رأينا أن ظاهرة الرأى العام ليست فقط ظاهرة جامدة وإنما هى من حيث حقيقتها عملية تطورية، وبالتالى يجب أن تخضع لعملية متابعة زمنية تسير بدورها فى أكثر من بعد واحد.

وهكذا فإن طبيعة الظاهرة تفرض العمق والاتساع والديناميكية فى آن واحد. كل هذه الأسباب تفسر كيف أن تحليل ظاهرة الرأى العام يمثل مشكلة من أعقد المشاكل التى كثيرا ما تقود إلى نتائج خاطئة، ورغم تقدم وسائل التحليل والإمكانيات المتاحة للباحثين فى هذا المجال. ودون الدخول فى تفاصيل تخرج عن نطاق هذه الدراسة فعلينا أن نؤكد على بعض الملاحظات:

أولا: أن قياس الاتجاه ليس هو قياس الرأى العام

رغم أن كلمة قياس اتجاهات الرأى العام قد تداولتها الأقلام فى التقاليد العربية إلا أنها يجب أن تفهم بمعنى محدد يميز بينها وبين كلمة قياس الاتجاه(١). فقياس الاتجاه يعنى التساؤل عن الاستدلال للسلوك. قياس الرأى العام أو اتجاه الرأى العام يعنى البحث عن معرفة حقيقة الرأى الموجود فعلا؛ ولذلك فقياس الاتجاه يفترض القيام بما يسمى بعملية بناء للمقياس، وهى عملية معقدة توصف بأنها أصعب أنواع التحليل. قياس الرأى العام يعنى فقط معرفة حقيقة الرأى الموجود فى المجتمع بخصوص مشكلة معينة. ومن ثم فقياس الرأى ليس تنبؤًا وإنما تعميم لنتائج، أما قياس الاتجاه فهو تنبؤ باحتمالات السلوك بصدد موضوع معين. قد يستخدم قياس الرأى أداة للتنبؤ وبصفة خاصة بالنسبة للسلوك الانتخابى. ولكن هذا لا يمنع أن كلا منهما له موضعه وله إطاره من حيث التحليل.

---

(١) نيوكب، م.س.ذ، ص٤٩٦ وما بعدها.

ثانيا: أن كل تحليل له مستوياته من حيث أهدافه. وأن هذا يفرض دقة معينة لإمكانيات التنبؤ

القيام ببحث بقصد وضع خطة لإحداث عملية تغيير اجتماعى لا يمكن أن يخضع لنفس القواعد التى تخضع لها دراسة نتائج تصويت انتخابى معين، هذا يفرض مسئولية معينة على الجهات التى تتولى أبحاث الرأى العام.

ثالثا: مشكلة نشر أبحاث الرأى العام ونتائجها فى الصحافة اليومية (١)

فى خلال الأعوام الأخيرة بدأت تبرز إحدى التقاليد التى قد تبدو لأول وهلة ولا خطورة لها وهى نشر ما يسمى باستفتاءات الرأى العام فى الصحافة اليومية، بل وتقديم بعض نتائجها فى الإذاعة والتليفزيون. وتبرز هذه المشكلة بشكل واضح وأكثر خطورة فى المجتمعات المتخلفة. ذلك أن الرأى العام بطبيعته سطحى متقلب، وقد سبق ورأينا فى المجتمعات المتخلفة شريحة خطيرة فى الرأى العام تمثل عدم العلم أو عدم الاستقرار. مجرد نشر نتائج أحد أبحاث الرأى العام على أنها تمثل النسبة الغالبة أو الاتجاه العام فى المجتمع موضع المناقشة لا بد أن يؤدى إلى دفع قسم هام من تلك الشريحة إلى تأييد مصطنع وغير حقيقى، وتزداد هذه الخطورة عندما يكون البحث الذى نشرت نتائجه قد تم دون دراية كلية ودون منهاجية علمية بالمعنى المتكامل. وهو ما يحدث فى جميع الأحيان فى المجتمعات المتخلفة حيث لا توجد مراكز متخصصة أو إمكانيات حقيقية، وحيث يغلب الاستعداد للاختلاق أو تشويه الأرقام.

يتساءل بعض العلماء فى البلاد المتقدمة عما إذا كان لم يحن الوقت لمنع نشر نتائج أبحاث الرأى العام المتعلقة بالتنبؤ قبل عمليات التصويت الفعلى. فما بالنا فى المجتمعات المتخلفة حيث المشكلة أكبر خطورة وحيث نفس النتائج التى يزعمها الإعلام اليومى موضع المناقشة ليس فقط من حيث الدقة بل وأيضا من حيث الصحة؟

---

(١) قارن فى موضوع تحليل وقياس الرأى العام:
ANTOINE, L'opinion, techniques d'enquetes par sondage, 1969; MU CHIELLI, Opinions et changement d'opinion , 1969.

مشاكل متعددة سوف نقف فقط على بعض أبعادها المتعلقة بالنواحى المنهاجية والتى تبدو دلالتها بالنسبة للمجتمعات النامية (١).

تحليل ظاهرة الرأى العام

يخضع تحليل ظاهرة الرأى العام كأية ظاهرة سلوكية أخرى لجميع القواعد المعروفة فى نطاق التحليل الاجتماعى. رغم ذلك فإن هذه الظاهرة تثير مشاكل معينة يجب على الباحث أن يكون على علم بها وهو بصدد محاولة المعرفة بأبعاد تطور الظاهرة.

(أ) فأبحاث الرأى العام أضحت اليوم تحتل أهمية خاصة فى المجتمع المعاصر وذلك لأسباب متعددة(٢) فمن جانب إخفاق النظم الديمقراطية بسبب عدم إمكانية مزاولة الرقابة الفعلية على الطبقة الحاكمة أثناء مزاولة السلطة جعل النظم السياسية التى لا تزال تحترم الديمقراطية التقليدية تلجأ إلى ما يسمى بمعاهد الرأى العام لمعرفة طبيعة وأبعاد مختلف المواقف الفردية والجماعية فى المجتمع السياسى بالنسبة للمشاكل المطروحة. كذلك المجتمعات القيادية أو تلك التى تقوم على أساس النظم الأوتوقراطية تولى أبحاث الرأى العام أهمية خاصة. ذلك أنه من خلال تلك الأبحاث تستطيع أن تعرف ردود الفعل الحقيقية مسبقا ومن ثم فهى تسعى قبل الإعلان عن القرار السياسى للقيام بعملية توجيه مصطنعة لخلق رأى عام مؤيد، أو على الأقل غير معارض. يزيد من هذه الأهمية انفجار الحرب الأيديولوچية وارتفاع الصراع النفسى بين الشعوب فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. كذلك أبحاث الرأى العام أضحت تمثل بعدا جديدا فى عملية التطوير والتخلص من التخلف حيث إن المجتمعات النامية تجد فى أدوات الاتصال الإعلامى ليس فقط وسائل ثقافية بل أيضا أدوات تسمح بالمشاركة(٣).

---

(١) حامد ربيع، بحوث الرأى العام، م. س. ذ، ص ٦٠.

(٢) البيج، م. س. ذ، ص ١٥١ وما بعدها.

(٣) شرام، م. س. ذ، ص ١٧٥ وما بعدها.

(ب) يقصد بأبحاث الرأى العام تلك الأبحاث الميدانية التى تتجه إلى استخلاص تعبيرات رقمية ونسب مئوية عن مختلف شرائح الجسد الاجتماعى إزاء مشاكل معينة تحددت مسبقا[1] . أبحاث الرأى العام بهذا المعنى تخضع ـ كما سبق وقررنا ـ للقواعد نفسها المعروفة فى نطاق البحث الاجتماعى ابتداء من تحديد المشكلة إلى اختيار العينة وما يعقب ذلك من عمليات متتابعة.

خصائص أبحاث واستطلاعات الرأى العام

ولكن رغم ذلك فإن أبحاث الرأى العام تعكس طبيعة خاصة تدور وتنبع من المقومات الآتية:

أولا: ضرورة سرعة تقديم النتائج

بمعنى أن عامل الزمن يصير عنصرا خطيرا وحاسما فى تحليل وقياس الرأى العام. وإذا كان البحث الاجتماعى التقليدى لا يفرض سرعة معينة لأنه دائما ذو دلالة إلا أن البحث الميدانى بالنسبة لظاهرة الرأى العام لا قيمة له إن لم تقدم نتائجه فى اللحظة المناسبة . وإذا كان هذا النوع من الأبحاث يخدم السلطة والسلطان فمن الطبيعى أن تقدم النتائج فى تلك اللحظة التى يكون من يمارس السلطة فى حاجة إليها وهو دائما فى حاجة سريعة. يكفى أن نتذكر أن الرئيس كيندى للمعرفة بموقف الرأى العام فى نيويورك من احتمال زيارة خروشوف وتجوله فى الطرقات العامة خلال أسبوع. ويقال عادة إن كينيدى أيضا لو كان عرف مقدما باتجاهات الرأى العام فى تكساس لما كان قد لقى مصرعه.

ثانيا: كذلك إلى جانب ضرورة سرعة تقديم النتائج فيجب أن نضيف إلى ذلك حساسية موضوع الرأى العام

الرأى العام بطبيعته متقلب، وهو يوصف بأنه امرأة لعوب، يتغير بلا مقدمات، وقد ينتقل من موقف إلى مواقف أخرى معارضة ومتناقضة كل التناقض فى عدة لحظات.

---

(١) قارن البيج، م.س.ذ، ص ١٠ وما بعدها.

وتزداد خطورة هذه العملية بالنسبة لذلك القسط الضخم من الرأى العام الذى يوصف بأنه متردد: كلمة واحدة أو إشارة أو خبر صغير قد يدفع بفئة ضخمة إلى تغيير موقفها بلا مقدمات. فلنتصور مثلا خبرا ينتشر عن مؤتمر علمى تحدث فيه أحد الخبراء عن مخاطر بعض أدوات تنظيم النسل: مثل هذا الخبر الذى قد يبدو محدود الدلالة كفيل بأن ينقل شريحة ضخمة من موقف التردد إلى موقف المعارضة. وتبدو خطورة هذه الظاهرة فى المجتمعات المتخلفة حيث رأينا السطحية تسيطر على موقف المجتمع من المشاكل، ومن ثم تجعل من الرأى العام ظاهرة قابلة للدفع بسهولة يمينا أو يسارا أو معارضة مع تيار الوقائع.

(جـ) لا يعنينا هنا أن نتناول بالتفصيل مراحل تحليل الرأى العام. فقياس الرأى العام كأى بحث ميدانى يجتاز مراحل خمس متتابعة

١ ـ التحديد بموضوع الاستكشاف

بمعنى التحديد بذلك المجهول الذى نسعى إلى المعرفة به وأسلوب الوصول إليه. وهذا ما يسمى بمرحلة تحديد أبعاد المشكلة. أبحاث الرأى العام تفرض أن نضيق من نطاق الاستكشاف على قدر الإمكان، وكلما كان موضوع الاستكشاف محدودا كلما كان هذا أكثر ضمانا للحصول على نتائج دقيقة. القاعدة العامة التى تطبق بهذا الخصوص هى أن عدة أبحاث جزئية متفرقة خير من بحث واحد ضخم متسع.

٢ ـ إعداد أداة الاستكشاف

وكما سوف نرى فيما بعد أن أدوات جمع المعلومات لا تخلو أن تكون واحدة من اثنين: إما الاستبيان أو الاستبار. هنا الخطورة الحقيقية فى إعداد الأداة هو الخوف من التحيز حيث أن من الممكن أن عبارة واحدة فى صياغة الأداة أو إشارة واحدة من جانب من يتولى تنفيذ الأداة قد تكون سببا فى دفع الشخص موضع البحث إلى التعبير عن وجهة نظر تخالف كلية وجهة نظره الحقيقية.

٣ـ اختيار العينة

تبرز الصعوبات الحقيقية التى يواجهها الباحث فى تحليل وقياس الرأى العام. فالأسلوب التقليدى الذى تعرفه الأبحاث الإحصائية هو أن يتم اختيار العينة عن طريق الأسلوب الاحتمالى، بمعنى انتزاع قسط من المجتمع الكلى بطريق القرعة بحيث تخضع كل وحدة من وحدات المجتمع لنفس فرصة الخروج فى العينة(١). على أن هذا الأسلوب يفترض ويفرض فترة زمنية معينة مما يجعل الالتجاء إليه موضع مناقشة فى أساليب تحليل وقياس الرأى العام. ومن ثم فإن علماء الرأى العام حاولوا لمواجهة هذه الصعوبة أن يلجؤوا إلى أساليب أخرى رغم أنها قد توصف بأنها محدودة الدقة علميا إلا أنها أكثر صلاحية من حيث النتائج العملية، حيث تسمح بالوصول إلى نتائج أقل دقة ولكن أكثر سرعة، أقل انضباطا ولكن أقل تكلفة.

٤ـ تنفيذ أداة البحث وتحليل النتائج

٥ـ كتابة التقرير النهائى وتقديم التوصيات

من بين أساليب التحليل التى تتميز بها أبحاث الرأى العام والتى تسمح بتحقيق تلك الأهداف ولو جزئيا نذكر على سبيل المثال: أسلوب الحصة، الأسلوب المكانى، ثم ما يسمى بأسلوب الندوة، أو الأسلوب التكرارى.

• منهاج الحصة كأسلوب لاختيار العينة

يقصد بأسلوب الحصة منهاج اختيار العينة على أساس أن يتولى الباحث الميدانى بنفسه اختيار الحالات التى تتوفر فيها صفات معينة. ومعنى ذلك أن أسلوب الحصة يقوم على أساس عملية بناء سابقة للمجتمع وتحديد كمى للمتغيرات الأساسية، مع بلورة لهذه المتغيرات فى وحدات نموذجية(٢) ثم يعهد عقب ذلك إلى كل باحث باختيار عدد معين من الحالات التى تتوفر فيها صفات معينة تعبر عن تلك المتغيرات. ومعنى

---

(1) DESABIE, Theorie et pratique des sondages, 1965, p. 46.

(٢) Unite- type انظر نفس المرجع السابق ذكره، ص٥٢.

ذلك أن العينة بطريق الحصة تحدد أرقامًا فقط ولا تحدد أشخاصا، وأن الباحث هو الذى يتوجه إليهم بالسؤال بحيث إنه هو الذى يتولى اختيار هؤلاء الأشخاص طالما كانت تلك الصفات تتوفر فيهم(١).

ما يميز هذا المنهاج هو البساطة والسرعة، فلو أننا حددنا للباحث أسماء الحالات التى يجب عليه أن يتوجه إليها بالسؤال فإنه لا بد أن يضطر إلى إضاعة وقت ليس بالتقصير ليستطيع أن يتصل بها، إلى جانب العمليات المعقدة المتعلقة باستخلاص الحالات على أساس القرعة دون الحديث عن العينة التكميلية . كل هذا يفرض إطالة مدة التنفيذ فضلا عن النفقات.

---

(١) فلنقدم نموذجا يوضح الفارق بين أسلوب الحصة والأسلوب التقليدى. فى بحث عن اتجاهات الرأى العام فى كلية الاقتصاد لو اتبع الأسلوب الاحتمالى فيكفى أن تكون لدينا قوائم بأسماء طلبة الكلية مسجلة مثلا على صفحات من ١ إلى ٥٠ فى كل صفحة، وإذا تصورنا أن العينة سوف تتم على أساس ١٠٪ من المجتمع الكلى فليس علينا سوى أن نختار بطريق القرعة ٥ أرقام من ٥٠ وأن نستخرج من هذه الجداول كل من يندرج اسمه تحت أى رقم من تلك الأرقام العشرة فى كل صفحة من تلك الصفحات. هذه الأسماء تكون إطار البحث فتعطى الأسماء للباحثين الذين يتولون جمع المعلومات عن طريق الانتقال إلى الشخص الذى خرج فى العينة وسؤاله وإعطائه أداة جمع المعلومات لملئها بنفسه. فإذا فرض ولم يوجد الشخص الذى خرج اسمه فى العينة أو رفض التعاون فعلينا بنسبة هذا القسط الفائض أن نعيد إجراء عملية القرعة فى شكل عينة تكميلية. كل هذا يفرض وقتا ونفقات. على العكس إذا أردنا أن نلجأ إلى أسلوب الحصة فإن المنهاج يختلف اختلافا تاما يأخذ الصورة التالية: لدينا إحصاءات دقيقة إلى حد ما عن مجتمع كلية الاقتصاد. واستنادا إلى هذه الإحصاءات نستطيع أن نقدم صورة هيكلية عامة لذلك المجتمع: أقسام ثلاثة، إناث/ ذكور، سنوات أربع، مصريون وغير مصريين، مقيمون مع أسرهم أم غير مقيمين مع أسرهم، درسوا دراساتهم السابقة على الجامعة فى مدارس أجنبية أم مدارس وطنية. ابتداء من هذه الإحصاءات نستطيع أن نحدد عدد كل من هذه الفئات المختلفة، ومن ثم فيحدد لكل باحث جمع معلومات من عدد معين من كل فئة بنسبة ١ إلى ١٠ فلنفترض أنه تبين لنا أن الفتيات المقيدات فى السنة الثانية قسم الإحصاء المصريات اللاتى يقمن مع أسرهن وذوات التعليم السابق على الجامعة فى مدارس مصرية من عشرين فتاة. إذن فيكفى جمع معلومات من فتاتين ومن ثم يطلب من الباحث أن يطبق الأداة على فتاتين تتصفان بهذه المواصفات دون تحديد للأسماء. وهكذا نستطيع توفير الوقت والنفقات إذ أن الباحث يتجه إلى أى فتاتين من تلك الفئة ويطبق عليها الأداة.

انظر التفاصيل المنهاجية فى ديزايبيه، م. س. ذ، ص ٤٩ وما بعدها.

على أن هذا لا يمنع أن طريقة الحصة تفترض عيوبا وتبرز نواحى للنقص لا يجوز التغاضى عنها حتى أن بعض العلماء يرفض وصفها بأنها أسلوب علمى لاختيار العينة؛ وذلك مرده إلى أن الباحث عادة يتجه إلى الحالات التى يعرفها أو على الأقل إلى حالات تنتمى إلى الفئات الأكثر اتصالا بها. وهو فى العادة وبطريق لا شعورى يتجه إلى أولئك الذين يمثلون نوعا معينا من التجانس الشخصى معه: الجنس، الوسط الاجتماعى، المستوى الثقافى، المهنة، وحتى السن فى كثير من الأحيان. وبطبيعة الحال لا بد أن يؤدى هذا إلى نوع من العدوى اللاشعورية التى تشوه الحقيقة أو على الأقل تنتهى بتقديم قسم منها فقط. وقد لوحظ عموما أن نظام الحصة يتجه إلى إهمال طرفى السلم الاجتماعى، الطبقات العليا والطبقات السفلى، حيث إن الباحث الميدانى يهتم أساسا فى تلك اللحظة بالطبقات الوسطى[١].

على أن الأبحاث الميدانية فى نطاق الرأى العام استطاعت أن تلجأ إلى أكثر من أسلوب واحد للتخلص من عيوب طريقة الحصة:

أولا: التدريب العميق للباحث الميدانى، بمعنى أن نخلق من الباحث الميدانى ليس مجرد أداة بشرية لتنفيذ عملية جمع المعلومات، وإنما طاقة تشارك فى عملية الاتصال بين مخطط البحث ومصدر المعلومات. وهذا يعنى تدريب طويل ثم مشاركة فعلية فى إعداد البحث وأداته[٢].

ثانيا: كذلك وضع بعض القيود على حرية الباحث الميدانى كأن تحدد له دوائر معينة غير تلك التى يقيم فيها[٣].

ثالثا: أن يفرض على الباحث تسجيل اسم وعنوان الحالة موضع التحليل[٤].

رابعًا: الإكثار من المتغيرات الداخلية بحيث يصير كل متغير أداة من أدوات الضبط المباشر. بعبارة أخرى بحيث يتكون الإطار من طبقات، ثم طبقات فرعية، ثم فئات

---

(١) قارن موكييلى، م. س. ذ، ص ٥٣.

(٢) وهو المنهاج الذى ينصح به فى الأبحاث الميدانية فى المجتمعات النامية. انظر شرام، م. س. ذ، ص١٨٩.

(٣) فالباحث الميدانى الذى يقيم بشبرا نطلب منه أن ينفذ أداة جمع المعلومات على حالات بحلوان. والعكس صحيح. انظر منهاجا مختلفا يفرض عملية مختلفة كلية فى ديزابيبه، م. س. ذ، ص٥٨.

(٤) نفس المرجع السابق ذكره، ص٥٧.

فرعية. وهذا هو الأسلوب الذى تتبعه مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية فى أبحاثها الميدانية حيث أثبتت فى حالة تعدد المتغيرات ومن خلال المقارنة بين نتائج المنهاج الاحتمالى والمنهاج بطريق الحصة أن الفارق بين النتائج لا يصل إلى ٤ فى المائة(١). وقد تم ذلك من خلال بحث لها عن وسائل شغل أوقات الفراغ، حيث اختبرت عينتان إحداهما بطريق الحصة والأخرى بطريق الاحتمال فجاءت النتائج متقاربة إلى حد مذهل، هذه النتائج تثبت بشكل واضح إمكانية الالتجاء إلى هذا الأسلوب دون الخوف من مخاطر تشويه الظاهرة.

• أسلوب العينة المساحية

يقصد بالعينة المساحية Area Sampling اختيار العينة على أساس إدخال عنصر الإقليم كمحور لعملية الاختيار بطريق القرعة، وفيما عدا ذلك إخضاع وحدات البحث لعملية المسح الكلية الشاملة: معنى ذلك بعبارة أخرى إننا إزاء نقص المعلومات أو عدم دقتها وعدم إمكانية إخضاع المجتمع الكلى الشامل لعملية الاختيار بطريق القرعة، نقوم بتقسيم المجتمع الكلى على أساس الإقليم إلى وحدات ويستحسن أن تكون متجانسة على قدر الإمكان، ثم يتم اختيار إحدى هذه الوحدات أو أكثر بطريق القرعة، وعقب ذلك يتم المسح الشامل لتلك الوحدة، بمعنى جمع معلومات من جميع الوحدات المنتمية إلى ذلك الجزء المساحى(٢).

فلنفترض مثلا أننا نريد أن نجمع معلومات عن الرأى العام القاهرى بخصوص مشكلة معينة فإذا استطعنا أن نجزئ مدينة القاهرة إلى وحدات مساحية وجمعناها فيما بينها كوحدات متجانسة، منطقة جاردن سيتى مثلا وكذلك قصر النيل والزمالك، ثم اخترنا من بين كل مجموعة وحدة بطريق القرعة ولتكن جاردن سيتى وقمنا عقب ذلك بالمسح الكلى الشامل لتلك المنطقة فإننا نكون قد جمعنا بين فكرة الاحتمال والمسح الكامل.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٦٠ وما بعدها.

(2) HANSEN, HAUSER, Area sampling, in BERELSON, cit., p. 546.

هذا الأسلوب الذى يصلح فى المجتمعات المتخلفة حيث لا توجد معلومات دقيقة متجددة يجعل محور الاحتمال هو عنصر الإقليم وليس عنصر الوحدة مصدر المعلومات[١].

حول بحث عملية إعداد الرأى العام المصرى لتقبل فكرة تنظيم النسل والمشاركة الإيجابية فى العمل على نجاحها: المشاكل المتعلقة بعملية جمع المعلومات

سبق أن أثرنا هذا الموضوع فى أكثر من مناسبة والذى يعنينا من إثارته حاليا كأحد النماذج للأبحاث الميدانية المتعلقة بقياس الرأى العام فى المجتمعات النامية هو فقط التعرض لبعض المشاكل التى لمسناها من خلال التنفيذ الفعلى لهذه الأبحاث فى المجتمع المصرى.

الهدف من البحث هو وضع خطة لتوجيه الرأى العام المصرى نحو الأخذ بفكرة تنظيم النسل مستندا من جانب إلى الاقتناع بالمبدأ ومن جانب آخر إلى القضاء على قوى المقاومة أو عدم الاهتمام التى تحول دون تنفيذ خطة إيجابية تسعى لتحقيق هذا الهدف.

(أ) وابتداء من هذا الفرض فقد كان من الطبيعى أن نضع كهدف أساسى وكمقدمة سابقة[٢] على وضع الخطة الكشف عن المتغيرات التالية:

أولا: اتجاهات الرأى العام من حيث المعارضة والتأييد أو عدم الاهتمام ودرجة كل منها، أو عدم العلم ومداه.

ثانيا: القوى الكمية والكيفية التى تتكون منها المقاومة الحقيقية أو الصورية لتنفيذ خطة تنظيم النسل. وذلك بحيث يمكن بلورة القوى الثلاث الآتية:

---

(١) وهذا هو الأسلوب الذى اتبعناه فى أبحاثنا الميدانية بالمجتمع المصرى، ولكنه يفترض توفر معلومات دقيقة تسمح بعملية التمييز الداخلية فى الوحدات بحيث نستطيع أن نجمع الوحدات إلى مجموعات متجانسة. كذلك فإن هذه العملية تخضع لنوع من التحكم الذى يمنع الصفة العملية المطلقة. ولذلك فقد طبقنا فى أبحاث استطلاعية Pilote study حيث يصير الهدف أساسا للتأكد من صحة افتراض معين. انظر رغم ذلك ملاحظات DUVERGER, Methodes des science socials, 1964, p. 172.

(٢) انظر وقارن:
SEGAL, Report on research toward the control of fertility, of fertility, in KISER, Research in family planning, 1962, p. 337.

١ - قوى المقاومة الحقيقية: أى القوى التى تعارض مبدأ تنظيم النسل وترفض بناء على قيم معينة وامتدادا لنظام كامل من المواجهة للسلوك الاجتماعى أو الجنسى.

٢ - قوى المقاومة السلبية وهى التى تعارض تنظيم النسل لأنه جديد يعنى تغييرا فى الوضع القائم دون أن ترتبط هذه المعارضة بنظام كامل للقيم السلوكية.

٣ - قوة المقاومة الصورية وهى تلك القوى التى تعارض تنظيم النسل كنتيجة للجهل وعدم التوعية.

(ب) إزاء ذلك حددنا المرحلة الأولى بأنها مرحلة استكشافية واستطلاعية تتجه ليس فقط إلى إعداد أداة البحث بمعنى أداة جمع المعلومات وإنما إلى تلمس طبيعة أبعاد المشكلة كما يعكسها المجتمع المصرى(١).

انطلاقا من هذه الأهداف وضعنا الافتراضات الآتية:

أولا: حيث إن كل بحث ميدانى يملك وسائله الخاصة به والذى تفرضها طبيعته بالنسبة للإمساك بتلابيب الخلفية الاجتماعية التى نحن فى حاجة إلى احتضانها والكشف عن خصائصها، وحيث إن بحث تنظيم النسل لا يخرج عن هذه القاعدة فقد كان من الطبيعى أن نواجه عملية تكيف إجرائى أساسه مقومات أربعة:

١ - انعدام الرأى العام الحقيقى.

٢ - سطحية الاتجاهات فى أغلب شرائح المجتمع.

٣ - تعدد نماذج الشخصية الفردية.

٤ - استحالة الفصل بين الرأى أو الاتجاه من جانب والخلفيات المتعددة من جانب آخر، أو بعبارة أخرى اتباع أسلوب علاقة السببية العميقة(٢).

ثانيا: إن ما يعنينا فى عملية جمع المعلومات خلال المرحلة الاستطلاعية هو تلك الأسرة التى تمثل جوهر المشكلة أى الأسرة الكثيرة الإنجاب والتى لا بد أن فرضت

---

(١) انظر فى تحديد مدلول هذه المفاهيم وأبعادها من الناحية النظرية:
SIDMAN, Tactics of scientific research, 1960, p. 217.

(٢) انظر سابقا ص ٢٣٨ وما بعدها.

عليها تلك الحقيقة ضرورة المواجهة بأسلوب أو بآخر عن التساؤل عن مدى إمكانية الاستمرار فى العملية الإنجابية وكيف يمكن مواجهتا. ولتأكيد الدلالة المرتبطة بوحدة جمع المعلومات أى الأسرة الكثيرة الإنجاب كان من الطبيعى أن ندخل نماذج للأسرة قليلة الإنجاب لتصير بهذا المعنى إحدى أدوات ضبط النتائج.

ثالثا: إن كل سلوك أو اتجاه أو رأى يجب أن يكون فى نماذجه ما يعبر عن حقائق متدرجة تمثل ليس فقط التطرف فى أبعاده المتضادة بل وكذلك الاعتدال فى مواقفه المتوسطة بحيث تستطيع فى أى مجتمع من المجتمعات أن تعرف نماذج مختلف السلوك أو الاتجاه أو الرأى على مستمر يبدأ بأقصى القوة وينتهى بأقصى علامات عكس تلك القوة[١].

انطلاقا من هذه الافتراضات حددت العينة بالنسبة للبحث الاستطلاعى بعدد ٥٤٠ حالة تقدم النماذج التسعة الآتية: ثلاثة مجتمعات حضارية وهى قصر النيل ومصر القديمة وبولاق، ثم ثلاث مجتمعات ريفية وهى قرية بها مركز تنظيم نسل، ثم قرية ليس بها مركز تنظيم نسل ولكنها قريبة من مدينة القاهرة وبالتالى قريبة من مراكز تنظيم نسل، ثم قرية ليس بها مركز تنظيم نسل وبعيدة عن أى مجتمع حضرى. ثم ثلاثة مجتمعات عمالية أحدها ينتمى إلى مصنع ضخم مستقر ذى تقاليد عمالية وهو المحلة الكبرى، ثم مصنع ضخم ولكنه حديث لم تستقر بعد تقاليده العمالية وهو مصنع الحديد والصلب بحلوان، ثم مصنع آخر يتوسط كلاً الأول والثانى من حيث تاريخه واستقراره فى علاقاته الداخلية وهو مصنع ياسين للزجاج. وفى كل من هذه النماذج التسعة ميزنا بين الأسرة الكثيرة الإنجاب والأسرة المتوسطة الإنجاب والأسرة القليلة الإنجاب[٢] وبهذا المعنى كانت مجموع النماذج السلوكية ٢٧ نموذجًا كل منها يقدم ٢٠ حالة. على أننا أيضا أدخلنا متغيرات ذاتية فى كل من هذه المجموعات والنماذج. ففى المجتمع الريفى جعلنا من متغير الحيازة علامة على المستوى الاقتصادى، وفى المجتمع الحضرى جعلنا متغير العلم بالقراءة والكتابة والمتغير التعليمى علامة المستوى

---

(١) هذا هو مفهوم قياس الاتجاه. انظر تأصيل المفهوم مع تطبيقه على موضوع تنظيم النسل.
STEPHAM, Possibilities and pitfalls in the measurement of attitudes and opinions on family planning, in KISER, cit. p. 423.

(٢) قارن كيسير، م. س. ذ، ص ١٤٩ وما بعدها.

الثقافى، وفى المجتمع العمالى جعلنا كلا من المتغيرين الإقامة والدخل علامة على الانتهاء. الإقامة بمعنى إقامة الأسرة فى مجتمع حضرى أم ريفى، والدخل بمعنى أجر الزوج أقل أو أكثر من قدر معين.

(جـ) الذى نريد أن نوضحه فى هذه المجال هو ما يتعلق بصعوبات التنفيذ، والأمر الذى يكشف عن حقيقة إمكانيات البحث الميدانى للرأى العام فى المجتمعات النامية.

أولا: فبالنسبة للعائلة الحضرية رغم جمع المعلومات الأولية من استمارات البطاقات العائلية الموجودة لدى مصلحة الأحوال المدنية تبين أن هذه البيانات قديمة وغير مطابقة للواقع سواء فى عدد الأبناء أو فى عدد الزوجات، بل تبين أنه فى كثير من الأحوال فإن محل الإقامة غير مطابق للحقيقة. ففى حى قصر النيل مثلا يعطى الخادم محل إقامته لدى محل عمله، فى حين أن محل سكنه الحقيقى أى مع زوجته وأولاده فى حى آخر. وقد ترتب على ذلك معاودة البحث عن عينة تكميلية وهو أمر تكرر فى بعض الأحيان خمس مرات[١].

ثانيا: إنه بالنسبة للمجتمع الريفى اضطررنا للقيام بعملية بحث شاملة لكل قرية حيث نفذت أداة البحث على مرحلتين: مرحلة أولى قمنا فيها مع فريق من الباحثين المدربين إلى تقسيم القرية إلى أربع مناطق وتم فيها تنفيذ استمارة مسح بقصد وضع إطار لعينة الكشف فقط عن خصائص الهيكل العام للأسرة المقيمة، وعقب اختيار العينة تم تنفيذ الأداة الكاملة للبحث. رغم ذلك فقد واجهتنا صعوبات متعددة. أولى هذه الصعوبات وأخطرها التناقض فى كثير من البيانات بين استمارة المسح والاستمارة النهائية. ورغم أنه لم يكن قد مضى أكثر من أسبوع واحد بين تنفيذ الاستمارتين فقد وصل هذا التناقض إلى حد التعارض حتى فى عدد الأبناء، وفى نفس الحالة الزوجية، بل وفى عدد حجرات المنزل. وهو أمر لا يمكن تفسيره إلا بواحد من أمرين: إما لعدم دقة الباحث فى جمع المعلومات، وإما إلى عدم تعاون الحالة فى إعطاء البيانات. هذا إلى أنه فى كثير من الأحيان ووجهنا بالرفض المطلق حتى من جانب المسئولين فى القرية كالعمدة للتعاون مع الباحثات بالنسبة لجمع المعلومات من الزوجات[٢].

---

(١) صعوبات مماثلة يحدثنا عنها فى الهند:

RUDOLPH, Opinion surveys in India, in BERELSON, cit, p. 745.

(٢) قارن المرجع نفسه، ص٧٥٢ ـ ٧٥٣.

ثالثا: الصعوبات لم تكن أقل من هذا بالنسبة للمجتمع العمالى ورغم أن التعاون كان أكثر وضوحا بسبب التنظيم الداخلى والرغبة الواضحة فى تقديم معلومات دقيقة إلا أن عدم الدقة كان دائما المسيطر على عملية إعطاء المعلومات. وقد تبين ذلك بشكل واضح فى مصنع حلوان حيث قمنا بعملية بحث أولى قبل اختيار العينة التى تم عليها تنفيذ أداة جمع المعلومات. وأيضا لاحظنا هنا التناقض بين أداة البحث والاستمارة الاستطلاعية ورغم أن هذا التناقض كان أقل خطورة فى المجتمع العمالى عنه فى المجتمع الريفى إلا أنه لم يكن يمثل الاستثناء.

والخلاصة أن عملية جمع المعلومات فى هذا البحث ورغم جميع الإمكانيات المتاحة لم تستطع لا أن تستند إلى البيانات المعلنة ولا أن تكتفى بعملية مسح شاملة بل كان علينا أن نعيد فى كثير من الأحيان تنفيذ الأداة أكثر من مرة واحدة للتأكد من صحة المعلومات الواردة فى تلك الأداة(١).

الصعوبات العملية فى مشكلة جمع المعلومات لا تقتصر على النواحى الإجرائية. يجب أن نضيف إلى ذلك:

أولا: عملية التنظيم الإدارى للبحث.

ثانيا: موضوع تدريب الباحثين.

ثالثا: عملية صياغة أداة جمع المعلومات.

تمنينا بهذه المناسبة - على وجه الخصوص - الناحية الثالثة. لقد لجأنا إلى ما أسميناه بالسؤال الاستطرادى وهو يتكون أساسا من موضوع معين تركنا للباحث حرية مطلقة فى تتبع وتحليل المتغيرات المرتبطة به بخصوص الحالة التى أمامه. بعبارة أخرى فى أداة جمع المعلومات، وبالنسبة لبعض المتغيرات نظرنا إلى كل منها على أنه من الممكن أن تصير موضوعا لتحليل من نوع آخر أمام حرية الباحث، بحيث يصير هذا

---

(١) ولعل هذا يفسر لماذا نحن لم نعد نؤمن بجدية أو إمكانية القيام بأبحاث ميدانية على المستوى القوى National level فى المجتمعات المتخلفة وأنه يجب الاستعاضة عن ذلك بأبحاث استطلاعية مع إخضاعها لنوع معين من الضبط يسمح بإمكانية تصميم النتائج مع التسليم مقدما بدرجة معينة من الثقة. انظر حامد ربيع، بحوث الرأى العام، م. س. ذ، ص ٦١ هامش ١٢.

المتغير موضع مقابلة حرة لا تتقيد إلا باللحظة التى تثار المشكلة بخصوصها فى دينامية للتنفيذ العام لأداة البحث.

• استخدام الأسلوب التكرارى فى أبحاث الرأى العام

يقصد بالأسلوب التكرارى نموذج معين من نماذج قياس الرأى العام أساسه تطبيق نفس الأداة على نفس الشخص أكثر من مرة واحدة ومقارنة نتائج هذه التطبيقات المتعددة. الأسلوب يستخدم لقياس ظاهرة التغير أى لمتابعة تطورات الرأى العام التى قد تحدث نتيجة واقعة جديدة أو حملة دعائية أو إعلامية معينة[1]. بهذا المعنى تطبيق هذا الأسلوب يأخذ الصور الآتية:

أولا: أداة واحدة تعد مسبقا ولا تتغير فى أى من التطبيقات المتعددة.

ثانيا: تعدد تطبيق الأداة سواء كان ذلك قبل واقعة معينة وبعد هذه الواقعة أو مرة كل فترة زمنية معينة.

نموذج للتطبيق الأول قياس الرأى العام قبل خطبة معينة للزعيم السياسى ثم عقب تلك الفترة ومقارنة نتائج التطبيقين. النموذج التقليدى للتطبيق الثانى قياس الرأى العام أثناء حملة انتخابية أو دعائية بأن تخضع الشخص عدة مرات تتخلل بين الواحدة منها والأخرى فترة زمنية ولتكن أربعة أشهر مثلاً.

ثالثا: إجراء مقارنة بين نتائج البحثين الأول والثانى أو الأبحاث الأخرى إن تعددت. على أنه فى مثل هذه الصورة من صور تحليل وقياس الرأى العام تصادفنا صعوبة معينة وهى أن تطبيق نفس الأداة على نفس الشخص قد يؤدى إلى تشويه فى المعلومات بمعنى أنه قد يحدث تنبها متعمدا بما قد يترتب عليه، وهو عكس الغاية المقصودة، أو على الأقل أن يتهيأ الشخص للاستعداد للموقف فى التطبيق الثانى مما يشوه

---

(١) يستخدم اصطلاح panel للتعبير عن هذا الأسلوب ويترجمه البعض بكلمة «الندوة»، ولكننا نفضل استخدام كلمة «التكرارى» لأن هذا الاصطلاح رغم أن فيه تصرفا معينا أقرب إلى التعبير عن المفهوم. انظر فى المعنى الآخر سعد جلال، المرجع فى علم النفس١٩٦٦، ص٧٩٩.
LAZARSEEID, The use of panel in social research, in Berelson, cit, p. 511.

الظاهرة[1]. وتزداد هذه الخطورة إذا تصورنا تطبيق الأداة ثلاث أو أربع مرات أو أكثر. إزاء ذلك فإن علماء قياس الرأى العام يلجؤون إلى ما يسمى بالمجموعة الضابطة ومعنى ذلك أنه عند اختيار العينة يتم اختيار عينة أصلية هى التى تخضع لعملية القياس المتكرر ثم مجموعات أخرى ضابطة تتشابه مع تلك التجريبية فى جميع مقوماتها وتتعدد بقدر التطبيقات ثم يتم تطبيق الأداة فى كل مرة جديدة على إحدى هذه المجموعات الضابطة على ألا يتكرر ذلك التطبيق على أى مجموعة ضابطة والنتائج تؤخذ بأن تضم نتائج المجموعة الأصلية مع المجموعة الضابطة ويكون متوسط المجموع هو المعبر عن نتائج التغير. بهذا المعنى فإن المجموعة الضابطة تكون وسيلة لتصحيح ما يمكن أن يكون التكرار قد أحدثه من ابتعاد أو تشويه للتغير الحقيقى نتيجة لعملية التنبيه [2].

---

(1) LIPSET, LAZARSFELD BARTON, LINZ, The psychology of voting ; an analysis of political behavior in LINDZEY, Social psychology, city, vol. II. P. 1150.

(2) بورتون ر. فيشروستيفن ب. وينرى «المشروعات الكبيرة كما يراها الشعب» (آن أربور، مركز أبحاث المسح ١٩٥١).

المراجع الأساسية للدراسة

• المراجع التى أثبتها العلامة الراحل فى دراسته

١ - المراجع بالنسبة لظاهرة الرأى العام عديدة لا حصر لها، رغم ذلك فإن الفقه فى هذه الناحية لا يزال قاصرا عن أن يقدم النظرية العامة المتكاملة التى تستطيع أن تقدم لنا إطارا فكريا لتحليل الظاهرة، ويبدو هذا واضحا فى أمرين: أولهما أن أغلب المراجع المتوافرة - إن لم تكن جميعها - لا تعدو أن تكون مجموعة مقالات وأبحاث جزئية. الدراسة الواحدة المتكاملة لا موضع لها. ويبدو هذا من ناحية أخرى بشكل أكثر وضوحا عندما نتعرض لدراسة ظاهرة الرأى العام فى المجتمعات النامية والمجتمعات المتخلفة. فأى دراسة جادة بهذا الخصوص تكاد تكون لا موضع لها.

٢ - بطبيعة الحال سوف نقتصر فى إحالتنا على تلك المؤلفات التى تتناول ظاهرة الرأى العام كظاهرة سلوكية:

KATZ , CARTWRIGHT , ELDERSVELD, Public Opinion and prop - aganda, a book of readings , 1954.

DOOB , Public opinion and propaganda, 1949 ,

ALBIG , Modern public opinion, 1956,

BERELSON, JANOWITZ, Public opinion and communication, 1966.

BOGARDUS, The making of public opinion, 1951.

FISCHER, MERRILL, International communication, 1970

ULMER, International readings in political behavior, 1965

LIVOLSI, Communicazioni e cultura di masse, 1969.

CROTTY, Public opinion and politics, a reader, 1970

POWELL, Anatomy of public opinion, 1951.

CHILDS, An introduction to public opinion, 1940

BUSH, Modern arms and free men, 1949.

BAUER, Die Offentliche Meinung in der Weltgeschichte, 1960.

LANE, SEARS, Public opinion, 1964.

LANG, Collective dynamics, 1961.

٣ - يستطيع القارئ أن يجد إحالات أكثر تفصيلا ومراجع أكثر دقة من حيث الجزئيات فى محاضراتنا عن نظرية الرأى العام بكلية الاقتصاد، وبصفة خاصة عن نظرية الدعاية الخارجية ١٩٧٢م.

٤ - المراجع التى اعتمدنا عليها فى هذه الدراسة، وبالذات فى كتابة المقدمة والتعليقات:

- حامد عبد الماجد قويسى، دراسات فى الرأى العام، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط١ ٢٠٠٣م

- حامد عبد الماجد قويسى، الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية ١٣٣، ٢٠٠١م

Hamed quisay, public opinion and political legitimacy between Western and Islamic political thoughts, London: School of Orintail and African Studies , Centre of Islamic Studies Seminar , 2000

المؤلف

أ.د. حامد عبدالله ربيع

- حصل على ليسانس الحقوق ١٩٤٥م وعمل وكيلاً للنائب العام، ثم أوفد ١٩٤٨م ليحصل على أربع درجات دكتوراه من جامعة روما في: علم الاجتماع القانوني «تخصص مجتمعات البحر المتوسط» ١٩٥٠م. وفي فلسفة القانون «مع التخصص في النظرية الاجتماعية» ١٩٥١م، وفي العلوم النقابية «مع التخصص في اقتصاديات العمل» ١٩٥٤م، ثم حصل على درجة الأستاذية في القانون الروماني ١٩٥٦م، ثم حصل على درجتين للدكتوراه من جامعة باريس: دكتوراه الدولة في العلوم القانونية ١٩٥٩م، دكتوراه الدولة في العلوم السياسية ١٩٦٣م، واجتاز خمس دبلومات: تاريخ القانون، القانون العام، العلوم السياسية، علم الاجتماع السياسي، علم النفس من جامعة باريس.
- عمل باحثًا بالمركز الفرنسي للبحوث العلمية، وانتدب للعمل باليونسكو خبيرًا فنيًا، وأستاذًا مساعدًا بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ومستشارًا بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ورئيسًا لقسم الدراسات الفلسطينية، ورئيسًا لوحدة بحوث الحوار العربي الأوروبي بمعهد الدراسات العربية، وأستاذ كرسي النظريات السياسية، ورئيسًا لقسم العلوم السياسية، ورئيسًا لقسم الدراسات القومية بمعهد الدراسات العربية، وقد عمل أستاذًا زائرًا بمعظم جامعات العالم العربي، وتوفي بالقاهرة ١٩٨٩م.
- قدم دراسات رائدة تتصف بالمنهجية والعمق في معظم فروع العلوم السياسية، وتتصف أيضًا بالغزارة في الوقت نفسه؛ إذ يزيد ما أحصيناه عن مائتي كتاب ودراسة، فضلاً عن مئات المقالات العلمية والعامة، وفي المجال الذي أقدم له وأحرره كان مما كتب: مقدمة في نظرية الرأي العام، الاتصال السياسي، نظرية الدعاية الخارجية، الدعاية الصهيونية، الحرب النفسية في المنطقة العربية، أبحاث في الوظائف الاتصالية للدولة، مجموعات من الدراسات والمقالات في القضايا المثارة في وقته، وبعضها ما زال يمتلك الصلاحية حتى الوقت الحالي... إلخ، وسوف أتولى تقديم هذه الدراسات تباعًا.



التقديم التحرير

أ.د. حامد عبد الماجد قويسى

- حصل على بكالوريوس فى العلوم السياسية ١٩٨٥م بمرتبة الشرف الأولى، وعمل معيدًا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦م، ثم حصل على الماچستير فى العلوم السياسية ١٩٩٠م وحصل على ليسانس الحقوق ١٩٩٤م من جامعة القاهرة، وعلى الدكتوراه فى العلوم السياسية ١٩٩٥م، ودرس بكلية الشريعة بجامعة الأزهر، وأكمل دراساته العليا بجامعة لندن فى المجالات نفسها، ثم حصل من جامعة لندن على دبلوم الدراسات الإعلامية والمجتمع، تاريخ التشريع والفقه الإسلامى.
- وقد عمل بجامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ تعيينه معيدًا حتى أصبح أستاذًا للنظم السياسية والرأى العام، كما عمل أستاذًا زائرًا بمركز الدراسات الإسلامية، وبقسم الدراسات السياسية بكلية الدراسات الاستشراقية والإفريقية بجامعة لندن، وكذلك أستاذًا باحثًا بقسم الدراسات السياسية والإنسانية بجامعة كامبردچ، وكذلك بمركز دراسات وبحوث الشرق الأوسط بلندن، ومديرًا لمركز الدراسات والبحوث السياسية والإعلامية بلندن، وعمل كذلك بجامعات الإمارات، ومستشارًا للمركز الدولى للدراسات السياسية والإستراتيچية بقطر.
- قدم العديد من الكتب منها: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية، مع إشارة خاصة لحالة مصر، دراسات فى الرأى العام.. مقاربة سياسية، دراسات فى التحليل السياسى، مقدمة فى منهجية بحث الظواهر السياسية، تطور النظام السياسى المصرى، الانتخابات المحلية فى مصر، بالإضافة إلى الإسهام فى تقديم وتحرير أعمال أستاذه حامد ربيع، بالإضافة إلى العشرات من الدراسات المحكمة والمقالات فى مختلف جوانب الحياة السياسية..

